

الممارسات الجيدة في
التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
للتنمية المستدامة - المجلد 2



حق النشر والتأليف © مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
جميع الحقوق محفوظة

مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
304 شارع الشرق الرابع والخمسون، الطابق الحادي عشر
نيويورك، 10017، الولايات المتحدة الأمريكية

سبتمبر 2018

إن الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي الأمم المتحدة، ومن ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. ولا تعني التسميات المستخدمة وعرض المواد على الخرائط تعبيراً عن أي رأي أياً كان من جانب أمين الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو مقاطعة أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو فيما يتعلق ترسيم حدودها.

تم التصميم بواسطة يات (YAT) للاتصالات

تصدير

لقد اكتسبت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الإسراع بالتنمية المستدامة زخمًا مستمرًا على مدار العقود الماضية. يوجد توافق متزايد حول مشاركة الأفكار والمعارف والمهارات لمواجهة التحديات المشتركة وبناء قوى مشتركة. وتعترف الدول النامية بصورة متزايدة بالممارسة الجيدة في سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كمسارات مستدامة لتسريع عجلة التقدم في تحقيق 17 هدفًا للتنمية المستدامة (SDGs). وشهدت الطفرة الجديدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أيضًا قيام بلدان الجنوب بمساندة الحلول التي تتصدى لتحديات التنمية المشتركة عبر الوطنية التي يصعب معالجتها بشكل مستقل.

وتبرز المجموعة الثانية من سلسلتها، وهي الممارسات الجيدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للتنمية المستدامة كيف يستطيع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يؤدي إلى تعجيل عجلة التقدم تجاه تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتبرز هذه السلسلة أكثر من 100 من الممارسات الجيدة المقدمة من الدول الأعضاء والوكالات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من شركاء التنمية. وتعرض هذه المجموعة من الممارسات الجيدة حلولاً ملموسة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية للتحديات الحاسمة التي تواجه الدول النامية والتي تتراوح من الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والحد من انعدام المساواة ودعم الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وخلق مجتمعات سلمية ومتماسكة. كما توضح كيف تتعاون الدول النامية فيما بينها للتصدي للتحديات من خلال التضامن والتعلم فيما بين الرفاق والاعتماد الجماعي على الذات. وتهدف الشواهد التي تم جمعها في هذا المجلد تحقيق الفائدة للدول النامية الساعية للنهوض بمستوى مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وبوجه خاص من خلال تطبيق السياسات والاستراتيجيات والبرامج على نطاق واسع.

ومن خلال عرض الحالات، فقد منحت الأولوية لإبراز المبادرات المبتكرة التي تصور المبادئ الرئيسية للتعاون الفعال فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تلك المبادرات التي تشمل وتفيد عددًا كبيرًا من الناس في اثنين أو أكثر من بلدان الجنوب وتتصدى لتحديات التنمية عبر الوطنية والحلول التي تم تجربتها ورفع مستواها ولها نتائج التنمية الملموسة التي تتناول دراسة تحقيق 17 هدفًا للتنمية المستدامة.

يهدف مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNOSSC) إلى إنشاء منصة عالمية لتبادل المعارف والوساطة في الشراكات للاستجابة بشكل أكثر منهجية وفعالية لطلب الدول النامية للتواصل والتعاون مع الشركاء المحتملين. وتهدف المنصة لاستكمال بدلاً من استبدال الترتيبات المؤسسية الوطنية أو الإقليمية القائمة. كما تقوم على سد الفجوة القائمة عن طريق إتاحة حيز لتنظيم المعارف وإعدادها لتقديم الحلول القابلة للتنفيذ وتعزيز القدرة وتعزيز الشراكات القيّمة.



George S. Shidiak

جورج شدياك
المدير ومبعوث الأمين العام
بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إقرارات

لم يتسن إصدار هذه النشرة إلا من خلال الجهود المشتركة لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNOSSC) والشركاء من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية (IGOs) وغيرها من شركاء التنمية. وتضم هذه النشرة 107 من الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتي تم تصنيفها وفقًا للأهداف 17 للتنمية المستدامة.

ونحن ندين بامتنان كبير للزملاء من الشركاء التاليين لعملهم الدؤوب وتفانيهم. ونود توجيه شكر خاص للأسماء التالية من الدول الأعضاء: ليس. ماريا فرناندا جاكوبو من حكومة الأرجنتين، وسارا ماكانا من الجهة المقدمة لخدمات الرعاية الصحية والوقاية من فيروس نقص المناعة، مبادرة الحكومة الأسترالية، محمد شاهين الرحمن وإقبال عبد الله هارون من حكومة بنغلاديش وتشانغ وي وكاي يون وليو يانغ من المركز الدولي الصيني للتبادل الاقتصادي والتقني (CICETE) وسيباستيان جيرالدو ميخيا من الوكالة الرئاسية الكولومبية للتعاون الدولي (الوكالة الرئاسية للتعاون الدولي - كولومبيا) ونوفي دوي راتناساري من حكومة إندونيسيا وياسوهيتو موراكامي وأتسوشي أوكادا من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) وماريا رودريجز دومينغيز من الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AMEXCID)؛ جيلينا ليكوفيتش من حكومة الجبل الأسود؛ وهيلج اسب من مؤسسة فريدسكوربستي بالترويج (FK Norway)؛ وسيريتون وإيراتبانج من وكالة تايلاند للتعاون الدولي (TICA).

ومن المنظمات الحكومية الدولية، نتوجه بالشكر إلى: عطية نوايش علي من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)، وشارلوت كينغ ودان ميخيا من المؤسسة الدولية للخيزران والروطان (INBAR) وكارينا فانس ولوانا بيرموديز وبياتريس ناسيمننتو من معهد حكومة أمريكا الجنوبية في الصحة (ISAGS) / اتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR).

ومن كيانات الأمم المتحدة، نتوجه بالشكر إلى: بولينا ترشيس من اللجنة الاقتصادية لأوروبا (ECE)، وماريا ميسوفيكوفا من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP)، ودونغسين فينغ من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) وأنا ماريا كوريه من مرفق البيئة العالمية (GEF) وماوريزيو نافارا من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) وأنيثا أموري من منظمة العمل الدولية (ILO) وكريس ريختر من المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ولين يان مينغ وبوبي أولارتي وأراسو جامبوكيسواران من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وماريانا كريسو من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية (PAHO/WHO)، وتشونينغ ستيل تشيان وأوريبا غوني وفيسنا جاجيك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وكليز ستارك من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) وأريستا نينغروم من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وإيان ثورب ومارثا سانتوس من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وويكسي جونج وأيسن توكوز من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، وفلوريان ايزيل ومارلين غروندستروم من برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (UN - REDD) ورافائيل مارتينيز جيل من برنامج متطوعي الأمم المتحدة (UNV)؛ وإي اتش منظور الكبير من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN - Women)، ولوران بورت من البنك الدولي وكارولا كنغوت وراغيني مالك من برنامج الأغذية العالمي (WFP)، وأوزوالدو ريكويس من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ونيكول جروت زيفرت من منظمة السياحة العالمية (UNWTO).

وقد كان التفاني والعمل الجاد للفريق الأساسي أمرًا بالغ الأهمية. وتولى الإشراف على تنظيم وبحث وصياغة هذه الوثيقة زياجون غريس وانغ من مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب. كما نوجه شكرًا خاصًا للسيدة شمس بنحاني من مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب لقيامها بأعمال التنسيق الكلي والبحث والمراجعة الفنية كما نوجه الشكر إلى ميشيل ستوارت ونورا مهرن من مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب للمراجعة الفنية للمخطوطات الأصلية. كما نوجه الشكر إلى ليا برومر وباربرا هول وبيتر روبرتسون للدعم التحريري وكذلك نشكر محمد مجدي والفريق في مؤسسة يات للاتصالات للقيام بأعمال التصميم ووضع مخطط النشر النهائي.

وأخيرًا، نعرب عن شكرنا وامتناننا للسيد أخيم شتاينر مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي قام بالإشراف على ودعم أعمال مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب. ولولا قيادته، لما كان هذا التقرير ممكنًا.

جدول المحتويات

1	تصدير
2	إقرارات
7	المراكز الرقمية
9	التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا
11	التحول
13	برنامج التبادل التطوعي للشباب الآسيوي في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا
15	تنمية زراعة الأسماك لأفريقيا
17	برامج القضاء على الجوع في أمريكا الوسطى
19	المشروع المكسيكي لتحضير (طبخ) الذرة في كينيا
21	المشروع الرائد للتعاون بين المدن: كابو فيردى والكاميرون والسنغال
23	تنويع دخل النساء الريفيات وتعزيز القدرات التجارية في آسيا الوسطى
25	تعزيز الإحصاءات الزراعية والمعلومات الخاصة بالأمن الغذائي في دول الائتلاف المعني بتنمية الأرز في أفريقيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب
27	تقديم المساعدة التقنية إلى الخطة الاستراتيجية للقطاع الزراعي بأوغندا من خلال مشروع التعاون بين بلدان الجنوب
29	التعاونيات الزراعية
31	تعزيز إدارة الأراضي في برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا
33	مكتب الحلول الريفية
35	النهوض بسياسات الصحة العامة للتصدي لزيادة الوزن والسمنة في شيلي والجماعة الكاريبية
37	كوبا ومنطقة المحيط الهادئ: تعزيز الزراعة العضوية عبر المحيط
39	إنشاء نظام الشهادة العضوية في منطقة البحر الكاريبي
41	شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية
43	التكنولوجيا الهندية للأمن الغذائي في كينيا
45	الكاميرون: تعزيز سبل معيشة السكان من الفئات الضعيفة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية
47	تعزيز فعالية البرنامج الوطني في كينيا للوجبات المدرسية المنتجة محلياً من خلال التحويلات النقدية
49	صندوق المناصفة للجهات المتبرعة الناشئة
51	استجابة جمهورية فيجي لإعصار وينستون المداري
53	البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية: برنامج تحقيق التقدم مع التضامن (Prosoli)
55	مبادرة الشراء من أجل التقدم (P4P)
57	التعلم الإقليمي من الأقران لإثراء الأرز

59	مشروع التعاون التجريبي حول مكافحة الملاريا (مشروع الملاريا الثلاثي) بين كل من أستراليا - والصين - وبابوا غينيا الجديدة	3	الصحة الجيدة والرفاه
61	الأمومة على طريقة الكنغر		
63	دليل صحة الأم والطفل في إندونيسيا		
65	تايلند: مشروع تطوير مستشفى مقاطعة بوكيو جمهورية لاو		
67	بنك أسعار الدواء لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية		
69	خطة المساعدة التقنية الإقليمية: منطقة اتحاد أمم أمريكا الجنوبية خالية من سرطان عنق الرحم		
71	الدعم الكوبي في الكفاح ضد تفشي الإيبولا		
73	اتخاذ القرار القائم على البراهين بشأن مقاومة مضادات الميكروبات		
75	نحو توفير التغطية الصحية الشاملة في منطقة غران تشاكو بأمريكا الجنوبية: الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وباراغواي		
77	نقل التكنولوجيا لإنتاج لقاح الأنفلونزا وتعزيز القدرات التنظيمية في نيكاراغوا		
79	نحو القضاء على التراخوما في غواتيمالا وكولومبيا		
81	مكتبة الصحة الإلكترونية في محيط شبكة ePORTUGUÊSe الإلكترونية		
83	دعم وتدعيم المراقبة الطبية دون الإقليمية وما بعد الإيبولا والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي في غرب أفريقيا		
85	التشجيع على تنظيم الأسرة		
87	تكرار وتوسيع نطاق مبادرة رصد واستجابة البرنامج بشأن صحة الطفل وتغذيته في منطقة شرق وجنوب إفريقيا		
89	تعزيز مهارات دبلجة التلفزيون في أفريقيا	4	التعليم الجيد
91	تعليم اللغة الإسبانية كلغة أجنبية		
93	نقل نموذج التعليم العالي من كولومبيا إلى كوت ديفوار		
95	مبادرة الطفولة المبكرة بين المكسيك وأوروغواي: الفن والحقوق الإنسانية والتعايش بين المواطنين		
97	تبادل الموظفين فيما بين بلدان الجنوب في إطار التعاون المؤسسي		
99	إنشاء مركز تعليمي لتنمية الزراعة المستدامة على أساس فلسفة اقتصاد الاكتفاء في تايلاند		
101	تعزيز تعليم المعلمين لسد فجوة جودة التعليم في أفريقيا		
103	صندوق ملالا الخيري لدعم حق الإناث في التعليم		
105	برنامج التعاون بين ماليزيا واليونيسكو بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب		
107	دعم الجامعة في البرازيل لتطوير المناهج الوطنية لتعليم الطفولة المبكرة في جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية		
109	التعاون الإقليمي كأداة فعالة للنهوض بالمساواة بين الجنسين	5	المساواة بين الجنسين
111	بنك الأسرة في السودان		
113	المساواة بين الجنسين: الابتكارات والإمكانات في التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب		
115	مدارس الأزواج في نيجر		
117	التمويل التحويلي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		

119	توحيد كولومبيا وغانا لجهودهما لتحسين الظروف الصحية	المياه النظيفة والنظافة الصحية	6
121	تعزيز القدرة الإدارية لمؤسسة المياه في المناطق الحضرية في جنوب السودان		
123	الإدارة المتكاملة للموارد المائية والمياه العادمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي		
125	دعم غينيا - بساو للمرافق الصحية الشاملة بقيادة المجتمع المحلي في سان تومي وبرينسيبي		
127	تعزيز عملية إصلاح قطاع المياه في نيجيريا	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	7
129	نقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة من الصين إلى غانا وزامبيا		
131	تفعيل كفاءة الطاقة في المغرب	العمل اللائق و نمو الاقتصاد	8
133	صندوق الابتكار في الخدمات		
135	أكاديمية منظمة العمل الدولية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني		
137	الشراكة من أجل العمل على اقتصاد أخضر		
139	حماية التراث العالمي على طول طرق الحرير		
141	المغرب وتونس: تسهيل وصول سلاسل قيمة مختارة من المنتجات الغذائية النموذجية إلى الأسواق	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	9
143	بنغلاديش: التدريب على التعاطف		
145	ترويج المساكن الجاهزة بأسعار معقولة في ليبيريا		
147	الشبكة العالمية لمراكز الطاقة المستدامة الإقليمية		
149	ورش عمل دولية حول تطبيقات علم وتكنولوجيا النانو		
151	طاجيكستان: تحديث الحرف التقليدية للأعمال التنافسية		
153	مشاريع الطاقة الشمسية الصغيرة لتعزيز الطاقة الريفية والاستخدامات الإنتاجية		
155	برنامج المؤسسات الأكاديمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية	الحد من أوجه عدم المساواة	10
157	تعزيز إدارة الهجرة الشاملة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي		
159	تحالف مدن طريق الحرير البحري- القاري	مدن ومجتمعات محلية مستدامة	11
161	البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا: برنامج الإسكان الإقليمي		
163	إعادة البناء على نحو أفضل للسمود في وجه المناخ في منطقة الكاريبي		
165	استجابة ما بعد الكوارث في حالات الطوارئ في جنوب آسيا		
167	تعزيز إدارة مخاطر الكوارث في ملاوي	الاستهلاك والإنتاج المسؤولين	12
169	برنامج تنمية الخيزران الهولندي والصيني وشرقي أفريقيا		
171	الشراكة بين كولومبيا والجمهورية الدومينيكية حول زراعة الأرز القادرة على التكيف مع تغير المناخ		

173	نقل تكنولوجيا النظام المصغر للطاقة الكهربائية	العمل المناخي	13
175	تنفيذ الممارسات والحلول الجيدة لحماية البيئة من خلال استعراض اللجنة الاقتصادية لأوروبا للأداء البيئي		14
177	الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتأهب لإعصار تسونامي والكوارث والعوامل المناخية		
179	البرنامج الإقليمي لتسخير تطبيقات الفضاء للتنمية المستدامة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ		
181	تقدم نيبال التكيف القائم على النظام الإيكولوجي بالتعاون مع الصين		
183	تشجيع زراعة الأعشاب البحرية كمشروع مستدام	الحياة تحت الماء	14
185	بنن وبوركينا فاسو: كيفية تحسين إنتاج زبدة الشيا ومقاومة تدهور التربة	الحياة في البر	15
187	بناء القدرات على تنمية السياحة وحماية التنوع البيولوجي في غرب ووسط أفريقيا		
189	برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية		
191	بناء القدرات المحلية في تطبيق علوم الطب الشرعي على تحقيقات حقوق الإنسان	السلام والعدل والمؤسسات القوية	16
193	الوقت والتكلفة وعدد الزيارات: أداة قياس للابتكار لتحسين تقديم الخدمات العامة		
195	المعهد الوطني لتنسيق استئصال وزرع الأعضاء		
197	نظام تتبع أهداف التنمية المستدامة	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	17
199	مركز الصين للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب		
201	تعزيز ودمج الشركات الصغيرة والمتوسطة من غواتيمالا وهندوراس من خلال منصة ANTAD. biz		
203	الدبلوماسية الصحية في سياق تكامل أمريكا الجنوبية		
205	برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى (SPECA): التعاون دون الإقليمي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030		
207	شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة - ARTNeT		
209	تعداد السكان والمسكن في ميامار		
211	تطوير قدرات التقييم الوطنية في نيجيريا		
213	المشروع الإقليمي المشترك حول الشراكة من أجل اقتصاد أخضر		
215	صندوق الشراكة بين الهند والأمم المتحدة لتحقيق التنمية		
217	المفكرين العالميين بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب: التحالف العالمي لشبكة المؤسسات الفكرية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب		
219	تعزيز مشاركة الصين في تطوير الخدمة التطوعية الدولية		
221	قائمة بأهداف ومقاصد التنمية المستدامة	ملحق	



المراكز الرقمية

الوصول إلى من يتعذر الوصول إليهم في بنغلاديش من خلال نموذج مباشرة الأعمال الحرة في القطاعين العام والخاص

التحدي

وعلى غرار الوضع في العديد من البلدان النامية، توفر مكاتب الحكومة البنغلاديشية على مستوى المناطق والمناطق الفرعية سلسلة واسعة من الخدمات العامة التي تستغرق وقتاً طويلاً وعمالة كثيفة بالنسبة لكل من مقدمي ومتلقي الخدمات. وينشأ عن ذلك فترات تأخر متكررة وتأثير سلبي على سبل عيش الفقراء. يقيم معظم المواطنين ويعملون في المناطق الريفية، لذلك يضطرون عادة للسفر لمسافات طويلة للوصول لأقرب مؤسسة حكومية، والتي تقع عادة في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية. وبالإضافة إلى الانتقالات الطويلة، يواجه متلقي الخدمات كذلك صعوبات في استكمال الطلبات للوصول إلى الخدمات العامة والخاصة. كما يواجهون عوائق في الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية وبعض الخدمات الخاصة. ونظراً لعدم إلمامهم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإنترنت، لا يمكنهم الاستفادة من مزايا التجارة الإلكترونية. وبسبب عدم الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالعمليات والجداول الزمنية الطويلة لهذه الإجراءات، اضطر المواطنون للتخلي عن الأنشطة المدرة للدخل وتحمل تكاليف إضافية للوصول إلى الخدمات بما في ذلك النقل والإقامة والطعام. أما بالنسبة للنساء وكبار السن والمعاقين، كانت التحديات أكبر من ذلك بكثير.

نحو إيجاد حل

وفي سبيل مواجهة هذه التحديات، والتي تتمثل في الوصول للمعلومات (a2i)، قام برنامج خاص بحكومة بنغلاديش بالتعاون مع شعبة الحكومة المحلية بإنشاء المراكز الرقمية. وحيث أنها تقع في الدرجة الأدنى لمكاتب الإدارة الحكومية مثل اتحاد باريشاد وبوارشافا وفي مكتب مستشاري وحدات مجلس المدينة، تعتبر هذه المراكز بمثابة نقطة وصول مباشرة للحصول على الخدمات العامة والخاصة. ويقوم على تشغيل هذه المراكز رجال الأعمال الذين يتم اختيارهم بشكل مشترك من قبل الرئيس التنفيذي لأوبازيلا (رئيس إدارة أوبازيلا أو) ورئيس الاتحاد/بوارشافا/ ومستشاري وحدات مجلس المدينة. ولا تتحمل الحكومة تكلفة رواتب رجال الأعمال حيث أنهم سواء كانوا من الذكور أو الإناث يقومون بإدارة نموذج الأعمال بأخذ الحد الأدنى من رسوم الخدمات من متلقي الخدمات. وفي المقابل، يقوم الرئيس التنفيذي لأوبازيلا بالإشراف على هذه الأنشطة. وحيث تقوم المراكز على توظيف الإناث، فقد تم تشجيع المرأة الريفية لطلب الحصول على تلك الخدمات. وتم تطوير منصة خدمات عبر الإنترنت، Ek sheba، لرجال الأعمال. وحتى الآن، تم دمج ما يزيد على 136 من الخدمات الإلكترونية العامة والخاصة ومنصة ekShop للتجارة الإلكترونية الريفية في هذه المنصة. وتعمل هذه المنصة حالياً على تقديم 136 خدمة عامة وخاصة والخدمات المصرفية للعملاء ودعم نموذج التجارة الإلكترونية الريفية من خلال Ekshop للمواطنين الريفيين. ويقوم برنامج الوصول للمعلومات بالاتصال بالمكاتب الحكومية المختلفة والمنظمات الخاصة للتوسع في تقديم الخدمات من خلال منصة Ek sheba.

وتضمن المراكز الرقمية وصول الفئات السكانية المحرومة مثل المرأة الريفية والمعاقين وكبار السن للمعلومات والخدمات الهامة بصرف النظر عن مستوى إلمامهم بالمعلومات العامة والخاصة وتكنولوجيا الاتصالات (ICT). ويبعد المركز الرقمي النموذجي على مسافة 4 كم من منزل المواطن الريفي العادي مقارنة بالمكتب الحكومي في المنطقة الفرعية الذي يبعد حوالي 20 كم ومكتب المنطقة الذي يبعد ما يزيد على 35 كم. ويتيح الوصول لهذه المراكز للمواطنين تلقي خدمات عامة وخاصة تتسم بالكفاءة وتقدم حسب الحاجة. وتم حتى الوقت الحالي إنشاء 286 5 مركزاً رقمياً يقوم على توصيل ما يزيد على 150 نوعاً من الخدمات العامة والخاصة لمتوسط 6 مليون مواطن من الفئات المحرومة شهرياً في وقت وتكلفة وعدد

كما تقدم المراكز الرقمية التسهيلات المصرفية للعملاء وتمكين المواطنين من سحب الإعانات وإيداع المدخرات وإجراء المعاملات المالية الأخرى من خلال هذه المراكز. وقد برزت شبكة المراكز في جميع أنحاء الدولة مع وجود آلاف من مكاتب البريد وخيارات الدفع الرقمي المبتكرة كمنصة فعالة لمعاملات التجارة الإلكترونية بما في ذلك نقل البضائع في المناطق الريفية.

وتعتبر الثقة المتزايدة من المواطنين في المراكز الرقمية كمكتب حكومي لامركزي العامل الرئيسي في قيادة القبول والشعبية التي اكتسبتها بمرور الوقت وبالتالي تسهيل تكرار نهجها. ويتطلب هذا التكرار أن تصبح المراكز مستدامة ماليًا والحفاظ على التوازن الدقيق بين جوانبها التجارية ورسالتها الاجتماعية. ويجب توظيف رواد المشاريع ذوي الجودة مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والمالية للمراكز وتطوير قدراتها. ويجب ضمان دمج رواد المشاريع من الإناث من خلال دراسة وضعهم الاجتماعي الحالي بفاعلية.

وقد أقامت الهيئات الحكومية وغير الحكومية من جمهورية ملديف وبوتان وجمهورية فيجي بالفعل شراكات مع برنامج الوصول للمعلومات لتكرار بعض من مبادراتها الناجحة بما في ذلك مبادرة المراكز الرقمية. وهناك مناقشات جارية مع الهيئات الحكومية والوكالات الإنمائية في دول أخرى لتكرار النموذج وخاصة الدول النامية بتسهيل من شبكة بلدان الجنوب لابتكار الخدمات العامة (SSN4PSI). ولتكرار هذه النماذج بفاعلية، يجب تلبية بعض الشروط مثل إنشاء مكاتب في المستوى الأدنى من مكاتب الإدارة الحكومية وإقامة منصات توصيل الخدمات عبر الإنترنت وانتقاء رجال الأعمال بحكمة ووضع السياسة حسب شعب الحكومة المحلية وإجراء المراقبة الدقيقة من جانب الإدارات المحلية وتوظيف أصحاب المشاريع من الرجال والنساء وتوصيل الخدمات العامة والخاصة.

بيانات الاتصال:

السيد محمد أشرف الأمين، الأمين المساعد الأول وخبير استشاري وطني وخبير الخدمات الإلكترونية، برنامج الوصول للمعلومات، بنغلاديش،
ashraful.amin@a2i.gov.bd

السيد محمد شاهين الرحمن، رئيس كبار المساعدين، قسم العلاقات الاقتصادية، وزارة المالية، بنغلاديش، mailshaheenur@gmail.com أو
sas - un5@erd.gov.bd

زيارات (TCV) أقل بكثير. وفي المتوسط، انخفض الوقت اللازم للحصول على الخدمات إلى 85% بينما انخفضت التكلفة إلى 63% وعدد الزيارات إلى 40%. وتم بالفعل تقديم 323 مليون خدمة من المراكز الرقمية إلى 76.8 مليون مواطن، بما في ذلك 2.1 مليون تقريبًا من العمال المهاجرين المحتملين المسجلين على شبكة الإنترنت و4 مليون مواطن تلقوا الخدمات المصرفية. وفي هذا الإطار، حقق رجال أعمال المركز الرقمي ما يزيد على 32.95 مليون دولار.

وبوجه عام، تمثل المراكز الرقمية نقطة اتصال هامة لتحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات، وتعزيز الحكومة المحلية وكذلك تمكين المجتمعات. وتعتبر هذه المراكز المتكاملة في الأساس مشاريع صغرى يقوم على إدارتها "رجال الأعمال من المواطنين" جنبًا إلى جنب مع ممثلي الحكومة المحلية المنتخبة. كما تستفيد من التكنولوجيا الحديثة في تمكين المواطنين من الوصول المجاني أو مقابل الرسوم لأكثر من 150 من الخدمات العامة والخاصة. وتشمل الخدمات العامة سجلات الأراضي وتسجيل المواليد والتطبيب عن بُعد وجوازات السفر وتقديم طلبات العمل في الخارج وكذلك الطلبات المتعلقة بمختلف الخدمات الحكومية الأخرى. بينما تشمل الخدمات الخاصة الخدمات المالية المتنقلة وخدمات التجارة الإلكترونية الريفية (من خلال ekShop) والتأمين والأعطاء المتنوعة للتدريب على الكمبيوتر والتدريب المهني. وقد حازت هذه المبادرة على جائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات من الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) في عام 2014.

ويعمل برنامج الوصول للمعلومات مع الهيئات العامة والخاصة المعنية لوضع السياسات لإتاحة المزيد من الخدمات المطلوبة للمواطنين من خلال هذه المراكز الرقمية. وقامت الإدارات المحلية بالفعل في إنشاء أطر السياسات اللازمة لإنشاء المراكز الرقمية ووضع الشروط والأحكام الخاصة بها. وقد تم تكليف إدارة المنطقة وإدارات أوبازيلا (أي المنطقة الفرعية) بالإشراف على تلك المراكز وتقييم رجال الأعمال القائمين على إدارتها. وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من تيسير عملية تقديم الخدمات، تشجع شعبة مجلس الوزراء بقوة عشرات من الهيئات الحكومية لاستخدام المراكز الرقمية بصفتها نقاط التسليم النهائية لمئات من الخدمات العامة. كما تبدأ شركات القطاع العام في توفير خدماتها من خلال هذه المراكز والتي قد تكون الطريقة الأكثر فعالية بالنسبة لتكلفتها لتحقيق الوصول على الصعيد الوطني بسرعة.

اسم المشروع: المراكز الرقمية في بنغلاديش

الدول/ المناطق: بنغلاديش، بوتان وجمهورية فيجي وجمهورية ملديف

تم الترخيص من قبل: حكومة بنغلاديش

مقاصد هدف التنمية المستدامة: 1.4

مدعوم من: حكومة بنغلاديش وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الكيانات المنفذة: برنامج الوصول إلى المعلومات (a2i)، قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بنغلاديش

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2010-2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: 2/ - stop - shop - one/a2i.gov.bd/https



التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا

تعزيز الاستفادة المتبادلة والتعاون التقني من خلال مسارات التبادل

التحدي

تعتبر المياه العذبة من النظم البيئية الأساسية لاستمرار الحياة. وعلى الصعيد العالمي، تُمارس الزراعة التي تقوم على مياه الأمطار بنسبة 83% من الأرض المنزرعة وتزود أكثر من 60% من الغذاء في العالم. ومع ذلك، تشهد هذه الموارد توترات بسبب تحديات تغير المناخ وبالتالي يكون لسكان العالم المتزايدين وصول محدود للمياه النظيفة ذات النوعية الجيدة. وقد أدى ذلك إلى زيادة في الصراعات على المياه. فمن المغرب إلى كازاخستان، تعد قلة المياه في الدول العربية وآسيا الوسطى هي الأعلى في العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير الإحصائيات إلى أن معدلات الجوع العالمي ارتفعت مرة أخرى بعد الانخفاض الممتد لفترة طويلة بسبب الصراعات المتزايدة وتفاقم الأمر في كثير من الأحيان بالصدمات الناشئة عن تغير المناخ. ونظرًا لترابط هاتين المشكلتين، يتطلب دراستهما اتباع نهج متكامل.

نحو إيجاد حل

وفي ضوء ما سبق، يقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) والبنك الإسلامي للتنمية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب (UNOSSC) بدعم مشروع المنح الإقليمية الشاملة والذي يسعى لدراسة تحديات ارتفاع انعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي وازدياد الطلب على إدارة موارد المياه عن طريق مواصلة تقدم التعاون التقني والتبادل بين الدول المختارة عبر الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا. ومن الدول المعنية الجزائر والمجر وكازاخستان وقيرغيزستان والمغرب والسودان وتونس وتركيا وأوزبكستان. وتستفيد هذه المبادرة المقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لزيادة تبادل المعارف وأفضل الممارسات بين الدول المشاركة.

وللمشروع ثلاثة أهداف رئيسية:

- نقل الحلول المبتكرة في تقنيات الحفاظ على المياه وزراعة المحاصيل التي تتسم بقلّة احتياجها للمياه وتربية الماشية بنجاح؛
- وضع سياسة ملائمة وإنشاء المجالات المؤسسية لرفع مستوى (أي التطبيق أو التكيف أو التوسع) في الحلول الناجحة في الإنتاج الزراعي وتوليد الدخل؛
- وتسهيل عملية تبادل المعارف بين بلدان الجنوب بناء على الحلول والمنهجيات الناجحة الموثقة وكذلك من خلال الوصول عبر الإنترنت للخبرة والحلول المحلية ذات الصلة.

وقد انطلقت مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وصندوق التنمية الأفريقي (التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي) رسميًا في 18 نوفمبر 2014 في إطار المعرض العالمي للتنمية بين بلدان الجنوب لعام 2014. وفي الفترة بين يونيو 2015 وديسمبر 2017، تم في البداية تحديد ثلاث مسارات مواضيعية لمبادرة الشراكة وتم توسيع نطاقها بعد ذلك لكي تشمل موضوعات إضافية ذات أهمية للدول المشاركة، ويرجع الفضل في ذلك إلى المساهمة المالية الإضافية للبنك الإسلامي للتنمية



وخدمات التوسع. وحتى الوقت الحالي، تم توثيق 71 من الحلول المحلية والمبتكرة والعملية التي تواجه تحديات التنمية في الدول المشاركة على بوابة رسم الخرائط للحلول عبر الإنترنت (agro.southsouthworld.org). وبدأ المشروع بتكرار وتكييف عملي للحلول التي أثبتت نجاحها في بلدان المنشأ. فعلى سبيل المثال، تم تطوير تطبيق الهاتف المحمول للقيمة المضافة للإرشاد المتنقل في أوزبكستان والذي يتيح الوصول إلى المعلومات الخاصة بسلسلة القيم للمزارعين والذي سبق تعديله وتطويره لتجربته في المجر وقيرغيزستان والسودان وتركيا.

واستمر المشروع في تحديد الفرص المتاحة جنباً إلى جنب مع المبادرات الأخرى التي يدعمها أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين ويعمل كإطار لمبادرات الشراكة الجديدة والاتفاقيات المبرمة بين الدول المشاركة. وكان هذا هو الحال في الجزائر والمغرب وتونس من جانب والمجر والسودان من جانب آخر. وقد أنشأت هذه الدول اتفاقيات لتعزيز التعاون الثنائي والثلاثي في قطاعات الرعي عبر الحدود والتعاون المؤسسي على مستوى السياسة.

وقد أعربت الدول المستفيدة عن اهتمامها البالغ باستمرار الشراكة الثلاثية مع كافة الدول الأعضاء، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الإسلامي للتنمية. وتوجد مناقشات جارية بين مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وحكومات عديدة لتوسيع نطاق عضوية المبادرة المشتركة لتبادل التعلم والمعارف وبالتالي تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا وما وراءها.

بيانات الاتصال:

السيد عبد الكريم سمع، خبير اقتصادي إقليمي، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مدير المنح، a.sma@ifad.org
السيد ادم بخشيش، رئيس قسم، شعبة الدول العربية وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مدير المنح، edem.bakhshish@unosscc.org

والذي انضم لمبادرة المشاركة في عام 2016. ونتيجة لذلك، اتفق الشركاء على إجمالي ثمانية آليات للموضوعات عبر الإقليمية. وتولى كل شريك المسؤولية الرئيسية عن أنشطة مشاركة المعارف في المجال الذي يتميز بخبرة قيمة فيه. ومن مجالات الموضوعات الموسعة:

- المنظمات القائمة على المزارعين (تركيا)؛
- التكنولوجيا الحيوية الزراعية (المجر)؛
- تنمية تربية الماشية (الجزائر)؛
- الري المستدام والاستخدام المستدام لموارد المياه (المغرب)؛
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي (السودان)؛
- تطوير أنشطة البستنة (أوزبكستان)؛
- الاستخدام الفعال للرعي والسياحة الريفية (قيرغيزستان)؛ و
- التربية المستدامة للأحياء المائية (تونس).

وقد استفادت وزارات الزراعة ومؤسسات التعاون للتنمية الوطنية من الدورات التدريبية المدفوعة بالطلب والمقدمة في إطار المشروع. وقد اكتسب ما يصل إلى 25 من الخبراء الرئيسيين في كل دولة المعارف الخاصة حول تنسيق مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتلبية حاجات التنمية الزراعية. وعلى المستوى الوطني، تم تعيين جهات تنسيق لتوجيه عمليات التخطيط والتنفيذ ورفع مستوي ما يطلق عليه "العناصر القطرية" لتعزيز التعاون الثقافي والمشاركة بأفضل الممارسات والحلول بين الدول المستهدفة. وقد تحمل الشركاء الوطنيون الملكية الكاملة وتعاونت جهات التنسيق بنجاح لتحديد جوانب تبادل الخبراء والمشروعات الثنائية والحوار على مستوى السياسة وترسيخ التعاون بين دولهم المعنية والاتفاق عليها. وقد كانت السمة الرئيسية للمشروع مرونته الشديدة في الاستجابة للأولويات المتغيرة على المستوى الوطني فيما يتعلق بتقديم مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الموضوعات التي سيتم التركيز عليها كأنشطة المشروع وتطوير "العناصر القطرية" حسب الحاجة.

وحيث بدأت أنشطة المشروع في عام 2015، فقد تم تنظيم 12 حلقة عمل للتبادل الدولي تضم ما يزيد على 700 مشارك رجالاً ونساء يمثلون الخبراء الفنيين والمسؤولين الحكوميين وممثلي تعاونيات المزارعين ومراكز الأبحاث

اسم المشروع: التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي (ADFS) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا

الدول/ المناطق: الجزائر والمجر وكازاخستان وقيرغيزستان والمغرب والسودان وتونس وتركيا وأوزبكستان

تم الترشح من قبل: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.1، 1.2، 1.B، 2.3، 2.4، 2.A

مدعوم من: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، البنك الإسلامي للتنمية، مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الكيانات المنفذة: مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الشركاء الوطنيين

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2014 - 2019

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/LLENos



التحول

تنمية المهارات التقنية والقيادة لتحقيق الحماية الاجتماعية للجميع في أفريقيا من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

التحدي

وبالرغم من بعض قصص النجاح والدول الداعمة، إلا أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ظلت المنطقة التي تعاني من أقل تغطية للحماية الاجتماعية في العالم.¹ وتشمل التحديات الافتقار إلى المهارات التقنية والوعي بين موظفي الخدمة المدنية الأفارقة على جميع المستويات فيما يتعلق بالأهمية والمسارات الناجحة نحو تغطية شاملة للحماية الاجتماعية. ونفتقر بصورة خاصة إلى القدرات في العمليات التشغيلية والإدارية من أجل الإدارة الناجحة وتنفيذ سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية في أفريقيا. ويتجلى ذلك أيضًا في التباين بين التطلعات استنادًا إلى الحقوق المنصوص عليها كثيرًا في التشريعات الوطنية وخطط التنمية أو استراتيجيات الحماية الاجتماعية والأداء الضعيف لنظم ومخططات الحماية الاجتماعية في الممارسة العملية. وبينما توجد خبرة ثرية في أفريقيا، إلا أننا لم نجني ثمار هذه الخبرة بشكل منظم ولا تتوافر أية مناهج دراسية أفريقية أو فرص تعلم لاكتساب المهارات التقنية والعملية ذات الصلة بالسياق الأفريقي. وبالتالي، تعتبر الحماية الاجتماعية ذات أهمية قصوى فيما يتعلق بتحقيق خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، وخاصة من حيث إمكاناتها بتحقيق وعدها بضمان عدم إغفال أي أحد.

نحو إيجاد حل

يكمن الهدف الرئيسي للتحول في بناء مهارات التفكير الناقد وقدرات واضعي السياسات والممارسين على المستويات الوطنية واللامركزية لتحسين تصميم وفعالية وكفاءة نظم الحماية الاجتماعية. ويهدف التحول إلى نقل أحدث ما توصلت إليه المعرفة التي تتناسب مع التحديات التي واجهت الدول في المنطقة وتشجيع المتعلمين على أخذ زمام القيادة في تغيير وتحويل نظم الحماية الاجتماعية المحددة على الصعيد الوطني.

ونظرًا لأهمية الحماية الاجتماعية في خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، وخاصة الهدف الأول حول الفقر الممتد (الهدف 1.3 من إطار النتائج)، إلا أنه يجب تعزيز قدرة الحماية الاجتماعية على تسهيل التحول الهيكلي للاقتصاد والانتقال البطيء نحو نظم المساعدة الاجتماعية التي يتم إدارتها على نطاق الدولة في كثير من الدول الأفريقية، وقدرة الحكومات الأفريقية لتحسين نظم حمايتها الاجتماعية. ويتحقق ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والاستفادة من الأقران بين الخبراء.

وتتوافر مجموعة المواد التعليمية للتحول للعاملين في مجال الحماية الاجتماعية على المستويات الوطنية ودون الوطنية وتشمل مجموعة كاملة من المواد النموذجية للمدرسين والمتعلمين بهدف توصيل مجموعة من أحداث التعلم المقدمة حسب الحاجة (الدورات التدريبية) وجهاً لوجه أو عبر الإنترنت.

وتعتبر منهجية التحول فريدة ومبتكرة من حيث إدراكها أهمية الممارسة. يقوم التحول على تشجيع المتعلمين للتعلم من بعضهم البعض وأخذ زمام القيادة لإحداث تغيير وتحويل لنظم الحماية الاجتماعية المحددة على الصعيد الوطني. وتركز مجموعة مواد التعلم على البيئة الملموسة للمشاركين. فهي لا تقتصر على وصف الإجراء الناجح، بل تتغلب على التعقيدات التي تطوّر على كيفية وسبب نجاحها. وفي هذا الاتجاه، فهي تحفز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعلم من الأقران. وتؤكد المنهجية على تعزيز التغيير. وإلى أقصى قدر ممكن، ينبغي أن تؤدي جلسات التدريب إلى وضع التزامات شخصية أو خطط عمل للقيام بدور قيادي في التحول.

والأهم من ذلك، تطوير التحول وتوصيله من خلال الخبراء والممارسين الأفارقة وتمكين الخبراء ليصبحوا مدرّبين ومواصلة التعلم من بعضهم البعض وذلك عن طريق تكوين مجموعة من المدرّبين والخبراء فيما بين بلدان الجنوب. وتم وضع

أكرا، غانا

إفريقيا، جنوب

مجموعة مواد التعلم بالصيغة التي تتيح للمدربين الوطنيين تطبيق ذلك بسهولة. وقد نظمت المبادرة لتسهيل وإضفاء الطابع المؤسسي على التطور المشترك الجاري وتحديث مواد التعلم.

وتم إجراء أول تدريب للتحويل حصل عليه المدربون في أكتوبر 2017 في زامبيا. ويمثل المدربون البالغ عددهم 23 الحكومة والأكاديميات والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة من أثيوبيا وغانا وكينيا وليسوتو ومالاوي وموريشيوس وموزامبيق وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي. وتم اختيار المشاركين من خلال الدعوة لتقديم طلبات التي تم توزيعها من خلال شبكات الشركاء الإقليمي للتحويل. وللحصول على شهادة، شارك المدربون لأول مرة في التدريب. وفي الخطوة الثانية، قدم المدربون التدريب بأنفسهم بمساعدة المدربين الرئيسيين. وسوف يساعد ذلك على إنشاء مجموعة من المدربين عبر أفريقيا. وسوف يقوم مجموعة من المدربين الإقليميين للتحويل بتسهيل التفاعل فيما بين بلدان الجنوب.

كما يقيم المشروع شراكات مع المؤسسات الأكاديمية المحلية ومبادرات بناء القدرات على المستويات الوطنية والإقليمية لضمان الاستدامة والتأثير. كما يسعى لإضفاء الطابع المؤسسي على مجتمع حقيقي للممارسة الذي سيتولى القيادة لتحقيق التحويل في نظم الحماية الاجتماعية في أفريقيا. كما أن هناك جهودًا جارية لتكييف وتعديل محتوى المناهج على المناطق الأخرى في غرب وشمال أفريقيا وآسيا. ويجري وضع خطط لتصميم حزمة التحويل وفقًا لحاجات الدورات التدريبية على المستوى الوطني في كينيا ومالاوي وجنوب أفريقيا وترجمة المواد التدريبية إلى اللغة البرتغالية والفرنسية.

وقد شارك 250 مشارك تقريبًا من خمس دول في جنوب وشرق أفريقيا في حلقات عمل تدريبية للتحويل وجهًا لوجه في الفترة بين عامي 2017 و2018. ويساعد عرض نسخ إلكترونية من الدورة على تحقيق أقصى قدر من الوصول، ويتابع مشاركون من 19 دولة من جميع أنحاء العالم أول نسخة إلكترونية للدورة.

ويشمل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية بناء المؤسسات، والتي تعتبر عملية طويلة المدى. ولم يحن الوقت بعد لقياس إسهام التحويل في بناء نظم حماية

اجتماعية ذات أداء أفضل في أفريقيا. ومع ذلك، يعتبر التحويل وبكل تأكيد الخطوة الأولى الصحيحة في هذه الرحلة. إن الدورات التدريبية التي تقدم حلولاً جاهزة في شكل ممارسات جيدة تنطوي على خطورة التوصية بنهج محددة مسبقًا والتي لا تناسب الظروف المحلية.

كما كان لمبادرة التحويل دور فعال دوليًا في تحسين التنسيق والتماسك في نهج الحماية الاجتماعية عبر الوكالات التابعة للأمم المتحدة حيث يتم دمج الحزمة مع برامج تنمية القدرات لدى منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والبرنامج الحكومي الإيرلندي لمساعدة البلدان النامية وبرامج نظم الحماية الاجتماعية للاتحاد الأوروبي. ويعد إقامة شراكات مؤسسية ومواءمة حزمة التعلم مع المبادرات الحالية لتنمية قدرات الحماية الاجتماعية في المنطقة أمرًا هامًا لضمان الاستدامة والتأثير. وتأخذ عملية التأسيس واستراتيجيات التوصيل نهجًا من ثلاث مسارات يضم المستويات الوطنية والقومية والعالمية.

ويمكن تطبيق هيكل ومنهجية التحويل في أي منطقة ولأي قضية مدرجة في خطة عام 2030 للتنمية المستدامة. ويمكن نقل المحتوى الذي يتعلق بالقيادة والتحويل بسهولة مع الحاجة لتطوير المحتوى الموضوعي على أساس كل حالة على حدة مع مراعاة مبادئ:

- الاعتماد على المعارف المحلية والعملية؛
- التقليل من نهج "المحاضرة" الذي يقوم على نقل المعارف سابقة الإعداد، وبدلاً من ذلك، يجب تحقيق أقصى قدر من التعلم القائم على التجربة من خلال وسائل الإيضاح والممارسات العملية ونهج حل المشاكل والمناقشة؛
- ترسيخ مشاركة المعارف وتطوير وتحديث المواد؛ و
- زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

بيانات الاتصال:

د. لوكا بيليرانو، مستشار تقني حول الأمن الاجتماعي في مالاوي وموزامبيق
pellerano@ilo.org، منظمة العمل الدولية،

اسم المشروع: التحويل - مناهج القيادة والتحويل حول بناء وإدارة الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية في أفريقيا

الدول / المناطق: المنطقة الإقليمية لأفريقيا، أثيوبيا، كينيا، مالاوي، موزامبيق، تنزانيا، زامبيا

تم الترخيص من قبل: منظمة العمل الدولية

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.3، 3.8، 5.4، 8.5، 10.4

مدعوم من: الاتحاد الأفريقي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ونظم الحماية الاجتماعية للاتحاد الأوروبي والبرنامج الحكومي الإيرلندي لمساعدة البلدان النامية وشبكة الخبراء للحماية الاجتماعية بجنوب أفريقيا- جمعية جنوب أفريقيا للتغذية الوريدية والمعوية.

الكيانات المنفذة: منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2015 - 2020

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://socialprotection.org/institutions/transform>



برنامج التبادل التطوعي للشباب الآسيوي في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا

تبادل المتطوعين إناثا وذكورا بهدف تنمية القدرات لتعزيز القضاء على الفقر من خلال الابتكار الزراعي والنمو الاقتصادي



التحدي

يتعرض شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إلى تغير في المناخ وانعدام الأمن الغذائي وندرة في المياه. وقد تفاقم هذه القضايا بشدة بسبب الزيادة السكانية السريعة والتوسع الحضري والرعي المفرط. يواجه ما يزيد على 36 مليون شخص الجوع في أنحاء شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بدرجة كبيرة بسبب الجفاف وارتفاع درجة الحرارة.

تعتبر زامبيا من البلدان المعرضة للجفاف حيث تعاني من آثار القضايا البيئية على الأمن الغذائي. وتعتبر الممارسات الزراعية المستدامة ذات أولوية لتحقيق التنمية المستدامة. ويعتبر تشجيع الممارسات الزراعية الفعالة وتعزيز القدرات الوطنية هو السبيل إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية) وهدف التنمية المستدامة 1 وهدف التنمية المستدامة 12 (أنماط الإنتاج المستدامة). كما تسعى جمهورية تنزانيا المتحدة لتعزيز نموها الاقتصادي ومستويات التوظيف والحد من الفقر مع التركيز على تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) وتحقيق إمكاناتها السياحية. ويعد تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغرفة التجارة بتنزانيا واتحاد السياحة بتنزانيا أمورا مهمة لتحقيق هدف التنمية المستدامة 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) وهدف التنمية المستدامة 1.

نحو إيجاد حل

يهدف برنامج التبادل التطوعي للشباب الآسيوي (AYVEP) إلى تقديم آلية لتبادل المعارف والمهارات وبناء القدرات بين دول بلدان الجنوب، وخاصة الدول الأفريقية والآسيوية في مجالات الزراعة المستدامة وتطوير القطاع الخاص. وحسب تصميمه، فقد تأسس البرنامج على تأثير التنمية التطوعي التعاون بين بلدان الجنوب حيث قاموا بمشاركة المهارات والمعارف وأفضل الممارسات بين الدول النامية. وبشكل إجمالي، قام 33 متطوع إناثا وذكورا من الأمم المتحدة من تنزانيا وزامبيا وسبع دول آسيوية (أفغانستان وبنغلاديش والهند وجمهورية كوريا ونيبال وباكستان والفلبين) بتبادل المعارف الفنية حول الزراعة المستدامة في الكفاءات الآسيوية الرئيسية مثل إنتاج الأرز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي زامبيا، كان هدف البرنامج تعزيز تشجيع الممارسات الزراعية المبتكرة على مستوى المجتمع وبناء القدرات لاستخدام وتوظيف واستدامة هذه الممارسات من خلال التطوع لصالح المجتمع. وعلى المدى الطويل، يهدف استخدام الممارسات الزراعية الأكثر استدامة وكفاءة ومرونة إلى المساهمة في زيادة الأمن الغذائي في البلاد والإنتاجية الزراعية والتأثير بشكل إيجابي على دخل المزارعين المحليين.

وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، يهدف البرنامج إلى تعزيز ودعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقام المتطوعون من آسيا إناثا وذكورا بنشر المعارف وتدريب رجال الأعمال وغرفة التجارة في مجالات مثل كتابة عروض الأعمال وإدارة الإنتاجية والتسويق، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والربط الشبكي. ويعد تنشيط رابطة أصحاب الفنادق في تنزانيا لتعزيز صناعة السياحة في البلاد ركن أساسي آخر هام للتدخلات في جمهورية تنزانيا المتحدة.

وفي زامبيا، عرض متطوعين آسيويين إناثا وذكورا يعملون مع متطوعين من زامبيا إناثا وذكورا إنتاج الأسمدة من أصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق استخدام سماد الديدان والطرق الجديدة لحصاد الأرز وتقنية الغاز الحيوي وتنويع المحاصيل وجمع المياه للري والثروة الحيوانية وإنتاج الخضر الحافظة باستخدام المواد المعاد تصنيعها وممارسات التكامل بين المحاصيل/ الحيوانات. وبشكل إجمالي، استخدم 400 مزارع ممارسات الزراعة القائمة على الحفظ وتقنيات الزراعة الحديثة والممارسات المستدامة واكتسب 300 مزارع المعرفة بكيفية إنتاج أسمدة عضوية باستخدام سماد الديدان ويستخدمون الآن التقنية



لتحسين عائداتهم الزراعية. كما قاموا بتدريب المجتمعات الزراعية الأخرى المعنية وتم تدريب 100 مزارع في مجالات التطعيم والترقيد والتطعيم. وفي نهاية المشروع، تمكن المزارعون المدربون من إنتاج بذورهم وإنشاء المشاتل وبيع الشتلات إلى المزارعين الآخرين في المنطقة. وتلقى الموظفون الزراعيين في المنطقة الدعم في تطوير الكتيبات والأدلة حول إنتاج الأرز وتقنيات تكاثر النبات التي تم توزيعها على المزارعين وسوف تساعد على الحفاظ على المعرفة في المستقبل.

ومن خلال مكونات البرنامج في جمهورية تنزانيا المتحدة، قدم متطوعون آسيويون ومحليون من الأمم المتحدة إناثا وذكورا الدعم المتخصص لغرفة التجارة والصناعة والزراعة بتنزانيا والتي تضم في عضويتها 16 000 شخص من النساء والرجال عبر قطاعات الأعمال المتنوعة. وقامت الكيانات التجارية في 21 منطقة من البلد، بما في ذلك جزيرة زنجبار، بتنمية قدراتها في التسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل كيفية إجراء أبحاث السوق وتحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات. كما ساهم البرنامج في تعزيز قدرة اتحادات الأعمال، مثل غرف التجارة ومؤسسات التنمية الإدارية (MDIs) في تلبية مطالب الأعضاء من الخدمات الاستشارية. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء خط المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكين الغرفة من الرد على الاستفسارات المتنوعة وتقديم خدمات أفضل لأعضائها. كما تم إنشاء دليل الأعمال عبر الإنترنت لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في تنزانيا وبوابة التواصل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة رؤيتها مع إدراج أكثر من 300 عمل تجاري في الطبعة الأولى. وفوق ذلك، تم إنشاء دليل مصدري تنزانيا وقاعدة بيانات المصدريين التي تضم أكثر من 400 مصدر تنزاني وساعد على زيادة وصولهم إلى الأسواق العالمية. وبشكل إجمالي، تم إدخال

خمس مبادرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الدعم التقني من المتطوعين، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحواجز غير الجمركية ونظم إعداد التقارير عبر الإنترنت والإصدار الإلكتروني لشهادة المنشأ. ومعًا، ساعدت الخدمات والمنصات الجديدة على تعزيز دعم تطوير الأعمال الديناميكية لمجتمع الأعمال بتنزانيا.

وكان السبيل لنجاح واستدامة برنامج التبادل التطوعي للشباب الآسيوي في تنزانيا وزامبيا مشاركة كل من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين إناثا وذكورا من آسيا والمتطوعين المحليين من زامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وقد عمل المتطوعين إناثا وذكورا سويًا لنقل المهارات ونشر المعارف وأفضل الممارسات من آسيا إلى أفريقيا. وقدم المتطوعون الآسيويون من الإناث والذكور الممارسات المبتكرة والفعالة والناجحة بينما ساهم المتطوعون من أفريقيا من الإناث والذكور بتصور السياق المحلي والمنظورات الثقافية والاتصال الحالي بالمجتمعات المحلية. وقد أدى ذلك إلى إثراء المتبادل للأفكار كما عاد بالفائدة على المتطوعين الآسيويين إناثا وذكورا ودولهم ومجتمعاتهم المحلية. وساعد العمل التطوعي على تعزيز عنصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال المساهمات الجوهرية والمباشرة والعابرة للحدود.

بيانات الاتصال:

السيدة أنيت فرويس، محلل برامج، إحدى متطوعات الأمم المتحدة،
annette.froese@unv.org

السيد رافائيل مارتينيز جيل، أخصائي تنمية الشراكات ومنسق التعاون بين بلدان الجنوب، أحد متطوعي الأمم المتحدة،
rafael.martinez@unv.org

اسم المشروع: برنامج التبادل التطوعي للشباب الآسيوي في تنزانيا وزامبيا (AYVEP)

الدول/المناطق: جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا

تم الترخيص من قبل: المكتب الإقليمي لمتطوعي الأمم المتحدة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.1، 1.5، 2.1، 2.3، 2.4، 8.2، 12.2، 12.a، 12.b

مدعوم من: حكومة اليابان (من خلال الصندوق الاستثماري الياباني)

الكيانات المنفذة: متطوعي الأمم المتحدة (UNV)، وزارة الزراعة (MoA)، زامبيا، غرفة تنزانيا للتجارة والصناعة والزراعة (TCCIA)، اتحاد السياحة بتنزانيا (TCT) وغرفة التجارة والصناعة والزراعة بزنزبار (ZNCCIA)

حالة المشروع: مغلق

فترة تنفيذ المشروع: 2006 - 2016

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



تنمية زراعة الأسماك لأفريقيا

زيادة إنتاج الأسماك والدخل من تربية الأحياء المائية

التحدي

تعتبر الأسماك والمنتجات السمكية الأخرى من أصناف الطعام المفضلة في أفريقيا لأنها غنية بالبروتين والمغذيات الدقيقة. وتتميز الأسماك بسعرها المعقول (فهي أقل تكلفة من المواد الغذائية البديلة مثل اللحم) وتشكل جزء مكمل من الوجبات الغذائية التقليدية. ومع ذلك، وبسبب الآثار المشتركة للنمو السكاني وتضاؤل إنتاج الثروة السمكية، فقد انخفض نصيب الفرد من الأسماك في أفريقيا. وتستورد دول كثيرة كميات كبيرة من الأسماك سنوياً. كما أدى ذلك إلى عجز غذائي وارتفاع سعر السوق في الأسماك. وحيث أن من غير الممكن زيادة الثروة السمكية من البيئة الطبيعية، فقد قامت الحكومة الأفريقية بزيادة تركيزها على تربية الأحياء المائية لسد الفجوة بين العرض والطلب على الأسماك للأمن الغذائي الوطني.

نحو إيجاد حل

ويمكن أن تؤدي تربية الأحياء المائية إلى تخفيف حدة نقص إمدادات الأسماك في المنطقة الأفريقية، مما يرتبط بصورة مباشرة بهدف التنمية المستدامة 2 (القضاء التام على الجوع). كما يمكن أن تمنع الإفراط في الصيد عن طريق تقديم خيار بديل يؤدي إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة 14 (الحياة تحت الماء) ويحقق الاستفادة من المواد البحرية بشكل أكثر استدامة.

وقد شهد قطاع تربية الأحياء المائية بمصر تطوراً سريعاً على مدار 20 عامًا الماضية. ويحتل الآن المرتبة التاسعة في إنتاج المزارع السمكية على نطاق العالم والمرتبة الأولى بين الدول الأفريقية. وبفضل الخبرة المصرية، ساعد تبادل المعارف من مصر إلى البلدان المجاورة إلى تعزيز قدرات الأخيرة في السماح لها بتطبيقها لتحقيق التنمية والإدارة الكافية لقطاع تربية الأحياء المائية في دولها.

وتم تنظيم برنامج التدريب، برنامج التدريب القطري الثالث (TCTP) حول تنمية زراعة الأسماك من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) بالتعاون مع المركز المصري الدولي للزراعة (EICA). وساعد البرنامج على تسهيل بناء القدرات بين أخصائي الإرشاد من خلال التدريب العملي والمعارف بالظروف المناخية والأنواع السمكية المزروعة وتقنيات الزراعة في الممارسة العملية. ويقدم هذا البرنامج منصة للمتدربين الأفارقة للاستفادة من الدورة التدريبية وتبادل الآراء والممارسات لتطبيق محتويات الدورة في مواطنها.

وهذا البرنامج مدعوم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والحكومة المصرية من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية (EAPD)، بناء على اتفاقية برنامج التعاون التقني الثلاثي بين مصر واليابان لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في أفريقيا.

وفي مصر، تم إجراء ثلاثة أشهر من التدريب سنوياً منذ عام 2004. وتم توصيل الدورة التدريبية الجماعية في مصر مع ممارسات عملية في المجال لعدد 191 مشارك من 21 دولة أفريقية. بنن وبوروندي والكاميرون وجزر القمر والكونغو وإريتريا وأثيوبيا واليابون وغانا وكينيا ومدغشقر ومالاوي وموريشيوس وناميبيا ورواندا وجنوب السودان والسودان وجمهورية تنزانيا المتحدة وتوغو وأوغندا وزامبيا.

ويتم قضاء حوالي ثلث الدورة التدريبية (أي شهر واحد) في حجرة الفصل حول محاضرات نظرية ومناقشات جماعية وورش عمل في الوحدات. وتبدأ كل وحدة بمحاضرات مفاهيمية تناقش موضوعات محددة في المجال. ويقدم الجزء المتبقي من الدورة شهرين من التدريب العملي والذي يتوجه فيه المشاركون لزيارة المختبرات للعروض التوضيحية والمشاركة في الزيارات الميدانية والجولات الدراسية. ويحصل المشاركون على خبرة مباشرة عن طريق استعمال أحواضهم المحددة لإجراء التجارب حول نسبة الذكور/الإناث وكثافة السكان ونسبة تركيز المواد الغذائية المختلفة.

ولضمان استدامة هذه المبادرة، ينبغي أن يشغل المشاركون المختارون في البلد وظيفة تتيح لهم نشر المعارف مثل أخصائي الإرشاد أو معلم في مؤسسة ذات صلة. وفي بعض الحالات، يشارك الخريجون في انتقاء المرشحين الجدد إناثا وذكرًا لأن هذا يساعد على تقوية العلاقة بين المشاركين السابقين والجدد ويتيح لهم أن يصبحوا قادة في بلادهم.

بيانات الاتصال:

مكتب القضايا العالمية والشراكة من أجل التنمية، قسم استراتيجية العمليات،
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، (JICA)، pdgdp@jica.go.jp

ونتيجة للتدريب، أصبح المتخرجون من هذا البرنامج على استعداد للمساعدة في زيادة إنتاج الأسماك والدخل من تربية الأحياء المائية في أوطانهم. فعلى سبيل المثال، قام المزارعون في مالاوي الذين حصلوا على الإرشاد من أحد خريجي البرنامج (أخصائي الإرشاد) بزيادة إنتاجية سمك البلطي والسلور من 1 - 2 طن/هكتار إلى 5.5 طن/هكتار و8.0 طن/هكتار، على التوالي. وفي عام 2016، قام مشارك من أوغندا بزيادة عدد الأحواض من 50 إلى 110 (60 حوض جديد) تحت مسؤوليته. وفي مالاوي، أصبح المشارك السابق رئيس فرقة العمل لإنشاء مزرعة لتربية الأحياء المائية. ويتم التواصل بين المشاركين السابقين والمحاضرين من خلال مجموعة على الواتساب حتى يتمكنون من مناقشة الصعوبات ومشاركة المعلومات الضرورية في سياق تنفيذ التقنيات. وتعتبر هذه المجموعة عابرة للحدود مع مساهمة المشاركين في نشر المعارف في بلدانهم.



اسم المشروع: برنامج التدريب القطري الثالث (TCTP) حول تنمية زراعة الأسماك

الدول/المناطق: بنن وبوروندي والكاميرون وجزر القمر والكونغو وإريتريا وأثيوبيا والغالابون وغانا وكينيا ومدغشقر ومالاوي وموريشيوس وناميبيا ورواندا وجنوب السودان والسودان وجمهورية تنزانيا المتحدة وتوغو وأوغندا وزامبيا

تم الترشيح من قبل: الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 2.2، 2.3، 2.4، 14.2، 14.7

مدعوم من: الدعم التقني من معهد التدريب: المركز المصري الدولي للزراعة (EICA)

الكيانات المنفذة: الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والحكومة المصرية من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية (EAPD)

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2019-2004

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/JFxBAL



برامج القضاء على الجوع في أمريكا الوسطى

أطر مؤسسية أكثر فعالية لتحسين الزراعة الأسرية والغذاء والأمن الغذائي

التحدي

وفقاً لحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم في عام 2017، وبالاطلاع على التقرير الحالي للأمم المتحدة حول هذا الموضوع، نجد أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي قد زاد إلى 2.4 مليون شخص من 2015 حتى 2016 حيث وصل عددهم إلى 42.5 مليون شخص. وبينما ارتفعت نسبة سوء التغذية (مؤشر الجوع) من 5% في عام 2015 إلى 5.6% في عام 2016 في أمريكا الجنوبية، إلا أن الأرقام في أمريكا الوسطى (أمريكا الوسطى والمكسيك) قد انخفضت بصورة طفيفة من 6.7% إلى 6.5% خلال هذه السنوات.

وما لم يتم اتخاذ هذه الإجراءات للتصدي لهذه الظروف، فلن تحقق أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي هدفها في القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030 على النحو المنصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك جهود مكثفة ومزيد من الإجراءات ذات الصلة. وانطلق برنامج القضاء على الجوع في أمريكا الوسطى بمثابة مبادرة لدعم ترويج وصياغة وتنفيذ مشروعات التعاون التي تعزز الأطر والسياسات المؤسسية المحلية والوطنية والإقليمية حول الغذاء والأمن الغذائي والزراعة الأسرية في أمريكا الوسطى.

نحو إيجاد حل

يعد برنامج القضاء على الجوع في أمريكا الوسطى وبرنامج التعاون بين بلدان الجنوب في عام 2015 نتيجة لاتفاقية التعاون المبرمة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) والوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AMEXCID) تحت الإدارة السابقة للرئيس المكسيكي إنريكيه بينيا نييتو. والتزمت المكسيك بدعم أنشطة البرنامج بمبلغ قدره 15 مليون دولار على مدار خمس سنوات.

وتساعد هذه المبادرة في تحقيق هدف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 6 (المياه النظيفة والنظافة الصحية) لخطة عام 2030 للتنمية المستدامة في تسع دول بأمريكا الشمالية (بليز، كولومبيا، وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وجمهورية هندوراس ونيكاراغوا وجمهورية بنما) عن طريق تقديم الدعم لتعزيز السياسات والأطر المؤسسية لتحسين الغذاء والأمن الغذائي وسياسات الزراعة الأسرية في المنطقة.

ويتوخى البرنامج اتخاذ إجراءات على المستويات الوطنية والمحلية وكذلك في إطار أمريكا الوسطى (من بين دولتين أو أكثر). وفوق ذلك، يساعد برنامج القضاء على الجوع في أمريكا الوسطى بصفة خاصة على تسهيل أنشطة التبادل فيما بين بلدان الجنوب بين المؤسسات والكيانات المكسيكية من دول أمريكا الوسطى الأخرى. والغرض من البرنامج مشاركة الخبرات والتعاون في تعزيز القدرات ذات الصلة من خلال آليات مثل البعثات التقنية وجلسات التدريب ومنتديات الحوار.

ويحتوي برنامج القضاء على الجوع في أمريكا الوسطى على لجان الإدارة الوطنية في كل دولة. وتقوم اللجان بتحديد الأولويات بالاتفاق مع الممثلين المكسيكيين ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) والسلطات الوطنية والمحلية وممثلين من المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، تعقد الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) لجنة مشتركة لتقديم المتابعة الاستراتيجية لتنفيذ البرنامج.



وتعد الإنجازات التالية من بين أبرز الإنجازات الرئيسية لبرنامج القضاء على الجوع في أمريكا الوسطى:

- وتم تقديم المشورة الفنية لتحديد وتمييز وتسجيل مزارعي الأسر السمكية (كولومبيا وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وجمهورية السلفادور وغواتيمالا وجمهورية هندوراس وبنما)؛
- تم تعزيز نظم البذور المستدامة الموجهة للزراعة الأسرية في نيكاراغوا؛
- تم تطوير أول قانون نموذجي في العالم حول المصائد الصغيرة والقانون النموذجي حول الزراعة الأسرية وتم اعتماد كليهما من برلمان أمريكا اللاتينية؛
- وتم دعم إنتاج الفواكه والخضروات في البيئات المحمية في كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية؛
- تم تصميم الصناعات اليدوية والحرفية في غواتيمالا وتسويقها؛
- تم إنشاء نظم تجميع مياه الأمطار للاستهلاك البشري في كولومبيا وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وهندوراس وبنما؛
- تم تعزيز برامج التغذية المدرسية والحدائق التربوية في بليز؛
- تم إنشاء شبكات المعارف في المنطقة لتعزيز قدرات المجموعات ذات الصلة بما في ذلك المستشارين البرلمانين والصحفيين والخبراء في نظم تجميع مياه الأمطار من بين غيرهم؛

- نُفذت برامج الإرشاد البلدية للزراعة الأسرية في السلفادور وهندوراس؛ و
- تم بناء قدرات المؤسسات والمنظمات الوطنية والمحلية لتقديم المساعدة الفنية في البلدان التي يعمل فيها البرنامج.

وأصبحت هذه النتائج ممكنة بسبب المستوى المرتفع للملكية المحلية، وبشكل رئيسي مشاركة السلطات الوطنية والمجتمعات في التحديد السنوي للتحديات والأولويات لتعزيز الغذاء والأمن الغذائي والزراعة الأسرية في كل دولة يعمل فيها برنامج القضاء على الفقر في أمريكا الوسطى.

ونظرًا لنجاح برنامج القضاء على الفقر في أمريكا الوسطى، توخت السلطات المكسيكية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) المرحلة الثانية من البرنامج.

بيانات الاتصال:

المكتب دون الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لأمريكا الوسطى، mesoamerica - sin - hambre@fao.org
الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AMEXCID)، الإدارة العامة لمشروع أمريكا الوسطى، proyectomesoamerica@sre.gob.mx

اسم المشروع: برنامج القضاء على الجوع في أمريكا الوسطى

الدول/ المناطق: بليز، كولومبيا، وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وجمهورية السلفادور وغواتيمالا وجمهورية هندوراس ونيكاراغوا وجمهورية بنما
الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AMEXCID)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.1، 2.1، 6.a

مدعوم من: الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
الكيانات المنفذة: الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2015 - 2019

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/k3uo2o (باللغة الإسبانية)؛ goo.gl/S1cDsG (باللغة الإسبانية)



المشروع المكسيكي لتحضير (طبخ) الذرة في كينيا

تنويع منتجات الذرة لتحسين الصحة والتغذية

التحدي

تعتبر الذرة المنتج الغذائي الأساسي في كينيا. ويعد نصيب الفرد من الاستهلاك مرتفعاً (103 كجم/سنوياً) ويشكل 31% من السعرات الحرارية للكينيين. وفي كينيا، تُستخدم الذرة في 10 منتجات غذائية فقط على العكس من المكسيك حيث تُستخدم في أكثر من 600 منتج. وتؤدي استخداماته القليلة في كينيا إلى تقليل استهلاك الفرد والطلب على إنتاج المزارعين بينما تقيد المعالجة المحدودة من سلسلة قيمة الذرة ويمنع فرص التصنيع في كينيا. وفوق ذلك، تعد النتائج المدمرة لتلوث الأفلاتوكسين معروفة جيداً في القطاع الزراعي وهي واضحة أيضاً في الحالة الصحية والتغذية للسكان المتضررين.

نحو إيجاد حل

حيث تعتبر المكسيك منشأ الذرة، فهي تتمتع بخبرة واسعة في الذرة وقامت بتطوير منتجات غذائية متنوعة التي تستخدم الذرة، وبدرجة أساسية تشتق من عملية يطلق عليها تحضير الذرة والتي تشمل طبخ الذرة في محلول الجير ونقعه لساعات قليلة لضمان إزالة أي مكونات عضوية متبقية والقلويات الزائدة. ويعتبر ذلك الحل لمناقشة تحديات كينيا.

وتعرض العملية فوائد تغذوية متعددة، مثل:

- الحد من خطر الإصابة بالبلاجرا عن طريق زيادة فيتامين النياسين (فيتامين B3)؛
- زيادة استيعاب الكالسيوم لأن حبوب الذرة تمتصه من الجير أثناء عملية الغليان؛
- زيادة تناول الألياف بسبب ارتفاع محتوى النشا المقاوم في المنتجات الغذائية؛
- تقليل السموم الفطرية في الذرة.

تقدم عملية تحضير الذرة فوائد صحية وغذائية مهمة، وخاصة في أماكن مثل كينيا حيث تعتبر الذرة غذاءً أساسياً ويوجد خطر كبير من تلوث الأطعمة بالسموم الفطرية.

وبعد إنشاء اللجنة التوجيهية في عام 2014، توجه الوفد المكسيكي لزيارة كينيا في عام 2016 لتقديم التدريب حول تخزين الذرة وعملية تحضير الذرة. وقدمت الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AMEXCID) اثنين من المطاحن. تم تثبيت الأول في مختبر المنظمة الكينية للبحوث الزراعية والحيوانية (KALRO)، حيث قام العلماء الكينيون بتحضير الذرة واختبار نوعية الجير والطحن لإنتاج دقيق الذرة لتحضير طبق الأوغالي (عصيدة الذرة التقليدية). والوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية بصدد توصيل المطحن الثاني مع تقديم الدعم من الخبراء المكسيكيين الزائرين الذين سيقومون بتنظيم حلقات عمل وتقديم التدريب الإضافي في تحضير الذرة.

وساعدت حلقات العمل على تشجيع تدريب هيئات من وزارة الزراعة والري، والمنظمة الكينية للبحوث الزراعية والحيوانية ووزارات الشؤون الخارجية والتجارة الدولية، وممثلين من المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح وممثلين من الهيئات الحكومية الأخرى والمؤسسات الأكاديمية والبحثية.

وقد جذب نجاح المشروع وفعالية النتائج اهتمام المؤسسات والجامعات في دول أخرى. ونتيجة لذلك، عقدت حلقات عمل تمهيدية لتحضير الذرة في غانا وجنوب أفريقيا.

بيانات الاتصال:

د. مارثا نافارو ألبو، المديرية العامة للتعاون التقني والعلمي، سكرتارية الشؤون الخارجية للمكسيك،
mnavarro@src.gob.mx



اسم المشروع: مشروع تحضير الذرة في كينيا

الدول/ المناطق: كينيا، المكسيك

تم الترشيح من قبل: الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AMEXCID)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 2.2

مدعوم من: المعهد الوطني للبحوث الزراعية للغابات والماشية (INIFAP)،

المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح، والمجلس الإداري للصناعة المكسيكية للذرة ومشتقاتها، ووزارة الزراعة الكينية، وجامعة جومو كينيا للزراعة

والتكنولوجيا والمنظمة الكينية للبحوث الزراعية والحيوانية (KALRO).

الكيانات المنفذة: الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2013-2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: www.gob.mx/amexcid



المشروع الرائد للتعاون بين المدن: كابو فيردي والكاميرون والسنغال

تمكين الحكومات المحلية من جعل مدنها والمناطق المترابطة أكثر أمناً للغذاء

التحدي

ما الذي يحدث عندما يتجاوز التحضر قدرة المدينة على التعامل معه؟ لقد أحدث التحضر السريع تحديات هائلة، بما في ذلك زيادة الفقر في المناطق الحضرية، وتزايد مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، خاصة بالنسبة للمجتمعات الأكثر ضعفاً. ويعتبر التوسع الحضري السريع والعشوائي مسؤولاً عن انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة حول المدن، مما يجعل الإنتاج الحضري وشبه الحضري والوصول إلى الأغذية الطازجة والمغذية أمراً صعباً بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً. ونتيجة لذلك، تنفق الكثير من الأسر في المناطق الحضرية جزءاً كبيراً من سلة أغذيتها على المواد الغذائية الرخيصة أو الغنية بالطاقة أو الفقيرة في المواد الغذائية وتواجه ظروفًا صحية أقل من المثالي. وتعاني هذه المجتمعات كثيرًا من العبء الثلاثي لنقص التغذية: سوء التغذية، والنقص في المغذيات الدقيقة وفقر الوزن والسمنة، والتي تعد مسؤولة عن الخسائر الاجتماعية والاقتصادية بسبب الأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي.

نحو إيجاد حل

ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تسعى مبادرة التعاون بين المدن لتمكين الحكومات المحلية لجعل مدنها والمناطق المرتبطة أكثر أمناً في الغذاء. ويعتمد ذلك على أساس أن المدن الجنوبية التي تواجه في كثير من الأحيان تحديات زراعية واجتماعية واقتصادية مماثلة، يمكن أن ترتبط بعضها ببعض بسهولة وذلك من خلال التعاون والتبادل فيما بين نظرائها كما يمكنها تقديم الدعم لبعضها البعض في التحول نحو أنظمة غذائية الأكثر استدامة. ونظرًا للمساحة الزراعية القليلة في المدن التي يستهدفها هذا المشروع، يساعد التبادل فيما بين المدن على الحدائق الصغيرة على تمكين المجموعات الضعيفة من إنتاج الأغذية الطازجة في المساحات الحضرية الصغيرة مثل أسطح المنازل أو الساحات أو المناطق الشاغرة ومعالجة التحدي المحدد المتمثل في إنتاج غذاء طازج وبقيمة غذائية أعلى ومتنوع في المناطق الحضرية.

وبشكل أكثر تحديدًا، ومن خلال هذا المشروع الرائد، شاركت داكار (السنغال) بتجربتها في تقنيات البستنة الصغيرة مع دوالا (الكاميرون) وبرايا (كابو فيردي) بالاعتماد على أساليب التعاون المختلفة والمرنة فيما بين بلدان الجنوب مثل إيفاد الخبراء والدورات التدريبية وزيارات العرض لداكار وكذلك تنظيم حلقات عمل لدعم تطوير سياسات واستراتيجيات الغذاء. ومن أهداف مبادرة التعاون فيما بين المدن: رفع الوعي بشأن سياسات الغذاء الحضرية وبناء القدرات بين التقنيين في دوالا وبرايا حول تقنيات البستنة الصغيرة ودعم كلا المدينتين في تنفيذ مشروعات البستنة الصغيرة على المستوى المحلي.

ويسمح المشروع للمستفيدين وخاصة من الأسر الضعيفة بتعلم وتكييف تقنية البستنة الصغيرة وفقًا لمحيطهم والحصول على الحلول البديلة لإمداد الغذاء والتي أسهمت في الأمن الغذائي والتغذية وكذلك تنوع مصادر الدخل من خلال بيع الإنتاج الزائد. واشتملت مبادرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدرجة أساسية على عروض توضيحية على المستوى الميداني في داكار ودوالا وبرايا، وتدريب المدربين وتوجيه الدعم لاستيعاب الخبرة الفنية مثل تقنية البستنة الصغيرة، التي لا تحتاج لمواد مكلفة ولا لتدريب مكثف ويمكن تنفيذها بسهولة وتكييفها وفق البيئات المختلفة.

وكانت العملية قائمة على المشاركة حيث أنها مبنية على الطلب واشتملت على مساهمات عينية من المدن المستهدفة. ولضمان التنفيذ السلس للأنشطة المخطط لها في إطار المشروع وزيادة الملكية على المستوى المحلي، تم التوقيع على خطاب اتفاق في ديسمبر 2016 بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة السنغال ومدينة داكار والتي تعمل بمثابة الجهات المقدمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.



بترويج هذه التقنية بنشاط من خلال وسائل التواصل الاجتماعي التي تصل للمواقع الأخرى مثل المناطق المحيطة والأسر المتحمسة بشأن زراعة الغذاء في المنزل. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار متابعة هذه المبادرة، طلبت حكومة مدينة دوالا مساعدة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في وضع استراتيجية غذائية. ونتيجة لذلك، تم توقيع خطاب اتفاق مع جماعة دوالا الحضرية في ديسمبر 2017 والذي اشتمل على: (1) وضع تقييم سريع للنظام الغذائي، (2) تنفيذ منصة لأصحاب المصلحة المتعددين، (3) تعزيز التبادل بين المدن مع المدن الأخرى. وأخيراً، أتاحت هذه المبادرة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فهم كيفية صقل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار آلية تنفذ بين المدن لتكرار المشاركة على المستوى المحلي في المدن الأخرى.

بيانات الاتصال:

إيلس كنجو، مدينة دوالا kinguelengue@gmail.com
السيدة نديي نداك مبودج، مدينة داکار،
ndeyendack.mbodj@villede dakar.org
السيدة ماريا ألويا أندراي، مدينة برايا،
andrademariaaleluia@gmail.com
السيدة كومبالي دياو، منظمة الأغذية للأمم المتحدة، السنغال،
Coumbaly.Diaw@fao.org
السيدة كريستينا الديرغي، وحدة اللجنة العلمية التوجيهية، منظمة الأغذية
للأمم المتحدة Cristina.Alderighi@fao.org

وتضمنت النتائج الرئيسية للمشروع الرائد ما يلي:

- تنمية القدرات: عقدت جلسة تدريب حول أعمال البستنة الصغيرة في داکار. وكان من ضمن المشاركين 10 تقنيين وممثلين عن المجالس البلدية (خمس من برايا وخمس من دوالا). واشتمل التدريب على دروس في النظرية البستانية واستعادة المواد وتنفيذ مركز التدريب والعروض وتقنيات البستنة الصغيرة والجلسات/العروض العملية في مراكز التدريب والعروض التوضيحية في داکار الكبرى وبات دوي؛
- المساعدة التقنية بالموقع (بعثتين): انتقل خبراء منتجات البستنة السنغاليين إلى برايا ودوالا لتقديم الدعم التقني المخصص للمدن، حسب احتياجاتها وعرض كيفية استخدام البستنة المصغرة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية في المجتمعات الضعيفة في المناطق الحضرية،
- رفع الوعي: عقدت حلقة عمل رفع الوعي حول سياسات الغذاء الحضرية وأنظمة الغذاء المستدامة في داکار. وشاركت المدن الثلاث المستهدفة مع ممثلين من بنجول، ونيامي وواغادوغو وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في مبادرة التعاون فيما بين المدن. وأتاح هذا الحدث لممثلين من داکار ودوالا وبرايا التعلم من مدن غرب أفريقيا المختلفة والمشاركة بتجاربههم ووضع التوصيات.

وفيما يتعلق بالاستدامة وقابلية التكرار، اشتملت النتائج الإضافية على إدراج قضايا الأمن الغذائي والتغذية في اتفاقيات التوأمة الحالية المبرمة بين المدن ورفع الوعي بين الحكومات المحلية وتعزيز الالتزام بقضايا الغذاء الحضري وذلك من خلال تحفيز أنشطة إضافية على مستوى المدينة. فعلى سبيل المثال، افتتحت بلدية برايا مركز عرض عملي حول البستنة الصغيرة وقامت

اسم المشروع: المشروع الرائد للتعاون بين المدن: كابو فيردي والكاميرون والسنغال

الدول/ المناطق: كابو فيردي، الكاميرون والسنغال

تم الترشيح من قبل: منظمة الأغذية للأمم المتحدة

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 11.a، 12.2، 12.3، 12.a، 17.3، 17.6، 17.9

مدعوم من: منظمة الأغذية للأمم المتحدة

الكيانات المنفذة: مدن بدعم من منظمة الأغذية للأمم المتحدة

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: يناير 2017 - ديسمبر 2017

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/Zg8Q7T



تنويع دخل النساء الريفيات وتعزيز القدرات التجارية في آسيا الوسطى

إنتاج الصناعات اليدوية وتسويقها: باستخدام المعارف المستفادة من المجر وقيرغيزستان لتعزيز الحالة الاقتصادية والاجتماعية للريفيين في قيرغيزستان وأوزبكستان

التحدي

في آسيا الوسطى، لا يستطيع القطاع الزراعي استيعاب سكان الريف، مما اضطر الناس للهجرة بحثاً عن العمل والدخل. وبالرغم من وصول هجرة العمالة لمستويات غير مسبقة على مدار العقد الماضي، إلا أن التحويلات المالية لا تترجم دائماً إلى استثمارات ريفية مباشرة وتحسين سبل المعيشة الاجتماعية داخل المجتمعات الريفية. وتوجد مجموعة متزايدة من الشواهد التي تتعلق بالتأثير الثنائي لهجرة العمالة على النمو المحلي والأسر الريفية التي تركوها خلفهم. ويمكن أن يكون تنويع الدخل من خلال الإنتاج المطور للصناعات الحرفية الريفية والتغلب على المعوقات أمام التجارة فعالاً من حيث التكلفة في خلق مصدر دخل هام ومستدام للمجتمعات الريفية. ومع ذلك، توجد تحديات أخرى مثل الحاجة لتحسين جودة وتنافسية المنتجات المحلية وتكييفها وفق الاحتياجات الحديثة. وبينما تطورت بعض الصناعات الحرفية من المنطقة إلى قطاعات مربحة على مدار 20 عاماً الماضية، وإنتاج سلع للبيع محلياً ووطنياً وخارجياً، إلا أن المجالات الأخرى لا تزال تمثل مصدر لإمكانات غير مستغلة فيما يتعلق بخلق فرص عمل وتوليد الدخل. ويمكن أن تتطور هذه الصناعات مع استثمار بسيط فقط.

نحو إيجاد حل

تهدف مبادرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين قيرغيزستان وأوزبكستان إلى تمكين الرجال والنساء الريفيات من الاستفادة بشكل متساوي من سلاسل القيمة الزراعية الغذائية عن طريق تحسين مهارات النساء الريفيات لتوليد الدخل وتعزيز جودة المنتجات الريفية المنتجة باستخدام المواد الخام الزراعية المحلية في المناطق الريفية في هاتين البلدتين. وشملت مبادرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدرجة أساسية على حلقات تدريب تجريبية مصممة وفقاً لحاجات النساء الريفيات في القرى البعيدة في كل من قيرغيزستان وأوزبكستان. وتولى تقديم التدريب على الصناعات الحرفية الريفية سيدات أعمال عصاميات من قيرغيزستان، من مصممات مشاهير وأخصائي التسويق إلى النساء الريفيات المختارن في كل بلد لتحسين مهارتهن وترويج المبيعات في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

ومن خلال المشاركة بالخبرات المتاحة محلياً واستخدام منهجية "تدريب المدربين" (ToT)، ساعدت مبادرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ترويج والحفاظ على مجموعة كبيرة من تقنيات الحرف التقليدية والزخارف. ويتم ممارسة الحرف التقليدية في كلتا البلدتين بالدرجة الأولى من خلال كبار السن من السكان ومن ثم تعد عرضة لخطر الاختفاء في المستقبل القريب. وأثناء المبادرة، تم تحديد المدربات من بين النساء الريفيات من كبار السن اللاتي يتمتعن بالمهارات في الحرف التقليدية. وتم تشجيعهن لنقل مهارتهن ومعارفهن إلى جيل الفتيات والفتيان. وتم تدريب المدربات في منهجية "تدريب المدربين" على تحسين رواج وإمكانية تسويق المنتج عن طريق الجمع بين تصميمات المنتجات المحدثه والألوان الجديدة والإنتاج العالي الجودة مع تقنيات الحرف التقليدية.

وقد شجعت مبادرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على استخدام المواد الخام المنتجة محلياً للمنتجات الحرفية الجديدة. وقد استندت جميع نماذج الحرف المنتجة أثناء ورش التدريب إلى استخدام المواد الخام الزراعية (ومنها مثلاً الصوف والحبر والقطن) المنتجة في قيرغيزستان وأوزبكستان أو البلدان المجاورة في المنطقة. وتتوافر هذه المواد الخام الزراعية بسهولة في الأسواق المحلية وبأسعار معقولة للحرفيين المحليين. وبهذه الطريقة، تؤدي مبادرة وحدة اللجنة العلمية التوجيهية بصورة مباشرة إلى هدف التنمية المستدامة 12 حول الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، وعلى الأخص مقصد هدف التنمية المستدامة 12.2 حول الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية.



وأوزبكستان. ويمكن تكرار ذلك وتطبيقه بسهولة في قرى أخرى في البلدين وكذلك في دول آسيا الوسطى.

وتم دعم مبادرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال منظمة الأغذية للأمم المتحدة والجهات المعنية غير الحكومية، بالشراكة مع جمعية دعم الصناعات الحرفية لآسيا الوسطى في قيرغيزستان. وفي أوزبكستان في شهر فبراير 2018، تم توسيع وتكرار مبادرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع مشاركة جمعيات الفنانين الشعبيين الهنغاريين والدعم الإضافي من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

بيانات الاتصال:

السيدة دونو عبد الرزاقوفا، استشارية الشؤون الجنسانية والحماية الاجتماعية، المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية للأمم المتحدة لأوروبا وآسيا الوسطى، Dono.Abdurazakova@fao.org

السيدة سيرينا ي. بارك، مسؤولة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية للأمم المتحدة لأوروبا وآسيا الوسطى، Yeonkyeong.Park@fao.org

وبينما ركزت الجولة الأولى من ورش التدريب المنظمة في عام 2017 بدرجة أساسية على تعزيز تصميمات الحرف الريفية وإنتاج منتجات حرفية تنافسية، إلا أن الجولة الثانية المنعقدة في 2018 امتدت لعرض معلومات حول الأسعار وترويج وتسويق المنتج، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتسويق. وعلى وجه التحديد، أوضح أخصائي التسويق من قيرغيزستان كيفية التقاط صور جيدة للمنتجات عن طريق استخدام هاتف محمول وكيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك وانستغرام) لترويج منتجاتهم. وقد ساعد ذلك على تمكين النساء الريفيات من خلال تشجيع استخدامهن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساعدتهن في تحقيق نجاح المشاريع من خلال الابتكار الزراعي.

وقد اكتسبت أكثر من 160 امرأة ريفية المعارف والمهارات العملية اللازمة لأعمال الحرف الريفية من خلال ورش التدريب على صناعة الحرف الريفية المنظمة بموجب مبادرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام 2017 - 18. وبناء على المعارف والمهارات المكتسبة، يمكن لهذه النساء الآن الانطلاق أو مواصلة أعمالهن الربحية بإنتاج الصناعات الحرفية الأكثر تنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، قام مدربون من قيرغيزستان بتطوير وحدة تدريب عبر ورش العمل ويطلق عليها أسس الأعمال الحرفية الريفية. وتم اختبار هذه الوحدة بنجاح في الجولة الثانية من ورش عمل التدريب في كل من قيرغيزستان

اسم المشروع: تنويع دخل النساء الريفيات وتعزيز القدرات التجارية في آسيا الوسطى

الدول/ المناطق: المجر وقيرغيزستان وأوزبكستان

تم الترشيح من قبل: منظمة الأغذية للأمم المتحدة

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.4، 2.3، 4.4، 5.b، 8.2، 12.2

مدعوم من: منظمة الأغذية للأمم المتحدة

الكيانات المنفذة: منظمة الأغذية للأمم المتحدة

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2017 - 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



تعزيز الإحصاءات الزراعية والمعلومات الخاصة بالأمن الغذائي في دول الائتلاف المعني بتنمية الأرز في أفريقيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

الممارسة الجيدة للتعاون الثلاثي بين أفريقيا واليابان وجنوب شرق آسيا

التحدي

يوجد بالصحراء الكبرى أعلى نسبة من الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم (20% تقريبًا). ولذلك، يعد الأمن الغذائي من أكثر التحديات الإقليمية الأكثر إلحاحًا. وفي الوقت نفسه، ومع زيادة الطلب على الأرز بشكل حاد، تزداد كذلك واردات الأرز في المنطقة، والتي تصل الآن إلى ما يقرب من 40% من إجمالي واردات العالم. ومع دراسة الوضع، نجد من المهم للغاية حشد التعاون الدولي والعمل على السياسات من أجل ضمان الأمن الغذائي، وخاصة للأرز. ومع ذلك، تحتاج المنطقة إلى إحصاءات موثوقة تعتبر أساسية لهذا النوع من الأنشطة. وبالتالي، يجب تحسين الإحصاءات الزراعية في هذه المنطقة.

نحو إيجاد حل

يسعى المشروع لتحسين قدرة أعضاء الائتلاف المعني بتنمية الأرز في أفريقيا (CARD) للحصول على وتقديم إحصاءات موثوقة، في الوقت المناسب، حول مناطق زراعة الأرز وأو عائدات المحصول بناء على الأساليب والتجارب الإحصائية من رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) ومركز أرز أفريقيا مع الاستفادة من برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمنظمة الأغذية للأمم المتحدة. وتدعم الدراسات الاستقصائية الموثوقة لإنتاج الأرز التخطيط الحكومي وتسهم في جهود المجتمع الدولي في القضاء على الجوع.

ويهدف هذا المشروع للاستفادة من خبرات رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) وأفريقيا التي جمعتها الحكومة اليابانية على مدار السنوات الماضية. وتتمتع اليابان بتاريخ طويل في التعاون الثنائي والمتعدد في تطوير الإحصاءات في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وخاصة من خلال إنشاء نظام معلومات الأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد ساعدت هذه الأنشطة الدول الأعضاء برابطة أمم جنوب شرق آسيا في تطوير خبراء الإحصاءات الزراعية. ويمكن استخدام هذه الموارد في الدول الأفريقية لنقل التكنولوجيا، وخاصة الدراسات الاستقصائية لإنتاج الأرز، حيث تعد الدول الأعضاء لرابطة أمم جنوب شرق آسيا هي أكبر الدول المنتجة للأرز في العالم وتتمتع بخبرة في تطوير أساليب الدراسات الاستقصائية لإنتاج الأرز. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ مشروع ممول من اليابان لتطوير أسلوب الدراسات الاستقصائية لإنتاج الأرز المناسب لأفريقيا بالتعاون مع مركز أرز أفريقيا. كما يمكن استخدام هذه التجربة لبناء القدرة في الدول المستهدفة.

واشتملت أنشطة المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- تحديد أساليب الدراسات الاستقصائية المناسبة: تم تحديد أساليب الدراسات الاستقصائية المناسبة بين عدة أساليب تم تنفيذها في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا والتي يمكن تنفيذها في دول الائتلاف المعني بتنمية الأرز في أفريقيا المحددة بناء على حاجاتهم التقنية والبيانات الحالية والتوافر والجودة والأساليب الإحصائية الحالية والحاجة لتحسينات إضافية. ولتحديد أساليب الدراسات الاستقصائية المناسبة، تم إجراء اختبار قبلي لمقارنة الأساليب العديدة في أوغندا. وتمشيًا مع ذلك، تم إعداد الأدلة القياسية لأساليب الدراسات الاستقصائية المختارة. وتم تعديل هذه الأدلة بناء على حاجات وظروف كل بلد مستهدفة وتستخدم لورش التدريب والاستطلاع التجريبي؛
- عقد ورش تدريب: تم تعزيز قدرات المؤسسات المركزية/المحلية والقائمين بالتعداد في ثمانية دول مستفيدة مستهدفة من خلال ورش التدريب والعروض المقدمة من خبراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومركز أرز أفريقيا الذين قاموا بمناقشة تجاربهم وخبراتهم في الدراسات الاستقصائية لإنتاج الأرز؛ و،



ويمكن استخدام أساليب الدراسات الاستقصائية التي وظفها المشروع في دول أفريقية أخرى، مع افتراض: استخدام المشروع لأساليب الدراسات الاستقصائية التي تضع في اعتبارها زراعة الأرز في كل بلد والنظام الإحصائي الزراعي، وتم التأكيد على جدوى الطريقة المختارة، نظرًا لنقص الموارد البشرية والمالية في الدول الأفريقية.

وعقد هذا المشروع ورش عمل إقليمية ووطنية لمشاركة النتائج ومناقشة أساليب الدراسات الاستقصائية المناسبة والمساهمة في إجراء الاستقصاء على نطاق البلد في الدول المستهدفة في المستقبل مع المسؤولين المشاركين في المشروع والمنظمات العالمية الأخرى ذات الصلة. وقد أتاحت هذه المناقشات للمشاركين تعزيز تصورهم لكيفية إجراء الاستقصاء على نطاق الدولة.

بيانات الاتصال:

السيد ماساهيرو هوساكا، منسق المشروع، وحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الشراكات وشعبة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (DPS)، منظمة الأغذية للأمم المتحدة، Masahiro.Hosaka@fao.org

• إجراء دراسات استقصائية تجريبية: بعد ورشة التدريب، تم تطبيق الأساليب المحددة وإجراء الدراسات الاستقصائية التجريبية في الدول الثمانية المستهدفة في منطقة جغرافية محدودة. وكان الهدف من الدراسة الاستقصائية التجريبية تحسين مهارات الاستقصاء في الدول المستهدفة وتقديم نتائج الاستقصاءات التي تم جمعها باستخدام الأساليب المختلفة. واعتبارًا من مايو 2018، تم تنفيذ ورشة العمل والدراسة الاستقصائية التجريبية في ست دول (بنن، كوت ديفوار، أثيوبيا، غانا، كينيا، ومدغشقر).

ويتم تحديد أساليب الاستقصاء المطبقة والأنشطة المحددة بناءً على المناقشات التي أجريت مع جهات التنسيق في كل دولة مستهدفة. وهذا بهدف تشجيع المشاركة التطوعية والملكية القوية. وخلال الدراسات الاستقصائية التجريبية، قام المسؤولون بتوجيه القائمين بالتعداد بإجراء الدراسات الاستقصائية بطريقة صحيحة وتقديم الإشراف. وتولى القائمون بالتعداد بتنفيذ الدراسات الميدانية بناءً على المعارف المكتسبة في التدريب. وقد مكّنهم ذلك من تصميم وإجراء الدراسات الاستقصائية لإنتاج الأرز على الصعيد الوطني في المستقبل.

اسم المشروع: تعزيز الإحصاءات الزراعية والمعلومات الخاصة بالأمن الغذائي في دول الائتلاف المعني بتنمية الأرز في أفريقيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدول/ المناطق: بنن، كوت ديفوار، أثيوبيا، غانا، كينيا، مدغشقر، نيجيريا، السنغال، أوغندا

تم الترشيح من قبل: منظمة الأغذية للأمم المتحدة

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 2.2، 2.4

مدعوم من: مركز أرز أفريقيا، رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الحكومة اليابانية

الكيانات المنفذة: منظمة الأغذية للأمم المتحدة

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2013 – 2019

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



تقديم المساعدة التقنية إلى الخطة الاستراتيجية للقطاع الزراعي بأوغندا من خلال مشروع التعاون بين بلدان الجنوب

تقديم المساعدة التقنية وتنمية القدرات لتعزيز البستنة والحبوب وتربية الأحياء المائية والثروة الحيوانية والتكنولوجيا الشاملة بما في ذلك التجارة والاستثمار

التحدي

يتميز قطاع زراعة الكفاف في جمهورية أوغندا بالإنتاج والإنتاجية والربحية المنخفضة. ويؤثر هذا الأسلوب بشكل عكسي على الأمن الغذائي والتغذية وسبل معيشة ما يزيد على 70% من سكانها. ولذلك، حددت حكومة أوغندا المعارف والمهارات المحدودة والتجارة والاستثمار بصفتها القيود الرئيسية أمام التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

نحو إيجاد حل

وفي ضوء هذا التحدي، قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية أوغندا بالتوقيع على اتفاق ثلاثي لمدة عامين للمرحلة الثانية من التعاون فيما بين بلدان الجنوب بقيمة تبلغ حوالي 2.5 مليون دولار لدعم صغار المزارعين في الدولة وذلك من خلال تعزيز الإنتاج، ويتم ذلك عن طريق التقنيات المستدامة من خلال برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب المبرم بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصين في عام 2015. ويتمشى المشروع مع الإطار البرنامجي بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ودولة أوغندا لفترة 2015 - 2019 وسعى للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة (هدف التنمية المستدامة 2). وبناء على نجاح المرحلة الأولى من مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب المبرم بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصين في أوغندا، قام المشروع الجديد بتعزيز الأولويات في تطوير إنتاج المحاصيل والبساتين والثروة الحيوانية والأحياء المائية وكذلك إدخال تقنيات جديدة، بما في ذلك الطاقة المتجددة والآلات الزراعية وتحسين أساليب جمع المياه والري.

وفي يونيو 2017، وفي خطاب موجه إلى رئيس الصين، شي جين بينغ، أعرب رئيس أوغندا يوري كاجوتا موسفني عن "تقديره للتعاون البارز بين الدولتين الشقيقتين" وأعرب عن "خالص امتنانه" لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن مشاركتها و"الإشراف المتميز" بين كل من المقرر الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما وأوغندا.

واعتمدت المنهجية المستخدمة لتنفيذ المشروع على خطة موضوعية بشكل مشترك للتصدي لتحديات واحتياجات أوغندا. واشتملت الأنشطة على توظيف خمس خبراء صينيين وأحد عشر خبير تقني صيني على مدار الفترة الممتدة من يناير 2016 حتى يناير 2018. وقد ساعد ذلك على تحسين التقنيات المستخدمة لإنتاج الأرز ودخن ذيل الثعلب الإيطالي والذرة وعنب المائدة وطماطم الكرز والماعز والخنازير والأغنام وتربية الأسماك المستوردة من الصين.

وتم تطوير المجمعات الصناعية للتعاون الزراعي في مقاطعات لويرو وكالونغو للسماح للدولة بنقل الزراعة من الكفاف إلى التجارية. كما قامت سبع شركات صينية بوضع استثماراتها في أوغندا بدعم وتوجيه من المشروع. وتم إدخال ست نماذج أعمال مستدامة بما في ذلك "نموذج الشركة/التعاونية بالإضافة إلى المزارعين" للدولة لاستكشاف طرق الجمع بين ممارسات المزارعين والتقنيات الصينية وتطوير الأعمال من خلال إضافة القيمة.

وفي إطار هذا المشروع، تم إنشاء سبعة مراكز لتكنولوجيا التشغيل. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء 36 موقعًا للعرض العملي لمشاريع أنشطة البستنة والثروة الحيوانية والحبوب والأرز/الأسماك اللازمة لتربية الأسماك، ومعالجة الأعلاف السمكية الصغيرة ووحدات الغاز الحيوي الصينية والمحلية ومعالجة البطاطا واللحم البقري (التي تناسب الأسواق الصينية). كما تم تطوير موقعًا للعرض العملي للآلات الزراعية لتجهيز الحقول بما في ذلك تجديد التربة وآلات قطع فرشاة عش الغراب وآلة درس الأرز وثلاث مصائد شمسية للحشرات. كما استفاد أكثر من 3 000 مزارع و80 موظفًا زراعيًا من التدريب في أنشطة

البستنة وتربية الحيوانات وأرز الهجين وإنتاج دخن ذيل الثعلب الإيطالي وتربية الأسماك وبناء مصانع الغاز الحيوي المقدم محلياً في أوغندا.

وشارك أصحاب الخبرة الرئيسيين من الحكومات الوطنية والمحلية في جولة دراسية في سبتمبر 2016 إلى الصين للتركيز على بناء القدرات. وعقدت الجولة الثانية في مايو 2017 مع وفد قوامه 20 من المسؤولين رفيعي المستوى من وزارة الزراعة والصناعة الحيوانية والسمكية في أوغندا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب ثمانية مدربين في الصين على تقنيات الزراعة لتعزيز تكنولوجيا إنتاج بذور الأرز غير المقشور والأرز الهجين وزراعة الخضروات وتقنيات الزراعة وتقنيات زراعة أشجار الفاكهة والتقنيات الجديدة في الزراعة الاستوائية، وتربية البلطي، والزراعة ذات المحصول المرتفع.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تكوين فريق من خبراء صينيين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ونظرائهم الأوغنديين لضمان تنفيذ التقنيات الصينية المنقولة باستدامة. وتم إنشاء مراكز التكنولوجيا الزراعية في مناطق الإنتاج ذات الأولوية.

وتم تنفيذ ذلك كله من خلال منهج تقاسم التكاليف بتمويل من منظمة الأغذية والزراعة من الأمم المتحدة والصين وأوغندا.

زيادة إنتاج الأرز من 2.5 طن إلى 10 طن لكل هكتار وإنتاج خمسة أطنان من دخن ذيل الثعلب الإيطالي/هكتار، مقارنة مع 2 طن من دخن الإصبع وزيادة دخل المزارعين إلى حد كبير ليصل إلى 514 3 دولار/الفدان من حقل زراعة الأرز وبناء عليه تحسين سبل عيشهم. واشتملت الإنجازات الأخرى على زيادة إنتاج الألبان من 2 لتر/من البقرة/ يومياً إلى 7 لتر/البقرة/ يومياً، وزيادة فرشة (بيئة نمو) عش الغراب إلى أكثر من 100% نتيجة لتقنية آلات قطع الفرشة حيث زاد التزاوج إلى ما يزيد على 40% بفضل سلالات فطر عش الغراب التي أدخلتها المبادرة. وقد أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج السنوي من عش الغراب من 1.5 طن إلى 1.8 طن في كل مزرعة. وبالتالي، تم تعزيز التعاون الزراعي بين البلدين.

كما أدخل المشروع ابتكارات وساعد على تحسين الميزة التنافسية للبلد وذلك من خلال:

- إدخال سلالات صينية جديدة ومحسنة من الأرز الهجين ودخن ذيل الثعلب الإيطالي، وممارسات جديدة لإدارة مزارع التفاح وعيش الغراب مما أدى إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية؛
- إنتاج أعلاف سمكية عالية الجودة ومنخفضة التكلفة في المزارع لخفض تكاليف النقل؛
- إنشاء مركز صناعي لتكنولوجيا الزراعة بين الصين وأوغندا لعرض الممارسات الجيدة على العامة.

وتم تعزيز استدامة الممارسة الجيدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال دمج مبادرات المشروع في البرامج المستمرة لوزارة الزراعة والصناعة الحيوانية والسمكية. وتم التوقيع على مذكرتي تفاهم هامتين بين حكومات أوغندا والصين ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لمواصلة التعاون والاستفادة منه. وتوجه مشاركون من تنزانيا ودول غرب أفريقيا لزيادة أوغندا لقياس النجاحات التي حققها المشروع وتحمل النظراء المحليين تنفيذ ما اكتسبوه من الخبراء الصينيين واستمروا على فعل ذلك بعد مغادرة الخبراء لأوغندا.

بيانات الاتصال:

السيد جينبياو وانج، كبير مسؤولي البرامج، وحدة إدارة برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب المبرم بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصين، Jinbiao.wang@fao.org

السيد تشونغ وي ليو، مسؤول البرامج، وحدة إدارة برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب المبرم بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصين، Zhongwei.liu@fao.org

السيدة هيشو تشو، استشارية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وحدة إدارة برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب المبرم بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصين، Hechu.zhu@fao.org

د. جيمس توموين، منسق المشروع الوطني، التعاون فيما بين بلدان الجنوب المبرم بين أوغندا والصين، jtumwi2002@yahoo.co.uk

د. تشارلز اوتش، مساعد ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/البرنامج، أوغندا، owah@fao.org

اسم المشروع: المرحلة الثانية من مشروع وحدة اللجنة العلمية التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بين أوغندا والصين

الدول/ المناطق: الصين وأوغندا

تم الترخيص من قبل: وزارة الزراعة والصناعة الحيوانية والسمكية في أوغندا

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 2.3، 2.4، 2.A

مدعوم من: الصين، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الكيانات المنفذة: وزارة الزراعة والصناعة الحيوانية والسمكية في أوغندا.

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2016-2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/aq36k6



التعاونيات الزراعية

روت آسيا- طريق التعلم التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا حول التعاونيات الزراعية

التحدي

قامت منظمات المزارعين في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ باتخاذ دور فاعل بدرجة متزايدة في التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية ومجابهة التحديات للحد من الفقر في هذه المناطق وتحسين الأمن الغذائي وتوفير فرص التنمية لأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة وتطوير مسار سلاسل القيمة في الأعمال التجارية الزراعية. تسعى منظمات المزارعين في الأساس إلى أن تمثل مصالح مجموعة كبيرة من منتجين ينتمون إلى فئات اجتماعية واقتصادية مختلفة وتقدم لأعضائها منصة للتعبير عن آرائهم وتوقعاتهم في عملية اتخاذ القرار وتقديم مجموعة من الخدمات لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ومع ذلك، يعتبر تأثير وفاعلية مشاورات السياسة العامة لمنظمات المزارعين هو في أولى مراحل التنمية بدرجة كبيرة. يجب تقوية مؤسساتها وعملياتها من أجل زيادة فاعليتها وتعريفها بأنها جهة صاحبة مصلحة رئيسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية وشبه الإقليمية والإقليمية.

نحو إيجاد حل

- يعد برنامج التعاون متوسط الأجل مع منظمات المزارعين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الآن في مرحلتها الثانية (برنامج التعاون متوسط الأجل 2) ويهدف إلى تقوية قدرات منظمات المزارعين في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لتقديم خدمات شاملة ومحسنة لأعضائها والمشاركة في حوار سياسي فعال والمشاركة النشطة في تنفيذ البرامج التنموية والاستثمارية ذات الصلة بالزراعة والتنمية الريفية. يتمحور البرنامج حول أربعة عناصر:
- تقوية منظمات المزارعين وشبكاتها من خلال تحسين الكفاءات التنظيمية المطلوبة من أجل تشكيل منصة فاعلة للحوار السياسي والمشاركة؛
- دعم مشاركة منظمات المزارعين في العمليات السياسية من خلال تعزيز إيجاد بيئة ملائمة تتيح للمزارعين ومنظماتهم إدراك إمكاناتهم الكاملة للتأثير على السياسات ذات الصلة بالزراعة المحلية والوطنية؛
- دعم خدمات منظمات المزارعين والمشاركة في برامج التنمية الزراعية من خلال التأكيد على أن منظمة المزارعين تقدم خدمات فاعلة لأعضائها (تدريب، إنتاج، وسلسلة القيمة) والمشاركة في المشروعات الزراعية القائمة؛
- تحسين إدارة البرامج والتعاون من خلال بناء إدارة تشغيلية وتأسيس وحدة اتصال في منظمة المزارعين الإقليمية لضمان التعاون التام على المستوى الإقليمي.

ساعدت برامج التعاون متوسطة الأجل في سد الفجوة في تقييم تقديم القدرات التقنية للمزارعين من خلال تبادل التعليم التقني بين البلدان. وقعت نتائج ملموسة بشكل كبير في منطقة المحيط الهادئ من بينها جلسة تبادل تقني بين فيجي وتونجا في شهر إبريل 2015 و شملت سلسلة من التدريبات تدور حول إنتاج البابايا؛ وكان هناك تبادل للزيارات من قبل الوكالات التنفيذية الوطنية في فيجي و جزر سليمان إلى الوكالات التنفيذية الوطنية في فانواتو، والتي ركزت على التعلم من الممارسات التنظيمية والإدارية في منظمات المزارعين في فانواتو و"منتدى التربة" الذي تم تنظيمه في شهر سبتمبر عام 2015 من أجل جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تتعلق بممارسات التربة المستدامة لأعضاء منظمة المزارعين.

على الصعيد السياسي، تساعد رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جنوب شرق آسيا، على ربط برنامج التعاون متوسطة الأجل بالعديد من اللجان والعمليات التابعة لمنظمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا والتي تتعلق بالتنمية الريفية (على سبيل المثال وزراء الزراعة والغابات في البلدان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ AMAF). وفي هذا السياق، تم تنظيم المؤتمر



@ IFAD

المحيط الهادئ. وفي آسيا، لعب الصندوق دورًا مهمًا كوسيط في التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب من خلال وسيلة المنح "روت آسيا" وتسهيل الحوار الدائم بين الجهات الفاعلة في البرنامج القطري للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، جهات تنسيق منظمة "بروكاسور" والشركاء الآخرين.

الدروس الرئيسية:

- نجح برنامج التعاون متوسط الأجل، من خلال الوكالات التنفيذية الإقليمية (الاتحاد العربي للأسمدة/ منظمة فيا كامبسينا) في حشد العديد من المساعدات التقنية من أجل مواصلة توسعة نطاق إمكانيات إدارة المعارف في المنطقة؛
- أثبتت منهجية مصادر التعليم التي تم تطويرها من قبل "روت آسيا" أنها ذات صلة وفعالة و كافية لمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ثبت أن الخطط الابتكارية بأنها وسيلة مناسبة لإحداث التغيير في البرامج القطرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛
- يتضمن رفع مستوى منهجية مصادر التعليم تدريب المنظمات القومية و الإقليمية المشاركة مما يؤدي إلى استدامة وتوسعة نطاق الشراكة متجاوزة المشروعات الممولة من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

بيانات الاتصال:

السيد ماتيو مارشيزيو، المدير القطري ورئيس مركز المعرفة فيما بين بلدان جنوب الصين والتعاون الثلاثي، شعبة آسيا والمحيط الهادئ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، m.marchisio@ifad.org

التعليمي الخاص برابطة أمم جنوب شرق آسيا¹ والذي يتعلق بالتعاونيات الزراعية، بالمشاركة في شهر مارس 2016 في تايلاند والفلبين. وهدف المؤتمر إلى تقوية دور صغار المزارعين والتعاونيات الزراعية في مجابهة التحديات وخلق فرص أمام مجتمع رابطة أمم جنوب شرق آسيا الاقتصادي.

تتمثل إحدى مجالات العمل الاستراتيجية الرئيسية والتي تتعلق بالغذاء والزراعة والغابات لمخطط المجتمع الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في 2025 في تعزيز التعاونيات الزراعية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا كوسيلة لتعزيز الوصول للأسواق. تواجه منظومة تسويق السلع الزراعية في الدول التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا العديد من التحديات خاصة في التعاونيات الزراعية. يقدم مؤتمر " روت 1" التعليمي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والذي يتعلق بالتعاونيات الزراعية فرصة للتعلم بصورة مباشرة في الحقل، وبعضاً من أفضل الممارسات التي تتعلق بـ الإدارة الجيدة للتعاونيات الزراعية؛ وتطوير استراتيجيات السوق عبر البلاد والاتفاقيات التي تشمل القطاعين العام والخاص؛ والسياسات العامة والأطر القانونية القومية والبرامج والآليات لدعم التعاونيات الزراعية داخل أطر المجتمع الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وللاستفادة من أفضل هذه الممارسات، فإن التبادل بين البلدان دعم تصميم خطط مبتكرة² لكل دولة مشاركة وهو ما ساهم في تعزيز الإدارة التعاونية ونتائج العمل المستمر وإتمام الجهود الحالية التي تقوم به المؤسسات والمنظمات لتحسين سبل المعيشة الريفية.

منذ عام 2006، أقام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أكثر من 100 مؤتمر "طرق التعلم" في أكثر من 25 دولة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا ومنطقة

اسم المشروع: التعاونيات الزراعية (برنامج التعاون متوسط الأجل 2، طرق تعلم لرابطة أمم جنوب شرق آسيا)

الدول/ المناطق: بنجلاديش، كامبوديا، الصين، فيجي، الهند، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، نيبال، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، ساموا، جزر سليمان، سيريلانكا، تونجا، فانواتو، فيتنام

تم الترخيص من قبل: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.1، 1.2، 1.4، 1.5، 1.6، 1.7، 2.1، 2.2، 2.3، 2.4، 2.5، 2.6، 2.7، 2.8، 2.9، 3.1، 3.2، 3.3، 3.4، 3.5، 3.6، 3.7، 3.8، 3.9، 4.1، 4.2، 4.3، 4.4، 4.5، 4.6، 4.7، 4.8، 4.9، 5.1، 5.2، 5.3، 5.4، 5.5، 5.6، 5.7، 5.8، 5.9، 6.1، 6.2، 6.3، 6.4، 6.5، 6.6، 6.7، 6.8، 6.9، 7.1، 7.2، 7.3، 7.4، 7.5، 7.6، 7.7، 7.8، 7.9، 8.1، 8.2، 8.3، 8.4، 8.5، 8.6، 8.7، 8.8، 8.9، 9.1، 9.2، 9.3، 9.4، 9.5، 9.6، 9.7، 9.8، 9.9، 10.1، 10.2، 10.3، 10.4، 10.5، 10.6، 10.7، 10.8، 10.9، 11.1، 11.2، 11.3، 11.4، 11.5، 11.6، 11.7، 11.8، 11.9، 12.1، 12.2، 12.3، 12.4، 12.5، 12.6، 12.7، 12.8، 12.9، 13.1، 13.2، 13.3، 13.4، 13.5، 13.6، 13.7، 13.8، 13.9، 14.1، 14.2، 14.3، 14.4، 14.5، 14.6، 14.7، 14.8، 14.9، 15.1، 15.2، 15.3، 15.4، 15.5، 15.6، 15.7، 15.8، 15.9، 16.1، 16.2، 16.3، 16.4، 16.5، 16.6، 16.7، 16.8، 16.9، 17.1، 17.2، 17.3، 17.4، 17.5، 17.6، 17.7، 17.8، 17.9، 18.1، 18.2، 18.3، 18.4، 18.5، 18.6، 18.7، 18.8، 18.9، 19.1، 19.2، 19.3، 19.4، 19.5، 19.6، 19.7، 19.8، 19.9، 20.1، 20.2، 20.3، 20.4، 20.5، 20.6، 20.7، 20.8، 20.9

مدعوم من: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والوكالة السويسرية للتعاون من أجل التنمية والاتحاد الأوروبي

الكيانات المنفذة: الجهات المنفذة على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والقومي. الوكالات الإقليمية المنفذة هي: رابطة المزارعين الآسيوية للتنمية الريفية المستدامة ومنظمة لا فيا كامبسينا ومنظمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبروكاسور/روت آسيا

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: أكتوبر 2013- سبتمبر 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://asia.procasur.org/>؛ <http://asiapacificfarmersforum.net/>

¹ روجت بروكاسور "منهجية طرق التعلم على مستوى العالم. تعد طرق التعلم عملية مستمرة للتدريب الميداني الذي يسعى لتوسعة نطاق وتنويع أسواق الخدمات التقنية الريفية ووضع قيم خاصة تتعلق بأفضل الخبرات والمعارف للمؤسسات والجمعيات والأسر الريفية. (www.procasur.org). فهو يتضمن مشاركة الأبطال المحليين وأبطال المعرفة وإدارة المعرفة المشاركة والخطط الابتكارية والاستثمارات مشابهة موجبة وغير ملموسة في تقديم خدمات معرفية من أجل التغيير.

² تتكون الخطة الابتكارية من واحدة من الأدوات الرئيسية لطرق التعلم. فهو يمثل خطة عمل منظمة وضعت من أجل وإصلاح المشاركين في طرق التعلم مستنداً على المعرفة التي نقلت من قبل المزارعين كأقران أثناء طريق التعلم. تهدف الخطة الابتكارية إلى تغيير التكنولوجيا والخيارات البيئية والأداء المؤسسي والظروف الاجتماعية الاقتصادية و/ أو مناهج العمل من أجل التنمية الريفية للحد من الفقر.



تعزيز إدارة الأراضي في برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا

تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية من خلال دعم التنمية وتنفيذ سياسات الأراضي في أفريقيا.

التحدي

لا تزال التحديات المتعلقة بإدارة الأراضي تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع (هدف التنمية المستدامة 1، 2) وهما المساواة بين الجنسين والنمو الشامل (هدف التنمية المستدامة 5، 8) والمدن المستدامة (هدف التنمية المستدامة 11) والسلام والأمن (هدف التنمية المستدامة 16). كما أن نفس التحديات تعوق تحقيق أهداف خطة الاتحاد الأفريقي 2063 التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة.

وتدعو خطة تنفيذ الخطة العشرية الأولى 2063 مبادرة إدارة الأراضي (LPI) (ويطلق عليها الآن المركز الأفريقي لسياسات الأراضي (ALPC)) بتعزيز استخدام إطار وتوجيهات سياسة الأراضي في أفريقيا لتأمين حقوق ملكية الأراضي. وفوق ذلك، تنادي المبادئ التوجيهية للاستثمارات العقارية واسعة النطاق في أفريقيا من أجل تحسين استثمارات الأراضي وضمان أن تعود الفوائد على المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وتم تطوير هاتين الأداتين تحت قيادة مبادرة إدارة الأراضي وأقرت في قمة الاتحاد الأفريقي.

نحو إيجاد حل

قامت مبادرة إدارة الأراضي وضع استراتيجية لمدة خمس سنوات لتنفيذ إعلان الاتحاد الإفريقي حول الأراضي وفقاً للإطار والتوجيهات المنصوص عليها. وكان العنصر الأساسي في هذه الاستراتيجية تعميم إدارة الأراضي في الخطط الوطنية والإقليمية، بما في ذلك برنامج الاتحاد الإفريقي للتنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا (CAADP) والخطط الوطنية للاستثمار في مجالي الزراعة والأمن الغذائي (NAFSIPs).

وقبل عملها في تعميم إدارة الأراضي في برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا والخطط الوطنية للاستثمار في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، أجرى المركز الأفريقي لسياسات الأراضي دراسة في عامي 2012 - 2013 لدراسة 30 خطة وطنية للاستثمار في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. وأشارت النتائج إلى أن عدداً قليلاً فقط من الثلاثين دولة قام بتعميم قضايا إدارة الأراضي في خططها الوطنية للاستثمار الزراعي بالرغم من أن هذه الخطط تعد الأدوات الرئيسية لتوجيه تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا والاستراتيجيات الزراعية الأوسع على نطاق الدولة. ومن التوصيات الرئيسية لورشة عمل التصديق مع مشاركة الدول الأعضاء والجهات الأخرى المعنية قيام مبادرة إدارة الأراضي بوضع مقترح لحشد الموارد والدعم التقني لتنفيذ مشروع رائد متعدد الدول.

وقد كان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الداعم المالي والتقني القوي للمبادرة من بدايتها. وبصفته عضواً باللجنة التوجيهية لمبادرة إدارة الأراضي/المركز الأفريقي لسياسات الأراضي، يتولى الآن دعم المركز الأفريقي لسياسات الأراضي في تقديم منحة للمشروع، ومن المتوقع إغلاق "تعميم سياسة الأراضي والإدارة في برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا" في شهر يونيو 2018. ويكمن الهدف من المشروع في دعم تطوير وتنفيذ سياسات الأراضي في أفريقيا وفقاً لإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي والإطار والتوجيهات الخاصة بسياسة الأراضي في أفريقيا بهدف تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. والهدف من ذلك تعميم سياسة وإدارة الأراضي في الخطط الوطنية للاستثمار في مجالي الزراعة والأمن الغذائي لزيادة الاستثمارات الزراعية والإنتاجية وكذلك تحقيق الأمن الغذائي. ومن الأهداف المحددة للمشروع: (1) المساهمة في رفع الوعي العام بشأن الإطار والتوجيهات والمبادئ التوجيهية الطوعية حول الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي والمصايد والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (VGGTs)، وخاصة بين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجموعات الضعيفة؛ (2) ضمان



قدرة المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) والشركاء الأساسيين الآخرين على استخدام الإطار والتوجيهات والمبادئ التوجيهية الطوعية حول الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي للمشاركة في منصات حوار السياسة من أجل تحسين وضع حيازات الأراضي لأصحاب الحيازات الصغيرة والمجموعات الضعيفة؛ (3) دعم وتسهيل تنفيذ تقييم حيازات الأراضي وخطط العمل على مستوى الدولة والتي تشتمل على تدابير ملموسة بناء على الأطر والتوجيهات والمبادئ التوجيهية الطوعية حول الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي.

وتم تطوير واختبار نهج التعميم في ست دول رائدة: الكونغو وكوت ديفوار ومدغشقر ومالاوي ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وقد أتاححت المنحة إحراز تقدم كبير في تعميم سياسة الأراضي وقضايا الإدارة في الاستراتيجيات الزراعية والخطط الاستثمارية في الدول الست. وساعد النهج القائم على المشاركة ومنهجية التنفيذ على تعزيز هذا التقدم، حيث تولت فرق العمل المكونة من ممثلين من وزارات الزراعة والأراضي والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المزارعين والمنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني دور الريادة وقادت عملية تنفيذ المشروع. وعملت فرق العمل مع الجهات المعنية لضمان تعميم إدارة الأراضي وقضايا السياسة في الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي. وسعت فرق العمل للتأكد من التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية المتنوعة في وضع الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي في الدولة. ومن أبرز إنجازات المشروع ما يلي:

- المعارف المكتسبة: تم إعداد أربعة تقارير تقييم على نطاق الدولة حول تعميم إدارة الأراضي في الزراعة لكل من مدغشقر ومالاوي ورواندا وتنزانيا. وأكدت التقارير على التحديات الرئيسية المتعلقة بالأراضي في الزراعة وتحديد الممارسات الواعدة والمبتكرات في هذا الجانب. وبناء على تقرير التقييم، قامت الدول الأربعة بإعداد مشاريع استراتيجيات وخطط أعمال. وأثناء فترة إعداد التقارير، حصل ما يزيد على 465 من صناع القرار الرئيسيين والجهات المعنية من الدول الست الرائدة على المنتجات المعرفية المتعلقة بإدارة الأراضي وصلتها بالزراعة؛

- تم التوصل إلى التوعية وتوافق الآراء بشأن الحاجة إلى أساليب لتعميم قضايا إدارة الأراضي في الاستراتيجيات الزراعية وخطط الاستثمار في البلدان

الست الرائدة. وخلال البعثات المرسله في أغسطس/سبتمبر 2017 في جميع الدول الست الرائدة، وكذلك أثناء ورش العمل القارية والوطنية، عقدت مناقشات مع ما يزيد على 460 شخص وكان 32% منهم من النساء. واشتملت هذه الجهات المعنية على الوزراء والأمناء الدائمين وأعضاء البرلمان وكبار واضعي السياسات الآخرين بالإضافة إلى ممثلين من باحثي منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والمنظمات الدينية والإعلام؛

- تم تعزيز القدرات لتعميم إدارة الأراضي. كما جري تحديد الحاجات للتدريب في أربعة دول - مدغشقر ومالاوي ورواندا وتنزانيا- لتسهيل تطوير وتكييف برامج التدريب بهدف تعزيز قدرات الموارد البشرية بين الممارسين والجهات المعنية. وعقدت ثلاث جلسات للتدريب مع مشاركة 68 من الممارسين الرئيسيين في قطاع الأراضي بما في ذلك القادة التقليديين والاختصاصيين القانونيين وموظفي شؤون الاستثمار.

شجع المشروع على الاستفادة من الدروس المستفادة داخل البلد وعلى المستوى الإقليمي حول الروابط بين إدارة الأراضي والإنتاجية الزراعية وكذلك نقاط الانطلاق الممكنة التي تسهل تعميم سياسة وإدارة الأراضي من خلال الخطط الوطنية للاستثمار في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. ومن شأن الخبرة المكتسبة من المشروع دعم المركز الأفريقي لسياسات الأراضي في وضع توجيهات للمشاركة المستقبلية على المستوى الوطني. كما أنه يؤدي إلى توثيق ومشاركة الممارسات الواعدة والنهج المبتكرة التي تتناول دراسة التحديات التي توجه إدارة الأراضي في نطاق أفريقيا. وبناء على التجارب والنتائج المشجعة للمرحلة التمهيديّة، يسعى المركز الأفريقي لسياسات الأراضي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتكرار أسلوب تعميم إدارة الأراضي في خطط الاستثمار الزراعي والتوسع لكي تشمل دول أخرى في أفريقيا.

بيانات الاتصال:

السيد هارولد ليفيرساج، المستشار الفني الرئيسي لإدارة الأراضي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، hl.liversage@ifad.org
السيدة إليسا مانديلي، مسؤولة مشاركة في البرنامج، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، e.mandelli@ifad.org

اسم المشروع: تعميم سياسة وإدارة الأراضي في برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا (CAADP)

الدول/ المناطق: الكونغو وكوت ديفوار ومدغشقر ومالاوي ورواندا وتنزانيا

تم الترخيص من قبل: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.4، 2.3

مدعوم من: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات (PMI)

الكيانات المنفذة: المركز الأفريقي لسياسات الأراضي (ALPC)

حالة المشروع: مخلق

فترة تنفيذ المشروع: 2015 - 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: <https://www.uneca.org/alpc>



مكتب الحلول الريفية

مشاركة المعلومات المتعلقة بتحسين الدخل والأمن الغذائي والتغذية

التحدي

يهتم أصحاب الحيازات الريفية الصغيرة في الدول النامية بصورة متزايدة بمشاركة واستيفاء المعلومات الخاصة بالمبتكرات والتقنيات المتاحة وفرص التمويل ومعلومات التسويق والسياسات ذات الصلة بمحيطهم. ولهذه المبتكرات والحلول القدرة على دعم سبل معيشتهم وزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية وتحسين وصولهم للأسواق والموارد المالية وكذلك تعزيز قدرتهم على المشاركة في عمليات السياسة على المستوى المحلي والوطني. ومع ذلك، وبسبب النقص في مراكز المعلومات المركزية والمنظمة وسهلة الاستخدام، يواجه أصحاب الحيازات الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الوصول لتلك المعلومات والاستفادة منها.

نحو إيجاد حل

ونظراً لخبرته العملية في دعم أصحاب الحيازات الصغيرة في تنفيذ مشروعات التحول الريفي، قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) بتطوير وإطلاق منصة معلومات على الإنترنت يطلق عليها بوابة الحلول الريفية، وتهدف إلى الاستجابة للتحديات التي يواجهونها في الوصول للمعلومات. وقام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتطوير وإدارة البوابة، والتي تقوم بجمع ونشر المبتكرات ودراسات الحالة موضحة حلول التطوير الزراعي والريفي الناجحة التي نفذها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤسسات التنمية الأخرى بهدف مشاركتها لتحسين الدخل والأمن الغذائي والتغذية. وتعد حلول التنمية الريفية بمثابة مبادرة تقوم على حل تحديات معينة في البيئة الريفية، وهي أداة يمكن استخدامها وإعادة استخدامها لمناقشة القضايا المشتركة مثل إدارة الموارد وتهemis المجتمعات الريفية والوصول المحدود للتمويل والتآكل والتلوث والضغط المالي وتأثيرات تغير المناخ. ويمكن أن يتمثل الحل الريفي في تقنية مثل مصدر الطاقة المستدامة أو مخطط تمويل يتيح لسكان الريف الوصول للقروض أو للمدخرات أو في شكل عملية تدعم الأعمال التجارية الريفية مثل برنامج تدريبي أو مركز دعم المشروعات الريفية.

ومن خلال فسخ المجال أمام مشاركة الحلول، يهدف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وشركاه إلى ربط المزيد من الأشخاص والأفكار لصالح المجتمعات الريفية في كل مكان. **من خلال إتاحة الحلول، يمكن للمجتمعات الريفية والمزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة الوصول إلى مجموعة متنوعة من المبتكرات والتقنيات التي يمكن أن تدعمهم في التغلب على تحدياتهم اليومية.** وبمجرد وصولهم للوثائق المتاحة حول الحلول، يمكن أن يطلب مستخدمي البوابة الاتصال بالجهات ذات الصلة المقدمة للحلول لتلقي معلومات إضافية والحصول على الدعم لتطبيق الحل في سياق التنمية الخاص بهم.

ومن خلال عرض بوابة الحلول الريفية للمبتكرات والحلول لتحقيق التنمية الزراعية والريفية وتعزيز مشاركة المعلومات والتعلم بين الأقران، تلعب البوابة دوراً مهماً في تلبية أهداف كثيرة للتنمية المستدامة. ومن خلال توفير وتكثيف المبتكرات في سياق التنمية الخاص بهم، يتمتع أصحاب الحيازات الريفية الصغيرة بالفرصة لتحسين الأمن الغذائي وكذلك والإنتاج الزراعي والإنتاجية والوصول للتقنيات المبتكرة لإنتاج طاقة نظيفة أو تحسين فرصة وصولهم لمياه نظيفة وصحية. وتشمل الحلول المتوفرة في البوابة مخططات التمويل التي تهم أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الريفية والصغيرة والمتوسطة بالوصول الأفضل للتمويل وكذلك المنهجيات والسياسات لتحسين المساواة بين الجنسين وتمكين النساء وكذلك توفير فرص لتشغيل الشباب.



@ IFAD

بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لمساعدة الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الجانب، ونظرًا لدوره الفريد كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات تمويل دولية مخصصة لتعزيز التحول الريفي، التزم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "بالعمل كوسيط لتسهيل ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والتحول الريفي الشامل، وذلك من خلال تعزيز التعاون التقني القائم على المعارف وتبادل المعارف فيما بين الأقران ومشاركة أفضل الممارسات والتقنيات والمعارف الفنية لتحسين الإنتاجية الزراعية".

وتم إطلاق بوابة الحلول الريفية في مايو 2018 وتعرض حلولاً من خلال قروض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمشاريع الممولة بالمنح. ويجري توسيع البوابة حاليًا مع حلول أخرى مقدمة من شركاء التنمية، بما في ذلك مؤسسات التمويل الدولية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وغيرها.

بيانات الاتصال:

السيد ماوريزيو نافارا، أخصائي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، m.navarra@ifad.org

والمستخدمين الرئيسيين للبوابة هم ممثلين من المنظمات الدولية والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والباحثين ومنظمات وجمعيات المزارعين والعاملين في مجال التنمية وأصحاب الحيازات الصغيرة وأسر المزارعين وكذلك موظفي المشاريع العاملين في مؤسسات التنمية. ومن خلال الجمع بين هذه العوامل وتسهيل تفاعلها، ومشاركة وتبادل المعلومات، تعد البوابة بمثابة الأداة الرئيسية لتعزيز الشراكات والتعاون.

وانطلقت في السنوات الأخيرة بوابات أخرى ومنصات مماثلة على شبكة الإنترنت المخصصة لتقديم حلول التنمية بدعم من مجموعة من المنظمات الدولية، ومنها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وفي هذا الجانب، تعتبر بوابة الحلول الريفية مكمل للبوابة الأخرى الموجودة من حيث أنها مخصصة بالكامل لعرض المبتكرات والحلول الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية بهدف تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

وتقدم البوابة إعلان برازيليا وخطة عمل التي تعد بمثابة الوثيقة الختامية الرئيسية المعتمدة خلال المؤتمر الدولي للتعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب تحت عنوان الاستفادة من مبتكرات الجنوب العالمي لدعم التحول الريفي، المنعقد في برازيليا، البرازيل في نوفمبر 2017، حيث التزم المشاركون بصورة مشتركة للعمل سويًا على نقاط محددة لتعزيز مبادرات التعاون بين

اسم المشروع: مكتب الحلول الريفية

الدول/المناطق: العالمية

تم الترشيح من قبل: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، شعبة المشاركة العالمية والعلاقات متعددة الأطراف

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 2.3، 2.5، 2.أ، 17.3، 17.6، 17.7، 17.9

مدعوم من: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الكيانات المنفذة: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2016 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://www.ruralsolutionsportal.org>



النهوض بسياسات الصحة العامة للتصدي لزيادة الوزن والسمنة في شيلي والجماعة الكاريبية

الاستفادة من الخبرات المستقاة من التشريع التشيلي للعلامات التجارية والتسويق للحد من السمنة

التحدي

لقد وصل فرط الوزن والسمنة لنسب مرضية بين كافة الفئات العمرية في منطقة الكاريبي وشيلي، بما في ذلك الأطفال دون سن الخامسة. وهذا يزيد من خطر الأمراض غير المعدية (NCD)، والوفيات والأمراض ويفرض أعباء مالية هائلة على الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات ككل. ويتطلب التصدي لهذا الوباء سن قوانين وتشريعات فعالة تستهدف بيئة البدانة الحالية، على النحو الوارد في العديد من القوانين العالمية والإقليمية، بما في ذلك خطة عمل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية للوقاية من السمنة للأطفال والمراهقين، وحزمة السياسات الرئيسية من ست نقاط للوكالة الكاريبية للصحة العامة.

نحو إيجاد حل

قام على تطوير مشروع "النهوض بسياسات الصحة العامة للتصدي لزيادة الوزن والسمنة في شيلي والجماعة الكاريبية" الجماعة الكاريبية وحكومة شيلي في إطار تعاون منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بين دول التنمية الصحية والنهج الجديد لتوصيل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية للتعاون التقني المستهدف لتعزيز التحالفات الأفقية والتعاون بين الدول. وقام بالتصديق على المشروع وزارات الصحة لمنطقة الكاريبي خلال الجلسة الثالثة والثلاثون لمجلس التنمية البشرية والاجتماعية في سبتمبر 2017، مع منحه تفويضًا قويًا لتحقيق أهدافه.

تهدف هذه المبادرة إلى دعم تطوير وتنفيذ قوانين وأنظمة فعالة للتعامل مع البيئات الحالية المسببة للسمنة في جماعة الكاريبي مع المساعدة على تنظيم تجربة شيلي وتحويلها وتوحيدها كسياسة للدولة. وبشكل أكثر تحديدًا، يركز المشروع على تشريع شيلي المبتكر لتوسيم الوجه الأمامي للعبوات الغذائية (FOPL)، والذي يتألف من تحذيرات في مجال التغذية مع رسالة "بالنسبة المرتفعة في الأغذية" لتسهيل الوصول لاختيارات أكثر صحة من خلال السماح للمستهلكين بتحديد الأغذية المعبأة مسبقًا التي تتميز بنسب عالية في الصوديوم والدهون المشبعة والسكريات و/أو السعرات الحرارية الكلية.

ولتحقيق هذه الغاية، يشتمل المشروع على مجموعة من الأنشطة التكميلية دون الإقليمية والخاصة ببلدان معينة لتأثير ووصول أكبر. فعلى المستوى الإقليمي، تركز الجهود على تنقيح المعيار الحالي لجماعة الكاريبي لتوسيم الأغذية المعلبة مسبقًا لكي تتضمن التوسيم الإلزامي للأغذية وتوسيم الوجه الأمامي للعبوات الغذائية وتوسيع نطاق الأبحاث لدعم عملية وضع السياسات على النحو القائم على الأدلة. وسوف يفيد هذا النهج دول الإقليمي العديد من البلدان ويتجنب ازدواجية الجهود وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد الوطنية التي يمكن توجيهها نحو التنفيذ الفعلي. وتتألف الأعمال الخاصة ببلدان محددة من تقديم المساعدة التقنية إلى بربادوس وجامايكا وسورينام لتنفيذ خارطة الطريق وفق النهج التدريجي لتطوير وتنفيذ تشريع توسيم الوجه الأمامي للعبوات الغذائية.

كما اشتمل هذا العمل على تقديم التمويل الابتدائي لتحفيز العمل والاستثمار على مستوى الدولة كإستراتيجية لاستدامة الجهود. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أسهمت المبادرة في تطوير الأدوات والموارد للنهوض بتشريع توسيم الوجه الأمامي للعبوات الغذائية على الصعيد الإقليمي مثل تنظيم الشواهد المتاحة واتباع منهج متدرج لتطوير وتنفيذ تشريع توسيم الوجه الأمامي للعبوات الغذائية وجمع الحجج المتكررة والحجج المضادة وتحديد البحوث الكافية لدعم تطوير تشريع توسيم الوجه الأمامي للعبوات الغذائية، من المنظور العلمي والقانوني، وإنشاء بروتوكول بحث منسق لإنتاج مثل هذه الأبحاث. وسوف تؤدي منجزات هذا العمل إلى استدامة المشروع مع تحقيق الفائدة لدول أخرى ومناطق فرعية في الأمريكيتين.



@PAHO/WHO

هذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمعالجة المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك مع توجيه وفد الكاريبي لزيارة مقبلة إلى سانتياغو دي شيلي في عام 2018 لمناقشة المرحلة الثانية الممكنة لمشروع التعاون فيما بين البلدان من أجل التنمية الصحية.

وفيما يتعلق بتكرار ذلك، تستخدم آليات التكامل الإقليمية، مثل مجلس وزراء الصحة بأمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية (COMISCA) لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، النهج دون الإقليمي للنهوض بمشروع توسيم الوجه الأمامي للعبوات الغذائية المقترح بموجب هذا المشروع. ويعد الالتزام السياسي هو العامل الرئيسي في نجاح المبادرة، حيث من المفهوم أنه يلزم أن تكون التدابير مناسبة للسياق التي تنفذ فيه.

بيانات الاتصال:

مكتب التنسيق القطري ودون الإقليمي، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية،
csc@paho.org

ولتسهيل تنفيذ مسارات الأعمال الموضحة أعلاه، والنقل المنظم في أنحاء البلد والمشاركة والتنسيق بين المشاركين، تم إنشاء فريق مشروع التعاون فيما بين البلدان من أجل التنمية الصحية لعرض التصور والتوجيه العام. وتم الاتفاق على اختصاصات وخطة عمل فريق مشروع التعاون فيما بين البلدان من أجل التنمية الصحية أثناء زيارة أولية للمواقع إلى شيلي، الأمر الذي أتاح فرصة للمشاركة وإقامة شراكات بين الجهات المعنية في شيلي ومنطقة الكاريبي. ويعد هذا النهج هاماً لضمان التنسيق الكافي وعلى أوسع نطاق مع المشروعات الجارية ذات الصلة. ومن خلال عمليات التبادل، استفادت الجهات المعنية من تجربة شيلي لعملية تطوير السياسات وتنفيذ لوائح توسيم الوجه الأمامي للعبوات الغذائية.

وبالإضافة إلى ذلك، يشتمل المشروع على هدف يرمي إلى تسهيل عمليات التبادل بين وزارة الصحة في شيلي وجماعة الكاريبي وتحديد التعاون المستقبلي في مجال تعزيز قدرة التمريض للتصدي للأمراض غير المعدية. وفي هذا الاتجاه، يتم الآن الاستفادة من الشراكات والدروس المستفادة من

اسم المشروع: النهوض بسياسات الصحة العامة للتصدي لزيادة الوزن والسمنة في شيلي والجماعة الكاريبية

الدول/ المناطق: جماعة الكاريبي وشيلي

تم الترشيح من قبل: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.2، 3.4

مدعوم من: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية

الكيانات المنفذة: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، مكتب وزارة الصحة لجماعة الكاريبي، المنظمة الإقليمية لجماعة الكاريبي للمعايير والجودة (CROSQ)، ومكتب المفاوضات التجارية لجماعة الكاريبي (OTN)، ووكالة الصحة العامة لجماعة الكاريبي (CARPHA)، والتحالف الكاريبي الصحي (HCC)، وجامعة جزر الهند الغربية (UWI)، ومركز معهد القانون الكاريبي، ووزارة الصحة في شيلي ووزارة الصحة في جامايكا ووزارة الصحة في سورينام ووزارة الصحة في بربادوس.

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: يونيو 2017 – أكتوبر 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/MEH4As /www.paho.org/cchd



كوبا ومنطقة المحيط الهادئ: تعزيز الزراعة العضوية عبر المحيط

تحسين إنتاج الغذاء والحماية البيئية الشاملة للمجتمعات

التحدي

تواجه دول منطقة المحيط الهادئ آثار تغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي بسبب الاستخدام غير المستدام لكل من الموارد البرية والبحرية. ونتيجة لسوء إدارة القطاع الزراعي، أصبح تدهور الأرض أمراً متفشياً وانخفض إنتاج الغذاء.

وفي الوقت نفسه، يتعرض القطاع الزراعي لضغوط لتوفير الغذاء لعدد متزايد من السكان باستخدام نفس القدر من الأرض مع تزايد الاعتماد على الغذاء المستورد. ومن حلول تكثيف الإنتاج إدخال الكيماويات الزراعية والأسمدة في الزراعة. غير أنه كان لهذه الطرق آثار جانبية مؤسفة وتسربت المواد الكيميائية إلى البيئة مما كان له تأثير على كل من النظم الإيكولوجية وصحة الإنسان.

نحو إيجاد حل

لقد حددت جماعة المحيط الهادئ للتجارة العضوية والأخلاقية (POETCom) تشجيع الزراعة العضوية بصفتها السبيل لحل هذه المشاكل. وللزراعة العضوية القدرة على إحداث تأثير كبير وإيجابي على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية مع تعزيز خدمات النظم الإيكولوجية وزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وأسهم تأكيدها على القدرة على التكيف وتنويع المحاصيل في تحفيز المزارعين لتطوير نظم جديدة للزراعة والمحاصيل استجابة لتغير المناخ. وتعتمد الزراعة العضوية على مستوى المجتمع على وصول المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة للأسواق والمساعدة في حماية المعارف التقليدية والثقافات الغذائية المتنوعة والأمن الغذائي.

وقام برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية (GEF SGP) في كوبا بتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي، بما في ذلك الزراعة العضوية، وقام بوضع نموذج الزراعة المستدامة بيئياً والذي يزيد من مقاومة النظم الزراعية للتغير في المناخ. وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، قام برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية بتنفيذ 14 مشروعاً والذي وضع 5 527 هكتار من الأراضي تحت الإدارة المتطورة وعاد بالفائدة على 23 جمعية تعاونية زراعية. ووضعت هذه النتائج أساساً لهذا التبادل بتسهيل من برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية بكوبا وفيجي وجزر سليمان.

وفي شهر مايو 2015، التقى مشاركون من كوبا وجمهورية السلفادور وفيجي وغواتيمالا وجزر سليمان في هافانا، كوبا للاستفادة من المزارعين الكوبيين حول التكاليف المنخفضة والممارسات الزراعية البيئية التي أثبتت نجاحها والقبالة للتكيف والتحول بسهولة لمنطقة المحيط الهادئ بصفتها حلول للقضية الملحة للأمن الغذائي والقضايا البيئية المشتركة بالعديد من الدول الجزرية الصغيرة. وأثناء التدريب، شارك المشاركون في حوار مثمر حول التعاون المستقبلي فيما بين بلدان الجنوب في مجالات الزراعة العضوية والاستدامة وتنمية القدرة على الصمود في مواجهة النظم الإيكولوجية الهشة للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أتاح التبادل الذي تم بتسهيل من برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية بكوبا وقام على تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للمزارعين والعاملين في مجال التنمية بتلقي التدريب من الممثلين الأكاديميين ومن وزارة الزراعة في كوبا.

ومن أجل تنسيق التبادل، اختارت جماعة المحيط الهادئ للتجارة العضوية والأخلاقية، وهي مجموعة من منتجي المنتجات العضوية عبر جزر المحيط الهادئ، مزرعة زاي نا تينا النموذجية للزراعة العضوية والأبحاث من جزر سليمان ومزرعة تي تي تافيوني من فيجي. وتعتبر جمعيات المزارعين رائدة في المجتمع في بلدانها. وأثناء ورشة العمل، توجه المشاركون لزيارة خمس

كان يحدث بصورة منتظمة خلال الأمطار الغزيرة في جزر سليمان وتعتبر تقنية جيدة للتكيف مع تغير المناخ.

كما قامت مزرعة زاي نا تينا بتعديل ممارساتها لإدارة الزراعة لكي تشمل التسميد المنظم مع توجيه العناية اللازمة لنوعية وكثافة العناصر الغذائية من السماد. وساعد ذلك على تحسين وصول المزارعين للسماد بدرجة كبيرة. كما تم تنفيذ الزراعة المرافقة والزهور المخملية والريحان التي تُزرع الآن بصورة روتينية في الأحواض كطارد طبيعي للحشرات. ويعتقد أن هذا يقضي تمامًا على الحلزون الإفريقي في مزارعها. كما تقوم مزرعة زاي نا تينا بالتنقيب الحيوي عن ديدان الأرض المحلية المناسبة لاستخدامها للتسميد باستخدام الديدان حيث أن القيود المفروضة على الاستيراد تمنع استخدام ديدان الأرض الكوبية لهذا الغرض. وبالمثل، انبهرت مزرعة زاي نا تينا بأنشطة السياحة الزراعية في كوبا وتقوم الآن بإعداد مزرعتها النموذجية للجولات التعليمية. وفوق ذلك، قامت مزرعة زاي نا تينا بالتوقيع على عقد مع حكومة جزر سليمان لإقامة السياح البيئيين في المزرعة وتم منحها تمويلًا حكوميًا.

ومن المتوقع أن يساعد التبادل على تحسين إنتاج الغذاء والحماية البيئية الشاملة للمجتمعات المشاركة، وذلك من خلال المساهمة في جهود البلدين.

بيانات الاتصال:

السيد فابيو فاجاردو، المنسق الوطني لبرنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، كوبا، Fabio.fajardo@undp.org

تعاونيات محلية قامت بتنفيذ ممارسات الزراعة العضوية والحضرية بنجاح. ومن خلال الاستفادة من الخبرة على أرض الواقع للمزارعين المحليين، تضمنت الموضوعات الرئيسية التي تم مناقشتها إنتاج الأسمدة العضوية باستخدام مخلفات المحاصيل والإفرازات من مزارع الديدان والتسميد وإنتاج البذور المحلية والمحافظة عليها وإنتاج الشتلات ومكافحة الآفات والأمراض الزراعية والإيكولوجية واستخدام نظم زراعة المحاصيل شبه المحمية والمتعددة والمحاصيل البينية.

وبالعودة إلى تافيو، فيجي، نجد أن مزرعة تي تي تافيو قد استخدمت المعارف المكتسبة أثناء عملية التبادل مع مساعدة من أخصائي تقني كوبي لعرض تجربته مع الديدان المحلية لاستخدام الديدان لإنتاج السماد. كما بدأت المنظمة في استكشاف حلول الري المختلفة، ومنها مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية على اثنين من المزارع النموذجية. واعتبارًا من 2017، تعمل مزرعة تي تي تافيو على إنشاء 15 مزرعة نموذجية في جزيرة تافيو وتبسيط الدروس المتعلمة في هذا التبادل حول ممارسات إدارة المزارع. ويشمل ذلك الزراعة المرافقة واستخدام الديدان كسماد والتسميد وتوفير البذور والحراثة الزراعية وزراعة المحاصيل البينية لأشجار الفاكهة لضمان الحصول على محصول ثابت وتحقيق دخل مستمر للمزارعين. كما تقوم مزرعة تي تي تافيو باستكشاف الطرق لإدخال السياحة الزراعية في المزارع النموذجية.

وبالمثل، في جزر سليمان، قامت مزرعة زاي نا تينا بتطبيق الدروس المستفادة من خلال بناء أحواض مرتفعة مخططة جيدًا ومراقد الزراعة بعد القياسات التي قاموا بملاحظتها في كوبا. وكان هذا الأمر فعالاً في منع تآكل التربة الذي

اسم المشروع: كوبا ومنطقة المحيط الهادئ: تعزيز الزراعة العضوية عبر المحيط

الدول / المناطق: كوبا ومنطقة المحيط الهادئ

تم الترخيص من قبل: برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية (نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.3، 2.4

مدعوم من: برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية

الكيانات المنفذة: برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية وجماعة المحيط الهادئ للتجارة العضوية والأخلاقية (POETCom)

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2015 - 2017

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/YuF3R5



إنشاء نظام الشهادة العضوية في منطقة البحر الكاريبي

الحد من استخدام المواد الكيميائية في الأسمدة ومكافحة الآفات في إنتاج الأغذية لتحسين صحة المستهلكين

التحدي

توجد حركة عضوية متنامية في بربادوس للحد من استخدام الكيماويات الزراعية مثل الأسمدة الاصطناعية، ومبيدات الآفات وهرمونات النمو في إنتاج الغذاء. وتسعى الحركة لزيادة الوعي العام بالطريقة التي تساهم بها الزراعة الصناعية في تلوث إمدادات المياه الجوفية والبيئة البحرية.

وفي عام 2004، ومن خلال معهد بربادوس للمعايير الوطنية (BNSI)، اعتمدت بربادوس المعايير العضوية بناء على توجيهات الدستور الدولي للأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة الخاص بالزراعة العضوية. ومع ذلك، لم يتم وضع أي نظام لتوصيل هذه المعايير ولم تكن هناك منهجية متبعة لفحص أو اعتماد هذه المنتجات كعضوية. ولم يكن لدى الرابطة الزراعية العضوية الرائدة في بربادوس، رابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية (OGCA) أي طريقة ملموسة للتحقق من تلبية ممارسات المزارعين للمعايير وهي مسألة جديرة بالاعتراف. وتفاقم الوضع بعدم وجود كيان موثوق به ومستقل مسؤول عن إجراء الفحوصات ومنح الشهادات العضوية لمزارعي المنتجات العضوية الحاليين الذين يرغبون في التحول للزراعة العضوية.

نحو إيجاد حل

في عام 2014، تلقت رابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية دعمًا من برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية لتطوير وتنفيذ نظام وطني للفحص العضوي ومنح الشهادات. وقد استهدف المشروع بالدرجة الأولى أعضاء الرابطة من خلال بناء قدراتهم لتسهيل عملية منح الشهادات وتلبية متطلبات الشهادات العضوية. وشهدت رابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية فرصة للتعاون الإقليمي من خلال الاستفادة من خبرة جامايكا في الزراعة العضوية، حيث أن لديها بالفعل مفتشين مدربين. وكانت لدى رابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية رغبة في تكوين وإدارة مجموعة كاريبية لتنمية القدرات المحلية والإقليمية نحو بروتوكول إقليمي للزراعة العضوية.

وكان الهدف من التبادل القائم بين بربادوس وجامايكا تنفيذ النظام الوطني للفحص العضوي ومنح الشهادات في بربادوس، بناء على خبرة حركة الرابطة العضوية في جامايكا (JOAM) في تنفيذ مخطط منح الشهادات. وكجزء من الدعم المقدم لرابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية، وصلت حركة الرابطة العضوية في جامايكا للاتصال بمنظمات غير حكومية في جامايكا مع الرابطة الدولية لمفتشي المنتجات العضوية (IOIA). وتعمل الرابطة الدولية لمفتشي المنتجات العضوية على دراسة القضايا والمشاكل ذات الصلة بمفتشي المنتجات العضوية وتقديم التدريب وتعزيز الاتساق والسلامة في عملية منح الشهادات العضوية. وتقدم هذه الرابطة برنامج التدريب المعترف به دوليًا لمفتشي المواد العضوية المحتملين في بربادوس.

وقد ساعد التبادل بين حركة الرابطة العضوية في جامايكا ورابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية بربادوس على تسريع عملياتها من خلال الاستفادة من سنوات الخبرة التي تتمتع بها حركة الرابطة العضوية في جامايكا في مباشرة عملية منح الشهادات والمعايير الدولية لمتطلبات منح الشهادات.

كما سعت حركة الرابطة العضوية في جامايكا لوضع رابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية على اتصال بحركة الزراعة العضوية في غرينادا (GOAM) مما وسع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع غرينادا. كما تمكن أعضاء حركة الزراعة العضوية في غرينادا من المشاركة في تدريب المفتشين المستقبليين في بربادوس بدعم مقدم من برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية.

**بتدريب الموظفين الحكوميين في مجال التفتيش على المزارع العضوية. ولدى
رابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية الآن عملية منح شهادات
جاهزة للعمل لضمان إنتاج أغذية عضوية حقيقية للمستهلكين.**

ومن مزايا التبادل في المستقبل قدرة رابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية على ترتيب إجراء مفتشي بربادوس لعمليات التفتيش في غرينادا والعكس بالعكس. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يؤدي توافر مفتشي المنتجات العضوية المعتمدين في منطقة شرق الكاريبي إلى خفض كبير في تكلفة منح الشهادات للمزارعين وخلق فرص للدخل للمفتشين. وتم بموجب هذا المشروع اعتماد ثلاث مفتشين عضويين في غرينادا والذي من المتوقع أن يتكرر في غرينادا في السنوات القادمة.

وتسهم عملية منح الشهادات العضوية في بربادوس بصورة مباشرة في تحقيق هدف التنمية المستدامة 12 من خلال الحد بشكل كبير من استخدام المواد الكيميائية في تسميد ومكافحة الآفات في إنتاج الأغذية وتحسين صحة المستهلكين. وسوف يستفيد المزارعون الحاصلين على الشهادات العضوية من تحسين الإنتاج والدخل من ارتفاع الأسعار التي تجلبها المنتجات العضوية في السوق.

وبناء على دورها في إنشاء عملية منح الشهادات، تعتبر رابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية الجهة الرئيسية المعنية في المساعدة في وضع الخطة الوطنية للتنمية العمرانية والتنمية الوطنية المستدامة وإطار التنمية في بربادوس. وتأمل رابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية أن يتم تفتيش على ما يصل إلى خمس مزارع في دورة التفتيش الأولى المقبلة وسوف تحصل على شهادة مؤقتة في عام 2017.

بيانات الاتصال:

السيد ديفيد بينو، المنسق الوطني لبرنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، بربادوس، David.bynoe@undp.org

ونتيجة لذلك، ومع الدعم المقدم من حركة الرابطة العضوية في جامايكا والرابطة الدولية لمفتشي المنتجات العضوية، قامت رابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية بتسهيل تدريب مفتشي المنتجات العضوية المحتملين وإرشاد المزارعين بالزراعة العضوية ووضع نظم المراقبة وإعداد التقارير لعملية منح الشهادات. وتم تحديد أربعة عشر مرشحاً من النساء والذكور باعتبارهم مناسبين لتلقي تدريب المفتشين - امرأة من معهد بربادوس للمعايير الوطنية، ومجموعة قوامها ثلاثة رجال وامرأة من أعضاء رابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية، وكيميائي من أنتيغوا، ومدربة من بربادوس للشباب في مجال الزراعة والبستنة بالإضافة إلى خمس مزارعين عضويين (منهم امرأتين) وممثل من وزارة الزراعة في بربادوس وممثل من معهد البلدان الأمريكية للتعاون في مجال الزراعة. وقامت رابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية وهؤلاء المتدربون بالتوقيع على مذكرة تفاهم لترتيبات الخدمات المستقبلية.

وتم تدريب عدد إضافي قدره 22 من مزارعي المنتجات العضوية في مجال جمع البيانات وحفظ السجلات الزراعية باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتاحة وأدوات إدارة المشروعات. وكجزء من نشاط المشروع، تم توجيه المزارعين وإرشادهم بطريقة استخدام تطبيق يطلق عليه Farmlogs لتسهيل الحفظ الإلكتروني للسجلات. وتم وضع شريط فيديو تدريبي، ويشمل وحدات حول مبادئ الزراعة العضوية وإنتاج البذور العضوية وطبيعة وخواص التربة وإدارة خصوبة التربة والمكافحة العضوية للآفات والأمراض وإدارة المياه ومنح الشهادات للمزارع العضوية. ولإضفاء الشرعية وتسويق العلامة التجارية العضوية المعتمدة، وتشجيع عدد أكبر من المزارعين للمشاركة في الزراعة العضوية، تم استكمال تقارير فحص المزارع العضوية وتقديمها إلى معهد بربادوس للمعايير الوطنية. وكان من الفوائد التي ذكرها المزارعون تحسين إدارة المزرعة وحفظ السجلات. وفي حالات كثيرة، أصبح المزارعون الذين لم يقوموا بحفظ السجلات قادرين الآن على ذلك وبشكل إلكتروني.

ويعتزم المشروع الآن بدعم كامل من حكومة بربادوس، مع إتاحة الموارد التقنية والمالية لتفعيل عملية التصديق. كما يبرز التزام الحكومة بقيامها

اسم المشروع: إنشاء نظام الشهادة العضوية في منطقة البحر الكاريبي

الدول/ المناطق: بربادوس، غرينادا، جامايكا

تم الترخيص من قبل: برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية (نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.3، 2.4

مدعوم من: برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية

الكيانات المنفذة: برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية ورابطة مزارعي ومستهلكي المنتجات العضوية

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2014 - 2017

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/mMiiCo



شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية

وضع معايير إقليمية منسقة لاختبار الآلات الزراعية

التحدي

لا يزال ضمان الغذاء والأمن الغذائي من التحديات الرئيسية التي تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فمن بين مليار شخص جائع في العالم، يعيش الثلثان في هذه المنطقة. ويقع كثير من عبء مواجهة هذا التحدي على القطاع الزراعي. وتؤدي عوامل مثل الهجرة إلى المناطق الحضرية على نطاق واسع إلى تغيرات جوهرية في القوة العاملة الريفية التي تقود عملية الزراعة، بينما يفرض التدهور البيئي الناتج عن الزراعة التقليدية تحديات هائلة على القدرة الإنتاجية للمنطقة. وممتلك الآلات الزراعية المستدامة القدرة على زيادة المحصول مع الحد من التأثير البيئي للزراعة. وبصرف النظر عن ذلك، يرفض المزارعون الاستثمار في المنتجات غير المعروفة ويقبلون على شراء الآلات الرخيصة فقط التي تعتمد على التكنولوجيا القديمة وتكون استثماراتهم في المدخلات الكيميائية. وبينما يتركز إنتاج الآلات الزراعية فقط في عدد قليل من البلدان، إلا أن عدم وجود اتفاق إقليمي بشأن تجارة الآلات الزراعية يؤدي إلى إجراءات مطولة للواردات ويرفع السعر للمستخدمين النهائيين.

وساعد وضع معايير معترف بها بشكل متبادل لاختبار الآلات الزراعية من قبيل تلك المعايير المنصوص عليها في مبادرة شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية (ANTAM)، على تبسيط إجراءات التجارة وزيادة ثقة المزارعين في التكنولوجيا من خلال تعزيز سلامة وجودة الآلات التي يتم تداولها واستخدامها.

نحو إيجاد حل

قامت شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية بوضع معايير إقليمية منسقة لاختبار الآلات الزراعية معترف بها بشكل متبادل بين الدول المشاركة لتسهيل عملية التجارة واستخدام الآلات الزراعية الآمنة والفعالة والسليمة بيئياً. كما تدعم شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية النهج التحويلي الذي تم تعزيزه من خلال خطة عام 2030 للتنمية المستدامة وذلك عن طريق دمج الاحتياجات المحلية مع المعايير الدولية وتعتمد الشبكة على شراكات الجهات المعنية لإيجاد حلول مشتركة بين القطاعات.

وتعمل شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية على مسارين متوازيين:

- العمل التقني الذي يركز على صياغة المعايير وإجراء المفاوضات الدولية بين الدول المشاركة ومساعدة الدول الأعضاء وتطوير مراكز الاختبار وتدريب المهندسين المحليين؛
- العمل الاستراتيجي حيث تعمل جهات التنسيق في كل دولة مشاركة على حشد الدعم المؤسسي وتطوير مراكز الاختبار ودمج معايير شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية في القوانين واللوائح الوطنية.

ودعمًا لهدف التنمية المستدامة 2، قامت شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية بتفعيل دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بصفتها المنتدى الإقليمي الرئيسي للتعاون من أجل التنمية بهدف حشد الموارد وتحديث الهياكل الريفية وتعزيز تطوير التكنولوجيا من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية في المنطقة. ويساعد ترويج المعدات الزراعية التي تم اختبارها وفقًا للمعايير العالمية المتعلقة بالسلامة والكفاءة على دعم أنشطة الإنتاجية للمزارعين وذلك من خلال تمكين عائدات أفضل على الاستثمار وزيادة المحاصيل الناتجة عن استخدام مدخلات الجودة. وفوق ذلك، أدى التركيز على مواجهة الأثر البيئي للآلات إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة 13 من خلال ترويج الآلات ذات الحد الأدنى من المعايير المقبولة. وعلاوة على ذلك وفيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة 8، ساعدت شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية على تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية وذلك من خلال تعزيز التحسينات والابتكار التكنولوجي، ووفقًا لهدف التنمية المستدامة 12، تدعم شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية القدرة العلمية والتكنولوجية للدول النامية



للتحرك نحو أنماط أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك.

وتم تدوين معايير (قواعد) شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية من خلال جهد إقليمي فريد ينطوي على المفاوضات الفنية الدولية والتنسيق بين مختلف الجهات في مجال الآلات الزراعية. وقام على تدوين القواعد وعملية التفاوض مجموعة من الخبراء الذين يتم تعيينهم من خلال الدول الأعضاء للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (وعدددهم حالياً 15)، بالتشاور مع ممثلين من الحكومات الوطنية ومعاهد الأبحاث والاختبارات وممثلين من القطاع الخاص وجهات التصنيع. وأثناء عملية التفاوض، تم مواءمة أفضل الممارسات المطبقة في المنطقة استناداً إلى الظروف الزراعية للدول المشاركة.

ومن خلال النهوض بالمعارف الوطنية للدول الأعضاء بشأن اختبار الآلات الزراعية، تساعد المبادرة على تعزيز التناسق المحسن بين الآلات مع نشر التكنولوجيا السليمة بيئياً للدول النامية. وفوق ذلك، من خلال إشراك الجهات المصنعة للآلات الزراعية في عملية شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية، تم التركيز على شراكات القطاع العام والخاص لضمان قدرة القطاع الخاص على تصميم الآلات التي تجتاز اختبارات الكفاءة والسلامة البيئية التي تدعو إليها شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية. وساعد اتفاق للاعتراف المتبادل بين الدول، والذي يجري وضعه حالياً، على إجراء ترتيب تجاري مستند للقواعد ومفتوح ومتعدد الأطراف بهدف زيادة مصدري الآلات الزراعية المنتجة في الدول النامية بدرجة كبيرة. وفوق ذلك، وفي المستقبل وبصفقتها مراكز معتمدة لاختبارات شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية، سوف تتمكن الدول الأعضاء من تحقيق إيرادات من إجراء الاختبارات والمساهمة بنشاط في استدامة المبادرة. وفي الوقت الحالي، تدرس بعض الدول المشاركة بما في ذلك البلدان الأقل نمواً، دمج متطلبات شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية في القوانين واللوائح الوطنية المتعلقة بالآلات الزراعية.

وإلى الوقت الحالي، قامت 19 دولة مشاركة مبدئياً، بوضع واعتماد ثلاثة معايير لشبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية فيما يتعلق بالمحاريث الآلية وآلات الرش الآلية المحمولة على الظهر والنفاضات وآلات تشتيت الأرز. وتم تطبيق الأساليب الواردة في المعايير لإجراء الاختبارات على أساس طوعي في كثير من الدول الأعضاء للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما

في ذلك الصين والهند وماليزيا والفلبين والاتحاد الروسي وسري لانكا وتركيا. ومن ناحية أخرى، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - مركز الميكنة الزراعية المستدامة بصورة مكثفة بتعزيز بناء القدرات لكل من الموارد البشرية وتطوير الهياكل. وإلى الوقت الحالي، تم في الصين ونيبال والفلبين تدريب ما يزيد على 60 من المهندسين الخاضعين للاختبارات على الاستخدام المناسب لمعايير واستراتيجيات بناء القدرات الوطنية لدعم تطوير مراكز الاختبارات الحديثة التي تم تطويرها أو في طور التطوير.

وقد جذبت مبادرة شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية اهتماماً ودعماً كبيراً من الدول الأعضاء. ويجري حالياً تنفيذ مشروع التعاون مع حكومة اليابان، والذي يدعم العمل التقني للشبكة، وأقيم تعاون مع بعض المنظمات الدولية الرئيسية المشاركة في الهندسة الزراعية والاختبارات، ومنها الوكالة الوطنية الإيطالية للميكنة الزراعية / الشبكة الأوروبية لاختبار الآلات الزراعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهي عضو في الفريق الاستشاري لشبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية وتساعد في تطوير الشبكة.

وتعتبر المعايير المعترف بها بشكل متبادل بمثابة أداة فريدة لدعم جهود المجتمع الدولي في تحديد الحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بالسلامة والكفاءة والأثر البيئي. ويمكن للمعايير الموضوعية من خلال المفاوضات الدولية الحد من المعوقات الفنية والإجرائية وتقليل تكلفة تجارة الآلات.

بيانات الاتصال:

السيد آنشومان فارما، مسؤول البرنامج، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ- مركز الميكنة الزراعية المستدامة
varmaa@un - csam.org

السيدة كاميليا ستيليتانو، أخصائية البرنامج، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ- مركز الميكنة الزراعية المستدامة،
stelitanoc@un - csam.org

اسم المشروع: شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية (ANTAM)

الدول/ المناطق: أرمينيا، بنجلاديش، كامبوديا، الصين، فرنسا، الهند، إندونيسيا، اليابان، ماليزيا، نيبال، باكستان، الفلبين، الاتحاد الروسي، جمهورية كوريا، سيريلانكا، تايلاند، تركيا، فيتنام

تم الترشيح من قبل: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للأمم المتحدة

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.1، 1.2، 1.5، 2.3؛ 2.4؛ 2.5؛ 8.2؛ 8.4؛ 12.4؛ 12.6؛ 12.7؛ 12.8؛ 12.9؛ 13.2؛ 13.3؛ 15.1؛ 17.7؛ 17.9؛ 17.11؛ 17.16؛ 17.17

الكيانات المنفذة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - مركز الميكنة الزراعية المستدامة

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2013 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: un-csam.org، antam.un-csam.org



التكنولوجيا الهندية للأمن الغذائي في كينيا

تحسين الأمن الغذائي وزيادة ثروة المزارعين من خلال عمليات زراعية تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة

التحدي

تعد الزراعة مصدرًا مهمًا للدخل لأغلب سكان كينيا. يحصل 75% من السكان على كل أو جزء من دخله من القطاع الزراعي، والذي يقدر بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).¹ فحوالي 20% من أرض الدولة صالحة للزراعة ولم يتم بلوغ الحد الأقصى من المحاصيل في هذه المناطق. ويعني ذلك وجود إمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاجية. لكن يعمل أغلب المزارعين بدون بذور حديثة أو تقنية حديثة أو التمويل الكافي أو خدمات الإرشاد.

وعلاوة على ذلك، يعد القطاع أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ والظواهر الجوية القصوى. وقد أدت درجات الحرارة المحسنة والتغير في نظم هطول الأمطار إلى انخفاض ملاءمة المشروعات القائمة على الزراعة، وخفض إنتاجية المحاصيل، والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك بسبب درجات الحرارة وضغوط المياه، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة هذا التحدي، أقامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية شراكة مع الجمعية الهندية للبحوث ومبادرات التقنيات والمؤسسات المستدامة وجامعة جومو كينيا للزراعة والتكنولوجيا من أجل تعزيز الأمن الغذائي في كينيا من خلال نقل الآلات الزراعية الهندية المبتكرة والقابلة للنقل وآلات تجهيز الأغذية. وتتمتع الجمعية الهندية للبحوث ومبادرات التقنيات والمؤسسات المستدامة بخبرة ممتدة في تعزيز المبتكرات الشعبية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وتعتبر المبتكرات التي تم تعزيزها من خلال الجمعية الهندية للبحوث ومبادرات التقنيات والمؤسسات المستدامة في قطاع الزراعة منخفضة التكلفة وبأسعار معقولة ومرنة وقابلة للتكيف بسهولة.

ويكمن الهدف الكلي من البرنامج في تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي من خلال تعزيز استخدام الآلات بين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة باستخدام المبتكرات الشعبية الهندية وكذلك تعزيز استخدام الآلات في الزراعة لخفض استخدام الطاقة بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية وزيادة فترة الصلاحية وزيادة القيمة المضافة للمنتج، والتي تفسد بسهولة بعد الحصاد.

ساعد البرنامج على تعزيز مقاومة المناخ في كينيا من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية المحلية والأمن الغذائي من خلال تكرار نجاح الهند في تبني المبتكرات الشعبية لاستخدام الآلات الزراعية. وتم نقل ثلاثة أنواع من الآلات منخفضة التكلفة ومعدات معالجة الأغذية إلى كينيا، بما في ذلك آلة الحرث المدفوعة بدراجة بخارية (ويطلق عليها أيضًا "باليت سانتي")، وهي آلة يدوية لشطف البذور وآلة دفع الأسمدة وآلة تجهيز الأغذية متعددة الأغراض. وقامت الجمعية الهندية للبحوث ومبادرات التقنيات والمؤسسات المستدامة وجامعة جومو كينيا للزراعة والتكنولوجيا بعرض ونشر هذه التقنيات وبدأ التصنيع المحلي لبعض التقنيات لضمان الاستدامة على المدى الطويل.

وتمت مشاركة المعارف والاستفادة العملية بين الجمعية الهندية للبحوث ومبادرات التقنيات والمؤسسات المستدامة وجامعة جومو كينيا للزراعة والتكنولوجيا والجهات المعنية المحلية في كينيا على ثلاث مراحل. أولاً، قدمت جامعة جومو كينيا للزراعة والتكنولوجيا والمزارعين الكينيين من أصحاب الحيازات الصغيرة للجمعية الهندية للبحوث ومبادرات التقنيات والمؤسسات المستدامة أفكارًا حول الظروف المحلية والاحتياجات والقيود المتعلقة بالأنشطة الزراعية واستراتيجيات

وصيانة الآلات. وساعد فني أو اثنين في كل دولة بوضع هذا التدريب الآن موضع التنفيذ.

وتعمل الجمعية الهندية للبحوث ومبادرات التقنيات والمؤسسات المستدامة وجامعة جومو كينيا للزراعة والتكنولوجيا الآن على تحديد رجال الأعمال المحليين لتصنيع الآلات وتقديم خدمات الصيانة ودعمهم بوضع خطة عمل القابلة للتمويل. كما قامت جامعة جومو كينيا للزراعة والتكنولوجيا بإشراك مشاريع حكومية ومصارف ريفية ومؤسسات تمويل مصغرة لتسهيل الائتمان والدعم المالي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لشراء الآلات.

وعملت جامعة جومو كينيا للزراعة والتكنولوجيا مع وزارة لجنة الزراعة في كينيا حول استخدام الآلات طيلة مدة المشروع. وتدرس الوزارة الخيارات لتوسيع نطاق المشروع على المستويات المقاطعية والوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع معايير لجرارات بقدرة حسان منخفضة (10 - 30 حسان) من خلال فريق مكون من جامعة جومو كينيا للزراعة والتكنولوجيا وشركة نوميريكال للآلات العديدة المحدودة ومكتب كينيا للمعايير للمساعدة على إنتاج وحدات مماثلة محلياً. ويمكن توسيع نطاق المشروع إلى بلدان شرق أفريقيا المجاورة ذات التضاريس والظروف المناخية المماثلة كما هو الحال في 12 مقاطعة تم اختبار التقنيات بها.

بيانات الاتصال:

البروفيسور كريستوفر كانالي، جامعة جومو كينيا للزراعة والتكنولوجيا، ckanali@jkuat.ac.ke

التصدي المحلية. ثانيًا، قامت الجمعية الهندية للبحوث ومبادرات التقنيات والمؤسسات المستدامة وجامعة جومو كينيا للزراعة والتكنولوجيا بعرض الآلات الزراعية المقترحة، وقامت بتسهيل الاستخدام التجريبي وطلبت تعليقات حول تجارب المستخدمين من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في 12 مقاطعة (بوميت، بونجوما، بوسيا، كاكاميغا، كيزيمو، كيتوي، مشاكوس، ماكوني، ميغوري، نيروي، سيابا، فيهيجا). ثالثًا، من خلال التشاور مع الجهات المعنية المحلية وخاصة شركة نوميريكال للآلات العديدة (NMC) المحدودة، أضافت الجمعية الهندية للبحوث ومبادرات التقنيات والمؤسسات المستدامة وجامعة جومو كينيا للزراعة والتكنولوجيا التعديلات اللازمة على تصميم الآلات لضمان تلبية المتطلبات المحلية. وبعد ذلك، تم اختبار الآلات المعدلة مرة أخرى من خلال المزارعين في المقاطعات المحددة وتم عرض التدريب حول تشغيل الآلات وصيانتها.

ولتحسين استدامة آلة الحرث المدفوعة بدراجة بخارية وآلة دفع الأسمدة وفقًا للظروف المحلية في كينيا من خلال التصميم المتطور، نظمت الجمعية الهندية للبحوث ومبادرات التقنيات والمؤسسات المستدامة وجامعة جومو كينيا للزراعة والتكنولوجيا تدريباً لمدة أسبوعين في الهند لتسع أخصائي صيانة من مقاطعات متنوعة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب المزارعين الرئيسيين في جميع المقاطعات التي تم وضع التقنيات فيها (بونجوما، كاكاميغا، مشاكوس، ماكوني، ميغوري) على التشغيل الوظيفي للآلات. وتضمنت التحسينات تغيير تصميم آلة الحرث المدفوعة بدراجة بخارية من ثلاث إلى أربع عجلات. وتم تدريب الفنيين الكينيين في الهند على إصلاح

اسم المشروع: نقل الآلات الزراعية وآلات تصنيع المواد الغذائية الهندية لتعزيز الأمن الغذائي في كينيا

الدول/ المناطق: الهند، كينيا، الولايات المتحدة الأمريكية

تم الترشح من قبل: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 2.4

مدعوم من: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الكيانات المنفذة: الجمعية الهندية للبحوث ومبادرات التقنيات والمؤسسات المستدامة، جامعة جومو كينيا للزراعة والتكنولوجيا، الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2013 - 2015

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/h5ADhF; goo.gl/Cj6q7s



الكاميرون: تعزيز سبل معيشة السكان من الفئات الضعيفة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية

التعاون فيما بين البلدان الأفريقية لتعزيز القدرة على الصمود والأمن الغذائي وسبل معيشة السكان المصابين
بفيروس نقص المناعة البشرية في الكاميرون

التحدي

يوجد ارتفاع في معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في الكاميرون، حيث يعيش أكثر من 4% من السكان بفيروس نقص المناعة البشرية. ويعيش حوالي 620 000 شخص بفيروس نقص المناعة (المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية) ومنهم 341 000 امرأة، و240 000 رجلاً و39 000 طفلاً. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت الإصابات والوفيات الجديدة السنوية مرتفعة في الكاميرون، حيث بلغت 44 000 و33 000 على التوالي¹.

ومن أكثر المناطق تضرراً من فيروس نقص المناعة البشرية في الكاميرون هي المنطقة الشرقية حيث يبلغ معدل انتشارها 6.3% ومنطقة أداماوا التي تبلغ نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية فيها 5.3%. وقد تحملت هذه المناطق عبئاً ثقيلاً بسبب ارتفاع معدلات سوء التغذية المزمن وانعدام الأمن الغذائي مع تدفق اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى. وكشفت دراسة استقصائية عن الفئات الضعيفة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في 2011 وأوضحت أن 14.1% يعانون من سوء التغذية وأن 49.1% من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة التحدي السابق، بدأ برنامج الأغذية العالمي مشروعاً في الكاميرون يهدف إلى تحسين سبل معيشة وضمان الأمن الغذائي بأسلوب مستدام بين الأسر الضعيفة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وذلك عن طريق تحسين وصولها للأغذية الآمنة والمغذية. وقام نموذج جمعيات القروض والادخار في القرية بالجمع بين التدريب النظري والعملي حول تحسين الأساليب الزراعية والمعيشية المستخدمة لتوفير سبل العيش للسكان من الفئات الضعيفة الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة في الكاميرون.

وكانت حكومة أثيوبيا ناجحة في تنفيذ برنامج حضري لشبكة الأمان من فيروس نقص المناعة مع دعم من برنامج الأغذية العالمي. وكان لهذا البرنامج تأثير كبير على حياة المصابين بفيروس نقص المناعة في أثيوبيا. وبناء على هذه القصة الناجحة والاحتياجات المماثلة المحددة في الكاميرون، تم ترتيب التبادل فيما بين بلدان الجنوب للاستفادة من ثروة خبرات أثيوبيا في تنفيذ برنامجها للسماح للكاميرون بالاستفادة وتعديل واعتماد نهج مماثل.

واشتمل هذا التبادل فيما بين بلدان الجنوب على بناء قدرات مسؤولي الحكومة في الكاميرون لبناء نهجهم المعتمد لنموذج جمعيات القروض والادخار في القرية وتوفير سبل العيش للمصابين بفيروس نقص المناعة.

ويعتمد هذا المشروع على تحسين سبل العيش في الكاميرون للمصابين بفيروس نقص المناعة باستخدام العناصر المنهجية التالية:

- زيارة لتبادل المعارف بين الكاميرون وأثيوبيا للوقوف على الممارسة الناجحة للبرنامج الحضري لشبكة الأمان من فيروس نقص المناعة وأعقب ذلك تكييف برنامج بناء القدرة على المقاومة في الكاميرون.
- وتم إجراء تقييم أوجه الضعف للمصابين بفيروس نقص المناعة للوقوف على الوضع الحالي لدعم التغذية ووضع معايير التأهل للمشروع.
- تم تقسيم المستفيدين إلى مجموعات قوامها 15-25 عضواً لتكوين جمعية المدخرات والقروض. ومن المتوقع توفير الحد الأدنى من المبلغ أسبوعياً، كما تمكنوا من الحصول على القروض بأقل سعر فائدة.

¹ المصدر: (برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشمول بالرعاية المشتركة المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، 2015)

- حصل 19% من المشاركين على عدد صغير من الحيوانات ويقومون على تربيتها لبيعها وتوليد دخل إضافي.
- تم تحقيق عائد قدره 200 دولار كدخل من الطواحين التي تقوم المجموعات على تشغيلها.
- لم يتم تسجيل أي عودة إلى سوء التغذية للمشاركين.

ومن الإنجازات الرئيسية تعزيز أواصر التضامن ودعم الأقارب والمساعدة المتبادلة والتماسك الاجتماعي والتمكين الاقتصادي بين المصابين بفيروس نقص المناعة في المنطقة.

وتم تدريب مجموعات نموذج جمعيات القروض والادخار في القرية على العمل بصورة مستقلة، حيث تم ترخيصهم وتسجيلهم في مكتب حكومي معتمد لمدة 99 عامًا وهم مؤهلون أيضًا للاستفادة من برامج شبكات الأمان الاجتماعي الحكومية. وسوف تستمر المهارات العملية المكتسبة أثناء جلسات التدريب والأنشطة المدرة للدخل في توليد دخل حتى عند انتهاء برنامج الأغذية العالمي.

ولتحقيق الانتقال الناجح للمعارف، فمن الضروري القيام بما يلي:

- إجراء عملية تقييم للاحتياجات لتحديد نقاط الضعف المحددة في المجتمع
- وضع معايير واضحة للضعف والتأهل للمشروع للاستفادة من البرنامج والخيارات المتاحة للمصابين بفيروس نقص المناعة
- الاستعانة بالجهات الفاعلة الوطنية الحكومية والجهات المعنية الرئيسية لحزمة الدعم المتكامل
- متابعة وتقييم البرنامج باستمرار لتتبع التقدم المحرز.

بيانات الاتصال:

السيدة سيلفيا نغوا، جهة تنسيق فيروس نقص المناعة لبرنامج الأغذية العالمي في الكاميرون، ngwa@wfp.org

- وتم دعم المستفيدين في تحديد النشاط الذي يمكنهم المشاركة فيه لتعزيز قدراتهم في أساليب الزراعة الحديثة وتوفير سبل المعيشة والتجارة الصغيرة ونقل الغذاء ومهارات الوعي المالي.
- وبالإضافة إلى هذا التدريب، تم تزويد المستفيدين بمجموعة أدوات أولية للزراعة وتوفير سبل المعيشة وأنشطة التجارة الصغيرة والمطاحن لتوليد دخل من أجل تعزيز مدخرات مجموعتهم.
- وتم تشجيع اللقاءات الأسبوعية لهذه المجموعات، مما ساعد على إتاحة منتدى للمتابعة المستمرة للالتزام بالعلاج والإحالة إلى العلاج المناسب وخاصة في حالات منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل والتدريب على الإجراءات الأساسية في ممارسات التغذية والمياه والمرافق الصحية.
- وتم ربط هذه المجموعات بالمؤسسات المحلية للتمويل الصغير التي تزيد من فرصة وصولهم للخدمات المالية.

واعتمدت عملية تصميم وتنفيذ نموذج جمعيات القروض والادخار في القرية على النهج التشاركي. وتضمنت مشاورات من جهات معنية متنوعة مثل هيئة العناية بالمصابين من فيروس نقص المناعة، وعلاج حكومة الكاميرون لفيروس نقص المناعة، وهيئة الرعاية والسلطات المحلية وكذلك المنظمات الإنسانية الأخرى ومنظمات التنمية التي تعمل في نفس مجال المشروع.

وأحرز البرنامج تقدماً كبيراً إلى الوقت الحالي وحقق النتائج الرئيسية التالية:

- تم تقسيم عدد 300 من المصابين بفيروس نقص المناعة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى 13 مجموعة باستخدام نموذج جمعيات القروض والادخار في القرية حيث تم إمداد كل مجموعة بأموال دائرة قدرها 1 000 دولار. وباستخدام نموذج جمعيات القروض والادخار في القرية، ساهمت هذه المجموعات بمبلغ قدره 1 250 دولار في أقل من أربعة أشهر.
- تم تدريب 56% من المستفيدين في أنشطة التجارة الصغيرة وحصلوا على مجموعة الأدوات الأولية للأعمال الصغيرة، وبدأ 75% أنشطة البيع (مثل الطعام الطازج، الدقيق، المواد الغذائية الأساسية).
- حصل 25% من المستفيدين على الأدوات الزراعية والتدريب في مجال الأساليب الزراعية وقاموا بتطوير حدائق الخضروات في المنطقة.

اسم المشروع: تعزيز سبل معيشة السكان من الفئات الضعيفة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بعد اكتمال برنامج الأغذية العالمي للدعم الغذائي في المنطقة الشرقية ومنطقة أداماوا بالكاميرون

الدول/ المناطق: الكاميرون، أنثيوبيا

تم الترشيح من قبل: برنامج الأغذية العالمي

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 17.9

مدعوم من: تمويل لكسمبرغ، برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشمول بالرعاية المشتركة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية (الميزانية الموحدة، إطار النتائج والمساءلة)

الكيانات المنفذة: وزارة الصحة من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وزارة الزراعة، وزارة الثروة الحيوانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة تمكين المرأة ورابطة المساعدات من أجل التنمية.

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2017 – 2019

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متوفر



تعزيز فعالية البرنامج الوطني في كينيا للوجبات المدرسية المنتجة محلياً من خلال التحويلات النقدية

تحسين مستوى التغذية والتعليم عند الأطفال من خلال ربط المدارس بالإنتاج الزراعي المحلي



التحدي

في كينيا، يعيش 47% من سكان الدولة تحت خط الفقر. وهناك مستويات عالية من سوء التغذية تصيب أفقر الناس في البلد. وفي المناطق القاحلة وشبه القاحلة، يعاني حوالي 369 000 طفلاً دون الخامسة من سوء التغذية الحاد، مع أعلى مستوى لها من واحد إلى ثلاث في المناطق الأكثر تضرراً. وتعد سوء التغذية السبب الرئيسي للوفاة بين الأطفال أقل من سن 5 سنوات.¹

نحو إيجاد حل

ولمواجهة هذا التحدي، يعمل برنامج الأغذية العالمي مع حكومة كينيا لتنفيذ البرامج الموضوعة لتعزيز الأمن الغذائي. ومنذ عام 2009، عمل برنامج الأغذية العالمي مع حكومة كينيا لتسهيل تسليم برنامج الوجبات المدرسية (ويشمل عدة آلاف من المدارس) للحكومة لدعم الانتقال إلى النموذج الوطني لتوفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً.

ويسهم برنامج كينيا الوطني لتوفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً في تحسين صحة وتغذية الطفل من خلال ربط المدارس والإنتاج الزراعي المحلي. ويتم ذلك من خلال تحويل الأموال إلى المدارس وتمكينها من شراء الغذاء مباشرة من الموردين والمزارعين المحليين.

وتوجد عدة أهداف لبرنامج كينيا لتوفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً والتي تقع في فئتين: (1) زيادة إنتاج الغذاء المحلي وتعزيز وصول صغار المزارعين للأسواق، (2) تحسين القيد بالمدارس والحضور واستكمال التعليم.

وبعد الانتقال للبرنامج الحكومي لتوفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً، ففي عام 2012، طلبت وزارة التعليم في كينيا من برنامج الأغذية العالمي المساعدة لتوسيع البرنامج لكي يشمل مساحات الأراضي القاحلة في كينيا. واستجابة لذلك، قام برنامج الأغذية العالمي بتطبيق التحويلات النقدية الانتقالية إلى المشروع الرائد للمدارس في بلدة إزيولو. كما بدأ برنامج الأغذية العالمي وحكومة كينيا في دراسة الخيارات لإدخال الأطعمة الطازجة في الوجبات المدرسية. ويجري الآن تنفيذ عدة مشروعات تجريبية للغذاء الطازج في نيروبي للوصول إلى 80 000 طالب في 91 مدرسة.

وفي عام 2016، استهدف البرنامج الحكومي لتوفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً، 950 000 طفلاً في كل من الدول القاحلة وشبه القاحلة. وفي الوقت نفسه، واصل برنامج الأغذية العالمي تقديم الوجبات المدرسية لعدد 430 000 طفلاً في المساحات القاحلة واستهدف المدارس في الفصول غير الرسمية في نيروبي التي لم تصل لها بعد تغطية برنامج توفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً. ولدعم توسع نطاق البرنامج، قام برنامج الأغذية العالمي كذلك بإعداد المدارس في نيروبي ونهر تانا وتركانا للانتقال إلى نموذج توفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً ويشمل ذلك 152 000 طفلاً.

ومن خلال نموذج توفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً، تم نقل التمويل من الخزنة الوطنية إلى وزارة التعليم ومن ثم إلى حسابات المدارس. تقوم كل لجنة تابعة لبرنامج الوجبات المدرسية والتي تتألف من أربعة معلمين وأربعة أولياء أمور، بإصدار دعوة لتقديم العطاءات وشراء المواد الغذائية من الموردين المحليين (التجار أو المزارعين) من خلال حساب مصرفي للوجبات المدرسية. ويستخدم هذا النموذج في كل من المناطق الريفية والحضرية، ويربط صغار المزارعين والتجار بالمدارس في كلا البيئتين. وانتقل البرنامج من كونه برنامج بقيادة برنامج الأغذية العالمي إلى برنامج بقيادة الحكومة. وفي عام 2016، تولت الحكومة إدارة 60% من الوجبات المدرسية المقدمة.

¹ برنامج الأغذية العالمي، 2017. برنامج الأغذية العالمي: كينيا

وقام بتقييم برنامج توفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً في كينيا مقيّم خارجي في منتصف عام 2014، والذي وجد أن المدارس حصلت على إجمالي 2.2 مليار كينيا شلن (ما يعادل 21 مليون دولار) من مشتريات الأغذية المحلية في الفترة بين 2009 و2014 تحت مظلة البرنامج. وتوضح هذه النتائج كيفية تحويل الوجبات المدرسية بفاعلية إلى فرصة كبيرة في السوق للمزارعين المحليين.

وقد عمل البرنامج لفترة طويلة كحافز للبلدان النامية الأخرى، وخاصة الأقارب في المنطقة. فعلى سبيل المثال، شاركت ناميبيا وزامبيا، بدعم من برنامج الأغذية العالمي كوسيط للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (وخاصة المكاتب الإقليمية للبرنامج في جوهانسبرغ ونيروبي)، في مبادرة للتعلم من الأقارب عبر الإقليمية في عام 2016 بشأن برامج توفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً.

وبعيداً عن الاستفادة من نموذج كينيا، استفادت الدول المشاركة أيضاً من هذه الفرصة لتبادل الخبرات حول متابعة وتقييم البرامج الوطنية لتوفير الوجبات المدرسية. فعلى سبيل المثال، عرضت ناميبيا تكنولوجيا نظام المعلومات للبرنامج النامي المبتكر لتوفير الغذاء للمدارس، والذي يشجع على إجراء تحسينات عاجلة في إدارة النظم الوطنية لتوفير الوجبات المدرسية. ومن بين هذه الأمور، تقوم هذه المنصة بما يلي: (1) تعزيز الوصول للبيانات والتحليل وإعداد التقارير وضمان تناسق البيانات؛ (2) تمكين الربط بين الموردين والمدارس؛ (3) ضمان المساءلة عن توصيل الغذاء واستخدامه وإهداره؛ (4) إنشاء التقارير الآلية والتصوير البياني؛ (5) تقديم أساس لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب وبجودة عالية، وتعبئة الموارد.

وفيما وراء المشاركة في التبادل فيما بين بلدان الجنوب مع الأقارب في المنطقة، شاركت كينيا أيضاً في زيارة دراسية فيما بين بلدان الجنوب إلى البرازيل. وتوجه وفد من حكومة كينيا لزيارة البرازيل في مايو 2016 للتعرف على المبادرات البرازيلية في الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية والقضاء التام على الجوع. وأرشدت هذه الرحلة عملية تحضير الاستراتيجية الوطنية للوجبات المدرسية والتغذية في كينيا، والتي انطلقت في 2017.

وأثبت البرنامج الكيني لتوفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً استدامته على مستويات كثيرة:

- الملكية الوطنية: تقود الحكومة برنامج توفير الوجبات المدرسية وتحمل المسؤولية الكبيرة عن مخطط التمويل. وبحلول عام 2019، يمكن أن يكون لدى كينيا واحداً من أكبر برامج الوجبات المدرسية التي يتم شراؤها محلياً وتمولها الحكومة بالكامل في أفريقيا؛
- المشاركة المجتمعية: تتولى لجان الإدارة المدرسية بإدارة عملية تنفيذ برامج توفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً على مستوى المدرسة. وحيث تعتبر عملية الشراء المحلية سمة أساسية لهذا النموذج للوجبات المدرسية، كان الاستثمار المحلي والمشاركة مع البرنامج مرتفعاً؛
- الاستدامة البيئية: فمن خلال شراء الأطعمة المنتجة محلياً، يساعد برنامج توفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً في الانتقال نحو نموذج توفير الوجبات المدرسية ذات الاستدامة البيئية.

وتعد المشاركة السياسية عالية المستوى ودعم الميزانية ضرورية لإنشاء برنامج حكومي بالفعل لتوفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً في كينيا ودول أخرى.

- كما تتطلب برامج توفير الوجبات المدرسية المنتجة محلياً بناء على النقد مهارات فنية كبيرة لتكرارها، بما في ذلك:
- تحليل السوق؛
 - التنسيق وإقامة الشراكة؛
 - إدارة المشروع؛
 - التجربة مع الوزارات المعنية (التعليم والزراعة)؛
 - شراء الغذاء؛
 - تنفيذ إجراءات المتابعة والتقييم.

بيانات الاتصال:

السيد تشارلز نجرو، مسؤول برنامج الوجبات المدرسية، مكتب كينيا لبرنامج الأغذية العالمي،
Charles.Njeru@wfp.org

اسم المشروع: تعزيز فعالية البرنامج الوطني في كينيا للوجبات المدرسية المنتجة محلياً من خلال التحويلات النقدية

الدول/ المناطق: البرازيل، كينيا، ناميبيا، زامبيا

تم الترخيص من قبل: برنامج الأغذية العالمي

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 2.2، 2.3، 4.1، 4.2، 4.5، 4.6، 17.9

مدعوم من: حكومة كينيا، برنامج الأغذية العالمي

الكيانات المنفذة: حكومة كينيا

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2009 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



صندوق المناصفة للجهات المتبرعة الناشئة

الحد من آثار أزمة الغذاء التي وقعت في عامي 2012/2011 في منطقة القرن الإفريقي من خلال تسهيل التعاون بين بلدان الجنوب من خلال التوأمة وصندوق المناصفة للجهات المتبرعة الناشئة التابع لبرنامج الغذاء العالمي

التحدي

اعتمدت منطقة القرن الإفريقي على المساعدات الغذائية لعقود من الزمان بسبب عدم كفاية إنتاج الغذاء ونقص الأغذية المتكرر وظاهرة الجفاف والمجاعة. أدت الأمطار الغزيرة وارتفاع أسعار الغذاء والوقود والصراعات إلى أزمة غذاء واسعة النطاق التي امتدت لأربعة دول وأثرت على ما يزيد عن 10 ملايين نسمة. كثفت المنظمات الإنسانية من عملياتها لإدارة الطوارئ المتصاعدة.

نحو إيجاد حل

يسعى المساهمون إلى الحد من آثار الأزمة متجاوزين دعم الجهات المانحة التقليدية، من خلال التوأمة مع شركاء بلدان الجنوب الذين أتاحوا للبلاد النامية الاضطلاع بأدوار أقوى في تقديم المساعدات الغذائية.

أثناء أزمة الغذاء التي تعرضت لها منطقة القرن الإفريقي في عامي 2012/2011، تلقت إثيوبيا وكينيا و الصومال مساعدات عينية (وتشمل الأرز و السكر والأسماك والبقوليات واللحوم) و تقدر قيمتها بما يزيد عن 13.9 مليون دولار أمريكي من دول مثل أنجولا وكوبا وموزمبيق وناميبيا وسيريلانكا و السودان وتزانيا وزامبيا. في إثيوبيا وحدها، وصلت هذه المساعدات إلى 1.4 مليون شخص ممن يفتقرون إلى الأمن الغذائي.

سهل برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة من إجراء هذه التوأمة من خلال التوفيق بين المساعدات العينية الجنوبية مع التمويلات النقدية المشتركة لاسترداد التكاليف بالكامل (بما في ذلك النقل والتوزيع والنفقات العامة). من الملاحظ أن شركاء بلدان الجنوب مثل المكسيك وناميبيا - وليست الجهات المانحة التقليدية فحسب مثل أستراليا أو إسبانيا - قدموا الأموال النقدية المطلوبة للتوأمة.

في حالة عدم وجود جهات مانحة مواءمة، يتم ملأ الثغرات من خلال صندوق المناصفة للجهات المتبرعة الناشئة المخصص لهذا الغرض ¹ (EDMF). يعتبر صندوق المناصفة للجهات المانحة الناشئة هو مفتاح النجاح حيث أنه يعالج أوجه القصور عندما (أو غير كافية) لا يتم تلقي مساعدات نقدية كي يتم الاسترداد الكامل لتكلفة المساعدات العينية كما في حالة مساعدات الأرز التي منحتها سيريلانكا لإثيوبيا.

يعتبر سد هذه الفجوات المالية وحشد الموارد من قبل الجهات المانحة للنقد أمراً هاماً للتوأمة. كان برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة قادراً على مواءمة المساهمات باستخدام شبكته العالمية ودعم الدول المشاركة والمكاتب القطرية لبرنامج الأغذية العالمي في حشد الموارد والإدارة والبرمجة.

ساند برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة التعاون الفريد مع دول القرن الإفريقي باستخدام الطرق المتبعة بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وهو ما ساعد على تحقيق تأثير أكبر في الأمن الغذائي. تعد المساهمات العينية من خلال إجراءات التوأمة في عامي 2012/2011 نموذجاً واحداً، بينما يعد نقل الخبرة الجنوبية فيما يتعلق بتطوير الاستراتيجيات للقضاء التام على الجوع، على سبيل المثال من خلال التعاون الاثيوبي مع مركز التميز لمكافحة الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي، نموذجاً آخر.

¹ صندوق المناصفة للجهات المتبرعة الناشئة هو صندوق يقدم التمويلات للتكاليف المرتبطة بالمساهمات العينية للتوأمة.

أثناء الأزمة، اتخذ برنامج الأغذية العالمي خطوات تجاوزت مواءمة المساهمات العينية والنقدية، حيث تلقت الدول دعماً إضافياً لتنظيم إجراءات التوأمة من خلال تحليل أمني دقيق خاص بالبلاد التي تأثرت وفي بعض الحالات، برمجة وإدارة موارد المساهمات المنفذة.

استغل برنامج الأغذية العالمي، استناداً على علاقاته القائمة ومساندته لحكومات منطقة القرن الإفريقي، خبرته القائمة وأدواته ومنهجيته التي تتعلق بتحليل الأمن الغذائي والبرمجة وإدارة الموارد وذاكرته المؤسسية في التعامل مع أزمة الغذاء في البلدان الأخرى.

تتضمن النتائج والمزايا الرئيسية من التوأمة ما يلي:

- الوصول: ففي إثيوبيا وحدها، وصلت ترتيبات التوأمة إلى 1.4 مليون شخص ممن يفتقرون إلى الأمن الغذائي في عامي 2011/2012. يوضح ذلك أن التوأمة تؤدي ثمارها عندما يكون ضمان الجودة والتدفقات المالية التي يمكن التنبؤ بها موضع التنفيذ؛
- تعزيز آليات الاستجابة: يمكن لترتيبات التوأمة تعزيز الاقتصاد القطري والمقدرة على التصدي لتحديات الغذاء والتغذية عندما يواجه هذا البلد عجزاً غذائياً؛
- إعادة صياغة نماذج المشاركة مع البلدان: يمكن أن تحقق ترتيبات التوأمة المنفعة في المشاركة مع بلدان أقل تقدماً وذات دخل اقتصادي أقل ومتوسط دخل أدنى على أساس الشراكة المتوازنة. هذا يتيح لبرنامج الأغذية العالمي والدول المشاركة معه، تجاوز الانقسام القديم بين الشمال والجنوب وعلاقات "مقدم الخدمة ومتلقيها"؛
- تحقيق التكامل: مكنت المساعدات العينية المستلمة أثناء أزمة الغذاء، برنامج الأغذية العالمي من الحد من نفقات شراء الغذاء. وقد ساهم ذلك في مساعدة السكان المتضررين لفترات طويلة من الزمن. علاوة على ذلك، وحيث أن غالبية المساعدات العينية كانت من الأرز، كان برنامج الأغذية العالمي قادراً على توزيع هذه المساعدات على معسكرات اللاجئين حيث يعتبر الأرز السلعة المفضلة وتوزيع مواد غذائية أخرى (مثل القمح والذرة) على معسكرات اللاجئين المختلفة التي أعتاد سكانها على تناول هذه الأطعمة؛
- فعالية التكلفة: من الممكن أن تكون التوأمة آلية ترضي الجميع من ناحية مردودية التكاليف: فالتكلفة غالباً ما يتم تقسيمها بين المساعدات العينية والنقدية، بما يتيح للثنتين فرصة تعظيم الأثر في حين تقسيم التكاليف

(تقديم المواد الغذائية والنقل والإدارة). فعلى سبيل المثال، وبالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي، فإن التكلفة الكلية يمكن أن تقل في حالة المساعدات النقدية التي بموجبها يلتزم برنامج الغذاء العالمي بشراء المواد الغذائية والتكاليف المرتبطة بها؛

- تعزيز العلاقات والشراكات الجنوبية: يمكن أن تكون للمساعدات العينية التي تأتي من الدول النامية إلى دول القرن الإفريقي تأثيراً إيجابياً على الشؤون الخارجية والعلاقات السياسية بين هذه الدول. حيث أن هذه العلاقات بين الحكومات تعد معقدة نوعاً ما، فمن الصعب ربط النتائج مباشرة بحالة توأمة معينة، بيد أنه سيتم ملاحظة ذلك بمرور الوقت من منظور العلاقات الخارجية الأوسع.

أصبحت التوأمة نهجاً يحقق مكاسب للدول الراعية التي زادت من اهتماماتها لتكون مزوداً لخدمات بلدان الجنوب، ودول القرن الإفريقي التي تلقت مساعدات عينية عاجلة وجربت مهام مزود الخدمة الخاصة بهم داخل بلادهم. وبالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي، فقد ساعدتها ترتيبات التوأمة من الاستفادة من موارد إضافية ليكون له تأثير أكبر في التصدي لأزمة الجوع.

ولتكرار آليات التوأمة، فمن المهم ملاحظة أنها تتطلب ضمان الجودة والتنسيق المعقول والإمكانات على المستوى القطري. علاوة على ذلك، يجب أن تكون صناديق الأموال الاحتياطية موضع التنفيذ لإدارة حالات العجز غير المتوقعة من شركاء التمويل المشترك.

أثبتت برامج التوأمة أنها متكاملة وفعالة من ناحية التكلفة وساعدت في تعزيز العلاقات والشراكات الجنوبية. تلك هي العوامل الرئيسية التي تساهم في استدامة التوأمة. وللتوأمة تأثير إيجابي على العلاقات السياسية بين الدول المشاركة كما ساعدت أيضاً في تعظيم التأثير على بلدان القرن الإفريقي من خلال تقسيم التكلفة.

بيانات الاتصال:

السيدة كارولا كينغوت، جهة تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، برنامج الأغذية العالمي، carola.kennigott@wfp.org
السيد اندري شيركوف، مسؤول العلاقات مع الجهات المانحة، برنامج الأغذية العالمي، andrey.shirkov@wfp.org

اسم المشروع: صندوق المناصفة للجهات المتبرعة الناشئة (EDMF)

الدول/ المناطق: كوت ديفوار، إثيوبيا، كينيا، ناميبيا، الصومال، سيريلانكا، السودان
تم الترخيص من قبل: برنامج الأغذية العالمي

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 2.2، 17.3، 17.6

مدعوم من: برنامج الأغذية العالمي

الكيانات المنفذة: برنامج الأغذية العالمي

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2011 - 2012

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



استجابة جمهورية فيجي لإعصار وينستون المداري

فرصة لتعزيز شبكات الأمان المواجهة للصدمات في منطقة المحيط الهادي

التحدي

تتكون جمهورية جزر فيجي الواقعة في جنوب المحيط الهادي من أرخبيل من الجزر يبلغ 332 جزيرة (حوالي 110 جزيرة منها مأهولة بالسكان). تعرضت فيجي على مدار العقود القليلة الماضية للعديد من الأعاصير المدمرة. في فبراير عام 2016، ضرب إعصار ونستون المداري من الفئة 5 فيجي، وهذا يعد واحد من أعنف الأعاصير التي تم تسجيلها في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. قدرت الخسائر الناجمة عن الإعصار بنحو 1.38 مليار دولار أمريكي (بنسبة 31% من الناتج القومي الإجمالي) وبلغ إجمالي عدد الضحايا 44 شخصا، ودمر 30 369 منزلا و495 مدرسة و88 عيادة صحية ومرافق طبية، فيما أصبح 40 ألف شخص في حاجة ماسة للغذاء والمأوى والمياه والخدمات الصحية ومرافق الصرف الصحي.¹

يعتبر التصدي لحالات الطوارئ هو أمر معقد بدرجة كبيرة في فيجي والدول الأخرى الواقعة جنوبي المحيط الهادي بسبب العديد من الجزر المنتشرة والمجموعات السكانية المنعزلة والتعرض الكبير للظواهر المناخية الشديدة التي ترتبط بالتغيرات والتقلبات المناخية. لم يعد التصدي الذي يستند على اللوجستيات التقليدية والتي تتمثل في جلب المواد الغذائية للمتضررين، هو الحل الوحيد. يمكن أن يساعد ربط منظومة الحماية الاجتماعية القومية بالمساعدات الإنسانية في الحالات الطارئة وباستخدام طرق النقل المختلفة، تشمل الأموال النقدية والقسائم، في تحسين الأمن الغذائي لآلاف الأسر.

نحو إيجاد حل

أصبحت فيجي أول بلد في منطقة المحيط الهادي في تحويل المساعدات الحكومية والمساعدات الخاصة بالشركاء الخارجيين في مرحلة ما بعد الكارثة عبر منظومة الحماية الاجتماعية القائمة. أظهر هذا الإجراء الفوائد الناجمة عن منظومة الحماية الاجتماعية عند التصدي للصدمات، والتي تملكها الحكومة، في أوقات الأزمات. قاد المكتب الوطني لإدارة الكوارث في دولة فيجي التصدي، جنباً إلى جنب مع كافة التكتلات التي تقودها الحكومة بدعم ومساندة من المجتمع الدولي، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي.

- ارتكزت المنهجية الخاصة بمنظومة الحماية الاجتماعية في فيجي على العناصر التالية عند التصدي لإعصار ونستون المداري: زيادة التحويلات النقدية: زادت الحكومة من الدفعات النقدية للمستفيدين من مشروعات الرعاية الوطنية. تلقى كافة المستفيدين التحويل النقدي بمبلغ إجمالي تكفي وهو ما يعادل ثلاثة أشهر من الدفعات العادية، خلال شهر من الإعصار. ساعدت المساعدات النقدية من وطأة الكارثة على مواطني فيجي المنكوبين وضخت الأموال النقدية ذات الحاجة الشديدة إليه، إلى الاقتصاد المحلي.
- زيادة المساعدات الغذائية: زاد برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع إدارة الرعاية الاجتماعية، مخططات القسائم الغذائية التابعة للحكومة. ساعد التدخل حوالي 72 000 شخص من المستفيدين إناثا وذكورا من المساعدات الاجتماعية في 12 منطقة منكبوبة. استخدمت قاعدة البيانات والآليات الحكومية وتعاقب التوزيع ليتبع الدفعات الحكومية المالية التكميلية.
- توزيع قسائم السكن: قدمت إدارة الرعاية الاجتماعية قسائم السكن لمساعدة الأسر الأقل دخلا والأكثر تضررا في بناء منازل لهم.

لقد ساند تقرير تقييم الأضرار التابع للبنك الدولي فاعلية وصلاحية جهود الحماية الاجتماعية التي تنتهجها فيجي بعد الإعصار، وهو ما يفسر سرعة تنفيذ واستهداف عنصر التصدي للصدمات لخطط الرعاية الاجتماعية التابعة للحكومة في فيجي بشكل واضح، من خلال قاعدة بيانات شبكة الضمان الاجتماعي القائمة ومساعدة الأسر المتضررة في التغلب على الآثار التي تركها إعصار ونستون المداري. لقد أحسن استغلال الأسر التي تصرفت بشكل جيد والدفعات المالية الكبيرة في مساعدة المستفيدين على التعافي بسرعة.

¹ برنامج الأغذية العالمي، 2016. تصدي فيجي لحالة الطوارئ في إعصار ونستون المداري: تقرير المشروعات الموحد.

تم تنظيم ورشة عمل في سوا، فيجي في سبتمبر 2016 بهدف الجمع بين أصحاب المصالح المشاركين، على مختلف المستويات، في التصدي المشترك للحالات الطارئة الناجمة عن إعصار ونستون المداري. شارك حوالي 35 من أصحاب المصالح في ورشة العمل، من بينهم الجهات المانحة والهيئات الحكومية والمنظمات الحكومية والمنظمات متعددة الأطراف وممثلي وكالات الأمم المتحدة وخبراء برنامج الأغذية العالمي من مكتب برنامج الأغذية العالمي في فيجي ومكتب برنامج الغذاء العالمي في آسيا ومنطقة المحيط الهادي.

شعر المشاركون في ورشة العمل هذه أن الدروس المستفادة من تجربة فيجي سوف تفيد مجتمع المحيط الهادي الأوسع واقترحوا مشاركة هذه الدروس عبر ورشة عمل حول الحماية الاجتماعية لمنطقة المحيط الهادي والتصدي لحالات الطوارئ بمشاركة دولا مختلفة من مجتمع المحيط الهادي. عبر مسؤولوا برنامج الأغذية العالمي عن رغبتهم في تسهيل هذه المبادرة بهدف دعم فيجي والحكومات الأخرى في مجتمع المحيط الهادي عبر تدريب بلدان الجنوب على التصدي والجاهزية لحالات الطوارئ.

يمكن أن يساعد برنامج الغذاء العالمي على تقوية القدرات الوطنية والتوسط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال بناء منظومة الحماية الاجتماعية للحكومات الحالية، كي يجهز هذه البلدان للوفاء بالاحتياجات التنموية والإنسانية لمواطنيها. **ومع ذلك، فإن تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية للتصدي للصدمة من الممكن أن يساعد في رآب الانقسام الموجود تاريخيا بين التصدي لحالات الطوارئ بقيادة خارجية وبرامج التنمية بقيادة وطنية بتركيز طويل الأجل.**

فيما يتعلق بقابلية التكرار، يجب أن يمتلك بلد ما منظومة حماية اجتماعية قوية مع وجود إجراءات للتصدي للصدمة، كي يتمكن هذا البلد من استغلال منظومة الحماية الاجتماعية الخاصة به عند التصدي للأزمات.

تعاونت حكومة فيجي مع برنامج الأغذية العالمي لتقديم دليل مفصل يتعلق بإجراءات تنفيذية محددة يجب توافرها لضمان التنفيذ الفعال للتصدي للأزمة من خلال منظومات الحماية الاجتماعية. تظهر هذه الإجراءات أهمية:

- تطوير اتفاقات احتياطية و إجراءات تنفيذ معيارية لأصحاب المصالح المحتملين و تعريفات واضحة للأدوار و المسؤوليات والأطر الزمنية؛
- تطوير استراتيجيات التواصل وإدارة الأدوات والمعلومات ومشاركة الوثائق وخطط وآليات لتنسيق الداخلية والخارجية لكافة أصحاب المصالح كي يصبحوا مشاركين على الصعيدين المركزي والمحلي؛
- تقدير عالي الجودة لحالات الطوارئ و تحليل لأوجه الضعف و تنويع طرق تقديم المساعدة وآليات التنفيذ؛
- تدريب موظفين إضافيين محلين سبق اختيارهم؛
- تطوير استراتيجية الرصد والتقييم.

بيانات الاتصال:

السيد مولوجيتا هاندينو استشاري الحماية الاجتماعية والتحويلات القائمة على النقد، مكتب آسيا - المحيط الهادي وبرنامج الأغذية العالمي، Mulugeta.Handino@wfp.org
السيدة شاديانا بيغم، موظفة التحويلات القائمة على النقد وشبكات الضمان الاجتماعي، برنامج الأغذية العالمي في فيجي، shadiyana.begum@wfp.org
السيدة كارولا كنغوت، جهة تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، برنامج الأغذية العالمي، carola.kennngott@wfp.org

اسم المشروع: استجابة الطوارئ في فيجي لإعصار ونستون
الدول/ المناطق: فيجي، البلدان الواقعة على المحيط الهادي
تم الترشيح من قبل: برنامج الأغذية العالمي

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.3، 2.1، 2.2، 17.9

مدعوم من: برنامج الأغذية العالمي

الكيانات المنفذة: حكومة جمهورية فيجي، المكتب الوطني لإدارة الكوارث في فيجي؛ وزارة شؤون المرأة والطفل وتخفيف حدة الفقر (إدارة الرعاية الاجتماعية بدعم من برنامج الأغذية العالمي).

حالة المشروع: مغلق

فترة تنفيذ المشروع: مارس 2016 - مايو 2016

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/FVQzjp



البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية: برنامج تحقيق التقدم مع التضامن (Prosoli)

تعزيز منصات الحماية الاجتماعية لتحسين التغذية

التحدي

في الجمهورية الدومينيكية، تتعلق نصف الوفيات تقريبًا (45%) بين الأطفال دون سن الخامسة بسوء التغذية. وليس سوء التغذية الذي يسبب الوفاة وحده، بل تمنع الأطفال من الحياة ليحيوا حياة صحية ومنتجة مثل البالغين، مما يؤدي إلى دورة مستمرة من سوء التغذية بين الأجيال.

يتسم وضع سوء التغذية في الجمهورية الدومينيكية بحالات نقص سائدة في المغذيات الدقيقة وانخفاض التنوع الغذائي إلى جانب واحدة من أقل معدلات الرضاعة الطبيعية للأطفال دون سن ستة أشهر في المنطقة. ويعد الفقر وعدم كفاية الكمية أو النوعية أو الوصول إلى الموارد البشرية أو الاقتصادية أو المؤسسية السبب الجذري الأهم في سوء التغذية.

نحو إيجاد حل

وعندما قامت حكومة الجمهورية الدومينيكية بإصلاح قطاعها الاجتماعي في عام 2009، طلبت دعم برنامج التغذية العالمي لإدراج مبادرة التغذية كمكون فرعي للتحويلات النقدية في البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية والذي يطلق عليه سوليديريداد (التضامن)، بناء على فرض أن الاستثمار في التغذية سيعزز من عمل البرنامج ككل وتحقيق نتائج أفضل. وقد اشتمل ذلك على نهج مختلط للتدريب وبناء القدرات وتعزيز متابعة النمو والرعاية الوقائية للأطفال. ويتم توصيل عنصر التغذية من خلال الرعاية الصحية الأولية وكذلك من خلال توفير مساحيق المغذيات الدقيقة لجميع المستفيدين من برنامج الحماية الاجتماعية من عمر 6 - 59 شهرًا.

واستهدف عنصر مبادرة التغذية لبرنامج تحقيق التقدم مع التضامن لأول مرة جميع الأطفال من عمر 6 - 59 شهرًا للأسر المستفيدة الذين تم تحديدهم بأنهم يعيشون في فقر معتدل أو شديد. وفي عام 2012، قامت الحكومة بتعديل مكون التغذية لبرنامج تحقيق التقدم مع التضامن لكي يتضمن مبادرات تواجه سوء تغذية الأطفال وتغذية الحوامل والمرضعات وكبار السن عن طريق توفير الأغذية التكميلية المدعمة والتدخلات الصحية الأولية.

وأظهر برنامج التقدم مع التضامن أن مخططات الحماية الاجتماعية مع مكونات التغذية المتعددة يمكن أن تسهم بشكل مباشر في تحسين الوجبات الغذائية. فعلى سبيل المثال، يمكن لتلك المخططات توفير الغذاء للمستفيدين من خلال برامج نقل الغذاء والوجبات المدرسية. وفوق ذلك، يمكنها تسهيل الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية من خلال التحويلات النقدية المشروطة التي تشجع على استخدام الخدمات الصحية وتمكن الأسر من الوصول للأصناف للنظافة الشخصية والمنزلية والمياه النظيفة.

وفي الوقت الحالي، استهدف عنصر التحويلات النقدية المشروطة لبرنامج التقدم مع التضامن 800 000 من الأسر الفقيرة. وفي الفترة من يناير 2014 إلى أغسطس 2016، قدم عنصر التغذية المساعدة لعدد 132 882 من المستفيدين من تلك الأسر (78 882 طفلًا، 12 000 امرأة حامل ومرضعة و40 000 من كبار السن). وبالإضافة إلى ذلك، يدعم عنصر التغذية 20 000 من موظفي المجتمع لبرنامج التقدم مع التضامن والعاملين في المجال الصحة العامة.



@ WFP

وتشمل منهجية مبادرة التغذية لبرنامج التقدم مع التضامن الأعمال التالية:

- توزيع مساحيق المغذيات الدقيقة على الأطفال من عمر 6 - 59 شهرًا للمساعدة في منع وضبط نقص المغذيات الدقيقة؛
- توفير التثقيف التغذوي للأسر المستفيدة من برنامج التقدم مع التضامن لتحسين قدرتها على اختيار الغذاء بشكل مناسب وبالتالي تحسين استهلاك الغذاء والتغذية؛
- تعزيز ومد شبكة المتطوعين من المجتمع للوصول للمستفيدين على مستوى الأسر، وخاصة الأمهات. ويساعد ذلك في ضمان الاستهلاك الكافي لمساحيق المغذيات الدقيقة والأغذية التكميلية والمدعمة؛
- توزيع أطعمة مغذية خاصة يطلق عليها حبوب سوبر سيريال بلاس على الأطفال من عمر 6 - 59 شهرًا لمنع ومكافحة سوء التغذية المزمن والحاد؛
- توزيع أطعمة مغذية خاصة يطلق عليها حبوب سوبر للنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن؛
- تعزيز القدرات الوطنية والمحلية لتنفيذ أنشطة المتابعة والتقييم.

ويعد مكون المساعدة العيني مكملًا لجزء التحويل النقدي المشروط من البرنامج وهو ما يطلق عليه الغذاء أولاً. ويدعم الأمن الغذائي للمستفيدين مع تحويل 16 دولار تقريبًا شهريًا، مشروطًا بمشاركة المستفيدين في أنشطة الرعاية الصحية الوقائية وحضور الأطفال للمدارس وحضور أولياء الأمور لجلسات تثقيف المجتمع والحصول على وثائق تحديد الهوية.

وفيما يتعلق بالفعالية والمصادقة، توصل تقييم مكون التغذية لبرنامج التقدم مع التضامن الذي أجري في عام 2013 إلى ما يلي:

- نسبة انخفاض قدرها 50% في انتشار الأنيميا لدى أطفال الأسر المستفيدة المسجلين؛
- تحسين الغذاء والأمن الغذائي لكبار السن؛
- تحسين التنوع الغذائي للأسر المستهدفة؛
- المقدرة الوطنية والمحلية المعززة للحد من سوء التغذية.

وبفضل هذه النتائج الإيجابية، قام كل من نائب رئيس الجمهورية الدومينيكية وبرنامج الأغذية العالمي بالتوقيع على مذكرة تفاهم في عام 2013 لتنفيذ عناصر التغذية الشاملة الذي ركز على الأطفال دون سن 5 سنوات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن المستفيدين من برنامج التقدم مع التضامن.

وتعد شبكات الحماية والأمان الاجتماعي أكبر مجالات تركيز برنامج التغذية العالمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عبر العالم حتى الآن. وتم اختيار برنامج التقدم مع التضامن لعرضه كدراسة حالة ناجحة فيما بين بلدان الجنوب في المنتدى العالمي حول الحماية الاجتماعية الحساسة للتغذية في سبتمبر 2015. ويعد المنتدى بمثابة منصة تعلم فيما بين بلدان الجنوب بتسهيل من مركز التميز ببرنامج الأغذية العالمي ضد الجوع في البرازيل. ويمكن الهدف الرئيسي في تسهيل تبادل الخبرات والدروس المستفادة من شبكات الحماية والأمان الاجتماعي من خلال مشاركة المعارف فيما بين بلدان الجنوب. وانضم ما يزيد على 150 مشاركًا من 20 دولة للمنتدى واستفادوا من تجربة الجمهورية الدومينيكية.

ويعد برنامج التقدم مع التضامن الاستراتيجية الرئيسية لحكومة الجمهورية الدومينيكية لتعزيز التنمية البشرية ومكافحة الفقر. وأدى المكون الغذائي والتزام الحكومة بتوصيله على كافة المستويات إلى استدامة البرنامج وإمكانية تكراره. ويجب وضع عدد من العناصر الرئيسية لتكرار هذا الحل في كل مكان: (أ) مخطط ناجح للحماية الاجتماعية الذي يمكن من خلاله دمج التدخلات الحساسة للتغذية، (ب) قاعدة أدلة جيدة لإبراز تأثير التدخلات الحساسة للتغذية (وفي حالة الجمهورية الدومينيكية، وتم إجراء دراسة جدوى مدتها أربعة أشهر لأول مرة في عام 2009 وأدى نجاح المشروع الرائد إلى التطبيق الوطني الذي يبدأ في عام 2010).

بيانات الاتصال:

السيدة ماريا التاجراسيا فولكار، منسقة مشروع التغذية، برنامج التغذية العالمي، الجمهورية الدومينيكية، maria.fulcar@wfp.org

اسم المشروع: مكون التغذية لبرنامج تحقيق التقدم مع التضامن

الدول/المناطق: الجمهورية الدومينيكية

تم الترشح من قبل: برنامج الأغذية العالمي

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.2، 2.3، 3.1، 3.2، 17.6، 17.7، 17.9

مدعوم من: مكتب السياسة الاجتماعية لنائب رئيس الجمهورية الدومينيكية

الكيانات المنفذة: برنامج تحقيق التقدم مع التضامن، مكتب السياسة الاجتماعية لنائب رئيس الجمهورية الدومينيكية، الخدمات الصحية الوطنية، وزارة

الصحة للجمهورية الدومينيكية، برنامج الأغذية العالمي

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2010 - 2020

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



مبادرة الشراء من أجل التقدم (P4P)

دعم شيلي لمجتمعات صغار المزارعين للحصول على تغذية أفضل في غواتيمالا وهندوراس

التحدي

تواجه مناطق في أمريكا الوسطى والتي تعرف باسم "الممرات الجافة" من مخاطر المناخ متمثلة في الجفاف والأمطار المفرطة والفيضانات الشديدة. وتوجد الممرات الجافة في مناطق غواتيمالا وهندوراس وتتعرض المجتمعات المحلية وصغار المزارعين الذين يقيمون هناك للخطر بسبب الظروف المناخية المعاكسة.

تعاني هذه المناطق من عدم انتظام سقوط الأمطار وتتسم بالفصول الجافة، مما يؤدي إلى ندرة المياه للناس ومحاصيلهم. ومن المعروف أن هذه المناطق هشة وعرضة للأخطار الطبيعية وتغير المناخ، مما يزعزع استقرار إنتاج الحبوب الأساسية ويؤثر سلباً على الأمن الغذائي والحالة الغذائية للسكان المحليين.

نحو إيجاد حل

وللسماح بمرونة أكبر في وجه تغير المناخ، وتقديم الدعم لزيادة الحالة الغذائية للمحاصيل وتحسين سبل معيشة لصغار المزارعين الذين يعيشون في الممرات الجافة في غواتيمالا وهندوراس، فقد ساعد برنامج الأغذية العالمي على تسهيل مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع حكومة شيلي لمواجهة التحدي الحالي.

واعتمدت المبادرة على تجربة أوجه التبادل السابق الناجح بين شيلي وغواتيمالا وهندوراس والعمليات الجارية لبرنامج الأغذية العالمي في المنطقة. وكان هذا المشروع عبارة عن مبادرة الشراء من أجل التقدم التي تستخدم أساليب التعاون فيما بين بلدان الجنوب لنقل المعارف التقنية من شيلي إلى غواتيمالا وهندوراس.

ومن خلال هذا المشروع، قدمت حكومة شيلي المساعدة لحكومات غواتيمالا وهندوراس لتعزيز إنتاج واستهلاك المحاصيل الحيوية المدعمة وتعزيز قدرة صغار المزارعين وزيادة فائضهم الزراعي وتعزيز الأسواق المحلية وتحسين تغذية أسرهم بالكامل.

وترتبط مبادرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب المبرمة بين شيلي وغواتيمالا وهندوراس بشكل مباشر بتحقيق هدف التنمية المستدامة 2. وكان الخبراء من المعهد التشيلي للتنمية الزراعية (INDAP) هم النظراء الفنيين لهذا التبادل فيما بين بلدان الجنوب. واعتمد البرنامج على تجربة خبراء شيلي التي أثبتت نجاحها في العمل مع المحاصيل الحيوية المدعمة وصغار الفلاحين وأسرهم ومنظمات السكان الأصليين.

وقدم فريق من خبراء شيليين الدعم التقني المستمر خلال فترة عامين من المشروع من خلال البعثات الميدانية وورش العمل حول الحفاظ على التربة وتغير المناخ وإنتاج الأسمدة العضوية وجمع المياه والتغذية والنوع واستراتيجيات السوق.

واشتملت المنهجية المستخدمة تحت هذه المبادرة على ما يلي:

- بعثات الدعم والمساعدة الفنية المقدمة من خبراء من شيلي؛
- التدريب المقدم إلى قادة المجتمع وبناء القدرات التنظيمية والتشغيلية؛
- تبادل المعارف وأفضل الممارسات من خلال ورش العمل القائمة على المشاركة ومواد الدعم مثل أدلة التغذية ومجموعات الأدوات؛

كما اعتمدت المبادرة النهج الفعال من حيث التكلفة ونجحت في حشد الموارد البشرية والاهتمام السياسي في البلدين.

ومن ناحية الاستدامة على المدى الطويل، تحقق تقدم كبير في كل من غواتيمالا وهندوراس. ففي هندوراس، أقيمت اتفاقيات جديدة بين تعاونيات صغار المزارعين والهيئات البلدية، التي يمكن أن تؤدي إلى قدرة إدارية حالية وشخصية اعتبارية لتعاونيات صغار المزارعين. وكان هناك تحالفات تعاونية مع الشركاء مثل الجامعة الوطنية المستقلة في هندوراس. أما في غواتيمالا، فقد تم إنشاء شبكة من منظمات الأمن الغذائي.

وساعدت النتائج الملموسة التي تحققت أثناء المشروع في زيادة الدافع والاهتمام بين الحكومات والمجتمعات والشركاء وبرنامج الأغذية العالمي لمواصلة الإجراءات التكميلية في مناطق مشابهة وتعميم هذه التجربة على مناطق أخرى. ومع ذلك، يجب مراعاة ما يلي قبل اقتراح المشروع في دولة نامية أخرى: يلزم وجود الحد الأدنى من المزارعين "المنظمين" لضمان قابلية التكرار في مناطق أخرى، ويجب على الحكومات الوطنية الموافقة على ذلك ويتعين على الأكاديميات الفنية دعم إدخال الحبوب الحيوية المدعمة.

بيانات الاتصال:

السيد كاميلو لوكو، وكالة شيلي للتعاون الدولي، cluco@agci.gob.cl
السيدة كارلا ميليلو، المعهد التشيلي للتنمية الزراعية، شيلي، cmelillo@indap.cl
السيدة كارولا كنعوت، جهة تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، برنامج الأغذية العالمي، carola.kenngott@wfp.org
السيدة ماريا بينو، المكتب الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي لأمريكا اللاتينية، maria.pino@wfp.org
السيدة إيرما بالما، برنامج الأغذية العالمي، غواتيمالا، irma.palma@wfp.org
السيد فرانسيسكو ساليناس، برنامج الأغذية العالمي هندوراس، francisco.salinass@wfp.org

• التحالف مع الجامعات والمراكز الأكاديمية للسماح بالمشاركة الفعالة من الطلاب بالمنطقة.

ومن العناصر الرئيسية التي ساعدت على تحقيق الأهداف الواردة بهذه المبادرة المشاركة النشطة من جهات معنية متنوعة على المستويات المركزية والمحلية والانتقاء الدقيق لمنظمات صغار المنتجين وتحديد الأهداف ذات الصلة وفقاً للواقع المحلي واستخدام معارف وقدرات المجتمعات. ومن الإنجازات الرئيسية للمبادرة في كل من غواتيمالا وهندوراس ما يلي:

• غواتيمالا: اعتمد جميع صغار المنتجين (المحدد كجزء من هذا المشروع) استهلاك وإنتاج المحاصيل الحيوية المدعمة. وقد زاد الإنتاج الكلي لمنظمات المنتجين وتمكنوا الآن من الوصول إلى المساعدة والتدريب الفني حول التغذية وإعداد الوصفات باستخدام الأغذية الحيوية المدعمة. كما أدى المشروع إلى إنشاء شبكات المنظمات المحلية للأمن الغذائي؛

• هندوراس: تمكن صغار المنتجين المحليين من الوصول إلى المساعدة الفنية لتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة. واعتمدت جميع الأسر المشاركة في المشروع استخدام المحاصيل الحيوية المدعمة وأفادت عن وجود تحسينات في استهلاك الغذاء والتنوع في الوجبات. كما زاد المشروع من عدد منظمات صغار المزارعين ذات المعارف القانونية وعدد النساء المشاركة وكذلك المشاركة في الأسواق المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ التدابير لتقييم مؤشرات الحالة الغذائية. ولوحظ انخفاض كبير في سوء التغذية المزمن المعتدل والمزمن الشديد والمزمن الحاد.

ومساعدة هذه المبادرة، تتضمن اثنين من النتائج الرئيسية التي تحققت: إنتاج المحاصيل والتنوع في الوجبات، وتعزيز سياسة المساواة بين الجنسين في المنظمات لزيادة مشاركة النساء في البيئة الاجتماعية والمجتمعية.

وقد أسهمت الجوانب المبتكرة لهذا التبادل فيما بين بلدان الجنوب ودعم المنظمات غير الحكومية المحلية في نجاح المشروع، حيث يتم تنسيق الأنشطة مع تلك المنظمات لدعم تسويق وتجارة البذور الحيوية المدعمة.

اسم المشروع: مبادرة الشراء من أجل التقدم (P4P)

الدول/ المناطق: شيلي، غواتيمالا، هندوراس

تم الترشيح من قبل: برنامج الأغذية العالمي

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 2.2، 2.3، 2.4

مدعوم من: حكومة شيلي (من خلال وكالة شيلي للتعاون الدولي من أجل التنمية - ومعهد التنمية الزراعية).

الكيانات المنفذة: حكومة غواتيمالا وزارة الزراعة، والثروة الحيوانية والأغذية، معهد العلوم الزراعية والتكنولوجيا، حكومة هندوراس: أمانة الزراعة والثروة الحيوانية، إدارة العلوم الزراعية والتكنولوجيا، وبرنامج الأغذية العالمي.

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2016 - 2017

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/dRW2Vx; goo.gl/47cqzp



التعلم الإقليمي من الأقران لإثراء الأرز

اجتذاب الاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية في سريلانكا وتشجيع التثقيف الغذائي

التحدي

على الرغم من أن الرعاية الصحية الشاملة وسياسات التعليم المجاني في سريلانكا على مدار العقود القليلة الماضية قد ساعدت الدولة على تحقيق أغلب المقاصد ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015، إلا أن سوء التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة ظلت عقبات أمام تحقيق أهداف الأمن الغذائي الأخرى.¹ ويشير النقص في المغذيات الدقيقة والتي تعرف باسم "الجوع الخفي" إلى مستوى غير كافٍ في الفيتامينات والمعادن في الجسم وظلت منتشرة على نطاق واسع عبر سريلانكا نتيجة للاستهلاك غير الكافي والامتصاص الضعيف من الجسم.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة هذا التحدي، يعمل برنامج الأغذية العالمي مع حكومة سريلانكا للتخلص من الجوع الخفي. ويعد إثراء الأغذية من المناهج التي تم اعتمادها وتعزيزها بصفاتها طريقة فعالة من حيث التكلفة لمواجهة النقص في المغذيات الدقيقة. وحسب ما ينص عليه القانون، تحتاج دول كثيرة الآن إلى أغذية محددة الغنية بالفيتامينات والمعادن.²

وتم تنفيذ برنامج مشترك بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للنهوض بالتغذية من خلال نهج متعدد القطاعات في الفترة بين عامي 2015 و2017. وكان الهدفين الرئيسيين للبرنامج تحسين كفاءة وفعالية الاستثمارات الحكومية في الأمن الغذائي والتغذية وتشجيع التثقيف الغذائي بين أطفال المدارس والمعلمين لتحقيق التغير في الاتجاهات والسلوكيات.

وقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم لحكومة سريلانكا لتحديث الاستخدام الذي يتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة للأغذية الغنية لمواجهة النقص في المغذيات الدقيقة. وحيث يعتبر الأرز المنتج الغذائي الأساسي في سريلانكا، يجري برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة التقنية لحكومة سريلانكا لتحديد إمكانية النهوض بعملية الإغناء في الدولة. وبسبب الاستهلاك الواسع للأرز (300 جرام/ لكل شخص/يومياً) في سريلانكا، يعرض الأرز المقوي بالمغذيات إمكانية أكبر في خفض الأنيميا وأوجه نقص الأغذية الدقيقة الأخرى.

وقدم برنامج الأغذية العالمي في سريلانكا الدعم التقني والمالي لوزارة الصحة في سريلانكا لتنفيذ خارطة طريق وطنية لإثراء الأرز بالمغذيات وهو ما تم تطويره في عام 2015. وللاعتماد على المعارف الحالية في هذه المنطقة في الدولة، اعتبرت المجموعة الاستشارية لوزارة الصحة التبادل المعرفي الإقليمي حول الغذاء وإثراء الأرز بالمغذيات بصفاتها الآليات الرئيسية التي تحقق الفائدة لسريلانكا.

ولتسهيل النقاش داخل الدولة والمشاركة الإقليمية، قام برنامج الأغذية العالمي، مع شراكة مع مبادرة إثراء الأغذية، بدعم وزارة الصحة في الدولة في إقامة ورش عمل لإثراء الغذاء في عام 2017. وجمعت هذه الورشة ما يزيد على 100 مشارك من قطاعات مختلفة، بما في ذلك مشاركين من الهند (ممثلين من الحكومة الوطنية وحكومة ولاية أوديشا) والعاملين في برنامج الأغذية العالمي من بنغلاديش. واشتملت النتائج الرئيسية على تنفيذ الإثراء الطوعي للأرز وتعزيز تأييد توزيع الأرز الغني بالمغذيات عبر نظم شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية.

كما حفزت ورشة العمل تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب حول إثراء الأرز بالمغذيات فيما بين بنغلاديش والهند وسريلانكا. وقام برنامج الأغذية العالمي في بنغلاديش بترتيب زيارة لمشاركة الخبرات لفريق من بوتان وسريلانكا للاستفادة

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مصرف التنمية الآسيوي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015). تقرير فريق التنمية الإدارية الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (2014/2015). بانكوك - تايلاند.

² بيرانسون كي، إيرغمان بي. توسيع نطاق التغذية - إطار للعمل. نشرة التغذية 2010، 31: 178-86.

من مبادرة إثراء الأرز بنغلاديش. وكان المحور الرئيسي للبعثة أن يدرك المشاركون عمليات إنتاج الأرز والحبوب الغنية بالمواد الغذائية في بنغلاديش. ولهذا الغرض، ساعد برنامج الأغذية العالمي في سيريلانكا بتسهيل زيارة لنائب مدير المجلس الوطني لترويج الأغذية تحت رعاية وزارة الزراعة في سيريلانكا، وهي الكيان الذي حصل على دعم برنامج الأغذية العالمي في إنشاء مرفق خلط الأرز الغني بالمواد الغذائية مع مدير الغذاء التابع لبرنامج الأغذية العالمي في سيريلانكا.

وقد ساعد هذا التبادل فيما بين بلدان الجنوب مندوبي سيريلانكا في فهم السياسة الوطنية والإطار التنظيمي المعتمد من حكومة بنغلاديش لإنشاء بيئة تمكينية لتعزيز إثراء الأرز ويحفزها مشاركة القطاع الخاص في إنتاج الأرز والحبوب الغنية بالمواد الغذائية. وأوضحت أوجه التبادل العديدة مع سلطات حكومة بنغلاديش وشركاء القطاع الخاص وفريق برنامج الأغذية العالمي تقديم رئيسي لحكومة بنغلاديش في إثراء الأرز. وتعد مشاركة القطاع الخاص من النواتج الرئيسية وسيقوم المجلس الوطني لتعزيز الأغذية في سيريلانكا الآن بتنظيم منتدى تأييد للمشاركة مع القطاع الخاص في تحديد الفرص لتسويق الأرز الغني بالمواد الغذائية.

وبعد الزيارة لبنغلاديش، تم تنظيم تبادل آخر عبر الدول. فقد توجه وفد سيريلانكا، المكون من 18 عضوًا إناثًا وذكورًا من عدة وزارات ومؤسسات أكاديمية والعاملين ببرنامج الأغذية العالمي لزيارة مدينة دلهي بالهند. والتقى الوفد مع المكتب القطري الهندي لبرنامج الأغذية العالمي وسلطة سلامة الأغذية ومعاييرها في الهند وتعرفوا على الآليات التي اعتمدتها الهند لوضع معايير وتوجيهات لإثراء الأرز.

وقد زود هذا التبادل فيما بين بلدان الجنوب وفد سيريلانكا بأفكار ملموسة حول تفعيل المبادرة في سياقها. وقد اعتمد هذا التأييد على التزام قوي من حكومة الهند وإدراكها لمبادرة إثراء الأرز بصفاتها إضافة قيمة تتسم بفاعلية من حيث التكلفة لمواجهة النقص في المغذيات الدقيقة.

وفي سيريلانكا، يجري حاليًا استعراض استخدام برامج شبكة الأمان الاجتماعي كطريقة لانطلاق عملية النهوض بإثراء الأرز. وقد حثت تجربة بنغلاديش والهند في وضع المعايير واستخدام شبكات الأمان الاجتماعي لإثراء الأرز حكومة سيريلانكا لوضع برنامجها.

ونتيجة للتبادل الإقليمي بين سيريلانكا وبنغلاديش والهند، سوف تقدم وزارة الصحة في سيريلانكا مذكرة تفاهم للحصول على موافقة المجلس على استخدام الأرز المدعم بالمواد الغذائية في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي كبرامج الوجبات المدرسية. وسوف يعقب ذلك وضع معايير ولوائح وطنية للأرز الغني بالمواد الغذائية واتخاذ خطوات نحو إنشاء شبكة أعمال تعزيز التغذية التي ستساعد كذلك في إنشاء بيئة داعمة.

ولتكرار هذه الممارسة الجيدة، يجب تقييم عوامل مثل البيئة المناسبة لإدخال الأرز المدعم بالمواد الغذائية في الدولة واهتمام الحكومة والتزامها قبل التخطيط لهذا التبادل. وبالرغم من تنوع السياق في كل بلد، فمن المهم إدراك نقطة البداية في البلد وأن لها هدف واضح للتبادل. فعلى سبيل المثال، يختلف السياق في الهند وسيريلانكا لتنفيذ الأرز الغني بالمواد الغذائية. ومع ذلك، توجد موضوعات مشتركة مثل الاهتمام في وضع المعايير واللوائح في وجه الإثراء التطوعي وكذلك الاهتمام باستخدام الأطعمة المدعمة بالعناصر الغذائية في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الوطني.

بيانات الاتصال:

السيد سمعان كالوباهانا، مسؤول سياسة البرنامج، برنامج الأغذية العالمي، سري لانكا، Saman.kalupahana@wfp.org

السيدة أنوسارا سينغ كومارونغ، خبيرة تغذية، برنامج الأغذية العالمي، سري لانكا، Anusara.Singhkumarwong@wfp.org

اسم المشروع: إثراء الأرز

الدول/ المناطق: بنغلاديش، الهند، سري لانكا

تم الترخيص من قبل: برنامج الأغذية العالمي

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 2.2، 17.6، 17.9

مدعوم من: حكومة إسبانيا عبر صناديق التمويل لأهداف التنمية المستدامة

الكيانات المنفذة: برنامج الأغذية العالمي

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2015 – 2017

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



مشروع التعاون التجريبي حول مكافحة الملاريا (مشروع الملاريا الثلاثي) بين كل من أستراليا - والصين - وبابوا غينيا الجديدة

شراكة ثلاثية مبتكرة لتعزيز تشخيص مرض الملاريا في بابوا غينيا الجديدة

التحدي

يتطلب القضاء على الملاريا على الصعيد العالمي بحلول عام 2030 شراكات إقليمية وعبر الحدود لمكافحة هذا المرض الفتاك الذي يمكن الوقاية منه. في منطقة غرب المحيط الهادئ، تساهم بابوا غينيا الجديدة (PNG) بأكثر من 75 في المائة من حالات الملاريا. يعيش قرابة 95 في المائة من سكان بابوا غينيا الجديدة البالغ عددهم 8 ملايين نسمة في مناطق شديدة الخطورة لسبب تعرضها لانتقال الملاريا. على مدار العقد الماضي، حققت بابوا غينيا الجديدة تقدماً مذهلاً في الحد من حالات الإصابة بالملاريا، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ثلث الحالات المشتبه بإصابتها بالملاريا في بابوا غينيا الجديدة لا تخضع لاختبار الطفيليات، مما يؤدي إلى معالجة غير صحيحة وإهدار العقاقير وزيادة خطر مقاومة الأدوية. يجب تعزيز أنظمة المراقبة الوطنية للحصول على بيانات موثوقة.

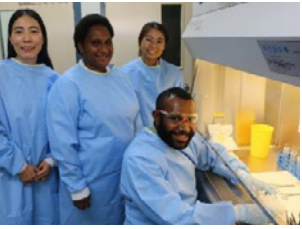
نحو إيجاد حل

تعمل حكومة بابوا غينيا الجديدة بالتعاون مع حكومتي الصين وأستراليا من خلال مشروع التعاون التجريبي بين أستراليا - والصين - وبابوا غينيا الجديدة بشأن مكافحة الملاريا وذلك من أجل تعزيز ضمان الجودة في نظام مختبرات بابوا غينيا الجديدة والاضطلاع بأنشطة بحثية عملية للإفصاح عن التدخلات الوطنية لمكافحة الملاريا. يستعين المشروع بتمويل المعونة الأسترالي ويجمع الخبرة التقنية العينية (المتخصصين في المختبرات والباحثين العلميين والعاملين في مجال الصحة) من جميع البلدان الثلاثة دعماً لخطة الملاريا الوطنية لحكومة بابوا غينيا الجديدة.

يساهم المشروع في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (الصحة والرفاهية) في بابوا غينيا الجديدة من خلال تعزيز الكشف المبكر والدقيق (والعلاج) للحالات المشتبه في إصابتها بالملاريا. تعتبر جميع البلدان الثلاثة من الداعمين الرئيسيين للجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الملاريا بحلول عام 2030.

وللمشروع أيضاً هدف صريح من الشراكة: تعزيز التعاون الفعال بين حكومات بابوا غينيا الجديدة والصين وأستراليا في تنفيذ المشروع. يضع النموذج الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة) من خلال توفير إطار شراكة قائم على مبادئ المشاركة في صنع القرار والمنفعة المتبادلة والمساهمة في الموارد المشتركة والشفافية والمساءلة المشتركة. ونتيجة لذلك، تستفيد كل دولة من تبادل المعرفة وتنمية المهارات بين المؤسسات المشاركة.

بعد عامين من التنفيذ، حقق المشروع إنجازات تقنية كبيرة. وبالفعل، خلص استعراض منتصف المدة المستقل إلى أنه نتيجة لدعم المشروع، زادت بابوا غينيا الجديدة بشكل كبير من جودة تشخيصها للملاريا وعززت قدرتها على توفير وظائف المختبرات المرجعية الوطنية. ودعم المشروع علماء بابوا غينيا الجديدة الصينيين والأستراليين في تدريب أكثر من 300 من العاملين في مجال الصحة، وعلماء المختبرات، والباحثين عبر خدمات بابوا غينيا الجديدة الصحية. وتم حالياً اعتماد واحد وعشرين من اختصاصيي المجاهر الجدد الذين تم تقييمهم من قبل منظمة الصحة العالمية والذين حصلوا الآن على شهادة من أجل الكشف الدقيق عن الملاريا وتوفير التدريب والإشراف على المختبرات ذات المستوى الأدنى. وهذا يضاعف من تغطية اختصاصيي المجاهر المعتمدين عبر مقاطعات بابوا غينيا الجديدة التي يبلغ عددها 22 مقاطعة من 30% في 2015 إلى 60%.



© Sarah Maccana

في عام 2017. ومن خلال إنشاء تقنية تشخيصية جزيئية عالية الحساسية في مختبر الصحة العامة المركزي التابع لباو غينيا الجديدة، دعم العلماء الصينيون إنشاء أول بنك وطني للملاريا في بابوا غينيا الجديدة. ومن ثم يمكن لاختصاصيي المجاهر في بابوا غينيا الجديدة حاليًا تدريب بقية فريق العمل على الكشف الدقيق عن الأنواع وكثافة عدوى الملاريا.

يدعم المشروع معهد بابوا غينيا الجديدة للبحوث الطبية (IMR) من أجل تشغيل أربعة مواقع لمراقبة الملاريا والإشراف عليها ممثلة على المستوى الإقليمي، وتوفير بيانات طويلة عن حالات الإصابة بالملاريا للوقوف على التدخلات الهادفة لمكافحة الملاريا. منذ بدء المشروع، كشفت بيانات المراقبة عن أن معدل الانخفاض في انتقال المرض قد تباطأ، مما ينبه صناع القرار في السياسات والبرامج إلى الحاجة إلى تجديد الالتزامات بشأن التدخلات الرئيسية لمكافحة الملاريا. عمل معهد بابوا غينيا الجديدة للبحوث الطبية أيضًا جنبًا إلى جنب مع المتعاونين الصينيين والأستراليين من أجل إجراء التجارب وتقييم أنواع مختلفة من الاختبارات التشخيصية السريعة للملاريا. كما أجرى بحثًا في مجال الكشف عن أسباب الأمراض الحموية غير الملاريا لتحسين قدرة العاملين في مجال الصحة على توفير التشخيص التفريقي للأمراض الحموية وتخفيض معدلات الممارسات العلاجية الافتراضية للملاريا.

يستخدم المشروع نهجًا قائمًا على الشراكة معترف به دوليًا يحدد فيه الشركاء غرضًا مشتركًا؛ ويدركون المصالح المشتركة والفردية؛ ويشركون في إنشاء الأنشطة والعمليات والحلول التجارية؛ ويتشاركون المخاطر والفوائد؛

ويلتزمون بالمساءلة المتبادلة ويتبعون نهجًا مبدئيًا للعمل معًا¹ عند نشأة هذا المشروع، أنشأت الحكومات الثلاث وحدة لإدارة المشاريع (مع موظفين في بابوا غينيا الجديدة والصين) لدعم المؤسسات ذات الصلة لإنشاء وتنفيذ هذا المشروع بشكل تعاوني. انتهى استعراض منتصف المدة المستقل للمشروع إلى أن "نهج الشراكة كان سببًا هامًا للغاية لفعالية المشروع الثلاثي عبر كل من أهدافه التقنية والتعاونية."

وقد مكّن نهج الشراكة المشروع من استخدام منهجية تكرارية ومدفوعة محليًا لحل المشكلات. تضمنت هذه المنهجية الجمع بين الأشخاص المناسبين - أولئك الذين يفهمون السياق المحلي وأولئك الذين لديهم المعرفة التقنية المطلوبة - في مساحة عمل مرنة حيث يمكن للناس العمل معًا على تشخيص المشكلات وحلها، وتعلم الدروس وتطويعها بما يتماشى مع التحديات الجديدة. وخلال مسار المشروع، اعتمد علماء بابوا غينيا الجديدة والباحثون على معارفهم وخبراتهم المحلية لتحديد الأولويات الرئيسية للدعم والتواصل مع نظرائهم الصينيين والأستراليين من أجل المساهمة في أنشطة خطة العمل وفقًا لمجالات الخبرة الخاصة بهم. يستفيد النموذج بنجاح من الميزة النسبية لكل شريك.

بيانات الاتصال:

السيدة لول هوانغ، مشروع الملاريا الثلاثي، الصين،
llhuang@nipd.chinacdc.cn

اسم المشروع: مشروع التعاون التجريبي حول مكافحة الملاريا بين كل من أستراليا - الصين - بابوا غينيا الجديدة
الدول/ المناطق: أستراليا، الصين، بابوا غينيا الجديدة

تم الترشيح من قبل: أستراليا، الصين، بابوا غينيا الجديدة،

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.3، 5.3، 17.3، 17.9، 17.16

مدعوم من: حكومات أستراليا، الصين، بابوا غينيا الجديدة

الكيانات المنفذة: بابوا غينيا الجديدة: وزارة التخطيط القومي والرصد، وزارة الخارجية، وزارة الصحة الوطنية، المختبر المركزي للصحة العامة، معهد البحوث الطبية؛ الصين: وزارة التجارة، اللجنة الوطنية للصحة، المعهد الوطني للأمراض الطفيلية (المركز الصيني لمكافحة الأمراض والوقاية منها)؛ أستراليا: وزارة التجارة والشؤون الخارجية، ومعهد قوات الدفاع الأسترالية لمكافحة الملاريا والأمراض المعدية، ومعهد بيرنت، ومعهد والتر وإليزا هول، وجامعة كيورتن
حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2016 - 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://www.trilateralmalariaiprject.org>

¹ تعتمد منهجية الشراكات هذه على خمسة مبادئ رئيسية: التنوع؛ القيمة المالية؛ الانفتاح؛ المنفعة المتبادلة؛ والشجاعة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى ر. تينيسون (2005)، كتيب إرشادي عن عمليات السمرة. قيادة شراكات التنمية المستدامة الفعالة "، منتدى قادة الأعمال الدوليين.



الأمومة على طريقة الكنغر

انخفاض معدل وفيات المواليد وتحسين نوعية الحياة للرضع منخفضي الوزن عند الولادة

التحدي

كل عام، يموت خمسة ملايين طفل في جميع أنحاء العالم من الأطفال حديثي الولادة. ويعزى أكثر من 40 في المائة من هذه الوفيات إلى أسباب تتعلق بانخفاض الوزن عند الولادة (أقل من 2500 غرام) و / أو الخداج (المولود قبل الأسبوع 37). وتمثل هذه الحالات ما بين 10 إلى 12 في المائة (15 مليون) من جميع المواليد الأحياء في العالم. ويحتمل أن يكون هذا هو السبب في 60 في المائة من الإعاقات التي يمكن اكتشافها بين الأطفال الرضع خلال سنوات عمرهم الأولى. 90 بالمائة من هؤلاء الأطفال ممن يولدون في الدول الجنوبية.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة هذا التحدي، طور الدكتور إ. ري سانابريا في عام 1978 برنامج باسم "الأمومة على طريقة المنغر" في كولومبيا (KMC) والذي تروج له مؤسسة Fundación Madre Canguro Bogotá. والهدف من هذا البرنامج هو تقليل معدل وفيات حديثي الولادة وتحسين نوعية حياة الرضع الخدج. منذ عام 1989، أجرت مؤسسة Madre Canguro Bogotá تقييمات علمية لبرنامج الأمومة على طريقة الكنغر وقامت بنشر النتائج لإثبات فعاليتها. والأمومة على طريقة الكنغر هي طريقة رعاية بديلة للأطفال المبتسرين تكمل الرعاية التقليدية لحديثي الولادة. وهي تقلل من معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة والرضع، وتساعد على رعاية الأطفال حديثي الولادة بصورة أكثر إنسانية، وتحسن نوعية الحياة للأطفال والأسر، كما تعزز استخدام الموارد البشرية والتقنية، وتقلل من تكاليف الرعاية.

يستهدف برنامج الأمومة على طريقة الكنغر فترة ما قبل الولادة (أقل من 37 أسبوعاً من عمر الحمل عند الولادة) و / أو الوزن المنخفض عند الولادة (أقل من 2500 غرام عند الولادة) بمجرد استقرار حالة الرضيع وتكيفه مع الحياة خارج الرحم. يضم برنامج الأمومة على طريقة الكنغر ثلاث ركائز رئيسية: (1) وضع الكنغر أو الاتصال المباشر بين الأم والرضع من الجلد إلى الجلد، بحيث يبدأ في أقرب وقت ممكن مستمراً لأطول فترة ممكنة؛ (2) تغذية الكنغر، عن طريق الرضاعة الطبيعية فقط كلما أمكن؛ و (3) سياسات الصرف من دار الرعاية في وضع الكنغر. وتشمل هذه السياسات الصرف المبكر في وضع الكنغر من دار الرعاية إلى المنزل أو إلى جناح الأمومة على طريقة الكنغر، حسب السياق، مع زيارات متابعة مرتين: متابعة وضع الكنغر، لمدة تصل إلى 40 أسبوعاً من عمر الحمل، ومتابعة عالية المخاطر يصل إلى سنة واحدة على الأقل من العمر المصحح.

أظهرت تجربة تبادل المعارف أن التعاون بين بلدان الجنوب هو أنسب طريقة لنقل هذه التكنولوجيا. تستخدم مؤسسة كانجارو تدريباً مدته 15 يوماً للمدرّبين لضمان تبادل المعرفة. ويشمل هذا التدريب أيضاً زيارة إلى البلد المتلقي لضمان إطلاق برنامج الأمومة على طريقة الكنغر. ومن ثم، فإن أكثر من 70 فريقاً من 35 بلداً - بما في ذلك الإكوادور وغانا وكينيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية - قد أتوا إلى كولومبيا¹، وذهب الفريق الكولومبي إلى الكاميرون لدعم التدريب الإقليمي هناك². وتتألف هذه الفرق من طبيب أطفال وممرضة ومختص نفسي، يشرفون على العمل اليومي لوحدة الأطفال حديثي الولادة واستشارات المتابعة لحالات الرعاية على طريقة الكنغر في العيادات الخارجية لأطفال الخدج ومنخفضي الوزن عند الولادة الذين يحضرون برنامج الأمومة على طريقة الكنغر.

¹ كانت الزيارات التي أجرتها إكوادور وغانا وكينيا وفنزويلا مدعومة من الهيئة الرئاسية للتعاون الدولي - كولومبيا.

² أجريت تجربة الكاميرون في إطار تعاون ثلاثي تموله منظمة التحديتات الكبرى في كندا (GCC). في الكاميرون، سافر فريق من الخبراء من كولومبيا إلى دوالا لدعم مركز التميز في برنامج الأمومة على طريقة الكنغر في دورات التدريب الإقليمية الخمس الأولى. ثلاثة منها أنشأت برنامج أمومة على طريقة الكنغر فعالاً. كما تمتلك كل من غانا وكينيا وفنزويلا برامج أمومة على طريقة الكنغر فعالاً خاصة بها.

وتعد الكاميرون مثالاً واضحاً على النتائج التي يمكن تحقيقها: في عام 2016، انخفض معدل الوفيات بين حديثي الولادة بنسبة 35 في المائة. **بالإضافة إلى ذلك، ظل معدل الزيادة في الوزن كافياً حتى بلغ الأطفال 40 أسبوعاً من عمر الحمل. كما زادت الرضاعة الطبيعية الحصرية (بنسبة 85 في المائة دون حدوث سوء التغذية) وحضر أكثر من 80 في المائة من المرضى برنامج الأمومة على طريقة كانجارو من أجل الخضوع لأنشطة المتابعة للمرضى الخارجيين.** أتاح هذا التدخل تحديد عدد الأطفال الذين يعانون من تطور عصبي ونفسي غير طبيعي، مما سمح بالتدخلات في الوقت المناسب. وأخيراً، تمكن البرنامج من تحديد عدد المرضى الذين تخلوا عن برنامج الأمومة على طريقة الكنغر (50 في المائة كل عام) بحيث يمكن بعد ذلك وضع سياسات لزيادة الالتزام.

برنامج الأمومة على طريقة الكنغر هي طريقة مبتكرة. لقد غيرت ممارسة التمرير والمستشفيات مع أو بدون الوحدات الوليدية عدلت متابعة هؤلاء الأطفال بغض النظر عن العرق أو مكان الولادة. أنشأ البرنامج وحدات مركزية للمتابعة متعددة التخصصات وتقديم الحد الأدنى من الرعاية التي يحتاج إليها هؤلاء الأطفال الضعفاء. على الرغم من هذه الفوائد، تبقى المقاومة، لذلك فإن إشراك السلطات الصحية أمر حاسم. بالإضافة إلى ذلك، تدعم منظمة اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والعديد من المنظمات غير الحكومية، مثل USAIDS ومؤسسة Bill & Melinda Gates، برنامج الأمومة على طريقة الكنغر في زيادة الوعي.

إن تكلفة إنشاء برنامج الأمومة على طريقة الكنغر هي أقل من تكلفة الأيام الإضافية التي يجب أن يظل فيها الطفل الخدج / منخفض الوزن عند الولادة في وحدة الأطفال حديثي الولادة في انتظار زيادة الوزن. في كولومبيا، تبلغ تكلفة حزمة المتابعة لبرنامج الكنغر، والتي تشمل جميع الأنشطة حتى السنة الأولى من عمر الطفل، تعادل تكلفة ثلاثة أيام في وحدة حديثي

الولادة. يؤدي التنفيذ السليم لبرنامج الأمومة على طريقة الكنغر في أي مستشفى في أي بلد إلى توفير ما يقرب من 10 أيام من الاستشفاء لكل طفل. كما يوفر البرنامج أيضاً بعض الأموال التي يمكن استثمارها في التكنولوجيا المتطورة لوحدة حديثي الولادة من أجل خدمة مزيد من المرضى ذوي الحالات الحرجة.

جعلت مؤسسة كانغارو هذا الأمر ممكناً من خلال الترويج لنظام اعتماد يتحكم في جودة جميع مكونات برنامج الأمومة على طريقة الكنغر، وقدرة البرنامج على إظهار نتائج المتابعة وإنشاء مراكز للتدريب على البرنامج ونقله. يوجد في كولومبيا بالفعل 52 مركزاً من مراكز تطبيق برنامج الأمومة على طريقة الكنغر العاملة، 35 منها في المستشفيات الإقليمية وتتبع جميع التوجيهات الإلزامية التي تنشرها وزارة الصحة.

يؤكد ذلك على أنه يمكن دمج برنامج الأمومة على طريقة الكنغر في ممارسات حديثي الولادة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وأن وزارات الصحة يمكن أن تدمجها في سياساتها³، كما فعلت البرازيل والكاميرون والجمهورية الدومينيكية وهايتي ومالي وجنوب أفريقيا. تعد الطريقة الوحيدة لتكرار نموذج الأمومة على طريقة الكنغر هي تعريض المختصين الصحيين إلى برنامج من برامج الأمومة على طريقة الكنغر يعمل بشكل صحيح. وهكذا قامت مؤسسة كانجارو بإنشاء برنامج تدريبي منهجية خاصة تسمح لفرق المستشفيات بمشاركة المعرفة التي اكتسبوها في مراكز التميز التي تطبق الأمومة على طريقة الكنغر. كما تراقب المؤسسة نتائج الممارسة التي طورتها مراكز التميز لضمان تحسين ممارسة الكنغر.

بيانات الاتصال:

السيدة ناتالي تشارباك، ncharpak@gmail.com

اسم المشروع: الأمومة على طريقة الكنغر

الدول/ المناطق: الكاميرون، الاكوادور، غانا، كينيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية

تم الترخيص من قبل: الهيئة الرئاسية للتعاون الدولي - كولومبيا، مؤسسة Madre Canguro Bogotá.

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 2.2، 3.2

مدعوم من: الهيئة الرئاسية للتعاون الدولي - كولومبيا، ومنظمة التحديات الكبرى في كندا (GCC)

الكيانات المنفذة: مؤسسة كانغورو

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 1994 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://fundacioncanguro.co>

³ على سبيل المثال، في كولومبيا، تدفع شركات التأمين على الصحة العامة والخاصة مقابل "حزمة برنامج الكنغر" التي تغطي الرعاية لمدة عام واحد من العمر. مما يسمح بتحقيق استمرارية طويلة الأجل.



دليل صحة الأم والطفل في إندونيسيا

تحسين المعرفة والخدمات الصحية للأمهات والأطفال

التحدي

بشكل عام لا تكن النساء في البلدان النامية، ولا سيما في القرى النائية، على دراية جيدة بصحة الأم والطفل، كما أنهن يفتقرن إلى الأدوات اللازمة لتسجيل صحتهن. قلة المعرفة والدراية بمشاكل صحة الأم والطفل أدت إلى احتمال كبير لوفيات الأطفال والأمهات.

نحو إيجاد حل

لمواجهة التحدي المذكور أعلاه، وضعت حكومة إندونيسيا في عام 1994 دليل صحة الأم والطفل، المستوحى من ممارسة مماثلة في اليابان، ليكون بمثابة أداة لإبلاغ الوالدين عن رعاية الطفل وتعزيز جودة خدمات الرعاية الصحية. يوفر الكتيب معلومات مفيدة للنساء الحوامل والآباء الجدد، بما في ذلك الرسوم التوضيحية والرسوم البيانية لأولئك الذين لا يستطيعون القراءة. كما يوفر معلومات عن خدمات تنظيم الأسرة، والتحصين والتغذية، ونمو وتطور الطفل، والتشوهات الخلقية، وتغذية الرضع والأطفال الصغار (IYCF)، وحماية الطفل، ودليل الأبوة والأمومة للأطفال ذوي الإعاقة. كما يتم توفير مساحة للحصول على سجل صحي كامل للحمل والولادة والتحصينات ونمو الطفل لتعزيز التواصل بين الأمهات ومقدمي الرعاية الصحية وتحسين جودة الخدمات. اعتباراً من عام 2016، استعانت جميع مقاطعات إندونيسيا بالكتيب الإرشادي. وقد ساهم استخدامه في إندونيسيا بشكل عام في تحسين صحة الأمهات والأطفال. وبالإضافة من أفضل الممارسات في تكييف دليل صحة الأمومة والطفولة، توصلت حكومة إندونيسيا والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) إلى اتفاق لتوفير دورات للبلدان النامية الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة لمعرفة المزيد عن المسائل التقنية المتعلقة بتنفيذ كتيب صحة الأمومة والطفولة في مجتمعاتها. وهذا يشمل إنشاء صفوف للحمل أو الرضاعة للأمهات، والحصول على دعم مجتمعي مستدام، وتأسيس مركز متكامل لخدمات صحة الأمومة والطفولة واستخدام دليل صحة الأمومة والطفولة بصفة يومية.

وستكون الدورة بمثابة منصة لتبادل الخبرات حول خدمات صحة الأمومة والطفولة في كل بلد وللمناقشة الاستراتيجية لتوسيع وتطوير كتيب صحة الأمومة والطفولة من خلال مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، سواء مع الحكومات المحلية أو بالتعاون مع البرامج والقطاعات الأخرى. وستمكن الدورة المشاركين من زيادة استخدام ونطاق تأثير دليل مماثل لخفض معدلات وفيات الأمهات وتحسين صحة الأطفال. **ويعد هذا المشروع مثالاً على كيفية مساهمة الشراكة في كل من صحة الأطفال والأمهات وتمكين المرأة داخل المجتمع، لا سيما فيما يتعلق بالصحة الإنجابية.**

من المتوقع أن تزيد هذه الدورة من معرفة المشاركين، خاصةً فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجيات لتقوية خدمة صحة الأمومة والطفولة عبر استخدام دليل صحة الأمومة والطفولة، كما أنها ستعمل على تحديد منهجيات بعينها للحصول على الدعم الحكومي المحلي والدعم عبر القطاعات والدعم المجتمعي.

تنفذ هذه الدورة حالياً مرة في السنة في إطار السنوات الثلاث (2017 - 2019) لبرنامج التعاون الفني فيما بين البلدان النامية. تم تكليف مديرية صحة الأسرة ووزارة الصحة التابعة لحكومة إندونيسيا لتنفيذ التدريب في إطار تعاون مستمر لمدة ثلاث سنوات (2017-2019).

تخطيط التعاون مع البرامج والقطاعات ذات الصلة، بما في ذلك مع مشاركة الحكومة المحلية، وأدوار الأطر القانونية، وتكنولوجيا المعلومات والمجتمع المحلي في تنفيذ واستدامة كتيب دعم صحة الأم والطفل. وقد أكملت بنغلاديش والكاميرون وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار والمغرب وفلسطين والسودان وتيمور - ليشتي وأوغندا وفيتنام التدريب فعليًا.

بيانات الاتصال:

د. هاري بابيلايا، مديرية صحة الأسرة، وزارة الصحة بجمهورية إندونيسيا،
harry.kemenkes@gmail.com

المشاركون المؤهلون هم موظفو برامج في قطاعات صحة الأمومة والطفولة من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، الذين يعملون في برنامج صحة الأمومة والطفولة في وزارة الصحة أو مكاتب الصحة المحلية أو الخدمات الصحية المحلية. تهدف هذه الدورة إلى مشاركة المعرفة والخبرات لموظفي خدمة صحة الأمومة والطفولة في تنفيذ دليل صحة الأمومة والطفولة ونجاحها في كل بلد. وسوف يناقش أيضًا استراتيجية رفع مستوى تغطية خدمات صحة الأم والطفل عبر التعاون مع البرامج ذات الصلة.

في نهاية هذه الدورة، من المتوقع أن يحسن المشاركون من أفغانستان وكينيا والفلبين وطاجيكستان وتايلند معرفتهم ومهاراتهم في خدمات صحة الأمومة والطفولة المتكاملة باستخدام دليل صحة الأمومة والطفولة، وكذلك في



اسم المشروع: برنامج التدريب مع دولة من طرف ثالث: دليل صحة الأم والطفل

الدول/ المناطق: أفغانستان، كينيا، الفلبين، طاجيكستان، تايلند،

(التحقت كل من بنغلاديش والكاميرون وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والمغرب وميانمار وفلسطين والسودان وتيمور - ليشتي وأوغندا وفيتنام بالدورات التدريبية السابقة)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.1، 3.2، 3.4، 5.6، 17.9، 17.16

مدعوم من: حكومة إندونيسيا، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

الكيانات المنفذة: وزارة الصحة بإندونيسيا، وزارة أمانة إندونيسيا

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2017-2019

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



تايلند: مشروع تطوير مستشفى مقاطعة بوكيو في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

تقوية وتحسين خدمات الرعاية الصحية للأم والطفل

التحدي

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في تحسين الصحة العامة والجهود التي بذلتها حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) خلال العقد الماضي، لا يزال هناك العديد من التحديات. وتشمل هذه التحديات القضايا المتعلقة بالأمراض المعدية، والانتشار المتزايد للأمراض غير المعدية، ووفيات الأمهات، ومتوسط العمر المتوقع، والحصول على خدمات الرعاية الصحية للفئات العرقية. ويتطلب ذلك بذل جهود لتأسيس خدمات رعاية صحية أكثر قوة وفعالية تتماشى مع النمو الاجتماعي - الاقتصادي للبلد وزيادة الطلب على الصحة العامة.

نحو إيجاد حل

تؤمن تايلند أنه لا ينبغي تأخير أي شخص عن عملية التنمية. وقد ظلت تايلند، منذ سبعينيات القرن الماضي، تعمل بجد لضمان أن تركز التنمية في آسيا على الاستدامة والحد من الفوارق الإقليمية إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا الصدد، تعمل تايلند، من خلال وكالة التعاون الدولي التايلندية (TICA)، التي هي جزء من وزارة الخارجية، بشكل وثيق مع حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في مجال الصحة العامة، حيث تتمتع تايلند بخبرة واسعة في هذا المجال، من خلال أشكال مختلفة من التعاون الإنمائي.

وقد بدأ هذا التعاون بسلسلة من الدورات التدريبية في التعاون الإنمائي الأكثر شمولاً، مما أدى إلى إنشاء مشروع تطوير مستشفى مقاطعة بوكيو في عام 2007. يوفر المشروع المعدات، التي تشمل إنشاء قسم للمرضى الداخليين (IPD) وتأسيس مجال رعاية الأم والطفل والمعدات الطبية؛ والبرمجيات التي تشمل سلسلة من الدورات التدريبية والتدريب أثناء العمل للمسؤولين الطبيين بمسشفى مقاطعة بوكيو. وكان الهدف من ذلك هو المساهمة في تحسين نظام الصحة العامة والخدمات الطبية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

ركزت المرحلة الأولى على بناء قسم العيادات الخارجية (OPD) وإعداد نظام المرضى الخارجيين. وبعد تحقيق نتائج مرضية من المرحلة الأولى، وافقت تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على زيادة تعزيز قدرة المستشفى، لا سيما في مجال صحة الأم والطفل. أدى ذلك إلى تنفيذ المرحلة الثانية، التي تضمنت ثلاث مكونات رئيسية: (1) تأسيس قسم المرضى الداخليين ومبنى رعاية الأمومة والطفولة؛ (2) تنمية الموارد البشرية في مجال رعاية الأم والطفل؛ (3) توفير المعدات الطبية لقسم المرضى الداخليين ورعاية الأمومة والطفولة.

لقد أثبت تنفيذ المشروع أن النجاح يعتمد على التعاون الوثيق بين البلدين. تولي تايلند أهمية كبيرة للتعاون الإنمائي "الشامل" و "القائم على المشاركة". وبعبارة أخرى، فهي تراعي مشاركة الشركاء طوال العملية، بدءاً من تصميم المشروع إلى التنفيذ والتقييم ما بعد المشروع. وقد عملت تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية معاً، منذ المراحل الأولى من المشروع، بشكل وثيق لضمان أن يكون المشروع قائماً على الطلب. خلال مرحلة التنفيذ، لعبت الوكالات الحكومية المركزية والسلطات المحلية في كلا البلدين دوراً رئيسياً في تشكيل وتعديل وإعادة ضبط العمليات لضمان توافقها مع احتياجات المستشفى والمجتمعات المحلية.

علاوة على ذلك، من خلال سلسلة من الدورات التدريبية للمسؤولين الطبيين في المستشفيات (التي قدمتها مستشفى شيانغراي براتشانوكروه) والتدريب على اقتناء واستخدام المعدات الطبية (التي يقدمها مستشفى "سوميدج فرا إيوباراج تشيانغ كونغ" في مقاطعة شيانغراي، تايلند)، عزز التعاون والتفاعل بين الوكالات المحلية من كلا البلدين العلاقات الودية



وقد مكّن إطار التعاون بين بلدان الجنوب هذا المشروع من تحسين نوعية خدمات الصحة العامة وتزويد المسؤولين الطبيين بالمعارف والمهارات، مما أتاح لشعب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تحقيق مستوى معيشي أفضل، على النحو المشار إليه في الهدفين 3 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

بيانات الاتصال:

السيدة كرونغكون ترايتونغيو، استشارية بوكالة التعاون الدولي التايلندية
(TICA)، krongkwant@mfa.go.th

بين تايلاند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عندما يتعلق الأمر بالتعاون طويل الأجل. الأهم من ذلك، ساعد المشروع على إنشاء شبكة من مكاتب الصحة على الحدود، والتي تشمل الإحالة الفعالة، ونظم الإدارة البيئية ونقل المعرفة. بالإضافة إلى ذلك، تعتقد تايلند أن توفير الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية سيفيد كلا من سكان إقليم بوكو وسكان المناطق المجاورة.

مهد مشروع تطوير مستشفيات مقاطعة بوكو الطريق للتنمية المستدامة للصحة العامة والخدمات الطبية في مقاطعة بوكو. وهو يوفر بنية تحتية متينة لتوفير الخدمات الطبية في بوكو والمحافظات المجاورة، فضلاً عن نظام شبكي منتظم بين السلطات الطبية التايلندية واللاوسية. سيستمر العمل بهذا النظام بعد انتهاء المشروع، مما يضمن استمراريته ونجاحه على المدى الطويل.



اسم المشروع: مشروع تطوير مستشفى مقاطعة بوكو في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
الدول/ المناطق: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تايلند

تم الترشيح من قبل: وكالة التعاون الدولي التايلندية (TICA) - وزارة الشؤون الخارجية

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.1، 3.2، 3.4، 17.6، 17.9، 17.16

مدعوم من: TICA

الكيانات المنفذة: هيئة التعاون الدولي التايلندية ووزارة الصحة العامة بجمهورية تايلند

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2015 - 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



بنك أسعار الدواء لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية

تعزيز القدرة التفاوضية للحكومات للحصول على أسعار أفضل للأدوية

التحدي

تواجه حكومات جميع البلدان الآثار الاقتصادية المتزايدة الناجمة عن ارتفاع تكلفة الأدوية، لا سيما تلك الواردة من مصدر واحد، والتقنيات الأخرى في المجال الصحي. من المعروف أنه من أجل الإدارة الصحية السليمة، فإن الحصول على معلومات عالية الجودة هو أمر ضروري لتعزيز صنع القرار بشأن الاستخدام الرشيد للأدوية وإدارتها، والتحكم في أسعارها أو تنظيمها، في حالة الضرورة، من أجل الاستخدام الكفء للموارد. يعتبر الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسعار التي يتم التفاوض بشأنها على الأدوية والمنتجات الصحية الأخرى التي يشتريها أصحاب المصلحة في النظام الصحي بالأموال العامة أداة مهمة في هذه العملية.

تعتبر هذه السجلات - خاصة المعلومات المتعلقة بأسعار الأدوية - مفيدة في ضمان شفافية عمليات الإدارة العامة وضمان تخصيص الموارد العامة بكفاءة. كما أنها مفيدة أيضاً فيما يتعلق بالترويج لشبكة دولية لتبادل المعلومات تعزز الموقف التفاوضي لمديري المشتريات والدافعين والممولين العاملين عن طريق توفير بيانات عن الأسعار التي تقترحها الشركات الصيدلانية في ظروف مختلفة وفي نقاط مختلفة من سلسلة القيمة.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة هذا التحدي، قام فريق الوصول العالمي للأدوية (GAUMU) التابع لاتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR)، بدعم من معهد أمريكا الجنوبية للحكومة في مجال الصحة (ISAGS)، بتطوير مبادرة تهدف إلى تعزيز القدرة على التفاوض بين صانعي القرار المسؤولين عن شراء الأدوية باستخدام الأموال العامة. كما تعمل هذه المبادرة أيضاً كأداة معلومات تضع أسعار الشراء في المنطقة كنقطة مرجعية. والهدف منها هو مشاركة المعلومات حول الأسعار التي تدفعها كل دولة مقابل الأدوية المختارة حتى تتمكن الدول من تعزيز موقعها التفاوضي في هذا المجال. ومن ثم، سيعزز مصرف أسعار الأدوية التابع لـ UNASUR (BPMU) قدرة الدول التفاوضية وقدرتها على التفاوض بشأن أسعار أفضل للعقاقير.

كجزء من التحرك نحو سياسة شاملة للأدوية، منذ عام 2012، التزمت الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية UNASUR بإنشاء قاعدة بيانات تضم أسعار الأدوية المشتراة بشكل عام في جميع بلدان المنطقة كاستراتيجية تفاوضية. ومن ثم، فإن الهدف من هذه العملية هو تعزيز القدرة الإدارية لأصحاب المصلحة في النظام الصحي المسؤولين عن شراء الأدوية وإدارة الموارد العامة وقدرة السلطات المختصة على فرض مراقبة الأسعار (عند الاقتضاء). وسيتم إنجاز ذلك عن طريق نظام محوسب يتضمن معلومات عن أسعار شراء الأدوية والبيانات ذات الصلة في الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية UNASUR. إن مصرف أسعار الأدوية "BPMU" هو مستودع للمعلومات حول الأسعار التي حصلت عليها دول UNASUR من خلال التفاوض الحكومي والمشتريات و / أو العقود مع شركات الأدوية. تقدم الحكومات المعلومات بشكل دوري بناء على تعريفات مشتركة متفق عليها مسبقاً.

إن الحوكمة الرشيدة، وآليات المساءلة القوية والملموسة، والشفافية المتزايدة هي الدوافع الرئيسية لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. إن آليات المساءلة المتنوعة ومستويات الشفافية هي عناصر هامة لضمان الوصول إلى سياسة مترابطة في مجالات حقوق الإنسان والتجارة والملكية الفكرية والصحة العامة. في الواقع، فإنه للحصول على عائد عادل



© ISAGS/UNASUR

وحتى الآن، قامت 10 بلدان بتسجيل مشتريات من 30 دواء وسبع لقاحات، بمجموع 313 صفقة مشتريات من 2011 إلى 2015. وتدير الدولة المنسقة لفريق الوصول العالمي للأدوية "GAUMU" المنصة حاليًا.

عزز تطوير هذا المشروع التفاعل الفعال بين الكيانات التكنولوجية الإقليمية التي تديرها الأمانة العامة لـ UNASUR والدول الأعضاء في GAUMU، بالإضافة إلى مديري القطاع العام في الولايات المتحدة لشراء الأدوية وتمويلها.

نتيجة لهذا التفاعل، أصبح BPMU كيانا ميسرا استراتيجيا للكتلة. وعلاوة على ذلك، سمح هذا الدمج بالحوار مع الهيئات الإقليمية الأخرى مثل السوق المشتركة للجنوب (MERCOSUR)، ومنظمة الصحة الأنديزية Organismo Andino de Salud - Convenio Hipólito Unanue (ORA / CONHU)) ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية (PAHO). تتمثل الميزة الرئيسية لهذا المشروع في أنه يمكن استخدامه كمعيار لمناطق أخرى للتعامل مع التزامات الشفافية وسياسات المشتريات العامة للعقاقير.

بيانات الاتصال:

السيدة كارينا فانسني، المديرة التنفيذية بمعهد أمريكا الجنوبية للحكومة في مجال الصحة، isags@isags-unasur.org, carinavance@isags-unasur.org

على الاستثمار العام، يحتاج أصحاب المصلحة الحكوميون ومقدمو التمويل العام إلى معلومات واضحة عن تكاليف الابتكار وإدخال تكنولوجيات صحية محددة إلى السوق. تتوافر بالفعل بعض قواعد البيانات العامة حول أسعار الأدوية واللقاحات والأجهزة الطبية؛ وهي تشير بشكل عام إلى المنظمات متعددة الأطراف أو منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فهي تتناول شروطًا محددة جدًا ولا تعكس بالضرورة معلومات حقيقية ودقيقة. المشتريات العامة هي إحدى الآليات التي نفذتها بعض المناطق لمواجهة القوة الاقتصادية لصناعة الأدوية.

تضمن الخطوات المنهجية الرئيسية للمشروع ما يلي:

- تحديد المبادرات ونقاط القوة والضعف الوطنية والإقليمية المماثلة؛
- تحديد الفرص للتنسيق مع المبادرات الإقليمية الأخرى؛
- تطوير عروض وتحليلات تشريعات المشتريات الوطنية (من قبل أصحاب المصلحة في نظام الصحة العامة)؛
- عقد مناقشات حول كيفية تنظيم القوائم؛
- إجراء دراسات استقصائية للتشريعات ذات الصلة في كل بلد من البلدان ذات الصلة بسياسات ومشتريات الأدوية (من جانب أصحاب المصلحة في النظام)؛
- إجراء مسح للمعلومات اللازمة للبلدان للتسجيل في نظام بنك أسعار الأدوية التابع لـ UNASUR؛
- إجراء مسح لقائمة الأدوية التي تهم البلدان وتوحيد مواصفات المنتجات؛
- الحصول على الموافقة على التغييرات التي أدخلت على النظام؛
- تقديم التدريب للمستخدمين.

اسم المشروع: بنك أسعار الدواء التابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية
الدول / المناطق: الأرجنتين، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، شيلي، كولومبيا، إكوادور، غيانا، باراغواي، بيرو، سورينام، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية

تم الترشيح من قبل: ISAGS UNASUR

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.8، 17.6، 17.16

مدعوم من: ISAGS و GAUMU (فريق الوصول العالمي للأدوية التابع لـ UNASUR)

الكيانات المنفذة: GAUMU

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2015-2017

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/763453



خطة المساعدة التقنية الإقليمية: منطقة اتحاد أمم أمريكا الجنوبية خالية من سرطان عنق الرحم

الحد من معدلات الإصابة والقضاء على الوفيات الناجمة عن الأورام الناجمة عن فيروس الورم الحليمي البشري في أمريكا الجنوبية

التحدي

تحدث 11 في المائة من الوفيات الناجمة عن سرطان عنق الرحم في جميع أنحاء العالم في أمريكا اللاتينية (أكثر من 28 000 حالة وفاة في السنة)، حيث يُعد هذا هو الورم الثاني الأكثر شيوعاً بين النساء. يقع 70 في المائة من الوفيات في أمريكا اللاتينية في أمريكا الجنوبية، وهي منطقة تتركز فيها البلدان ذات أعلى معدل وفيات (20 000 حالة وفاة في السنة، المصدر: IARC's Globocan 2012).

سرطان عنق الرحم من الأورام السرطانية قابلة للاستئصال. هذا هو السبب الذي يوجب على السلطات الصحية في أمريكا اللاتينية الالتزام بتقليل حالات الإصابة والوقاية من الوفيات غير الضرورية الناجمة عن المرض في المنطقة ودعم تحقيق المقصد 3.4 من أهداف التنمية المستدامة.

أظهر مسح أجرته شبكة معاهد ومؤسسات السرطان الوطنية لأمريكا اللاتينية (RINC) في العديد من بلدان المنطقة عدم تجانس كبير فيما يتعلق بالبرامج المنظمة والتقنيات المستخدمة والسكان المستهدفين. ومع ذلك، تتميز هذه البرامج بتغطية غير مستقرة وذات جودة منخفضة ومحدودة توفير الخدمات المعنية. بشكل عام، تواجه البلدان مشكلات تتعلق بالوصول إلى الفحص، مع قوائم انتظار طويلة، وتغطية منخفضة للسكان المستهدفين، وفحص محدود للنساء صغيرات السن غير المعرضين لاحتimal الإصابة بالمرض ونقص التشخيص والعلاج للحالات التي تكون ذات نتيجة إيجابية.

نحو إيجاد حل

في العقود الأخيرة، ونتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي، برز لقاح فيروس الورم الحليمي البشري كإستراتيجية وقائية أساسية، واختبار فيروس الورم الحليمي البشري كإستراتيجية وقائية ثانوية وظهور تقنيات أخرى منخفضة التكلفة، خاصة الفحص البصري بواسطة حمض الأسيتيك أو اليود المائي. هذه التقنيات مناسبة بشكل خاص للمناطق والسكان الذين يعانون من محدودية الوصول إلى الخدمات الصحية.

توفر هذه التكنولوجيا لأمريكا اللاتينية فرصة للقضاء على سرطان عنق الرحم في المنطقة. ومن هذا المنطلق، عمل مجلس صحة أمريكا الجنوبية (SAHC) التابع لاتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR) مع RINC لوضع خطة مساعدة فنية لمدة خمس سنوات لبلدان المنطقة بدعم من معهد أمريكا الجنوبية للصحة في الولايات المتحدة (ISAGS)، للحد من نمو حالات جديدة ومنع الوفيات التي يمكن تجنبها من سرطان عنق الرحم في المنطقة. وقد تم تطوير الخطة بموجب تفويض من مجلس وزراء الصحة في اتحاد دول أمريكا الجنوبية، بتمويل من صندوق المبادرات المشتركة التابع لاتحاد دول أمريكا الجنوبية UNASUR. وُضعت الخطة في عام 2016 و 2017 بواسطة خبراء من المنطقة، بالتعاون مع الوكالة الدولية لأبحاث السرطان (IARC) والاتحاد الدولي لمكافحة السرطان (UICC) وغيرها من المؤسسات الإقليمية والدولية الرائدة.

وتركز الخطة على نقل الممارسات الجيدة عبر البلدان فيما يتعلق بتسعة مكونات تشكل مجالات العمل ذات الأولوية المطلوبة لتحقيق أهداف الفحص والتشخيص والعلاج للآفات السابقة للسرطان والسرطان وتلقيح الفتيات ضد فيروس الورم الحليمي البشري. ويجري إنشاء منصة تكنولوجية على شبكة الإنترنت للمساعدة التقنية (PlaTeAT) لدعم وتعزيز الأنشطة المقترحة في إطار كل عنصر من العناصر التسعة. وتسعى هذه الأداة إلى تحسين الممارسات المهنية ونوعية البيانات والوصول إلى المعلومات وتشجيع التبادل المستمر بين جميع الأفراد المشتركين في النظام الصحي - بما في ذلك صناع السياسات والأطباء والمنسقين والعاملين في مجال الصحة.

وقد أدت الخطة إلى اتفاقات ثنائية، مثل الاتفاقية المبرمة بين دولتين من الدول الأعضاء في مؤسسات السرطان الوطنية لأمريكا اللاتينية RINC والأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات. كما اعترفت بها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية كأداة هامة واستراتيجية في سياق خطة عملها الخاصة للوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته 2018 - 2030، التي أطلقت في مايو 2018.

تشمل الإنجازات الإضافية التي حققتها RINC: إنشاء 16 بنكاً عالمياً مع عينات من أنسجة الورم لأغراض البحث في 19 بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية؛ افتتاح مركز أمريكا اللاتينية لسجلات السرطان بالتعاون مع IARC / منظمة الصحة العالمية؛ وإنشاء فريق عمل لمكافحة سرطان عنق الرحم مع ممثلين من برامج الفحص في جميع أنحاء المنطقة. كانت هذه المجموعة مسؤولة عن تطوير أساس الخطة الإقليمية لـ RINC. وقد التزمت منذ نشأتها بتقاسم المعرفة والاستراتيجيات. نتيجة للخطة والفريق العامل، تم وضع معايير مراقبة الجودة لمختبرات علم الخلايا في عام 2017.

حافظت RINC على علاقة وثيقة مع كيانات UNASUR، وبالتالي ضمان الدعم السياسي والمالي، ومع شبكة من المتخصصين من دول أمريكا اللاتينية، بما في ذلك المجموعات التي نظمها التخصص، والتي سمحت بإجراء مشاورات منتظمة خلال عملية العمل التشاركية. وكانت مساهماتهم ضرورية من

حيث تحقيق التوافق في جميع مراحل إعداد الوثيقة، من تحليل الوضع الحالي لسرطان عنق الرحم والبرامج والخدمات في كل بلد، إلى الموافقة على الإجراءات المقترحة في الخطة. كما تتضمن هذه الجوانب الاستدامة طويلة الأجل للخطة وستزيد من فرصة توسيع نطاقها من خلال التعاون مع المنظمات الدولية، لتحقيق هدف منطقة أمريكا اللاتينية خالية تماماً من سرطان عنق الرحم.

يشكل تنفيذ خطة المساعدة الفنية الإقليمية لمكافحة سرطان عنق الرحم تحدياً معقداً نظراً للنهج المتعدد البرامج، وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى إشراك الدول الأعضاء في المنطقة والتعاون معها مع مختلف النظم الصحية ومستويات التنمية. الخطوة الأولى تضمنت تطوير منصة تكنولوجية للمساعدة التقنية، من قبل IBM وبالشراكة مع مؤسسة السرطان في البرازيل (Fundação do Câncer)، - جوهر هذه المبادرة - هو مراقبة وتوضيح وتعزيز الأنشطة المقترحة في إطار كل من مكون من المكونات التسعة المتعلقة ببرامج الفحص.

بيانات الاتصال:

السيدة كارينا فانسي، المديرية التنفيذية بمعهد أمريكا الجنوبية للحكومة في مجال الصحة، isags@isags-unasur.org،
carinavance@isags-unasur.org

اسم المشروع: خطة المساعدة الفنية الإقليمية: RINC/UNASUR: منطقة اتحاد أمم أمريكا الجنوبية خالية من سرطان عنق الرحم
الدول/ المناطق: الأرجنتين، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوبا، لجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غواتيمالا، غيانا، باراغواي، بيرو، سورينام، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية

تم الترشيح من قبل: ISAGS - UNSAUR

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.4

مدعوم من: معهد أمريكا الجنوبية للحكومة في مجال الصحة (ISAGS) و، مؤسسات السرطان الوطنية لأمريكا اللاتينية (RINC)

الكيانات المنفذة: RINC، مؤسسات السرطان الوطنية ووزارة الصحة

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: مرحلة التصميم 2016-2017 مرحلة التنفيذ 5 سنوات (تقريباً)

دليل الموارد الموحد للممارسة: www.rinc-unasur.org

الدعم الكوبي في الكفاح ضد تفشي الإيبولا

توفير الخبرة الطبية استجابة لوباء الإيبولا

التحدي

كان تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا 2014-2016 هو الأكبر والأكثر تعقيداً منذ اكتشاف الفيروس لأول مرة في عام 1976. وقد وقعت الكثير من حالات المرض والوفيات في هذا الوقت أكثر من كل حالات التفشي لهذا الوباء مجتمعة. كما انتشر عبر البلدان، بدءاً من غينيا ومن ثم عبور الحدود البرية إلى ليبيريا وسيراليون. وفي مواجهة هذا الوباء، دعا الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى استجابة دولية لمساعدة سكان البلدان الثلاثة المتضررة من الوباء.

نحو إيجاد حل

واستجابة لهذه الأزمة، قررت حكومة كوبا المشاركة في هذا الجهد العالمي، بتنسيق من منظمة الصحة العالمية، داعية الحكومات ووزارة الصحة في جميع البلدان إلى الانضمام إلى مكافحة هذا التهديد.

كما أن الكتائب الطبية الكوبية التي أرسلت إلى إفريقيا هي جزء من فرقة هنري ريف الدولية للأطباء المختصين في الكوارث والأوبئة الخطيرة التي أنشئت في عام 2005 وتتألف من متخصصين في مكافحة الكوارث والأوبئة الكبرى. وكان لدى هؤلاء المتطوعين أكثر من 15 سنة من الخبرة وعملوا في بلدان أخرى متأثرة بالكوارث الطبيعية وتفشي الأوبئة.

وقد تم اختيار 268 من العاملين الصحيين الكوبيين، معظمهم من الأطباء والممرضات، لتلقي التدريب المعياري لمنظمة الصحة العالمية حول مكافحة العدوى في كوبا قبل أن يغادروا إلى البلدان المتضررة لتوفير الرعاية المباشرة للمرضى. وقد ظلوا هناك لمدة ستة أشهر، يعملون في مراكز علاج مرضى إيبولا (EVD) والعيادات المجتمعية.

وقد ساعد الدعم الكوبي على احتواء الوباء، مما أدى إلى إنقاذ مئات الأشخاص المصابين وغيرهم ممن قد يهددهم المرض في البلدان الثلاثة المتضررة.

وتشمل التحديات الرئيسية للكتائب الحاجة إلى عمل سريع وفي الوقت المناسب، وتعدد وباء مرض غير معروف معدي بدرجة كبيرة وسريع الانتشار، ومميت للغاية، ويحدث في البلدان ذات النظم الصحية الهشة. تطلب التدخل من العاملين الصحيين استخدام معدات الحماية الفردية والعمل في درجات حرارة عالية، مع مواجهة ظروف محددة أخرى فيما يتعلق بالبيئة والاجتماع والثقافة والعمل.

ويمكن للبلدان الأخرى تكرار نهج كوبا في تنظيم الاستجابة لحالات الطوارئ وتفشي الأوبئة. إن مفتاح للاستجابة الفورية لحالات الطوارئ هو توفير التدريب المتخصص على الرعاية الطبية المباشرة لمختصين مختارين. يعتبر التنسيق مع منظمة الصحة العالمية ممارسة جيدة، حيث يضمن دمج العاملين الصحيين الكوبيين بشكل كامل في الخدمات الصحية في البلدان المتلقية. ومن المهم أيضاً تنسيق الاستجابة على المستوى العالمي وبين فرق الاستجابة المختلفة مع البلدان الأخرى.

واستجابة لهذا الوضع الطارئ، حضر العديد من رؤساء دول الأمريكتين قمة التحالف البوليفاري من أجل شعوب أمريكا - معاهدة تجارة الشعوب (ALBA TCP) التي عقدت في هافانا. دعا المشاركون إلى التزام الحكومات ودعمها لمكافحة هذا المرض في المنطقة. كما اتفقوا أيضاً على عقد اجتماع تقني للأخصائيين والمديرين للعمل على الوقاية من والاستجابة لمرض فيروس الإيبولا، حيث يشارك فيه 278 من المتخصصين والمديرين من 34 بلداً من الأمريكيتين.

قدم التعاون بين بلدان الجنوب إطاراً مرناً ورشيقاً ومبتكراً أتاح هذا النوع من الدعم. تقديراً لهذه المبادرة، منحت منظمة الصحة العالمية، في جمعية الصحة العالمية الأخيرة في عام 2017، لواء هنري ريف جائزة الدكتور لي جونج - ووك للصحة العامة، وهي أهم جائزة تمنحها هذه المنظمة.

بيانات الاتصال:

مكتب التنسيق القطري ودون الإقليمي، PAHO، csc@paho.org

وفي وقت لاحق، عُقدت الدورة الدولية للوقاية من فيروس الإيبولا ومواجهته في معهد بيدرو كوري للطب المداري في هافانا، كوبا، من أجل التدريب والإعداد في مجال علم الأوبئة، والعيادات، ومكافحة العدوى، والحماية الشخصية. حضر أكثر من 80 متخصص من 18 بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن موزمبيق.

كما قام الخبراء الكوبيون ببعثات متابعة عديدة لتوجيه وتقييم قدرات الاستجابة في حالة تفشي فيروس الإيبولا في بلدان أمريكا الوسطى والبلدان الأفريقية المعرضة لخطر شديد.



اسم المشروع: الدعم الكوبي في الكفاح ضد تفشي الإيبولا

الدول/ المناطق: كوبا، غينيا، ليبيريا، سيراليون

تم الترشيح من قبل: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية

مقاصد هدف التنمية المستدامة: 3.8

مدعوم من: وزارة الصحة العامة بكوبا (MINSAP)/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية

الكيانات المنفذة: الوحدة المركزية للتعاون الطبي التابعة لوزارة الصحة العامة بكوبا، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: أكتوبر 2014 - أبريل 2015

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



اتخاذ القرار القائم على البراهين بشأن مقاومة مضادات الميكروبات

برنامج مراقبة الجودة لأمريكا اللاتينية في علم البكتيريا ومقاومة الأدوية المضادة للميكروبات

التحدي

تؤثر مقاومة مضادات الميكروبات (AMR) على جميع البلدان وتعرض للخطر فعالية الوقاية والعلاج من العدوى بفيروسات وبكتيريا وفطريات وطفيليات. تحدث مقاومة مضادات الميكروبات عندما تتغير الكائنات الدقيقة (مثل البكتيريا والفطريات والفيروسات والطفيليات) بعد تعرضها للأدوية المضادة للميكروبات (على سبيل المثال المضادات الحيوية، مضادات الفطريات، مضادات الفيروسات، الأدوية المضادة للملاريا والديدان). يشار أحياناً إلى الكائنات الدقيقة التي تطور مقاومة مضادة للميكروبات باسم "الفوق حشرات". ونتيجة لذلك، تصبح الأدوية غير فعالة وتستمر العدوى موجودة في الجسم مما يزيد من خطر انتشارها بين الأشخاص الآخرين. وتشكل مقاومة مضادات الميكروبات تهديداً خطيراً بشكل متزايد على الصحة العامة العالمية ويتطلب الأمر اتخاذ إجراءات عبر جميع القطاعات الحكومية والمجتمع. وتشير التقديرات إلى أن 10 في المائة من جميع المرضى الذين يتلقون رعاية في المستشفيات يطورون عدوى مرتبطة بالرعاية الصحية. في السنوات الأخيرة، شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي سلسلة من الأوبئة المتفشية التي تسببها البكتيريا المقاومة للعقاقير المتعددة مما أثر على الأرواح والتكاليف التي تكبدتها المستشفيات.

نحو إيجاد حل

منذ تسعينيات القرن العشرين، أقرت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية (PAHO) / منظمة الصحة العالمية (WHO) / بأهمية القدرات المخبرية لرصد مقاومة مضادات الميكروبات وأنشأت شبكة مراقبة مقاومة مضادات الميكروبات في أمريكا اللاتينية (ReLAVRA) في عام 1996 للحصول على بيانات ميكروبيولوجية موثوقة وفي الوقت المناسب والمعلومات القابلة للتكرار لتحسين رعاية المرضى وتعزيز المراقبة من خلال برامج ضمان الجودة المستدامة.

هذه الشبكة، التي أنشأتها كل من الأرجنتين، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وباراجواي، وبيرو، وأوروغواي وأنشأت جمهورية فنزويلا البوليفارية برنامجاً لمراقبة الجودة لأمريكا اللاتينية في مقاومة البكتيريا ومقاومة الأدوية المضادة للميكروبات (LA - EQAS)، والذي ينفذه قسم مكافحة الجراثيم التابع للمعهد الوطني للأمن الصناعي (INEI) في الأرجنتين. وللأخيرة وظيفة مزدوجة ألا وهي ضمان جودة بيانات المراقبة وتعزيز المختبرات المرجعية للبلدان.

إن برنامج مراقبة الجودة لأمريكا اللاتينية في مقاومة البكتيريا ومقاومة الأدوية المضادة للميكروبات (LA - EQAS) أساسي من حيث الوصول إلى بيانات مخبرية موثوقة، والتي هي أساس مراقبة مقاومة مضادات الميكروبات. من خلال هذه المبادرة، يتم ضمان جودة البيانات من خلال تقنيات التوحيد القياسي حتى تستطيع المنطقة بأكملها أن "تحدث نفس اللغة" وتتمكن البلدان من مقارنة الحلول ومشاركتها. تساهم بيانات مقاومة مضادات الميكروبات في تقليل وفيات الرضع والأمهات، وتحسين صحة السكان، ومحاربة الأمراض القابلة للشفاء والوقاية منها من خلال استخدام مضادات الميكروبات الآمنة والميسورة للجميع.

وقد عمل برنامج LA - EQAS على تقوية مختبرات دول الشبكة من خلال الدورات التدريبية، وتوليد السلالات المرجعية، وتحديد آليات المقاومة، وإصدار المنشورات وعقد جلسات عبر الإنترنت مع دول الشبكة.

يعتبر هذا البرنامج تجربة مبتكرة تمكنت من توحيد العمليات على مدى 18 عامًا، على الرغم من الأنظمة الداخلية لكل بلد. وقد كان التعاون التقني الأفقي فيما بين البلدان وتبادل التكنولوجيات المنطبقة على البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا من العوامل الرئيسية لزيادة القدرة على مراقبة مقاومة مضادات الميكروبات تدريجياً. تمكنت البلدان المشاركة من تكرار البرنامج على المستوى الوطني مع تأثير إيجابي في جودة النتائج المختبرية. وتعد جودة وموثوقية النتائج المختبرية هي حجر الزاوية في العلاج بالمضادات الحيوية الكافية. يوضح المشروع ماهية الربط الشبكي مع نتائج واضحة قابلة للتكرار وقابلة للتكيف مع أحداث الصحة العامة الأخرى مثل الأمراض الفيروسية، والسل والأمراض الفطرية. في سياق خطط العمل الوطنية، تم تعزيز القدرات لرصد وتقييم تأثير هذه الخطط. وقد ساعد التفاعل الثلاثي مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية على ضمان الاستدامة بدعم من ولايات الدول الأعضاء وقراراتها.

بيانات الاتصال:

مكتب التنسيق القطري ودون الإقليمي، PAHO، csc@paho.org

ويستند نجاح هذا التعاون الأفقي بين البلدان ومع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية كطرف ثالث على الاستمرارية عبر الزمن والتزام السلطات الصحية، والدعم المالي من البذور والموارد من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية، ومختبرات البلدان، وكذلك القيادة والتضامن من INEI ANLIS - الأرجنتين.

توفر التقارير السنوية نتائج المراقبة المختبرية (www.paho.org/Relavra). ومع ذلك، يظهر نجاح البرنامج في الزيادة التدريجية في عدد البلدان التي انضمت إليه بانتظام مع مرور الوقت، مما يضمن تحسن قدرة المختبرات المرجعية الوطنية على اكتشاف آليات المقاومة:

2000	ثماني دول: دولة بوليفيا المتعددة القوميات وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وباراغواي وبيرو
2002	أربع دول: كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية، هندوراس وبنما
2003	ثلاث دول: شيلي، أوروغواي، فنزويلا
2005	دولة واحدة: المكسيك
2010	دولة واحدة: كولومبيا
2018	وتجري حالياً عملية الدمج لكل من بليز وكوبا وسورينام وبلدان الكاريبي الناطقة بالإنجليزية

اسم المشروع: اتخاذ القرار القائم على البراهين بشأن مقاومة مضادات الميكروبات - برنامج مراقبة الجودة لأمريكا اللاتينية في علم البكتريا ومقاومة الأدوية المضادة للميكروبات الدول/ المناطق: الأرجنتين، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية

تم الترشيح من قبل: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية

مقاصد هدف التنمية المستدامة: 3.1، 3.2، 3.3، 3.8

مدعوم من: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية

الكيانات المنفذة: هيئة مضادات البكتريا بالمعهد القومي للأمراض المعدية (INEI) - الأرجنتين، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية، المختبرات المرجعية الوطنية بـ 17 دولة في الأمريكتين

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2000 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/SyLKTW



نحو توفير التغطية الصحية الشاملة في منطقة غران تشاكو بأمريكا الجنوبية: الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وباراغواي

النهوض بالتغطية الصحية الشاملة بتطبيق حقوق الإنسان ونوع الجنس والإنصاف والترابط بين الثقافات والنهج المشتركة بين البرامج

التحدي

گران تشاكو سورامريكانو هي منطقة تضم أراضي أربع دول: الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والبرازيل وباراغواي. بسبب الظروف الاجتماعية والبيئية، يواجه الناس الذين يعيشون في هذه المنطقة شح المياه، ونقص الخدمات الأساسية والإمدادات ومحدودية الوصول إلى الأسواق، وانخفاض الدخل. مما يؤثر على نوعية الحياة والصحة، لا سيما للسكان الأصليين والمزارعين.

نحو إيجاد حل

للتصدي للتحدي المذكور أعلاه، قررت البلدان الأربعة القيام بمبادرة مشتركة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في إطار التعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية (PAHO) فيما بين البلدان من أجل التنمية الصحية، من أجل الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية، والحد من عدم المساواة وتحقيق التنمية الشاملة في غران تشاكو سورامريكانو.

والمشروع عبارة عن مبادرة استراتيجية عبر وطنية تتماشى مع السياسات الصحية الوطنية للبلدان المشاركة، والتي تعمل على تعزيز النزعة القومية الأمريكية وتسعى إلى التقارب البرنامجي مع الخطة الإستراتيجية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية (PAHO) 2014-2019، "الحفاظ على الصحة: التنمية المستدامة والإنصاف" وأهداف التنمية المستدامة. ويتمثل هدف هذا المشروع في الوصول إلى الرعاية الصحية الشاملة لسكان تشاكو في أمريكا الجنوبية، مما يحد من حالات وفيات الأمهات والمواليد الرضع، إلى جانب التمكين الاجتماعي، والنهج المشترك بين الثقافات والمساواة بين الجنسين. ويهدف إلى إعطاء الأولوية للسكان الأصليين وغير الأصليين في بلديات تشاكو التابعة للبلدان الأربعة، وكل ذلك في إطار التعاون بين البلدان.

كما يشجع على التعاون والتحالفات الأفقية (التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي)، وتعظيم القدرات القائمة والممارسات الجيدة وتجارب البلدان. يستفيد المشروع من القدرات التي طورها شريكه، البرازيل، مع خبرة في إنشاء نظام صحي عالمي حر ومنصف، حيث الرعاية الصحية حق للجميع.

تشمل أمثلة التعاون بين البلدان تقاسم القدرات الوطنية ونشر الخبرات، مثل: (1) النظام الفرعي للصحة للسكان الأصليين في البرازيل، الذي يتميز باستراتيجية تشمل السكان الأصليين في النظام الصحي الموحد؛ (2) تجارب بوليفيا التي تعطي الأولوية للطب التقليدي والصحة المشتركة بين الثقافات، وتقوية مؤسسات الدولة بين الشعوب الأصلية عن طريق إنشاء وكالة وزارة الطب التقليدي؛ (3) الشبكة المشتركة بين المؤسسات والثقافات للشعوب الأصلية في الأرجنتين، SUMAJ KAUSAY (معيشة جيدة)؛ (4) الخطة الصحية الشاملة في باراغواي، Namopu'ã Nande Chaco Tesãirã (تحسين صحة شاكو) للفترة 2015-2030.

يشمل هيكل الحوكمة جميع القطاعات وأصحاب المصلحة الاجتماعية، مع إدراك واحترام الرؤية العالمية للشعوب الأصلية، بقيادة وزارات الصحة، بدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية في كل بلد.

اتفقت البلدان بالإجماع على أن مشروع غران تشاكو في أمريكا الجنوبية هو ممارسة جيدة عززت الحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويين الوطني والمحلي والمجتمعي / الأهلي وتمكنت من التكامل والتنسيق وتبادل المعلومات والاتصال وفرص الشراكات.

وتستند استدامة المبادرة إلى اتخاذ القرارات التشاركية حتى تتمكن البلدان من دمج تعلمها وممارساتها الجيدة وكفاءاتها وأدائها في مؤسساتها وقدراتها الاجتماعية.

يتم تنفيذ بعض الممارسات الجيدة لهذه المبادرة والتي يمكن تكرارها في إطار الاتفاقيات بين الدول وآليات التكامل الإقليمي، على سبيل المثال: (1) بناء القدرات لتطوير تحليلات الحالة الصحية في المناطق المحلية والمناطق الحدودية؛ (2) نشر شبكات متكاملة للرعاية الصحية عبر الحدود في المناطق الحدودية؛ (3) تنفيذ خطط عمل مشتركة بين البلدان لخفض معدل وفيات الأمهات والمواليد الجدد؛ (4) ودعم منظمات السكان الأصليين في المناطق التي يكون فيها الضعف الاجتماعي والصحي والبيئي مرتفعاً.

بيانات الاتصال:

مكتب التنسيق القطري ودون الإقليمي، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية،
csc@paho.org

وتشمل المشاريع 20 بلدية في البلدان الأربعة في إطار التبادل والتعاون بين الدول. تشمل الإنجازات ما يلي:

- تنفيذ نموذج للتنسيق والإدارة بين البلدان للمشروع، استناداً إلى نموذج الإدارة الخاص بها؛
- تقوية التقارب البرنامجي بين الخطط الوطنية والمحلية؛
- زيادة قدرة الخدمات الصحية (الموارد البشرية والوقف والخدمات اللوجستية) التي تركز على صحة الأم والطفل؛
- تعزيز مهارات الموارد البشرية للرعاية الصحية للأم والطفل (حالات الطوارئ التوليدية وإدارة الطوارئ للعدوى التنفسية الحادة والأمراض الإسهالية الحادة لدى الأطفال)؛
- تكييف تجربة التدريب لموظفي الصحة الأصليين وبناء المدارس من أجل تدريب المروجين الصحيين في الأرجنتين وباراغواي؛
- إجراء تحليل بشأن إنشاء شبكات صحية عبر الحدود وتجربة رائدة على الحدود بين البرازيل وباراغواي (بويرتو موريتينو (البرازيل) وكارميلو بيرالتا (باراغواي))؛ و
- صياغة خطط أمن المياه واستعادة أنظمة المياه للاستهلاك البشري في المجتمعات والخدمات الصحية.

اسم المشروع: نحو التغطية الصحية الشاملة في منطقة غران تشاكو في أمريكا الجنوبية
الدول / المناطق: الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والبرازيل وباراغواي
تم الترخيص من قبل: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية
مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.8
مدعوم من: البرازيل، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية
الكيانات المنفذة: بوليفيا - وزارة الطب التقليدي والصحة بين الثقافات؛ الأرجنتين - وزارة صحة الدولة؛ باراغواي - وزارة الصحة العامة والرفاهية المجتمعية؛ البرازيل - وزارة الصحة؛ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية.
حالة المشروع: قيد التنفيذ
فترة تنفيذ المشروع: 2017 - 2020
دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/T77nSL



نقل التكنولوجيا لإنتاج لقاح الأنفلونزا وتعزيز القدرات التنظيمية في نيكاراغوا

التعاون الثلاثي لضمان الوصول إلى لقاح الأنفلونزا

التحدي

أدى التعقيد التكنولوجي الذي ينطوي عليه إنتاج لقاحات عالية الجودة إلى انخفاض إنتاجها في جميع أنحاء العالم، وهو ما يقتصر الآن على عدد قليل من المصنعين، مما يضع البلدان النامية في موقف ضعيف فيما يتعلق بنقص الإنتاج. في حالة لقاح الأنفلونزا، يتفاقم الوضع بسبب الحاجة إلى اللقاحات الموسمية وفي حالة الأوبئة.

يتمثل التحدي الرئيسي لتنفيذ هذه المبادرة في إقامة تعاون استراتيجي بين المؤسسات المشاركة في إنتاج اللقاح المضاد للأنفلونزا وتنظيمه، فضلاً عن بناء قدرات الموارد البشرية اللازمة لأداء جميع العمليات الحيوية، وضمان الجودة والسلامة والفعالية من اللقاحات المنتجة محلياً.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة هذا التحدي، تدعم منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية (PAHO / WHO) مبادرة تسعى إلى إقامة تعاون بين البلدان عن طريق نقل تكنولوجيا اللقاحات وتعزيز السلطة التنظيمية الوطنية لضمان الوصول إلى اللقاحات ذات الجودة والسلامة والفعالية المثبتة في نيكاراغوا. وبالإضافة إلى ذلك، سيسمح هذا المشروع بعناصر أخرى من قطاع الصحة، مثل برنامج التحصين ونظام الضمان الاجتماعي والأكاديمي لتطوير المعارف والممارسات للاستجابة لتحديات إنتاج اللقاحات كجزء من عملية التنمية للدولة.

ينطوي هذا المشروع على إنتاج منتجات بيولوجية ومناعية من نقل التكنولوجيا من الاتحاد الروسي إلى مصنع إنتاج في نيكاراغوا. ويقوم بتنسيق هذا المشروع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية لتعزيز القدرات في مجال تنظيم اللقاحات وغيرها من تكنولوجيات الصحة، الأمر الذي سيكون له أثر إيجابي على صحة سكان نيكاراغوا وبلدان أخرى في المنطقة.

يتضمن المشروع إنشاء لجنة استشارية فنية، بما في ذلك المهنيين الصحيين والمؤسسات الضرورية لتنفيذ تخطيط اللقاح وإنتاجه وتنظيمه واستخدامه وتوزيعه وخاصة تدريب الموارد البشرية. تضم اللجنة الأعضاء التاليين: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية (التي تنسق اللجنة)؛ معهد الضمان الاجتماعي النيكاراغوي (INSS)؛ وزارة الصحة (MINSA) - مديرية الصيدلة؛ الهيئة التنظيمية النيكاراغوية (NRA)؛ الجامعة الوطنية المستقلة في نيكاراغوا (UNAN)؛ السلطة التنظيمية الكويتية (CECMED)؛ المعهد العلمي للقاحات والأمصال في سانت بطرسبرغ (IICVSSPb)، الوكالة الاتحادية للأدوية والأحياء البيولوجية التابعة لوزارة الصحة في الاتحاد الروسي؛ معهد ميتشينكوف للتكنولوجيا الحيوية في ماناغوا؛ والسلطة التنظيمية الروسية. وقد أعدت خطة لتطوير مؤسسي لتعزيز السلطة التنظيمية في نيكاراغوا وتشمل إجراءات محددة. تنفيذ نظام لإدارة الجودة داخل هيئة الموارد الطبيعية، مع بناء القدرات لموظفي هيئة تنظيم الاتصالات الوطنية والجامعة الزراعية الوطنية بنيكاراغوا، من بين آخرين، سيضمن توافر الموارد البشرية التي يمكن أن تحافظ على المشروع على المدى الطويل.

وقد دعمت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية المشروع، ولا سيما في تنسيق ودعم تقييم الموارد الطبيعية الوطنية، وساعدت في التقييم الذاتي لتحديد نقاط الضعف وتعزيز الوظائف التنظيمية. وقد عملت أيضاً كجهة راعية لكل مما يلي: بناء القدرات للهيئة التنظيمية الوطنية في المسائل التنظيمية مع خبراء من مختلف البلدان، ولا سيما كوبا وشيلي؛ والتدريب على الممارسات الجيدة، بما في ذلك الممارسات التصنيعية والسريية والتفتيشية والترخيص الصحي والممارسات المخبرية،



© PAHO/WHO

بالإضافة إلى إصدار العديد من النشرات. تم تدريب واحد وأربعين مهنيًا حتى الآن من النساء والذكور، بما في ذلك 17 من هيئة تنظيم التنظيم الوطنية ومؤسساتهم، مثل الجامعة الزراعية الوطنية في نيكاراغوا ومصنعي الأدوية الوطنيين.

وقد حدثت تطورات هامة مع هيئة الموارد الطبيعية بعد فهم أفضل لدورها الاستراتيجي في المشروع. تشارك هيئة التنظيم الوطنية بشكل كامل في جميع الأنشطة التي سهلت على منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية تنفيذ خطة التطوير المؤسسي.

كما قامت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية بتطوير ودعم ما يلي: التبادلات مع الجامعات لتشمل القضايا التنظيمية في المناهج الدراسية للصيادلة وغيرهم من المهنيين الصحيين المشاركين في المشروع لضمان استدامته؛ تخصيص الموارد البشرية لبناء القدرات؛ تنفيذ هيئة تنظيم الاتصالات لنظام إدارة الجودة؛ وتنسيق ورصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2018، والتي تشمل جميع الإجراءات التي أدت إلى إطلاق مصنع ميتشنيكوف للتصنيع هذا العام.

المبادرة مبتكرة لأنها تأخذ في الاعتبار التآزر بين السلطات التنظيمية الوطنية. وهي قابلة للتكرار لأنه يمكن تنفيذها في أي دولة مهتمة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من حيث الوصول إلى الأنفلونزا وغيرها من اللقاحات والبيولوجيا.

ويمكن تكرار هذه الممارسة الجيدة في بلدان نامية أخرى، على أساس أن تكرارها يتطلب دعم وشراكة من حكومة مستعدة للمشاركة في نقل التكنولوجيا في تطوير تكنولوجيات اللقاحات والصحة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التنمية والإنتاج المحلي، بدعم وتجارب المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية.

بيانات الاتصال:

مكتب التنسيق القطري ودون الإقليمي، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية،
csc@paho.org



اسم المشروع: التعاون الثلاثي: مشروع نقل التكنولوجيا من أجل إنتاج لقاح الإنفلونزا وتعزيز القدرات التنظيمية في نيكاراغوا
الدول / المناطق: كوبا، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي

تم الترخيص من قبل: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.8، 17.6، 17.7، 17.9

مدعوم من: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية، وحكومات كوبا ونيكاراغوا والاتحاد الروسي

الكيانات المنفذة: وزارات الصحة في كوبا ونيكاراغوا والاتحاد الروسي

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2015 - 2019

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



نحو القضاء على التراخوما في غواتيمالا وكولومبيا

القضاء على التراخوما بحلول عام 2022

التحدي

التراخوما هو مرض معدي تسببه البكتيريا، المتدثرة الحثرية. تتسبب التراخوما في جميع أنحاء العالم في حوالي 3 في المائة من حالات العمى وتترك 8 ملايين شخص يعانون من ضعف بصري لا رجعة فيه. في الأمريكتين، لا تزال التراخوما مستوطنة في البرازيل وكولومبيا وغواتيمالا. ويعد النساء والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية المتفرقة والمعرولة والفقيرة هم المجموعات السكانية الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالتراخوما.¹

التحدي هو الحفاظ على انتشار التراخوما بمعدل أقل من 5.0 لكل 100 000 نسمة. وفي مسح أجري في مايو 2017 وجد أن معدل الانتشار للتراخوما يبلغ 2.6 من كل 100 000 نسمة، مما يعني أن غواتيمالا تسير على طريق القضاء على التراخوما في عام 2022.

نحو إيجاد حل

تمكنت غواتيمالا من مواجهة هذا التحدي من خلال استراتيجية تحسين منظمة الصحة العالمية، والمضادات الحيوية، ونظافة الوجه وتحسين البيئة (SAFE)، وهي أداة تقوم على الرعاية الصحية الأولية. هذه الاستراتيجية للقضاء على التراخوما - الذي يسبب العمى بحلول عام 2020 تتكون من: (1) الجراحة التي تُجرى في المجتمعات؛ (2) التوزيع السنوي الضخم لجرعة فموية واحدة من أزيثروميسين؛ (3) انخفاض في معدل الانتشار من خلال تحسين النظافة وغسل الوجه واستخدام المراحيض.

سعت المبادرة للحصول على بيانات المسح حول انتشار المرض، مما ساعد على تحقيق هدف القضاء على التراخوما بحلول عام 2022. كانت هذه البيانات ومعرفة النظراء الكولومبيين بشأن إدارة التراخوما عنصراً أساسياً في تنفيذ البحث عن الحالات النشطة/ الفحص وتحليل المعلومات من خلال منصة البيانات الاستوائية. استفادت غواتيمالا بشكل كبير من دعم الخبراء في إدارة البيانات وتحليل المعلومات.

وقد تم تدريب العاملين الصحيين من إدارة سولولا في غواتيمالا في كولومبيا من خلال فرق متخصصة من وزارة الصحة الكولومبية. وعملت الفرق المكونة من أربعة عاملين في مجال الصحة كمتدربين لعمليات التقييم في طب العيون، والتي تتضمن تحديد علامات التراخوما في مراحلها المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، زار خبير من كولومبيا غواتيمالا لتدريب الفريق الوطني على جمع المعلومات من الدراسة الاستقصائية من خلال منصة البيانات الاستوائية، التي سهلت التحليل وصنع القرار.

وبمجرد أن تم تنفيذ التدخل من خلال المسح، أصبح من الممكن معرفة أن المناطق المختارة كان معدل الانتشار فيها أقل من 5.0 في المائة. وأظهرت النتائج أن معدل الانتشار في هذه المجتمعات يبلغ 2.6، وبالتالي يعزز ذلك جهود غواتيمالا للقضاء على التراخوما.

تم تدريب العاملين في المجال الطبي على إدارة المرض، بما في ذلك التشخيص والعلاج المناسبين. ساعد النظراء الكولومبيين غواتيمالا في التصديق على جراحات الشعرة التراخومية، مما ساعد على بناء القدرات الوطنية والمساهمة في استدامة التدخل.

كما شمل تدريب العاملين الصحيين أطباء العيون، ولا سيما من مركز طب عيون ليون ومستشفى "رودولفو روبلز فاليريدي". سيكون لهذه المرافق القدرة على الاستجابة للمرض في المجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى التصديق على القضاء على التراخوما كمشكلة صحية عامة في غواتيمالا.

الأمراض المختلفة. هذه التجربة قابلة للانتقال إلى بلدان ومواقع أخرى تحتاج إلى تقييم السكان المعزولين والمستضعفين. تساعد نتائج بيانات المسح صناع القرار على مراقبة وتقييم فعالية الحلول السياسية لهذا المرض.

بيانات الاتصال:

مكتب التنسيق القطري ودون الإقليمي، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية،
csc@paho.org

يؤدي الترويج للممارسات البيئية الجيدة في المجتمعات المحلية إلى إحداث تغيير سلوكي من خلال الوصول إلى تدريب المجتمعات الأخرى المعرضة للخطر على منهجية المياه والنظافة والصرف الصحي (WASH)، نتيجة لتدخل البرنامج الوطني للإعاقة. وقد تم تطوير المواد التعليمية للمجتمعات المعرضة للخطر. ويستمر التقدم نحو القضاء على التراخوما تحت قيادة وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية في الدولة، وبمساعدة تقنية من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية في غواتيمالا.

يمكن تكرار الأدوات والمنهجيات التي تم تطويرها لتقييم مدى انتشار التراخوما في هذا السيناريو في سياقات مماثلة وفيما يتعلق بالأمراض / علم



اسم المشروع: دعم عملية مسح انتشار التراخوما في غواتيمالا للوصول إلى القضاء الشامل على المرض عام 2022
الدول / المناطق: كولومبيا، غواتيمالا،

تم الترخيص من قبل: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية
مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.3

مدعوم من: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية
الكيانات المنفذة: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية؛ وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية في غواتيمالا
حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: يناير 2017 - سبتمبر 2017
دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح

مكتبة الصحة الإلكترونية في محيط شبكة ePORTUGUÊSe الإلكترونية

شبكة تسهيل بناء القدرات وتقديم المعلومات الصحية

التحدي

على الرغم من أن اللغة البرتغالية هي اللغة السادسة الأكثر استخدامًا في العالم وأكثرها شيوعًا في نصف الكرة الجنوبي، ويتحدث بها أكثر من 300 مليون شخص في ثماني دول أعضاء عبر أربع قارات، إلا أن هناك حاجة مستمرة لتطوير المحتوى البرتغالي في القطاع الصحي. يطلب أخصائيو الصحة من البلدان الناطقة بالبرتغالية في إفريقيا باستمرار من منظمة الصحة العالمية تزويدهم بمعلومات صحية موثوقة وحديثة بلغتهم الخاصة.

نحو إيجاد حل

بدعم من منظمة الصحة العالمية، تم تصميم شبكة ePORTUGUÊSe لدعم التحالفات والتعاون بين مؤسسات التعليم والبحث والرعاية الصحية في البلدان الناطقة بالبرتغالية من خلال تعزيز الصحة ونشر المعلومات العلمية والتقنية والمعرفة الصحية. علاوة على ذلك، تتيح الشبكة إمكانية تطبيق المعلومات والأدلة العلمية في الأنظمة الصحية وتساعد على التغلب على الحواجز اللغوية وسد فجوة المعرفة. كما تعكس مبدأ منظمة الصحة العالمية في تعدد اللغات.

تتمثل مهمة شبكة ePORTUGUÊSe في تعزيز التعاون بين البلدان الناطقة بالبرتغالية، وتعزيز بناء القدرات للموارد البشرية في مجال الصحة وتيسير الوصول إلى المعلومات الصحية باللغة البرتغالية. أحد الأهداف الرئيسية هو تحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة باللغة البرتغالية من خلال تطوير نموذج مكتبة الصحة الافتراضية (VHL) بالتنسيق من BIREME، وهو مركز متخصص في منظمة الصحة للبلدان الأمريكية (PAHO).

تعد الشبكة مثالاً على توسيع مبدأ تعدد اللغات ليشمل الدول النامية ويشكل مساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي تلبى الطلب طويل الأجل على المهنيين الصحيين في البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية (أنغولا وكابو فيردي وغينيا - بيساو وموزامبيق وساو تومي وبرينسيبي وتيمور - ليشتي) التي تعرب باستمرار عن حاجتها لتحسين الوصول إلى المعلومات الصحية والمعرفة بلغتهم الخاصة.

وبالإضافة إلى المقاصد الأساسية، لقد قامت البرنامج ePORTUGUÊSe أيضا بشأن هذه الأمور: تعزيز الوصول إلى أحدث المعلومات الصحية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية؛ تعزيز الرؤية ودعم إنتاج المعرفة المحلية؛ تسهيل استخدام المعرفة في السياسة والعمل من خلال توفير المعلومات ذات الصلة لصانعي السياسات والممارسين؛ بناء القدرات للموارد البشرية في الصحة في عدة مجالات من خلال توفير التدريب في مختلف المجالات (الحرم الافتراضي) حيث يولد المجتمع العلمي أدلة جديدة؛ المساهمة في مبادرة منظمة الصحة العالمية لمنظمة الصحة العالمية؛ المساهمة في مبادرة هيناري لمنظمة الصحة العالمية، وهي عبارة عن منصة لتعزيز الوصول إلى مخرجات البحوث؛ والمساهمة في جهود منظمة الصحة العالمية لتعزيز التعددية اللغوية.

تعتمد استدامة المبادرة على الدعم والتعبئة والتنسيق الفعال داخل الشبكة. بعض أفضل الممارسات التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة وتكرارها هي كما يلي:

- المكتبات الرقمية: مكتبة الصحة الافتراضية (VHL): يوفر مركز أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لمعلومات العلوم الصحية إمكانية الوصول الحر إلى المعلومات الصحية العلمية والتقنية؛
- مكتبة الصحة الافتراضية لشبكة ePORTUGUÊSe: تم تطوير VHL لدعم عمل شبكة ePORTUGUÊSe؛

وتشمل المكتبات الفيزيائية مكتبات (BLT) Blue Trunk، والكتب الأساسية عن الصحة باللغة البرتغالية التي تبرعت بها وزارة الصحة البرازيلية. وفي الفترة من عام 2006 إلى عام 2011، تم إرسال 153 مجموعة من BLTs إلى البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية و20 إلى تيمور - ليشتي. وقد أظهر التقييمان المتعلقان بالأثر على استخدام الـ BTL أنهما لا يزالان يشكلان مصدرا هاما للمعلومات، لا سيما في المناطق الريفية.

بيانات الاتصال:

مكتب التنسيق القطري ودون الإقليمي، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية،
csc@paho.org

• مكتبة الوسائط المتعددة: تتوفر مجموعة من الموارد على الإنترنت (باللغة البرتغالية فقط) من Escola Nacional de Saúde Pública Sergio Arouca (ENSP) و Fundação Oswaldo Cruz (FIOCRUZ)، ريو دي جانيرو، البرازيل؛ و

• BiblioSUS: تهدف شبكة المكتبات ووحدات معلومات التعاون الصحي من البرازيل (شبكة BiblioSUS) إلى زيادة الوصول إلى معلومات الصحة العامة باستخدام نموذج VHL. تقوم BiblioSUS بتطوير قاعدة بيانات ColecionaSUS للأدبيات التقنية والعلمية من النظام الصحي البرازيلي. هذا الموقع متاح باللغة البرتغالية فقط ويمكن للجميع الوصول إليه.



اسم المشروع: مكتبة الصحة الإلكترونية في محيط شبكة ePORTUGUÊSe الإلكترونية

الدول / المناطق: أنغولا، البرازيل، كابو فيردي، غينيا بيساو، موزامبيق، البرتغال، ساو تومي وبرينسيبي، تيمور - ليشتي

تم الترشيح من قبل: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: ز.3، 4.7

مدعوم من: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية، BIREME، وزارة الصحة بالبرازيل، FIOCRUZ

الكيانات المنفذة: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2005 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: www.who.int/eportuguese ; www.bvs.eportuguese.org



دعم وتدعيم المراقبة الطبية دون الإقليمية وما بعد الإيبولا والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي في غرب أفريقيا

دعم البلدان المتأثرة بالإيبولا لتحقيق الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي

التحدي

كان تفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا (EVD) في عام 2014 - 2016 غير مسبوق منذ البداية، حيث أن المرض لم يكن مستوطناً بين البشر في المنطقة. علاوة على أن نطاق انتشاره وتفشيته لم يكن له نظير مسجل من قبل. وتشمل أسباب تفشي هذا الوباء انتشار نقاط الضعف الأساسية المشتركة في أكثر البلدان تأثراً، وهي غينيا وليبيريا وسيراليون: ضعف النظم والخدمات الصحية؛ سوء الإدارة وتاريخ من الاضطرابات المدنية؛ والفقر المزمن.

نحو إيجاد حل

استجابةً للأزمة، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم عملية التعافي ومساعدة البلدان الأكثر تضرراً على إعادة البناء بشكل أفضل، بما في ذلك من خلال هذا المشروع الذي ركز على دعم التعاون بين بلدان الجنوب على المستوى الإقليمي من خلال بناء قدرات المؤسسات وتدريب الخبراء والممارسون في غرب أفريقيا من خلال حلقات العمل التي أجرتها هذه المؤسسات.

سعى المشروع، "دعم وتدعيم مبادرات المراقبة الطبية دون الإقليمية وما بعد الإيبولا والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي في غرب أفريقيا" إلى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ومعالجة احتياجات التأهب للصحة العامة التي نشأت بعد تفشي مرض فيروس الإيبولا في غينيا وليبيريا وسيراليون خلال 2014 - 2016. وعلى وجه التحديد، عملت على تحسين القدرات التشغيلية للمؤسسات الإقليمية ودعم الاستجابات والآليات والسياسات الإقليمية للإنذار المبكر. وقد تم ذلك من خلال الشراكات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، ومنظمة صحة غرب أفريقيا (WAHO) ومعهد نوغوشي التذكاري للبحوث الطبية (NMIMR) في أكرا، غانا.

وقد أسفر المشروع عن النقل المنهجي للممارسات والمعارف الجيدة داخل منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشكل عام من خلال منظمة صحة غرب أفريقيا (WAHO)، في المناطق العابرة للحدود في كوت ديفوار وغينيا وليبيريا عبر اتحاد نهر مانو (MRU)، ومن معهد نوغوشي التذكاري للبحوث الطبية NMIMR، وهي مؤسسة أبحاث مقرها في غانا، إلى خبراء فنيين في كوت ديفوار وغينيا وليبيريا وسيراليون. وقد حصلت هذه المؤسسات في غرب أفريقيا على دعم لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بجلوسات بناء القدرات، وبالتالي تطوير قوتها وخبراتها التربوية، وكذلك نقل المعرفة القيمة لخبراء الصحة العامة في جميع أنحاء المنطقة حول مجموعة واسعة من الموضوعات، من مراقبة الأمراض لإدارة المعلومات والتواصل بشأن المخاطر.

وتشمل المنهجية المستخدمة في "ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار" و "تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات" تمكين منظمة صحة غرب أفريقيا منظمة صحة غرب أفريقيا من المشاركة في ورش عمل بناء القدرات لتزويد الممارسين الصحيين بالمهارات اللازمة لتقديم الخدمات الصحية وإدارة البيانات الصحية بدقة لاتخاذ قرارات جيدة وتعزيز الوقاية من التهديدات الصحية على جميع مستويات المجتمع. وبشكل ملموس، قام المشروع بتمويل أحد الخبراء لتطوير قاعدة بيانات لخبراء الصحة الإقليميين الذين سيشكلون فريق الاستجابة السريعة الذي يستجيب في حالة الطوارئ الصحية في أي من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. أصبحت قاعدة



© UNDP

المعهد على اعتماد نهج إقليمي بصورة أكبر. وبالنظر للقدرة التكنولوجية والخبرة لهذا المعهد، فهناك احتمال كبير بالتوسع في قيمته المضافة عبر منطقة غرب إفريقيا. وقد سعى المشروع إلى مساعدة المعهد في هذا الصدد، وتيسير تدريب 36 خبيراً في نظم المعلومات الجغرافية لتعزيز مراقبة الأمراض وتطبيق وسائل لدعم تقييم مخاطر الأمراض ومكافحة تفشي الأمراض.

وطوال فترة المشروع، استفاد 398 خبيراً من جميع بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وما بعدها من 11 دورة تدريبية وورشة عمل على مدى فترة المشروع البالغة 24 شهراً. ومن خلال هذه الدورات التدريبية، نقل العديد من المشاركين ما تعلموه إلى هيكلهم الحكومية وأثناء نوبات الاستجابة اللاحقة للمرض، وبالتالي نقلوا معرفتهم ودعموا النتائج المستدامة.

بيانات الاتصال:

السيد أرماند - مايكل بروكس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

michel.broux@undp.org

السيدة جيسيكا دو بليسيس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

Jessica.duplessis@undp.org

البيانات هذه نشطة الآن وتديرها منظمة صحة غرب إفريقيا. كما أجريت من خلال المشروع عمليات تقييم للاحتياجات مع معهد باستور في داكار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المختبرات الصحية والمرجعية في البلدان الثلاثة التي تتواجد فيها بؤر للإصابة بفيروس مرض الإيبولا وكوت ديفوار. واستناداً إلى التوصيات المقدمة بعد تقييمها، تمكن البرنامج الإنمائي من شراء معدات مختبرية لخمسة مختبرات (واحد لكل بلد واثنان في سيراليون)، مما يعزز قدرة رصد الأمراض على الصعيد الوطني على الأجلين الفوري والطويل.

من خلال هذا المشروع، طورت منظمة صحة غرب أفريقيا أيضاً القدرة على حشد الخبراء ذوي الدراية المتقدمة من جميع أنحاء إفريقيا لتدريب خبراءها الصحيين على قضايا مثل زيادة التنسيق في حالات الطوارئ الصحية وإجراء اتصالات بشأن المخاطر في أوضاع الأزمات. وقد زاد ذلك من مسؤولية كل الشركاء المعنيين. وفي المقابل، عزز هذا النهج من قدرة منظمة صحة غرب أفريقيا على تحمل مسؤولياتها وتلبية توقعات البلدان المستفيدة.

وعلى نحو مشابه، وربما أكثر إبداعاً، سعى الدعم المقدم من معهد نوغوشي التذكاري للبحوث الطبية (NMIMR) لمعهد أبحاث في الطب الحيوي مقره في جامعة أكرا بغانا إلى تمكين خبرائه من تدريب الخبراء في غانا وتشجيع

اسم المشروع: دعم وتدعيم مبادرات المراقبة الطبية دون الإقليمية وما بعد الإيبولا والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي في غرب إفريقيا.

الدول/ المناطق: كوت ديفوار، غينيا، ليبيريا، سيراليون

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.3، 16-a

مدعوم من: حكومة اليابان

الكيانات المنفذة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2016 - 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



التشجيع على تنظيم الأسرة

بناء شراكات استراتيجية لتنظيم الأسرة مع الزعماء الدينيين المسلمين

التحدي

لا تستخدم حوالي 214 مليون امرأة في البلدان النامية اللواتي يرغبن في تجنب الحمل وسائل تنظيم الأسرة الآمنة والفعالة، لأسباب تتراوح بين عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات أو الخدمات إلى نقص الدعم من شركائهن أو مجتمعاتهن. يمكن للقادة الدينيين والمؤسسات الدينية القيام بأدوار مهمة عن طريق التأكيد على الأساس الديني لمفهوم تنظيم الأسرة وتقديم المعلومات والخدمات لمجتمعاتهم. ومع ذلك، فإن العديد من الزعماء الدينيين والمؤسسات الدينية لم يدركوا بعد دورهم المحتمل الكامل في الدعوة، حيث يعارض الكثيرون تنظيم الأسرة. إن عدم تلبية احتياجات المرأة غير الملباة لتنظيم الأسرة قد يعرض للخطر تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن إعاقة التقدم الاقتصادي والحقوق الإنجابية في البلدان ذات الانتشار المنخفض لوسائل منع الحمل.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة هذا التحدي، يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان في إندونيسيا الدعم التقني لحكومة إندونيسيا لتبادل الخبرات من خلال التدريب على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن الشراكة الاستراتيجية مع الزعماء الدينيين المسلمين في مجال تنظيم الأسرة. بدءاً من عام 2013، سعى التدريب إلى إدخال برنامج تنظيم الأسرة في إندونيسيا، مع التركيز على كيفية إدراك الإسلام لمفهوم تنظيم الأسرة وكيف يتشكل هذا المفهوم من خلال دعم القادة الدينيين المسلمين والمؤسسات الإسلامية لخدمات تنظيم الأسرة والمعلومات في البيئات بما في ذلك المدارس، والمستشفيات والعيادات. ومن المتوقع أن تسهم هذه الجهود في نهاية المطاف في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والرفاهية، والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة أيضاً بشأن الحد من الفقر في البلدان المتلقية.

ولتسهيل نقل الممارسات والمعرفة الجيدة عبر البلدان بشكل منهجي، استعان التدريب على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمنهجيات فريدة ومبتكرة. تم الإعداد للتوجيه داخل الفصل لمناقشة التعاليم الإسلامية حول تنظيم الأسرة. وتم تولي عمليات التوعية المدنية من أجل التفاعل المباشر مع الأشخاص ذوي الموارد القاعدية بشأن كيفية قيام الزعيم الديني الإسلامي والمؤسسات الإسلامية بتنفيذ تعاليم الإسلام في تنظيم الأسرة. كما تم تسهيل تبادل الخبرات بين المشاركين من مختلف البلدان. تم تصميم هذا التعاون متعدد البلدان لتبادل الخبرات بين جميع المشاركين من مختلف البلدان. وقد وضعوا الدروس المستفادة وخطط العمل الخاصة بهم لتنفيذها في بلدانهم عند العودة.

وكجزء من سياستها الإنمائية الدولية، تقدم حكومة إندونيسيا منحة دراسية إلى البلدان النامية الأخرى للانضمام إلى التدريب على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي سنوياً. وفي بعض الحالات، تدعم الحكومة أيضاً إرسال مسؤوليها للقيام بأعمال المتابعة مع الزعماء الدينيين المسلمين في البلدان المتلقية. وتقوم البلدان المتلقية، بدعم من مكتب الصندوق القطري التابع لكل منها، بإجراءات متابعة لتطبيق التجربة والدروس المستفادة من إندونيسيا وتكرارها مع المجتمعات المحلية التي تتمتع بخصائص أساسية مماثلة، أي التي يكون أغلبية السكان فيها من المسلمين.

يتم حالياً إجراء تقييم لإثبات تأثير التدريب. ومع ذلك، فقد تم تبادل العديد من الروايات التي تقدم أمثلة على النتائج الناجحة وأظهرت تأثيراً كبيراً.



صندوق الأمم المتحدة للسكان زعيماً دينياً إندونيسياً مسلماً لإدارة ورش عمل عن تنظيم الأسرة والإسلام، حضرها زعماء الدين الإسلاميين الوطنيين. وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ستقوم حكومة مالي أيضاً بإجراءات متابعة، بما في ذلك دعوة زعماء دينيين مسلمين من إندونيسيا إلى تيسير حلقات العمل الوطنية بشأن الإسلام وتنظيم الأسرة.

وقد أدى ذلك إلى تعاون وتأزر ناجحين بين حكومة إندونيسيا والبلدان المستفيدة، مع دعم تقني من صندوق الأمم المتحدة للسكان في إندونيسيا وغيرها من المكاتب القطرية التابعة للصندوق. إن تعزيز التعاون بين الزعماء الدينيين المسلمين من إندونيسيا والبلدان المتلقية ضروري لضمان إمكانية تطبيق الدروس المستفادة على نحو سلس في النتائج القطرية والمخطط لها بشكل كامل.

بيانات الاتصال:

د. أنيت ساش روبرتسون، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في إندونيسيا،
robertson@unfpa.org

وتابعت حكومة غينيا بعثة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بعقد حلقات عمل للزعماء الدينيين (المسلمين والمسيحيين) في تنظيم الأسرة. وقد أصدرت ورشة العمل بياناً من قبل الزعماء الدينيين في غينيا لدعم برنامج تنظيم الأسرة الوطني. ورغم صعوبة تحديد السببية، إلا إن انتشار وسائل منع الحمل في غينيا يتزايد، وإن كان بطيئاً للغاية. تقوم حكومة الفلبين بتنفيذ الدروس المستفادة من إندونيسيا في خمس بلديات في الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو الإسلامية (ARMM). كما يتخذ العديد من القادة الدينيين المسلمين في تلك المناطق إجراءات لتعزيز تنظيم الأسرة من خلال المحطات الإذاعية المحلية.

ووافقت حكومتا إندونيسيا والفلبين على توسيع التعاون على مدى السنوات الخمس المقبلة، ابتداءً من عام 2018. ومن خلال دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، قامت حكومة نيبال أيضاً بأعمال متابعة عن طريق توسيع نطاق حلقات العمل المماثلة في المقاطعات التي ترتفع فيها نسبة السكان المسلمين. كتاب تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والجنس: وقد قام صندوق الأمم المتحدة للسكان في نيبال بترجمة المنظورات الإسلامية التي طورها الفريق الإندونيسي إلى اللغات المحلية. وفي تشاد والنيجر، دعا مكتب

اسم المشروع: الشراكات عبر الثقافات بين القيادات الدينية الإسلامية والمؤسسات الإسلامية لتعزيز تنظيم الأسرة
الدول / المناطق: أفغانستان، الجزائر، أذربيجان، بنغلاديش، تشاد، إثيوبيا، غانا، غينيا، الهند، ماليزيا، المالديف، مالي، نيبال، النيجر، نيجيريا، باكستان، الفلبين، السودان، سريلانكا
تم الترشيح من قبل: صندوق الأمم المتحدة للسكان في إندونيسيا
مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.4، 3.1، 3.2، 3.7، 5.6، 17.9
مدعوم من: حكومة إندونيسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان في إندونيسيا
الكيانات المنفذة: المجلس الوطني للسكان وتنظيم الأسرة (BKKBN)، وزارة الخارجية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في إندونيسيا
حالة المشروع: قيد التنفيذ
فترة تنفيذ المشروع: 2013 يُنظم سنوياً
دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/PV21Bf



تكرار وتوسيع نطاق مبادرة رصد واستجابة البرنامج بشأن صحة الطفل وتغذيته في منطقة شرق وجنوب إفريقيا

استخدام البيانات في الوقت الحقيقي شبه الآني لتحسين الخدمات الصحية والتغذوية

التحدي

تتصف معظم أنظمة تقديم الخدمات الاجتماعية الحكومية في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (ESAR) بأنها أنظمة مراقبة وتقييم تقليدية ترصد بشكل عام المدخلات / المخرجات وتجري تقييمات نهائية عرضية. وقد بذلت جهود محدودة لرصد النتائج الوسيطة لبرامج تقديم الخدمات، مثل تحديد وتحليل الاختناقات على المستوى الملائم من اللامركزية وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج. علاوة على ذلك، لم يتم استخدام البيانات بشكل كافٍ للإفصاح عن التخطيط واستراتيجيات البرنامج. أدى ذلك إلى عدم كفاءة استخدام الموارد من قبل وكالات تقديم الخدمات، والتخطيط والميزنة غير الفعالين، وعدد كبير من الأطفال الذين لا يزالون يعانون من نقص الخدمات.

وبالتالي، كانت هناك حاجة ملحة لجمع بيانات "الإنذار المبكر" حتى يمكن رصد النتائج الوسيطة لبرامج الخدمة الحكومية. وعلاوة على ذلك، يمكن للحكومات المحلية أن تستخدم بيانات الرصد لاتخاذ قرارات تستند إلى أدلة لضبط عملية تقديم الخدمات العامة في الوقت المناسب خلال مرحلة التنفيذ، بدلاً من انتظار نتائج التقييم.

نحو إيجاد حل

استجابة لهذا التحدي، دعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الولايات المتحدة لليونيسيف، ومؤسسة بيل وميلندا غيتس، تطوير مبادرة رصد واستجابة البرنامج في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، مع التركيز على برامج تقديم الخدمات في قطاعي الصحة والتغذية. وهذا هو أول برنامج للرصد في الوقت شبه الآني (NRTM) من نوعه في اليونيسيف والذي يجمع بين البيانات دون الوطنية مع تعليقات المجتمع لتعزيز عملية صنع القرار والتخطيط المستند إلى الأدلة لتحسين النتائج الصحية والتغذوية للنساء والأطفال. **أساس هذه المبادرة هو دعم الحكومات اللامركزية لتوليف برنامج الرصد في الوقت شبه الآني NRTM الذي يحمل البيانات المحلية في جانب العرض في الصحة والتغذية مع ردود فعل المجتمع من جانب الطلب. كما يسعى البرنامج إلى غرس ثقافة استخدام البيانات وتطبيقها بين العاملين الصحيين.**

في عام 2015، تم طرح المبادرة في أربعة بلدان رائدة هي كينيا وسوازيلاند وأوغندا وزيمبابوي. قام كل مكتب قطري تابع لليونيسيف بتكييف مبادرة رصد واستجابة البرنامج مع سياقها المحلي. في كينيا، اعتمدت الحكومة بطاقة الأداء الخاصة بالصحة الإنجابية والأمومية والوليدية والأطفال والمراهقين (RMNCAH) كأداة للمساءلة والإدارة لإدخال تحسينات على صحة الطفل والأم. طورت اليونيسيف سوازيلاند أول لوحات معلومات لنظام إدارة الصحة في البلاد (HMIS) لاستخدامها على المستوى دون الوطني. كما يستخدم برنامج يو - ريبورت (U-Report) الذي يعتمد على الرسائل النصية القصيرة من اليونيسيف لتوليد تعليقات وتعليقات من عملاء المرفق الصحي وتعزيز رسائل الصحة العامة. في أوغندا، قامت اليونيسيف بشكل أوتوماتيكي بكتابة بطاقة الأداء RMNCAH كلوحة معلومات داخل برنامج المعلومات الصحية للمقاطعة (DHIS2)، إلى جانب أربعة لوحات معلومات NRTM أخرى، بما في ذلك لوحة معلومات لضمان جودة البيانات، لوحة تحليل الاختناقات (BNA)، لوحة تتبع الحركة، ولوحة معلومات إدارة المخزون. وفي زيمبابوي، قامت اليونيسيف بتطوير نظام NRTM قائم على المجتمع المحلي لتعزيز قاعدة الأدلة الخاصة بالنهج المتعدد القطاعات القائم على المجتمع المحلي (MSCBARS).

بعد هذه التدخلات، استخدمت الإدارات الصحية المحلية في كينيا بيانات لوحة المعلومات بشكل فعال للدعوة القائمة على الأدلة لزيادة الموارد لقطاع الصحة. في سوازيلاند، عملت اليونيسيف مع الحكومة على المستوى الوطني لتوحيد مجالات

لدعم التوسع والاستدامة في كل بلد تجريبي حالي، تمتلك الإدارات الوطنية واللامركزية - وليس اليونيسف - السياسات والعمل والإجراءات المتعلقة باستخدام البيانات شبه الآنية للعمل في الصحة والتغذية وتقوم على تشغيلها. علاوة على ذلك، فإن جميع البلدان لديها مقاييس عن الحجم والاستدامة تكون مدمجة في تصميم البرنامج. ومن الآن فصاعداً سيركز التأييد من اليونيسف على إضفاء الطابع المؤسسي على مبادرة رصد واستجابة البرنامج الميزانية الوطنية لكل بلد.

وبالنظر إلى نجاح البلدان التجريبية في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجهود المبادرة الإقليمية للتغلب على الحلول لمشاركة الحلول مع مناطق أخرى وتبادلها، يجري حالياً تكرار مبادرة رصد واستجابة البرنامج في منطقة غرب ووسط أفريقيا (WCAR). ضمن منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، تستكشف اليونيسف إمكانية التوسع في NRTM ليشمل كل من ملاوي وتنزانيا وزامبيا في عام 2018. كما تفكر اليونيسف في تطبيق NRTM في قطاعات أخرى، مثل التعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH).

بيانات الاتصال:

السيد. نيما فالاح، مختص إدارة المعرفة الإقليمية، اليونيسف، المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، nfallah@unicef.org

الإدخال في إدخال البيانات، مما أدى إلى تحسين جودة البيانات. في أوغندا، كان لنتائج تقرير - يو وتقارير جودة البيانات في المرافق الصحية إلى تأثير إيجابي على النتائج في المناطق المستهدفة، بما في ذلك انخفاض مخزون الأدوية، وتقليل عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية، وزيادة استيعاب خدمات RMNCAH. وفي زيمبابوي، دعمت البيانات كذلك التخطيط القائم على الأدلة من قبل أربع لجان للأمن الغذائي والتغذوي. وقد أدى ذلك إلى توزيع أكثر عدالة للموارد المحدودة المتاحة وترتيب أولويات التدخلات لمنع التقزم لدى الأطفال، على مستوى المقاطعات والمناطق الفرعية.

كما تشتمل مبادرة رصد واستجابة البرنامج على عنصر مركزي لتبادل المعارف يدعم تعلم الأقران وتقاسم الحلول بين البلدان المنفذة وخارجها. من خلال تسهيل نقل المعرفة إلى بلدان أخرى في أفريقيا وعالمياً، يعد نظام تبادل المعرفة محركاً رئيسياً للتعاون بين بلدان الجنوب بشأن NRTM في التدخلات الصحية والتغذوية. في قلب نظام تبادل المعرفة هذا يتوافر مجتمع للممارسة عبر الإنترنت (يعرف باسم مجتمع مراقبة الممارسة في الوقت الحقيقي، أو RTM CoP) مما يسهل تبادل الممارسات الجيدة والدروس والحلول التي تدعم تكراراً إضافياً للمبادرة في المنطقة وعالمياً. كما يركز نظام تبادل المعارف على توثيق الدروس المستفادة في كل بلد تجريبي. تم التوصل لعشر دروس مستفادة، وثلاث دراسات حالة حتى الآن، مما أتاح لكل بلد معرفة قيمة وعلى المستوى الإقليمي أيضاً. كما أن اجتماعات التأسيس والاستعراضات السنوية وزيارات تبادل الدراسة وجهاً لوجه تسهل نقل المعرفة عبر البلاد.

اسم المشروع: مبادرة رصد واستجابة البرنامج

الدول / المناطق: كينيا، سوزيلاند، أوغندا، زيمبابوي

تم الترخيص من قبل: اليونيسف

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 3.1، 3.2، 3.8

مدعوم من: صندوق الولايات المتحدة لليونسيف، مؤسسة بيل وميليندا جيتس

الكيانات المنفذة: المكاتب القطرية لليونسيف في كينيا، سوزيلاند، أوغندا، زيمبابوي

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2014 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/8JEmqx : goo.gl/vPXi9r



تعزيز مهارات دبلجة التلفزيون في أفريقيا

تعزيز التبادلات الثقافية والتكنولوجية

التحدي

تسير إفريقيا في مسار التنمية السريعة وتحتاج صناعاتها الثقافية إلى التطوير في وقت واحد. وباعتبار الدبلجة عنصراً أساسياً في صناعة الإذاعة والتلفزيون، إلا أن أهميتها لا تتمثل فقط في تقديم برامج مذهلة من الخارج وإحضارها إلى إفريقيا لتعزيز المعرفة والتعلم، ولكن أيضاً في تطوير صناعة التلفزيون والإذاعة الإفريقية ككل. تواجه حرفة الدبلجة في أفريقيا حالياً تحديين: عدم وجود ممثلات وممثلين محترفين في الأداء الصوتي ونقص تكنولوجيا الدبلجة الاحترافية.

ويمكن ملاحظة هذه التحديات خاصة في جمهورية تنزانيا المتحدة. وبالنظر إلى التقدم المحرز في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يزداد الطلب على تغطية البث التلفزيوني الأوسع ومحتوى البرنامج الأكثر ثراء، خاصة للتعلم. تعتبر ترجمة البرامج التلفزيونية الأجنبية مصدراً هاماً لموفري المحتوى. لذلك، يتطلب الأمر دعماً دولياً في الدبلجة، بما في ذلك التقنيات والمهارات.

نحو إيجاد حل

وللمساعدة في تحسين إمكانات الأداء الصوتي والتقنيات ذات الصلة في تنزانيا، اقترح مجلس الأعمال الصيني الإفريقي (CABC)، بالتعاون مع شريكه هيئة الإذاعة التنزانية، برنامج تدريب عملي لتعزيز مهارات الدبلجة التلفزيونية في أفريقيا. ويتضمن البرنامج الأنشطة التالية:

- بحث في الموقع بشأن صناعات البث التلفزيوني والدبلجة في تنزانيا؛
- اختيار متدربين من تنزانيا للالتحاق بدورة تدريبية احترافية في الصين؛
- ورش عمل تلخص تجربة التدريب؛
- الترويج لتكنولوجيا الدبلجة في تنزانيا ودول أفريقية أخرى.

وبالتعاون مع شبكة التلفزيون الوطنية في تنزانيا وغيرها من الوكالات ذات الصلة، أرسلت مجموعة تنفيذ المشروع، وهي شركة ستار تايمز (وهي شركة إعلامية صينية متعددة الجنسيات)، خبراء تقنيين صينيين إلى دار السلام، زنجبار وأروشا، وتنزانيا. من خلال البحث والتحليل لبيئة الإعلام المحلية، وحالة التطوير، وبرنامج الترجمة وسوق الدبلجة، تم تصميم مجموعة من الحلول التقنية لتحسين مستوى خدمات التعليق الصوتي في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تم اختيار مؤدي أصوات الدوبلاج من الممثلين والممثلات وتقنيي التسجيلات من تنزانيا للقدوم إلى الصين للتدريب التقني، والتوجيه في الدبلجة والتسجيل، والدعم في تكنولوجيا الصوت والتسجيل. ونتيجة لذلك أكتفوا تقنيات الصوت والتسجيل الصينية على أعلى مستوى.

وتشمل الدورات التدريبية ثلاث مراحل يتم فيها تزويد الطلاب بمعدات دوبلاج متقدمة (أجهزة وبرامج) تناسب الوضع الحالي لأفريقيا. يتم تدريب الطلاب بدعم من مشروعات الدوبلاج وما بعد الإنتاج عالية الجودة والمشاريع الجاهزة. يحضر الطلاب أيضاً عروض هندسية تفصيلية ويستلمون مواداً تتعلق بالدبلجة ولقطات فيديو ومستندات داخلية أخرى. في نهاية كل مرحلة، يتم إجراء تقييم للأداء متبوعاً بورشة عمل لتلخيص تجربة التدريب ونتائجها.

حقق التدريب على تكنولوجيا الدوبلاج في تنزانيا نتائج إيجابية وأصبح يتمتع بشعبية متزايدة. وقد تم الإقرار بها فعلياً من قبل البلدان الأفريقية الأخرى بسبب تصميم معايير التدريب الخاصة بها وتدريب الأصوات الاحترافية ومهندسي



© CABC

التسجيل وتصميم الصوت. علاوة على ذلك، فقد روج الأمر للتبادل الثقافي والتكنولوجي الصيني الأمريكي .

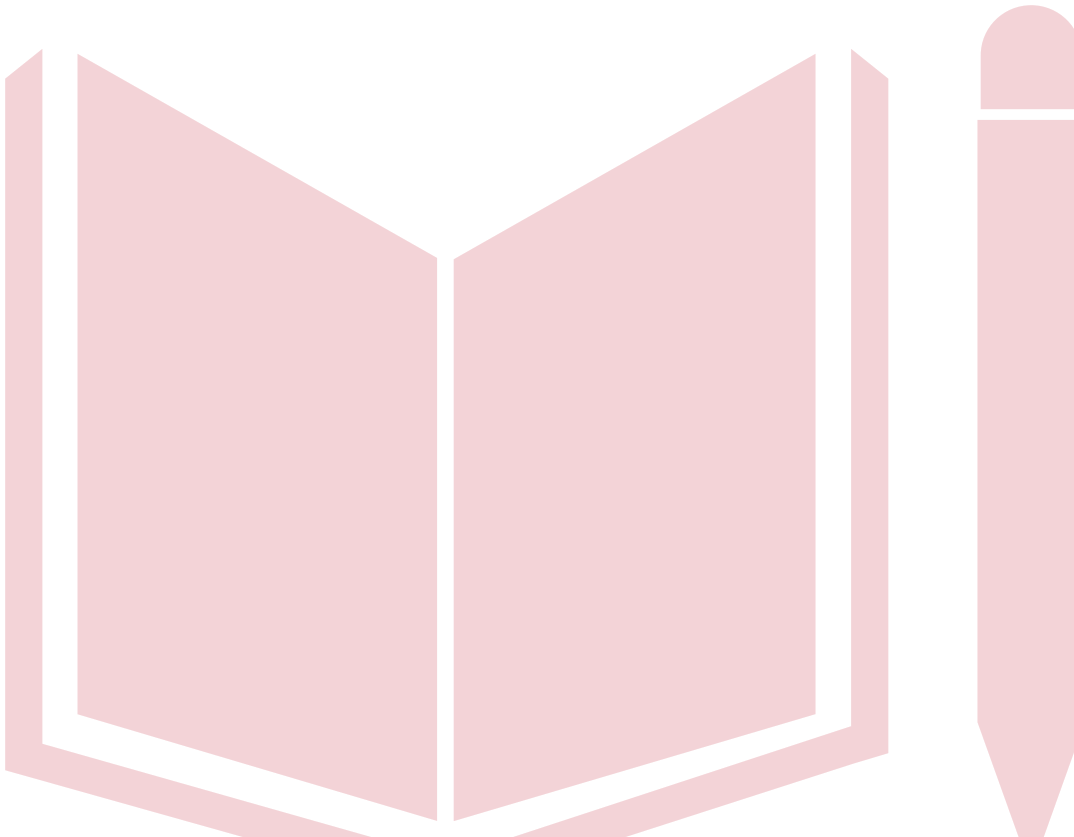
وقد تحققت النتائج التالية:

- تم تصميم دورات تدريبية للدبلجة باللغة المحلية الأفريقية. خلال عملية التدريس، وضعت مجموعة من معايير التدريب الراسخة لتقنيات دبلجة اللغة المحلية التي يمكن تكرارها والترويج لها في التدريب على الدبلجة في أجزاء أخرى من أفريقيا؛
- كما تم تطوير مجموعة من الأعمال المدبلجة باللغة السواحيلية. كجزء من برنامج التدريب، بحلول نهاية ديسمبر 2017، أنتج الطلاب عددا من الأعمال المدبلجة باللغة السواحيلية، بما في ذلك 19 مسلسلاً تلفزيونياً، وتسعة أفلام، وفيلمين من أفلام الكرتون، وفيلم وثائقي واحد. وبعد تنقيحها، ضبطها وتنفيذ أعمال المكساج، استوفت متطلبات البث وتم بث بعضها في إفريقيا. وهي تعد بمثابة نماذج وأدوات مفيدة لمساعدة

- الجماهير الأفريقية على فهم عملية الدبلجة وتعلم الأساليب التي يمكن استخدامها كنموذج متكرر في بلدان أخرى وضمان استدامة البرنامج؛
- ذاع صيت أنشطة الطلاب والبرنامج بصورة قوية. فمع سير الدورة التدريبية، تحسنت مهارات الطلاب بدرجة كبيرة. فقد شاركوا بعد ذلك في اثنين من الفعاليات- منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي ومنتدى تنمية التلفزيون الرقمي الأفريقي السابع - وحظوا بأداء أشاد به كل من الممثلين وصف التدريب؛ و
- عزز البرنامج التدريبي التبادل الثقافي والتكنولوجي بين الصين وأفريقيا. كما زود البرنامج المتدربين بمنصة للتبادل الثقافي بين الصين وأفريقيا مما جذب المزيد من الاهتمام لمجال الدوبلاج في أفريقيا.

بيانات الاتصال:

السيد باي زياوفينغ - مجلس الأعمال الأفريقي، baixiaofeng@cab.org.cn



اسم المشروع: تعزيز مهارات بث الدبلجة التلفزيونية بأفريقيا

الدول / المناطق: الصين، جمهورية تنزانيا المتحدة

تم الترشيح من قبل: المركز الصيني الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني (CICETE)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 4.4، 8.1، 17.8

مدعوم من: مجلس الأعمال الصيني الأفريقي وشركة البث التنزانية

الكيانات المنفذة: مجلس الأعمال الصيني الأفريقي وستار تاجز

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: نوفمبر 2016 - أكتوبر 2017

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://en.cab.org.cn>



تعليم اللغة الإسبانية كلغة أجنبية

التبادل والتعاون الثقافي للمرشدين السياحيين والطلاب الآسيويين

التحدي

وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية (UNWTO)، جاءت آسيا والمحيط الهادي في المقدمة فيما يتعلق بالنمو العالمي في السياحة الدولية في عام 2016 مع وصول 308 مليون سائح دولي، مما يشكل زيادة بنسبة 9% أو 24 مليون شخص أكثر عام 2015، وهذه هي أعلى زيادة مسجلة، من الناحيتين النظرية والمطلقة، عبر مناطق منظمة السياحة العالمية الخمسة¹. كما ازداد عدد السياح الناطقين بالإسبانية الذين يزورون آسيا. وقد أدرك المرشدون السياحيون بالمنطقة أنهم في حاجة لتعلم الإسبانية لتقديم خدمة أفضل لهذا السوق الجديد الآخذ في النمو.

نحو إيجاد حل

لتلبية هذه الحاجة، وفرت الحكومة الكولومبية عام 2012 برنامج التبادل الثقافي للمرشدين السياحيين الآسيويين وطلاب الدراسات العليا والجامعيين، مما أتاح لهم فرصة القدوم إلى كولومبيا لتعلم اللغة الإسبانية كلغة ثانية. وقد كانت السفارات الكولومبية في كل بلد، وكذلك سفارات البلدان المشاركة والجامعات المشاركة هم الشركاء الرئيسيون لاستقطاب الطلاب المهتمين.

تعزز هذه المبادرة التبادل الثقافي والتعاون الدولي بين كولومبيا وآسيا² من خلال تعليم اللغة الإسبانية كلغة أجنبية والترويج للقيم اللغوية والثقافية والسياحية لكولومبيا. من المهم أيضاً أن يقوم المرشدون السياحيون الآسيويون بتعزيز تفاعلهم مع السياح الناطقين بالإسبانية مما يتيح لكولومبيا فرصة عظيمة لتأسيس نفسها كوجهة رئيسية لتعلم اللغة الإسبانية. ويسعى البرنامج إلى المساهمة في تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، حيث أن هذه التبادلات توفر فرص عمل أفضل وأكبر عندما يعود المرشدون السياحيون إلى بلدانهم في آسيا، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى نمو اقتصادي أكبر لقطاع السياحة والفندقة في المنطقة.

صُمم هذا البرنامج في الجامعات الكولومبية المعترف بها على أنها تقدم تعليمًا إسبانيًا عالي الجودة. وهي تقدم دورات لتعليم اللغة تستمر لمدة فصل دراسي واحد (أربعة أشهر)، مع 15 ساعة من التدريس في الأسبوع. لتزويد المستفيدين بشهادة معترف بها دولياً لإتقانهم اللغوي، يُعقد امتحان الخدمة الدولية لتقييم اللغة الإسبانية (SIELE) في نهاية الدورة.

بالإضافة إلى هذه الأنشطة الأكاديمية، يتم الترويج للأنشطة التطوعية بين الطلاب الآسيويين، بما في ذلك التطوع لمدة 10 ساعات في الأسبوع في المشاريع المجتمعية، مما يوفر لهم فهم أعمق للمجتمع الكولومبي. ويساعد ذلك على تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة حيث يتعلم طلاب التبادل اللغة الإسبانية في مؤسسات تعليمية عالية الجودة ويكتسبون أيضاً معرفة قيمة عن الظروف الاجتماعية والسياسية في بلد له تعقيداته الخاصة في أمريكا اللاتينية مثل كولومبيا. وهذا أمر مبتكر للغاية لأنه طريقة جديدة لتعزيز التعاون بين منطقتين مثل شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، اللذان يتصفان بأنهما من البلدان النامية ذات الديناميات الاقتصادية المماثلة والمتكاملة.

نتيجة لنجاح هذه المبادرة، يتزايد الاهتمام بالتقدم للالتحاق بها بين المرشدين السياحيين الآسيويين والطلاب. وبالتالي، في عام 2017، تم إنشاء مبادرة ELE Asia + من أجل توسيع فوائد برنامج ELE FACTae ليشمل بلدان أخرى في المنطقة، مثل بنغلاديش وبوتان والهند وجزر المالديف ونيبال وسريلانكا.

¹ انظر www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284419029

² الدول الرئيسية المشاركة هي: (في ELE Focalae): أستراليا، بروناي دار السلام، كمبوديا، الصين، إندونيسيا، اليابان، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، منغوليا، نيوزيلندا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند وفيتنام؛ (في ELE Asia +): بنغلاديش، بوتان، الهند، المالديف، نيبال وسري لانكا.

خلال هذه السنوات الخمس، شارك ما يقرب من 1 128 شخصاً في المبادرة وتزايدت الطلبات بأكثر من 74 في المائة من 2013 إلى 2017، مما يعكس الاهتمام المتزايد بأمريكا اللاتينية في البلدان الآسيوية. في عام 2018، قررت حكومة كولومبيا مواصلة هذه المبادرة، حيث قدمت 60 منحة دراسية جديدة.

من المهم التأكيد على أن هذه الممارسة الجيدة قد أفادت جميع البلدان التي تعد جزءاً من منتدى FOCALAE. إنه لمن الأهمية مكان تطوير مشاريع مماثلة لأن مثل هذه الممارسات الجيدة يمكن أن تفيد ليس فقط بلدين ولكن العديد من البلدان. لتكرار هذا المشروع، يجب أن يكون لدى البلد المضيف جامعات معتمدة لتدريس اللغة الإسبانية حتى يتمكنوا من تقديم دورات تدريبية عالية الجودة.

بيانات الاتصال:

السيدة ماريا غالانو فونسيكا، mairagaleano@apccolombia.gov.co
السيد سيباستيان غيرالدو ميخيا، هاتف: 3015287019 + (57)

بالإضافة إلى ذلك، وكتكملة للمشروعين، قررت الحكومة الكولومبية دمج ELE في مسابقة ASIA، حيث يمكن للمعلمين من الجامعات ومراكز التعلم التي ترحب بعلماء من ELE Focalae ومبادرة ELE Asia + التقدم بطلب لتدريس اللغة الإسبانية في دورة قصيرة في إحدى الجامعات في الصين أو إندونيسيا أو تايلاند أو فيتنام، مما يعزز مهاراتهم المهنية ومعرفتهم بالثقافة الآسيوية. علاوة على ذلك، يمكن توقيع اتفاقات التعاون مع الجامعات الآسيوية النظرية.

ومنذ عام 2013، استفاد ما مجموعه 223 مرشداً سياحياً، وصحفيون متخصصون في السياحة، وطلاب من الخريجين وطلاب من شرق آسيا من هذه المبادرة التي تفتح الباب أمام التبادل الثقافي والتجاري والنمو في مجال السياحة من آسيا إلى كولومبيا. بالإضافة إلى ذلك، فهو يساهم في تدويل المؤسسات التعليمية الكولومبية ويعزز مجموعة برامج تعليم اللغة الإسبانية في البلاد.

اسم المشروع: برامج ELE - FOCALAE و ELE - ASIA +، الإسبانية كلغة أجنبية

الدول / المناطق: كولومبيا وبلدان آسيا (بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، الهند، إندونيسيا، اليابان، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، المالديف، منغوليا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، سريلانكا، تايلاند، فيتنام)

تم الترشح من قبل: الهيئة الرئاسية الكولومبية للتعاون الدولي (APC - كولومبيا)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 4.9، 4.10، 8.2، 17.3، 17.6

مدعوم من: وزارة الشؤون الخارجية الكولومبية، أليستكس، معهد كارو إي كويرفو، المنتزهات الطبيعية الوطنية الكولومبية.

الكيانات المنفذة: APC - كولومبيا، الجامعات الكولومبية التي لديها برامج معترف بها لتدريس اللغة الإسبانية (جامعة أوتونوما دي بوكارامانغا وجامعة سانتو توماس دي أكينو في بوكارامانغا؛ وجامعة Eafit وجامعة بونتييفيسيا بوليفاريانا في ميدلين؛ وجامعة غران كولومبيا في أرمينيا؛ وجامعة كالداس في مانيزاليس؛ وجامعة بونتاسيا وجامعة جافيريانا ولا سابانا في بوغوتا؛ ومعهد مدرسة

EHE الاسباني في سوكورو، سانتاندر)

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2018-2013

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/hh5E9o



نقل نموذج التعليم العالي من كولومبيا إلى كوت ديفوار

توفير فرص التعليم العالي لمعالجة عدم المساواة

التحدي

كوت ديفوار هي بلد صغير يعتمد اقتصاده بشدة على موارده الطبيعية، التي هي أساساً زراعية (الكافو، والقهوة، والقطن، وزيت النخيل، والمطاط)، والتعدين. ومع ذلك، وعلى الرغم من الآفاق القوية للنمو الاقتصادي، إلا أن هناك دلائل قوية على عدم المساواة الاجتماعية بشكل ملحوظ، حيث يعيش أكثر من 42 في المائة من السكان تحت خط الفقر وأكثر من 60 في المائة عاطلين عن العمل أو يعملون في القطاع غير الرسمي.

علاوة على أن 38 بالمائة من السكان هم دون الثامنة عشر من العمر. وهم يعيشون في مناطق ريفية مع غياب نموذج ذو كفاءة للتعليم العالي بما يلبي متطلباتهم. وقد فشل النموذج الحالي في تقديم ما يلي: (1) التعليم العالي الذي يمكن أن يلبي احتياجات القطاع الإنتاجي ويحسن ظروف معيشة الطلاب؛ (2) نموذج تعليمي يزيد من الفرص المتاحة أمام الشريحة الأكثر ضعفاً من السكان للوصول إلى التعليم العالي (يقل حالياً عن 20 في المائة من الجامعات).

نحو إيجاد حل

وسعى منها للمساهمة في التنمية الاجتماعية المستدامة والنمو الاقتصادي في كوت ديفوار من خلال التعليم التكنولوجي العالي، تعاونت جامعة مينوتو دي ديوس (UNIMINUTO) مع مؤسسة تابعة للطائفة اليهودية وهي تجمع يسوع ومريم الديني في كوت ديفوار. وبناء على خبرتها الأكاديمية السابقة في كولومبيا، سعت الجامعة إلى تحديد مدى توافر التعليم العالي ونوعيته وإمكانية الوصول إليه وملاءمته للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلد. تبين للجامعة أن نظام التعليم العالي الحالي في كوت ديفوار لم يكن كافياً لمواجهة التفاوتات الاجتماعية والجنسانية القوية أو كفوفاً بما فيه الكفاية للتصدي لمعدلات البطالة المرتفعة، مما لا يترك لغالبية الناس أي خيار سوى العمل في القطاع غير الرسمي.

ومن هذا المنطلق اقترحت الجامعة إنشاء *Institution Universitaire Technologique Eudiste d'Afrique* (معهد أفريقيا التكنولوجي التابع لليوديسيين، IUTEA) الذي يعتمد على نموذج الجامعة المطبق في كولومبيا. سيقدم هذا النموذج حلولاً ملموسة على التحديات المذكورة أعلاه من خلال:

- التعلم المتوازن - التعليم الذي يعزز المبادئ والقيم مع التركيز على المسؤولية الاجتماعية؛
- التدريب العملي - التوازن بين النظرية والممارسة والتكيف واستخدام المختبرات والتكنولوجيات؛ و
- التدريب ذي الصلة والمتنوع - برامج تتوافق مع القطاعات الاستراتيجية التي تحددها الحكومة والقطاع الإنتاجي مع تخصصات في مختلف مجالات المعرفة.

ولإطلاق هذا المشروع وتقوية العلاقة بين الحكومتين، قدمت APC - كولومبيا الدعم للجامعات بين المؤسسات من الحكومتين الإيفوارية والحكومات الكولومبية. وكان من بين المشاركين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في كوت ديفوار، الهيئة الرئاسية الكولومبية للتعاون الدولي، ووزاري التربية والتعليم والشؤون الخارجية الكولومبية، ومكتب الرئاسة الأولي ونياية الرئاسة بـكوت ديفوار، وغرفة التجارة والصناعة، والمؤسسات الأجنبية مثل المؤتمر الأسقي الإيطالي.

ويسعى معهد IUTEA إلى تطوير الفرص التعليمية للناس دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو الدين ممن لا يستطيعون الوصول إلى التعليم العالي بسبب الحصة التي تؤثر على قبولهم في الجامعات العامة وارتفاع التكاليف الخاصة بالجامعات الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، يشجع معهد IUTEA على تطوير مشاريع التدريب المستمر من



الإيكولوجيا الزراعية - وورش عمل حول الزراعة الحضرية باستخدام المواد القابلة لإعادة التدوير.

إذا فكرت الدول الأخرى في تكرار نموذج جامعة مينوتو دي ديوس UNIMINUTO أو تكيفه بحسب احتياجاتهم، فيجب أن تكون السياقات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية لهم شبيهة بكولومبيا. وأي كيان يسعى للحصول على الدعم من أجل النقل الجزئي أو الكلي لنموذج جامعة UNIMINUTO يجب أن:

- يشارك رؤية UNIMINUTO في مكافحة الفقر وتأسيس الدمج الاجتماعي؛
- يشارك بفعالية في بناء القدرات المحلية؛
- إظهار الوعي المجتمعي العالي، خاصة فيما يتعلق بمبادئ الحوكمة الجيدة، والشفافية وتحسين الموارد المتاحة؛
- يكون لديه الموارد الكافية لتمويل المساعدة التقنية؛ و
- يضمن التزام القانون في الدولة التي يرغب فيها تكرار النموذج بمعايير حقوق النسخ وحقوق الملكية الفكرية الخاصة بجامعة UNIMINUTO.

بيانات الاتصال:

السيد جورج إنريك غاليجو فاسكويز، المدير المشارك لمعهد IUTEA والمدير الدولي لجامعة UNIMINUTO، jorge.gallego@uniminuto.edu
الأب مويس بوني، مدير معهد IUTEA، tuobifa@yahoo.fr

خلال شهادات الكفاءة المهنية (CAPs) للأشخاص الذين ليس لديهم تعليم ثانوي والذين يحتاجون إلى تطوير مهارات العمل والمشروعات الإنتاجية. وأخيراً، يهدف معهد IUTEA إلى تطوير مشاريع بحثية يمكن أن تساهم في التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي وترتبط بالمجالات التالية: ريادة الأعمال والابتكار الاجتماعي والسيادة الغذائية والتغلب على الفقر من خلال اقتصاد تضامني.

وبفضل الموارد التي تم توفيرها من خلال التعاون الثلاثي بين إيطاليا وكولومبيا وكوت ديفوار، تم تأسيس معهد IUTEA في منطقة يوبوغون - أيجان وتم تطوير البرامج الأكاديمية (ثمانية برامج في مجال الزراعة البيئية والإدارة والحوسبة والمنشآت المدنية، تقدم أربع درجات جامعية وأربعة برامج تقنية عليا). وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب 47 معلماً من كوت ديفوار ليصبحوا أساتذة في معهد IUTEA من خلال الدورة الافتراضية للتعليم في مجال التعليم العالي. وقد حصل معهد IUTEA على جميع الموافقات اللازمة لفتح الجامعة والبدء في الأنشطة الدراسية اعتباراً من فبراير 2018.

وقد استعان المشروع بفريق عمل إداري، وبدأ ثمانية طلاب العام الأول من التعليم العام في معهد IUTEA وتم تدريب 147 شخصاً في دورات

اسم المشروع: نقل نموذج التعليم العالي لجامعة مينوتو دي ديوس UNIMINUTO لتجمع مريم ويسوع في كوت ديفوار للإنشاء الجامعة التكنولوجية اليوديسيتية بأفريقيا (IUTEA).
الدول / المناطق: كولومبيا، كوت ديفوار، إيطاليا

تم الترشيح من قبل: الهيئة الرئاسية الكولومبية للتعاون الدولي- كولومبيا

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 4.3، 4.4، 4.5، 4.7، 4.8، 4.9، 8.3، 8.5، 8.6، 8.8، 8.9، 8.10، 10.1، 10.2، 10.3، 10.4، 10.5

مدعوم من: UNIMINUTO، تجمع يسوع ومريم - نيابة مقاطعة تجمع يسوع ومريم بأفريقيا، حكومة كوت ديفوار، حكومة كولومبيا، المؤتمر الأسقفي الإيطالي
الكيانات المنفذة: جامعة UNIMINUTO، تجمع يسوع ومريم - نيابة مقاطعة تجمع يسوع ومريم بأفريقيا

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2015-2025

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://iutea.edu.ci>، <http://uniminuto.edu>



مبادرة الطفولة المبكرة بين المكسيك وأوروغواي: الفن والحقوق الإنسانية والتعايش بين المواطنين

تناول الاحتياجات التعليمية للسكان المعرضين للخطر لمنع السلوكيات العنيفة في مرحلة الطفولة المبكرة

التحدي

إن مدينة سيوداد خواريز بالمكسيك هي واحدة من البلديات الأكثر تضرراً من العنف خلال السنوات القليلة الماضية. فقد تركت معدلات جرائم القتل العالية عدداً كبيراً من الأطفال اليتامى. وقد أهملتهم عائلاتهم ومعلميهم وأيضاً أغفلتهم السياسات العامة. يعاني الأطفال والمراهقون من العنف الأسري والعنف المرتبط بالعصابات والتوتر والكرب والقلق بالإضافة إلى الاضطرابات الأخرى والإدمان. تنعكس هذه القضايا في العنف المدرسي، والتنمر وغيرها من المشاكل السلوكية.

نحو إيجاد حل

لمواجهة هذا التحدي، وضعت كلا من المكسيك وأوروغواي مبادرة "الطفولة المبكرة: الفن وحقوق الإنسان والتعايش بين المواطنين" لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان من الطفولة المبكرة من خلال الفن في المدارس الواقعة في الأماكن المعرضة للعنف والتي يقصد منها تقليل كل أشكال التمييز الاجتماعي.

وقد استهدفت المبادرة الأطفال ما بين 3-8 سنوات، وعائلاتهم ومدرسيهم ومعلميهم الخصوصيين وسعت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية: هدف التنمية المستدامة الرابع (التعليم الجيد)، هدف التنمية المستدامة 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، وهدف التنمية المستدامة 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).

تناول كل مشارك / شريك - مونتفيدو، عاصمة أوروغواي، وسيوداد خواريز - هذه الأهداف من وجهة نظر واستراتيجيات مختلفة للمناهج والمنهجيات مما عزز ملكية المشروع وساعد على تحسين النتائج. وكانت نقطة الانطلاق في كلا البلدين دعوة المدارس للانضمام إلى المشروع عن طريق تنفيذ بعض الأنشطة لمنع العنف والتمييز العنصري.

وقد ركزت أنشطة المشروع الرئيسية على مجالين من مجالات التدخل وكانت الأهداف هي:

- تطوير بُعد فني بشأن مشاريع التعليم المؤسسي (PEI, *Proyecto educativo institucional*) من خلال تعزيز الشعور بالانتماء والتعاون واحترام الاختلافات داخل المجتمعات التعليمية؛ و
- تعزيز مهارات التدريس عن طريق "إيجاد حل لمشكلات" ممارسات التدريس؛ أي استخدام دراسات حالة لحل قضية أو مشكلة للمساهمة في تنمية الأطفال من حيث الإبداع والتعبيرات العاطفية والعاطفة.

وبشكل عام، نجح المشروع في تطوير نموذج تربوي بدمج الفن وحقوق الإنسان بكفاءة من خلال محتوى مناهج محدد وخريطة طريق التعليمية. أثبت هذا النموذج أنه مناسب لتنفيذ إجراءات الوقاية التي تستهدف الأطفال والبالغين ولتطوير ورش عمل لتدريب المعلمين باستخدام دليل منهجي. على الرغم من أنه من السابق لأوانه قياس الفعالية الفعلية لتلك المواد، فقد أصبحت مادة مرجعية دائمة للمستخدمين.

في المدارس التجريبية، أجريت أربعة أنواع من ورش العمل للآباء الذين تلقوا تعليمهم في الفنون المسرحية (الدمى) والفنون البصرية وحقوق الإنسان.

وأثناء كل ورشة عمل، تم إعطاء الطلاب أدوات لرواية القصص باستخدام الدمى. كانت المواضيع الرئيسية في القصص هي حقوق الإنسان ومنع التنمر.



وقد تم تجهيز كل مدرسة بالمواد التعليمية والأدبية على شكل حقيبة - مسرح الدمى والرسومات الفنية، ودورة لتصنيع دمي القفاز الخاصة بهم.

ساعدت ورش العمل المشروع على تحقيق تقدم نحو تحول تربوي فعال من خلال تصميم نموذج تدخل حيث كان المجتمع التعليمي مسؤولاً عن تصميم وتنفيذ الإجراءات التي تدمج حقوق الإنسان والفنون في كل مدرسة. قدمت الفرق التي تشكلت في الدورات التدريبية عدة معطيات وأنتجت أدوات عمل لمعالجة المشكلات التي تؤثر على المجموعات ذات الأولوية (بما في ذلك العائلات والأطفال وزملاء العمل والمنظمات المحلية).

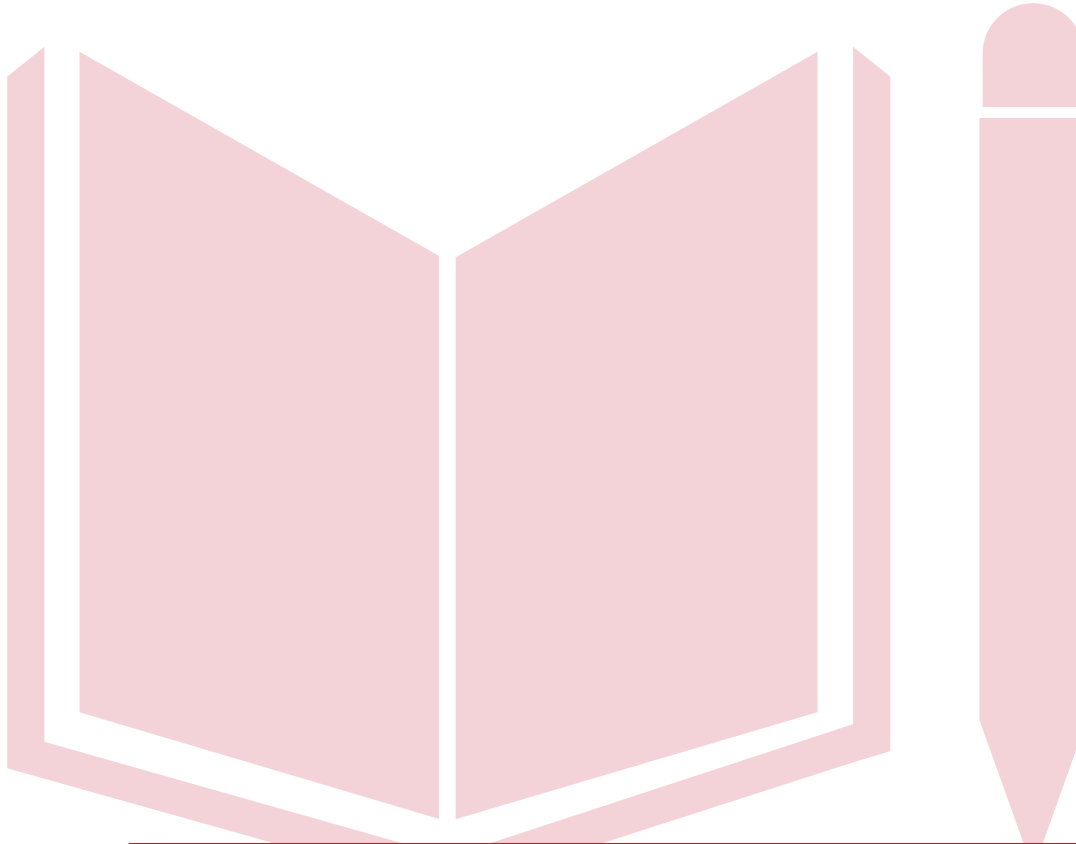
أسفرت الدورات التدريبية عن نتائج مهمة من حيث بناء المعرفة واكتسابها. كما ساعدت في تطوير قدرات عملية تزيد من القدرات الحاسمة للمستفيدين في قراءة وجهات نظر حقوق الإنسان وتفسيرها وفهمها.

من حيث الاستدامة، تم إنشاء شراكات مع مؤسسات وكيانات عامة أخرى في كلا البلدين. وقد ساعد ذلك على ضمان استمرارية المشروع ودمجه في جدول الأعمال العام.

- كما أسفر المشروع عن إنجازين مهمين سيمكنان من تكرار النتائج: في المكسيك، يجري حالياً إنتاج سلسلة برامج DENI (www.deni.org.mx) وهي تدمج مواضيع المشروع بلغة وشكل متكيف مع الأطفال وتم دمجها كأداة عمل في المدارس المكسيكية؛ و،
- في أوروغواي، بموجب الخطة الوطنية لتعليم حقوق الإنسان، خصصت وزارة التعليم والثقافة بعض الأموال لتمويل ساعات إضافية لأنشطة تدريب المعلمين في مونتيفيديو ومتابعتها في ثلاث مدارس رائدة جديدة.

بيانات الاتصال:

الدكتورة مارثا نافارو، مدير عام التعاون التقني والعلمي - AMEXCID،
أمانة الشؤون الخارجية في المكسيك، mnavarro@sre.gob.mx



اسم المشروع: مبادرة الطفولة المبكرة بين المكسيك وأوروغواي: الفن والحقوق الإنسانية والتعايش بين المواطنين الدول / المناطق: المكسيك، أوروغواي

تم الترشيح من قبل: الهيئة المكسيكية للتعاون الإنمائي الدولي (AMEXCID)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 4.1، 16.1، 17.9

مدعوم من: صندوق التعاون المشترك بين المكسيك - أوروغواي

الكيانات المنفذة: في المكسيك: مفوضية ولاية تشيواوا لحقوق الإنسان (CEDH)، SUPERARTE A.C.، في أوروغواي: مجلس مدينة مونتيفيديو، مسرح سوليس.

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2015-2017

دليل الموارد الموحد للممارسة: تقرير CEDH (باللغة الإسبانية) goo.gl/T6Ybua فيديو (باللغة الإسبانية) goo.gl/pmk4Jx



تبادل الموظفين فيما بين بلدان الجنوب في إطار التعاون المؤسسي

منهجية متنوعة لمشاركة المعرفة وبناء القدرات لتحقيق جدول أعمال 2030



التحدي

إن المشاكل التي يطرحها عدم المساواة بين الجنسين، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى التدريب المهني للشباب، وغياب المشورة النفسية - الاجتماعية للمحرومين هي ثلاث مشاكل حاسمة تحول دون الأعمال الكاملة للطاقت البشرية. وتنتشر هذه المشاكل بشكل خاص في الدول الجنوبية. يجب أن تعالج الإستراتيجيات الأساسية للتخفيف من وطأة الفقر الأسباب التي تعرقل التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، وتساعد الشباب على تحقيق مهارات قابلة للتسويق وربطها بأسواق العمل، وضمان معاملة مجموعات معينة، مثل المعاقين وضحايا العنف، بمزيد من الرعاية.

نحو إيجاد حل

إن كيه الترويج هي وكالة لإدارة المنح تابعة لوزارة الشؤون الخارجية النرويجية، مكلفة بتيسير ودعم تبادل الموظفين في إطار التعاون المؤسسي، تحت عنوان FK-Exchange. يتضمن المكون الأساسي لهذه المبادرة إعارة موظفين محترفين من منظمة محلية للعمل لمدة عام إلى شريك مضيف في بلد آخر، بناء على افتراض أن كلاهما لديه شيء يساهم به وشيء لتعلمه واصطحابه معه عند العودة إلى الوطن.

ويتيح التضمن المتبادل للمهنيين في منظمات بعضهم البعض تبادل المعرفة وتبادل المهارات والأفكار. كما أن العنصر البشري يخلق فهماً أفضل وثقة بين المنظمات. وتحقق المعرفة المكتسبة في شكل أساليب عمل محسنة وأشكال أخرى لبناء القدرات الدائمة، حتى بعد انتهاء برنامج التبادل.

وتشارك في البرنامج شبكات دولية من الوكالات العامة وشركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ويعمل المشاركون في مجموعة واسعة من المهن ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

وينص مفهوم تسهيلات إف كيه الترويج على تخطيط ومراجعة الاجتماعات، وتدريب الشريك سواء في الوطن / أو الدولة المضيفة، والدورات التمهيدية واستخلاص المعلومات من المشاركين الذين يسافرون إلى الخارج. أكثر من نصف البرنامج يعتمد على التبادل بين دول الجنوب والتبادل الثلاثي. في أي وقت من الأوقات، توجد حوالي 50 شراكة نشطة بين دول الجنوب وشراكات ثلاثية مع ما يقرب من 250 محترف يعملون في الخارج. بين عامي 2001 و 2018، استطاعت حوالي 160 شبكة من شبكات دول الجنوب والشراكات الثلاثية إقامة عمليات تبادل بين أكثر من 3000 شخصاً من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

تشمل أمثلة التبادلات بين بلدان الجنوب ما يلي:

- منتدى النساء الأفريقيات التربويات (FAWE) هو مشروع يعمل من خلال الفصول الوطنية في أفريقيا لتعزيز تعليم الفتيات والنساء. وبدعم من الترويج، يهدف إلى بناء قدرات وكفاءات مؤسسية في الفصول الوطنية لمنتدى النساء الأفريقيات التربويات (FAWE) في كينيا وملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وزامبيا، وذلك بتبادل الموظفين الفنيين لمساعدتهم على اكتساب المزيد من الخبرة في ممارسة الضغط والمناصرة. ويتم ذلك من أجل ضمان المشاركة في المعرفة والمهارات، لا سيما في مجالات الإعلام والاتصالات والضغط والحملات.

التعلم والشباب المعرضين لخطر تعاطي المخدرات. شرعت CEDECHA في برنامج لتعبئة الأطفال والشباب في المجتمعات المحلية للتعرف على الشباب من ذوي صعوبات التعلم وضحايا العنف في مرحلة مبكرة. وقد دعا علماء النفس وطلاب علم النفس للمشاركة في تعزيز العمل.

كما تقدم عمليات التبادل تأثيرًا طويل المدى من خلال الجانب التحفيزي والملمهم للعمل في الخارج لمدة عام. تظهر بعض الأدلة أنه عندما يعود المشاركون إلى موطنهم، فإنهم يشاركون بنشاط أكبر في المجتمع.

من الملامح الإبداعية للبرنامج هو تصميمه الأفقي بالكامل، حيث يحضر كل أطراف الشبكة إلى الطاولة من أجل التعلم ومشاركة المهارات والمعرفة. إن تقدير قيمة المعرفة لدى كل شخص يخلق ملكية أكبر ومشاركة واستدامة.

بيانات الاتصال:

السيد عيلغي إيسبي، مستشار أول، إف كيه الزويج،

helge.espe@fredskorpset.no

السيدة ماريت باكين، مديرة البرنامج

marit.bakken@fredskorpset.no

وقد تم تبادل ما مجموعه 30 موظفًا من ذوي المهارات ذات الصلة بين أعضاء شبكة Fawe كل منهم ظل خارج موطنه لدى منظمة شقيقة لمدة عام. وقد سمح ذلك بتبادل المعارف والمهارات والأفكار على المستوى التشغيلي وتحسين الأداء العام لشبكة Fawe. كما شملت تحسين وتعزيز أدوات الضغط والتأييد وتحسين تعبئة الموارد بين المشاركين؛ و

• كل من مشروع CEDEHCA و FUNDATED للتبادل يسعى لتعزيز وتحسين العلاج النفسي في غواتيمالا ونيكاراغوا بين الجاليات التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية *Fundación Asistencia Técnica para el Desarrollo* (FUNDATED) في غواتيمالا ونيكاراغوا *El Centro de Derechos Ciudadanos y Autónomos, Humanos* (CEDEHCA) في نيكاراغوا. ويستهدف البرنامج مجموعتين: الأطفال ذوي الإعاقة وضحايا العنف من الإناث في نيكاراغوا. يسهل المشروع تعزيز العلاج النفسي والمهارات الطبية من خلال تبادل الموظفين بين المنظمين / الدولتين. تسمح هذه التبادلات بتقاسم المعرفة والمهارات على المستوى التشغيلي بالإضافة إلى بناء قدرات CEDEHCA و FUNDATED.

بالنسبة لـ FUNDATED، عزز المشروع عملية تهدف إلى تحسين المعرفة والمهارات والاستراتيجيات في العمل مع الأطفال والشباب ذوي صعوبات

اسم المشروع: تبادل الموظفين فيما بين بلدان الجنوب في إطار التعاون المؤسسي

الدول / المناطق: دول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 4.7، 17.9

مدعوم من: إف كيه - الزويج

الكيانات المنفذة: الوكالات العامة، شركات القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2001 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: www.fredskorpset.no



إنشاء مركز تعليمي لتنمية الزراعة المستدامة على أساس فلسفة اقتصاد الاكتفاء في تايلاند

توفير المعرفة والمهارات اللازمة لإدارة فعالة ومثمرة للقطاع الزراعي

التحدي

بالرغم من أن نسبة عالية جدا من سكان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - أي ما يقرب من 80 في المائة - يعملون في الزراعة، فإن الناس لا يزالون يفتقرون إلى الفهم والمعرفة الراسخين في الإدارة الزراعية. ما يشكل تحديًا بالنسبة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية فيما يتعلق بإنتاجيتها الزراعية.

نحو إيجاد حل

وهكذا وضعت تايلاند مبادرات تهدف إلى توفير المعرفة والمهارات اللازمة لمعالجة هذه القضية. بين عامي 2010 و 2016، قدمت وكالة التعاون الدولي التايلاندية (TICA) مجموعة من أساليب الدعم لمدرسة Dongkhamxang الفنية الزراعية، بما في ذلك منح دراسية للعاملين ومواد التدريس والمرافق المختبرية. في عام 2016، أنشأت الوكالة مركزًا لتعليم تنمية الزراعة المستدامة، استنادًا إلى تطبيق فلسفة اقتصاد الاكتفاء (SEP). **وكان الهدف من مركز التعلم هو أن يعمل كمركز يؤدي إلى توليد ونشر المعرفة بالمهارات في الممارسات الزراعية المستدامة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين نوعية الحياة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع الأوسع.**

تم إنشاء مركز التعلم هذا على أساس اتفاق بين تايلاند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للتصدي لتحديات الإنتاجية الزراعية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وعلى وجه التحديد، الإدارة الزراعية، الناتجة عن نقص الدراية والفهم الراسخ للإدارة الزراعية. تم تطوير مركز التعلم لتوفير المعرفة والمهارات اللازمة لإدارة القطاع الزراعي بكفاءة وإنتاجية، وفي الوقت نفسه مساعدة شعب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 4 و 12 و 17.

يشدد برنامج اقتصاد الاكتفاء على أسلوب حياة متوازن لا يمكن فيه ملاحقة بعد آخر من الأبعاد الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية أو الثقافية بما يشكل تكلفة إضافية. إنها في الأساس طريقة تفكير توجه السلوك لدى كل مستوى من مستويات المجتمع، من الفرد إلى البلد، لتحقيق الاستدامة. وتتمثل مبادئ الثلاثة الرئيسية في الاعتدال والمعقولة والحصانة الذاتية، مع تطبيق المعرفة والأخلاق. ولذلك، ينبغي أن تكون الممارسات التي تركز على الزراعة المستدامة هي نتيجة عملية اتخاذ قرارات معتدلة ومعقولة وحذرة، تستند إلى النظر في الأبعاد الأربعة المشار إليها أعلاه وإلى المعرفة والأخلاق.

وباتباع بعد توجيهات برنامج اقتصاد الاكتفاء "SEP"، يغطي مركز التعلم مجموعة واسعة من محطات التعلم، مثل الزراعة العضوية، بما في ذلك السماد العضوي والممارسات الزراعية الجيدة (GAP)، وتربية الحيوانات، والحرف اليدوية والمحاسبة المنزلية. ومع ذلك، وبسبب الاهتمام المتزايد والطلب من المجتمع، من المتوقع أن يزداد نطاق ومجال مركز التعلم بشكل أكبر. وقد شملت مراحل الثلاث العديد من الأنشطة، بما في ذلك زيارة دراسية إلى تايلاند قام بها 16 مسؤولًا تنفيذيًا ومدراءًا من المدرسة في المرحلة الأولى (أكتوبر 2016 - مارس 2017)؛ إنشاء مركز التعلم؛ اجتماع لجنة توجيه المشروع (PSC)؛ أربع دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بشأن إدارة مركز التعلم، وإدارة الإنتاج الزراعي، وتحسين الإنتاجية والتسويق؛ إدخال مناهج التدريس لاستخدامها في مركز التعلم؛ ندوة شبابية حول الزراعة المستدامة القائمة على اقتصاد الاكتفاء؛ وزيارة دراسية إلى تايلاند في المرحلة الثانية (أبريل - سبتمبر 2017). في حين أن المرحلة الثالثة لا تزال جارية (أكتوبر 2017 - سبتمبر 2018)، فقد استقطبت مجموعة من الزوار، بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس من 40 مؤسسة تعليمية، و 100 طالبًا و 30 مزارعًا. كما تم عقد ورش عمل حول ريادة الأعمال الزراعية والخدمات المهنية.



© TICA

التشاركي لأصحاب المصلحة اللاويين - أعضاء هيئة التدريس والطلاب - البدء تدريجيا في تحمل مسؤولية تشغيل مركز التعلم. (أصبح هذا أكثر وضوحا منذ المرحلة الثالثة.) وبالإضافة إلى ذلك، أثبت مركز التعلم هذا أنه مبتكر في أنه ساعد على تنفيذ برنامج اقتصاد الاكتفاء للمرة الأولى في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

بعد إنشاء أول مركز تعليمي، تم إنشاء مركزين آخرين، يقعان في كلية الخمونة الفنية الفائقة والمدرسة المهنية التقنية المتكاملة بسيكون، خارج فينتيان في عام 2018.

بيانات الاتصال:

السيدة بانيتي سريساوانغ، مسؤولة التعاون الإنمائي، وكالة التعاون الدولي التايلاندية (TICA)، panitees@mfa.go.th
السيد راتشادا موريادي، مدرس التربية الخاصة، كلية ودون ثاني للزراعة والتكنولوجيا piuy.ratchada@gmail.com
السيد شيتاخوني سيسانونه، نائب مدير مدرسة دونغ خامزانغ التقنية الزراعية، chithakone@yahoo.com

وفي هذا السياق، ساعد مركز التعلم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف العديد من أهداف التنمية المستدامة الهدف الأول: ضمان تعبئة الموارد بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الإنمائي، من أجل توفير وسائل كافية ويمكن التنبؤ بها لكي تنفذها البلدان النامية برامج وسياسات للقضاء على الفقر بجميع أبعاده؛ الهدف 2: زيادة الاستثمار، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي، في البنية التحتية الريفية، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد، وتطوير التكنولوجيا، ومصارف الجينات النباتية والحيوانية لتعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية؛ الهدف 4: ضمان حصول جميع المتعلمين بحلول عام 2030 على المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة وأنماط الحياة المستدامة؛ الهدف 12: بحلول عام 2030، تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية؛ الهدف 17: الاستفادة من الشراكات العالمية من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

أدت عملية إنشاء مركز التعلم وتعلم كيف يمكن لبرنامج اقتصاد الاكتفاء تحقيق الزراعة المستدامة إلى تفاعل وثيق فيما بين موظفي القطاع الزراعي من كلا البلدين على سبيل المثال، مما أدى إلى نقل منهجي وعابر للممارسات الجيدة والمعرفة عبر إطار التعاون بين دول الجنوب. وقد أتاح هذا النهج

اسم المشروع: إنشاء مركز تعليمي لتنمية الزراعة المستدامة على أساس تطبيق برنامج اقتصاد الكفاءة في مدرسة Dongkhamxang التقنية الزراعية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

الدول / المناطق: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تايلند

تم الترشيح من قبل: وكالة التعاون الدولي التايلاندية (TICA) - وزارة الشؤون الخارجية؛ تايلند

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.a، 2.a، 4.7، 12.2، 17.6، 17.9، 17.7

مدعوم من: وكالة التعاون الدولي التايلاندية (TICA) - وزارة الشؤون الخارجية، تايلند

الكيانات المنفذة: تايلند: كلية أودون ثاني للزراعة والتكنولوجيا، مكتب مفوضية التعليم المهني، وزارة التعليم، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية: مدرسة دونغ خامزانغ التقنية الزراعية

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2016 - 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/XEGKeR



تعزيز تعليم المعلمين لسد فجوة جودة التعليم في أفريقيا

تعزيز تدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



التحدي

تعكس حقيقة أن هناك عددًا أكبر من تلاميذ المدارس في العالم أكثر من أي وقت مضى التقدم الإنمائي الواضح. ومع ذلك، فإن العديد من هؤلاء الأطفال ما زالوا يفتقرون مهارات القراءة الأساسية أو المهارات الرياضية حتى بعد تركهم المدرسة. السبب الرئيسي لهذا هو النقص في المعلمين المدربين تدريباً جيداً. يعد المعلمون العامل الأكثر أهمية في جودة التعليم ونتائج تعلم الطلاب، لذا فإن النقص في المعلمين المدربين يهدد جودة التعليم وشموليته وإنصافه. في حين أن النقص الحاد في المعلمين المؤهلين تأهيلاً جيداً هو مصدر قلق عالمي، إلا أن أكبر نقص يرد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

نحو إيجاد حل

تم إطلاق صندوق اليونسكو - الصناديق الاستثمارية (CFIT) في عام 2012، وهو مشروع رائد لتعزيز جودة تدريب المعلمين في أفريقيا من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. بدعم من حكومة جمهورية الصين الشعبية، استفادت اليونسكو من 12 مليون دولار أمريكي لتقديم دعم مخصص إلى 10 بلدان أفريقية.¹

يهدف المشروع إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والإنترنت والهواتف المحمولة لدعم البلدان المستهدفة في تعزيز قدرات مؤسسات تدريب المعلمين الخاصة بهم. والهدف هو زيادة عدد المعلمين وتحسين جودتهم قبل وأثناء تقديم الخدمة. يساهم المشروع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 4 منها المتعلق بالتعليم الجيد الشامل والمنصف، وتحديدًا المقصد 4-ج بشأن زيادة المعروض من المعلمين المؤهلين من خلال التعاون الدولي لتدريب /تثقيف في البلدان النامية، وكذلك الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالبنية التحتية والابتكار.

وبشكل أكثر تحديدًا، يدعم مشروع CFIT عددًا محدودًا من مؤسسات تدريب المعلمين الوطنية الرئيسية المستهدفة في البلدان المستفيدة من خلال:

- تعزيز البرامج القائمة لمرحلة ما قبل الخدمة، لا سيما من خلال برامج التدريب المختلطة المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات الناجحة المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تعزيز التطوير المهني المستمر للمدرسين، ولا سيما من خلال طرائق التعلم المختلطة والابتكارات الناجحة المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تعزيز قدرات مدربي المعلمين بكفاءات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين جودة التعليم والتعلم؛
- تحسين شبكات مؤسسات تعليم / تدريب المعلمين لتعزيز تبادل المعرفة بشأن الاستراتيجيات الفعالة والممارسات التعليمية.

منذ عام 2012، أجرى المشروع أكثر من 100 ورشة تدريبية وقام بتدريب أكثر من 10 000 معلم تربوي. وقد تم وضع أو تنقيح أكثر من 230 من وحدات تدريب المعلمين أو وثائق السياسات، ويجري إضفاء الطابع المؤسسي عليها. تم شراء وتركيب أكثر من 2 400 قطعة من المعدات. وأنشئت سبع منصات للتعليم والتعلم على الإنترنت وثلاث مكتبات رقمية تربط بين أكثر من 30 مؤسسة لتدريب المعلمين.

¹ الكونغو، كوت ديفوار، الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، ليبيريا، ناميبيا، جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا (منذ 2012) وأيضاً توغو وزامبيا (منذ 2017).

يمكن تطبيق منهجيات صندوق اليونسكو - الصين الاستثماري في البلدان النامية الأخرى وهذه المنهجيات مثل المشاركة في إنشاء مشاريع مع أصحاب المصلحة المحليين مع التركيز على الاحتياجات الخاصة لكل بلد مستهدف من حيث تعليم المعلمين وتصميم استراتيجيات محددة لتلبية تلك الاحتياجات، مع مكونات قوية لتعلم الأقران وتقاسم المعرفة، بما في ذلك من خلال برامج الزمالة. يجب ألا يتم "تكرار" المشاريع في حد ذاتها بل يتم تكييفها وفقاً لسياق البلد المحدد بمشاركة شاملة من أصحاب المصلحة المتعددين وتهدف أيضاً إلى الاستفادة من المبادرات الحالية ذات الصلة. يجب أن يكون هناك أولاً تقييم للاحتياجات للبلد وتحديد أصحاب المصلحة / المؤسسات ذات الصلة.

بيانات الاتصال:

السيد إيديم أدوبرا، e.adubra@unesco.org

السيدة فلورنس سسيرو، f.ssere@unesco.org

السيدة أورورا، زتشي-مينغ شيونغ، a.cheung@unesco.org

السيد يانكينغ تان، y.tan@unesco.org

وبينما حدد المشروع مجموعة من الأهداف المشتركة، تمكن أصحاب المصلحة المحليون في كل بلد من البلدان العشرة المستفيدة من وضع أولويات وتصميم استراتيجيات لتلبية الاحتياجات الوطنية والمحلية. يستطيع أصحاب المصلحة داخل البلدان بناء التأزر بين المشروع والمبادرات الوطنية أو الإقليمية المماثلة المدعومة من الشركاء الآخرين. صرح المحاضر الأول ومدير جامعة كيامبوغو، أوغندا "مهما كانت مواد التعلم التي يتم تطويرها من خلال دعم المانحين الآخرين، فإننا نجعلها متاحة على الإنترنت وندمجها في المنصة التي تم تطويرها من قبل المشروع." وعلاوة على ذلك، زاد التعاون الوثيق بين الشركاء المحليين والخبراء الدوليين والمكاتب الميدانية لليونسكو في أفريقيا من التواصل وتبادل المعارف وأفضل الممارسات، بدعم من المعهد الدولي لبناء القدرات في أفريقيا (IICBA).

وانضمت البلدان المستفيدة أيضاً إلى عدد من الجولات الدراسية لتعلم الأقران والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما يتم تشجيع مدرّبي المعلمين من البلدان المستفيدة على الانضمام إلى برنامج اليونسكو - China Great Wall Fellowship من خلال برنامج مخصص لمدة سنة واحدة في جامعة شرق الصين العادية في شنغهاي، الصين.

اسم المشروع: تعزيز تعليم المعلمين لسد فجوة جودة التعليم في أفريقيا
الدول/ المناطق: الكونغو، كوت ديفوار، الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، ليبيريا، ناميبيا، جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وتوغو وزامبيا
تم الترشيح من قبل: اليونسكو
مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 4 ج، 9.5
مدعوم من: حكومة الصين
الكيانات المنفذة: اليونسكو
حالة المشروع: قيد التنفيذ
فترة تنفيذ المشروع: المرحلة الأولى (2013 - 2016)، المرحلة الثانية (2017-2018)
دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/T5EJZT



صندوق ملالا الخيري لدعم حق الإناث في التعليم

توسيع نطاق وصول الفتيات إلى التعليم الجيد، لا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات والكوارث



التحدي

إن كونك ولدت كفتاة يمكن أن يكون حكماً مدى الحياة بالظلم وعدم المساواة. يتعرض الفتيات والنساء للعديد من أشكال التمييز العنصري في كل مجالات حياتهن بما في ذلك خلال وأثناء التعليم. وفي كثير من البيئات نجد احتمال ذهابهن للمدرسة أقل كثيراً من الأولاد، وغالباً ما يكون أدائهن في التعليم غير متكافئ مقارنة بال أولاد والرجال، وبالتالي تؤدي هذه الفرص المفقودة إلى مزيد من عدم المساواة. ومن أجل زيادة الوعي وتحفيز الموارد الجديدة لتعليم الفتيات والنساء، هناك حاجة إلى المزيد من الشراكات المبتكرة من خلال توفير المزيد من التمويل والخبرة والتواصل.

نحو إيجاد حل

أنشئ صندوق ملالا التابع لليونسكو المعني بالحق في التعليم في عام 2012 عقب محاولة الاغتيال الوحشية ضد ملالا يوسفزاي، مراهقة باكستانية ناشطة لتعليم الفتيات. وهو جزء من الشراكة العالمية "من أجل حياة أفضل ومستقبل أفضل" الخاصة بتعليم الفتيات والنساء، والتي تهدف إلى توسيع نطاق وصول الفتيات إلى التعليم الجيد والمتجاوب بين الجنسين وضمان بيئة تعليمية آمنة، لا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات والكوارث. وقد خصصت باكستان في البداية مبلغ 10 ملايين دولار أمريكي للصندوق، وتم جمع أكثر من 700 000 دولار أمريكي من الجهات المانحة الأخرى، بما في ذلك الدعم السنوي من مجموعة CJ، وهي مجموعة كورية جنوبية.

يهدف الصندوق إلى: (1) زيادة إمكانية الفتيات والنساء في الوصول إلى التعليم، وخاصة أولئك الذين يصعب الوصول إليهم والمتضررين من النزاع والكوارث؛ (2) تحسين جودة التعليم وأهميته، وضمان أن يكون المحتوى والممارسات التدريسية وعمليات التعلم والبيئات تراعي الفوارق بين الجنسين؛ و (3) تعزيز السياسة والقدرة على ضمان بيئات تعلم آمنة. وهو يساعد البلدان على تحقيق مجتمعات متساوية وشاملة وعادلة والنهوض ببرنامج التنمية التحويلي المبين في أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بشأن التعليم الجيد والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين.

وحتى الآن، دعم الصندوق 10 بلدان واستفاد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك كمبوديا ومصر وغواتيمالا وموريتانيا وموزامبيق ونيبال ونيجيريا وباكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة وفييتنام. ويوفر صندوق ملالا لحق الفتيات في التعليم فرصاً لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات بشأن تعزيز وصول الفتيات إلى التعليم الجيد والمتجاوب مع نوع الجنس وبشأن ضمان بيئة تعليمية آمنة. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة على سبيل المثال، استفادت أكثر من 2500 فتاة من خلق مساحات آمنة في 40 مدرسة ثانوية، وتدريب 120 معلماً و 620 طالباً على إدارة هذه المساحات باستخدام الأدوات التي طورتها اليونسكو. كما تم تدريب اثنين وثمانون مدرساً على التربية التربوية المتعلقة بالجنس، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ومناهضة التسلط والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وفي هذه المواقع، لوحظ زيادة في الاستبقاء بين الفتيات مع انخفاض في حالات الحمل بين المراهقات.

خلال تعميم المنظور الجنساني في تخطيط التعليم وإدارته وتقديمه، ودعم التغييرات في المعايير الجنسانية من خلال التدخلات الإعلامية. ففي فييتنام على سبيل المثال، تم وضع خطة عمل للمساواة بين الجنسين في قطاع التعليم للفترة 2016-2020 ووافقت عليها وزارة التعليم والتدريب. ومؤخراً في مارس 2018، تم توقيع اتفاقية مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA) بمشروع إضافي بقيمة 3.4 مليون دولار لدعم بناء القدرات الوطنية لتحقيق حق الفتيات في التعليم في إقليم البنجاب الباكستاني وجيلجيت - بالتستان، من خلال التدخلات التي تستهدف مسؤولي التعليم وقادة المجتمع والمدرسين وأولياء الأمور.

بيانات الاتصال:

السيدة جاستن ساس، رئيس قسم التعليم من أجل الدمج والمساواة
الجنسانية، اليونسكو j.sass@unesco.org

وفي موزامبيق، تم تدريب أكثر من 50 تقنياً (80 في المائة من الإناث) على محو الأمية الأسرية، وقام أكثر من 580 من الشابات والأمهات ومقدمي الرعاية والآباء (95 في المائة من الإناث) بتأسيس مهارات القراءة والكتابة واللغة والحساب. يقدم ثلاثة عشر فصلاً برامج محو الأمية المنتظمة وتستفيد منها حوالي 475 متعلمة (71 في المائة من الإناث). وفي مصر، تعمل اليونسكو على تعزيز مهارات القراءة والكتابة لدى 940 امرأة وفتاة وبناء مهارات حياتهن في مجالات الصحة وسبل العيش والمواطنة من خلال مراكز التعلم المجتمعية (CLCs). وقد تم تجريب برنامج تدريب المدربين ووضعه في صيغته النهائية، وتم تدريب 60 من معلمي محو الأمية من أربع محافظات.

كما طور المشروع منصات معرفة مستدامة، مثل منهاج إدارة التعلم الذي يتضمن منهجاً رقمياً للمدارس الثانوية تم تثبيته في المدرسة الرقمية التابعة لليونسكو / سامسونج، ويمكن للطلاب من 4 مدارس ثانوية (آراش وإيمانيتا ولوليوندو وستوتسامبو) نفي غورونغورو في جمهورية تنزانيا المتحدة الوصول إليه والانضمام إليه. كما أدى ذلك إلى إصلاحات في السياسات، من

اسم المشروع: صندوق ملالا الخيري لدعم حق الإناث في التعليم

الدول / المناطق: كمبوديا، مصر، موريتانيا، موزمبيق، نيبال، نيجيريا، باكستان، جمهورية تنزانيا المتحدة، فيتنام

تم الترشح من قبل: اليونسكو

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 4.4، 4.5، 4.6، 4.a، 4.c، 5.2، 5.3

مدعوم من: باكستان ومجموعة CJ

الكيانات المنفذة: تختلف تبعاً للبلد، وتشمل وزارات التعليم والمرأة والصحة والعمل على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية؛ والمنظمات غير الحكومية وشركاء المجتمع المدني، بما في ذلك رابطات النساء والشباب ومجموعات معينة (مثل السكان الأصليين)؛ المؤسسات التعليمية بما في ذلك المدارس ومراكز التعلم المجتمعية وغيرها من هياكل التعليم غير الرسمي؛ ووكالات البث الإعلامي بما في ذلك أجهزة الراديو المجتمعية من أجل الدعوة والتوعية المجتمعية

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2012 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/eMzXVN



برنامج التعاون بين ماليزيا واليونسكو بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع التركيز بشكل خاص على أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا

التحدي

تشارك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في آسيا والمحيط الهادئ، وفي أفريقيا، في عدد من التحديات الهيكلية والقيود الجيوفيزيائية التي تؤدي إلى تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة غير متناسبة تعيق تنميتها. تواجه هذه البلدان تحديات كبيرة في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول (IPOA)، جدول أعمال 2030 وغيره من الأهداف المتفق عليها دولياً. هناك حاجة ملحة لتحسين الجودة والفعالية والكفاءة في التعليم والإدارة المستدامة للمياه وصياغة وتنفيذ سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز النهج القائمة على حقوق الإنسان والتي تعالج المساواة بين الجنسين والحد من الفقر، وخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

نحو إيجاد حل

ومن التصميم الشامل للسياسات والتدريب على المهارات والسياحة المستدامة إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة والتأهب لكارثة تسونامي، تعد المشاريع التي تنفذ في إطار برنامج التعاون بين ماليزيا واليونسكو نموذجاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. منذ عام 2013، يركز برنامج التعاون بين ماليزيا واليونسكو على الدول النامية الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ، وفي أفريقيا. وهو يعتمد على خبرات المؤسسات الماليزية، بما في ذلك المركز الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل العلم والتكنولوجيا والابتكار (ISTIC)، ومركز الموارد المائية الهيدرولوجية الإقليمية وموارد المياه في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ (HTC) الذي تم إنشاؤه تحت رعاية اليونسكو. وحتى الآن، تم تنفيذ 29 مشروعاً في أكثر من 70 بلداً، من بينها غامبيا وموزامبيق وميانمار ونيجيرو وتيمور - ليشتي وتوفالو وفانواتو.

تسهم المشروعات التي تنفذ في إطار برنامج التعاون بين ماليزيا واليونسكو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل مشاريع برنامج التعاون بين ماليزيا واليونسكو التعليم من أجل التنمية المستدامة في بلدان جزر المحيط الهادئ، وبناء قدرات الدول الأعضاء في المحيط الهندي في مجال التأهب والاستجابة للتسونامي؛ إصلاح أنظمة التعليم لتلبية متطلبات القرن الحادي والعشرين، والتثقيف بشأن التغير المناخي في الجزر الصغيرة، ورفع مستوى الأمن المائي عبر آسيا وأفريقيا؛ الإدارة المجتمعية في مواقع التراث العالمي، وتعزيز مناهج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. إجمالاً، يتم التعامل مع 13 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة من خلال البرنامج.

يشمل نطاق التعاون الوثيق مع برنامج التعاون بين ماليزيا واليونسكو (MUCP) مشاريع تتعلق بإصلاح السياسة التعليمية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD)، وتنمية المهارات، والحد من مخاطر الكوارث، وعلم الاستدامة، وتعزيز معايير العلوم والهندسة والتكنولوجيا، والإدماج الاجتماعي، وحماية التراث الوثائقي، وتعزيز القدرة الإعلامية، من بين أمور أخرى، مع الاعتماد على المؤسسات والخبرات الماليزية.

ويركز البرنامج على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب لتعزيز معايير العلوم والهندسة والتكنولوجيا في آسيا والمحيط الهادئ بهدف تعزيز المؤسسات الهندسية وتحسين نوعية التعليم وتمكين المهندسين من التنقل بين منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا. وقد أدى ذلك إلى وضع مناهج دراسية نموذجية وشجع البلدان على الانضمام إلى نظام اعتماد اتحاد مؤسسات الهندسة في آسيا والمحيط الهادئ (FEIAP). وفي إطار هذا المشروع، شاركت اليونسكو في استضافة العديد من حلقات العمل الإقليمية والأقليمية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز المعايير الهندسية وتنقل الموظفين الفنيين من

أجل دعم المبادئ التوجيهية لتقييس المؤهلات الهندسية في FEIAP وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية المستدامة. حضر أكثر من 60 مشاركاً من أذربيجان والصين وإندونيسيا وإيران وماليزيا وميانمار وباكستان وسري لانكا وطاجيكستان وتيمور ليشتي والمملكة المتحدة ورشة العمل التي عُقدت في كانون الأول / ديسمبر 2017 في جاكارتا.

وعلاوة على ذلك، يدعم برنامج التعاون بين الماليزيا واليونسكو تعزيز قدرات صناع السياسات في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ولا سيما في كمبوديا وماليزيا وتيمور - ليشتي لتعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال السياسات العامة. وباستخدام التمويل من المشروع، قامت اليونسكو بتصميم وإطلاق مختبر السياسات الشاملة لدعم تنفيذ دعائم أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتنمية الشاملة من خلال أطر سياسة مستنيرة ومتماسكة.

ومن الممارسات الناجحة الأخرى دعم التنمية المستدامة في مواقع التراث العالمي (ومواقع القائمة المؤقتة) في جنوب شرق آسيا من خلال دعم مديري المواقع وأصحاب المصلحة الرئيسيين في الإدارة المجتمعية التي تضم إدارة السياحة المستدامة. وقد أدى ذلك إلى نشر الاستراتيجية الثقافية المستدامة للسياحة في مقاطعة بالي: نظام سوباك بوصفه مظهرًا لفلسفة تري هيتا كرانا؛ والكتاب الإرشادي- دليل الخريطة: شلالات الأرز من الكورديراس الفلبينية؛ وكذلك استراتيجية السياحة المستدامة لجورج تاون ومالكا.

من خلال بناء القدرات وتيسير البحث التعاوني الإقليمي بين بلدان الجنوب والتعاون وتبادل المعرفة، أثبت برنامج التعاون بين الماليزيا واليونسكو أنه آلية فعالة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين

الدول الأعضاء في اليونسكو بطريقة مستدامة. على سبيل المثال، من أجل تعزيز تبادل المعرفة على المدى الطويل والتعاون والحوار، أنشأت الوزارة 3 منابر معرفة حول علم الاستدامة (<http://mucp-mfit.org/>) (knowledge-platform-on-sustainability-science/)، التعاون بين دول الجنوب من أجل المؤهلات الهندسية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل أمن المياه. كما ساهمت في تعزيز قدرة صانعي السياسات في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا سيما في كمبوديا وماليزيا وتيمور - ليشتي لتعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال السياسات العامة، التي شملت أيضاً تطوير مختبر سياسة شامل (<http://en.unesco.org/inclusivpolicylab>). إن العمل الذي اضطلع به البرنامج لتطوير مناهج دراسية معيارية في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا التي يمكن تكييفها بعد ذلك للهيئات المهنية والجامعات من أجل تدريب مهني معتمد هو مثال جيد آخر على كيفية قيام اليونسكو بتعزيز القدرات المؤسسية من خلال برنامج التعاون بين الماليزيا واليونسكو. ويمكن تقاسم نفس النهج مع شركاء آخرين في مجال التنمية يرغبون في استخدام خبراتهم الإنمائية، وكذلك معرفتهم وخبرتهم التقنية لدعم أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إنشاء منصات المعرفة المشتركة والمناهج الدراسية ونظم الاعتماد، مثل نظام اعتماد اتحاد مؤسسات الهندسة في آسيا والمحيط الهادئ (FEIAP).

بيانات الاتصال:

السيد شهباز خان، مدير مكتب اليونسكو في جاكارتا والمكتب الإقليمي للعلوم، s.khan@unesco.org

اسم المشروع: برنامج التعاون بين الماليزيا واليونسكو (MUCP)

الدول/ المناطق: آسيا والمحيط الهادئ أفغانستان، أستراليا، بنغلاديش، بوتان، بروناي، كمبوديا، الصين، جزر كوك، فيجي، الهند، إندونيسيا، إيران، اليابان، كازاخستان، كيريباتي، جمهورية كوريا، قرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، جزر المالديف، جزر مارشال، ميكرونيزيا، منغوليا وميانمار ونيبال ونيوزيلندا ونيوي وبالاو وباكستان وبابوا غينيا الجديدة والفلبين وساموا وسنغافورة وجزر سليمان وسري لانكا وطاجيكستان وتيمور - ليشتي وتايلاند وتونغا وتركمانستان وتوفالو وأوزبكستان وفانواتو وفيتنام وأفريقيا: الجزائر، بنين، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، كوت ديفوار، جزر القمر، مصر، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، ليبيريا، مدغشقر، مالي، موريشيوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، السنغال وسمالو وسيراليون وجنوب أفريقيا والسودان وجمهورية تنزانيا المتحدة وتوغو وتونس وزيمبابوي.

تم الترشيح من قبل: اليونسكو

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.9، 4.3، 4.5، 4.6، 4.7، 4.8، 4.9، 5.1، 5.2، 5.3، 5.4، 5.5، 5.6، 5.7، 5.8، 5.9، 5.10، 5.11، 5.12، 5.13، 5.14، 5.15، 5.16، 5.17، 5.18، 5.19

مدعوم من: حكومة ماليزيا

الكيانات المنفذة: اليونسكو نيو دلهي، اليونسكو بانغوك، اليونسكو جاكارتا، اليونسكو أبيا، المعهد الدولي للتخطيط للتعليم، المكتب الدولي للتعليم

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2013 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://mucp-mfit.org/>



دعم الجامعة في البرازيل لتطوير المناهج الوطنية لتعليم الطفولة المبكرة في جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

تحسين نوعية التعليم قبل المدرسي وإمكانية الوصول الشامل إليه

التحدي

يوفر الوصول إلى خدمات التنمية المبكرة، بما في ذلك المدارس التمهيدية ذات الجودة العالية، دعماً حاسماً خلال السنوات الأولى من نمو الطفل، مع تسهيل الاستعداد والتعلم في المدارس. واعترافاً بهذه الحقيقة، فقد أصبحت العديد من الالتزامات العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة واتفاقية حقوق الطفل (CRC) تسلط الضوء على أهمية تعزيز جودة التعليم قبل المدرسي واستيعابه.

ومع ذلك، واجه نظام التعليم قبل المدرسي في ساو تومي العديد من التحديات. وبلغ معدل الالتحاق الصافي في رياض الأطفال حوالي 36 في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن 60 في المائة فقط من التربويين تلقوا تدريباً في التعليم قبل المدرسي¹ كما أن نوعية التدريب الذي تلقاه اختصاصيو التوعية غير مرضية ويفتقر التعليم قبل المدرسي إلى البنية التحتية المناسبة.

نحو إيجاد حل

على ضوء هذه الخلفية، اختارت اليونسف ووزارة التعليم والثقافة والعلوم والاتصال في ساو تومي وبرينسيبي التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة كأولوية استراتيجية في خطة التعاون الخاصة بها للفترة 2012 - 2016. وفي وقت لاحق، وصفت اليونسف الجامعة الكاثوليكية البابوية في ريو دي جانيرو (PUC - Rio) كمؤسسة أكاديمية يمكن أن توفر الخبرة الفنية للحكومة لوضع وتنفيذ المناهج الدراسية الوطنية للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة لمرحلة ما قبل المدرسة التي تتراوح أعمارهم بين أربع وخمس سنوات. بالإضافة إلى ذلك، تم تكليف الجامعة أيضاً بتدريب المعلمين على مرحلة ما قبل المدرسة.

في عام 2013، وقعت الحكومة واليونسف و الجامعة الكاثوليكية البابوية في ريو دي جانيرو مذكرة تفاهم (MoU). بعد ذلك، قام أربعة أساتذة من مختبر التعليم متعدد التخصصات (LIDE / DAD) في الجامعة بزيارة ساو تومي وبرينسيبي لبعثة تقييم أولي. وقد أدى ذلك إلى وضع اتفاقية شراكة وتعاون (PCA) وخطة عمل مفصلة مع مختلف الخطوات والبعثات التي يتعين القيام بها. وخلال فترة المشروع، قام فريق مختبر التعليم متعدد التخصصات بتسبع بعثات إلى ساو تومي. وعلاوة على ذلك، تم إرسال بعثتين غامرتين للمعلمين والمساعدات من ساو تومي وبرينسيبي إلى الجامعة الكاثوليكية البابوية لمدة 15 يوماً لكل منهما. وقد ساعد ذلك معلمي ساو تومي وبرينسيبي على التعرف مباشرة على الطريقة التي عززت بها البرازيل جودة التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة والوصول إليه. بالتوازي مع البعثات، تم توفير التعليم المستمر عبر الإنترنت للمعلمين من أجل تنفيذ المعرفة المكتسبة في تطوير المناهج الدراسية في البرازيل بنجاح.

وقد نتج عن ذلك تطوير منهج جديد في ساو تومي وبرينسيبي، يتضمن نموذجاً عن النظرية التربوية التي ينطوي عليها المنهج وثمانية مناهج دراسية، موزعة على 320 بطاقة تحتوي على اقتراحات لأنشطة للمعلمين. ولوضع المنهج الجديد، تم تأسيس فريق تنسيق وطني وفريق مراقبة. في المجموع، تم تدريب 17 منسقا / مراقبا لاختبار المناهج الجديدة.

أيضاً إلى أن الطلاب الذين أكملوا المناهج الجديدة مستعدون للالتحاق بالمدارس الابتدائية، مما سيعزز نتائج التعلم.

وكان مفتاح نجاح هذه المبادرة هو إشراك المعلمين في صياغة البرنامج، وتطوير أنشطة مناهج ما قبل المدرسة، والتنفيذ التجريبي، وأخيراً توسيع النطاق على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، وللمرة الأولى في سان تومي وبرينسيبي، تم الأخذ بنهج شامل لتنمية الطفولة المبكرة في تدريب المعلمين. مع تبني المناهج الجديدة، تم بشكل رسمي إدخال نهج التعلم القائم على اللعب المرتبط بمراحل تطور الطفل في البلاد.

ويجري بالفعل توسيع المشروع من خلال اتفاق تعاون جديد بين الجامعة الكاثوليكية والبابوية بربو دي جانيرو ووزارة التعليم والثقافة وجامعة ساو تومي وبرينسيبي ومعهد التعليم العالي والاتصالات في البلاد (ISEC). سيوفر البرنامج الجديد التدريب ويولد المعرفة والتوجيه السياسي لدعم تطوير تنمية الطفولة المبكرة في البلاد.

بيانات الاتصال:

السيدة ماريانا روث ليل، المختصة بتعليم، اليونيسيف ساو تومي وبرينسيبي،
mrleal@unicef.org

السيدة ميرابل ريبيرو، مديرة التخطيط والابتكار، وزارة التربية والتعليم، ساو تومي وبرينسيبي،
mirabel.ribeiro@mecc.gov.st

د. ريتال ماري دي سوزا كوتو، منسق فريق مختبر التعليم متعدد التخصصات (الجامعة الكاثوليكية البابوية بربو دي جانيرو)،
ricouto@puc-rio.br

كان التحدي الرئيسي في هذا الوقت هو الافتقار إلى المواد التربوية لدعم تنفيذ المناهج الدراسية. وللتغلب على هذا القيد وضمان المزيد من الملكية الوطنية واستدامة المنهاج الدراسي الجديد، شارك مسؤولون حكوميون من وزارة التعليم والثقافة والتقنية والفنيين، بما في ذلك مفتشي المدارس ومديري المدارس ومنسقي مرحلة ما قبل المدرسة ومساعدتهم، في مناقشات لتحديد المبادئ التوجيهية لتنمية المهارات الخاصة بالأطفال في الأربعة مجالات التالية: الرياضيات واللغات والتعبير الفني والبيئة المادية والاجتماعية. واستناداً إلى هذه المبادئ التوجيهية، تم إنتاج وتوزيع 200 نسخة من المواد التربوية. ساهم البنك الدولي والشراكة العالمية للتعليم في الطباعة.

طورت فرق العمل الوطنية والجامعة الكاثوليكية البابوية- ريو دي جانيرو أيضاً معايير لاختيار رياض الأطفال تجريبية لاختبار المناهج وحددت المعايير الأساسية للمساحة والبنية التحتية في رياض الأطفال. وقد تم إطلاق هذا المنهج التجريبي في سبع رياض أطفال في مناطق اجتماعية جغرافية مختلفة في سان تومي وبرينسيبي. بعد النجاح الأولي للتجربة، تم توسيعه ليشمل 17 روضة أطفال، وأخيراً إلى جميع رياض الأطفال في البلاد.

قامت الجامعة الكاثوليكية البابوية بربو دي جانيرو بمهمة تقييم تشخيصية في نهاية المشروع. وكشف التقييم أن المشروع عزز القدرة المؤسسية لوزارة التعليم والثقافة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وساعد أيضاً في توسيع قدرة ساو تومي وبرينسيبي على تهيئة بيئات تعليمية مبتكرة وخلافة لمرحلة ما قبل المدرسة ولتدريب المربين والمساعدات في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وقد ساعد ذلك في تعزيز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، لا سيما بين المجتمعات الأكثر حرماناً مثل المجتمعات الريفية والحضرية والمناطق الطرفية والأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. تشير الأدلة

اسم المشروع: التعليم الجيد للجميع

الدول / المناطق: البرازيل، ساو تومي وبرينسيبي

تم الترشح من قبل: اليونيسيف

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 4.2

مدعوم من: اليونيسيف، البنك الدولي

الكيانات المنفذة: اليونيسيف، وزارة التربية والتعليم، الجامعة الكاثوليكية البابوية بربو دي جانيرو، البرازيل

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2013 - 2017

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/Nmed8w

التعاون الإقليمي كأداة فعالة للنهوض بالمساواة بين الجنسين

خلق تغيير مؤسسي عن طريق زيادة الوعي الجنساني بين موظفي القوات المسلحة

التحدي

من أجل تلبية احتياجات وأولويات النساء والرجال على نحو ملائم في مجتمع ما، يجب أن يشارك كل من الجنسين ويتم تمثيلهم في عمليات صنع القرار، ووضع السياسات وتنفيذها. وينطبق هذا على قطاع الأمن أيضاً. لم يناول إصلاح قطاع الأمن (SSR) في غرب البلقان (WB) إلا بشكل هامشي فقط مسألة النوع الاجتماعي في الأمن، وعلى وجه الخصوص، الفرص المتكافئة وفرص العمل للنساء في الجيش. على الرغم من أن المهنة العسكرية مفتوحة أمام النساء، إلا أن هناك حاجة إلى نهج أكثر انتظاماً لجذبهن والاحتفاظ بهن في قوات الدفاع والقوات المسلحة، خاصة في المناصب الإدارية والقيادية. لضمان هذا الهدف، يجب على وزارات الدفاع في البنك الدولي دمج المنظورات الجنسانية في سياسات وممارسات الموارد البشرية، وإضفاء الطابع المؤسسي على مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية وتدريبها، وخلق الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين بين الموظفين.

نحو إيجاد حل

ولمعالجة هذه القضية، أطلق مركز تبادل المعلومات المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SEESAC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنوب شرق وشرق أوروبا مبادرة إقليمية لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن في غرب البلقان، بدعم من وزارات الدفاع عن البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (FYROM)، والجبل الأسود، وصربيا لإدماج المساواة بين الجنسين في إصلاح قطاع الأمن من خلال التعاون الإقليمي. والهدف من هذا المشروع هو تحسين إدماج المرأة في القوات المسلحة واستبقائها وتطويرها المهني وزيادة مشاركتها في صنع القرار وتعزيز التغيير الذي يراعي نوع الجنس في الثقافة التنظيمية لوزارات الدفاع.

وتمشيا مع أحد الأهداف الرئيسية لهذا المشروع، ازداد الوعي الجنساني داخل موظفي القوات المسلحة. وأنشأت وزارات الدفاع الأربع من البلدان المشاركة شبكة إقليمية من المدربين، شملت 33 مدرباً إقليمياً جنسانياً. وحتى الآن، قاموا بتدريب أكثر من 2 000 موظف.

لقد خدم أعضاء هذه الشبكة الإقليمية في كثير من الأحيان كموظفين في مجال التدريب على النوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، شارك المدربون من الجنسين في الجبل الأسود في حلقات عمل في جورجيا وبريطانيا العظمى ومولدوفا وصربيا وأوكرانيا.

كما تم توفير التدريب لخمسة عشر فرداً من القوات المسلحة لغانا ونيجيريا ورواندا وأوغندا، أكملوا خلالها دورة تدريب المدربين في مجال النوع الاجتماعي (GTOT). وقد نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / النظام SEESAC بالاشتراك مع مركز الشمال المعني بنوع الجنس في العمليات العسكرية ومركز عمليات حفظ السلام التابع للقوات المسلحة الصربية. قدم الدورة مدربون جنسانيون من الشبكة الإقليمية لمدربي الجنسانية المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غرب البلقان، مع سبعة مدربين من البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وجمهورية صربيا الاتحادية. كانت الدورة مثلاً رائعاً للتعاون الدولي مع نفس الأهداف التي تحققت وأنشأت صداقات قوية.

الإقليمية للمدربين وخبراء الموضوع لبلدان أخرى. كما أدى إلى اعتماد خطة عمل وطنية (UNSCR 1325) تهدف إلى زيادة تمثيل المرأة في قطاع الأمن. وقد ساهم ذلك في زيادة عدد الموظفين اللواتي يبلغن حالياً 9.75 في المائة.

خلال تنفيذه، دعم المشروع وزارات الدفاع المشاركة في بناء قدرات آليات المساواة بين الجنسين، وتحسين ظروف التوظيف الفعال للنساء واستبقائهن، بما في ذلك توعية أفراد القوات المسلحة بقضايا المساواة بين الجنسين، ومراجعة سياسات وإجراءات الموارد البشرية ودعم تقدم المرأة في القوات المسلحة. وعزز النهج الإقليمي للمشروع تبادل المعارف والمعلومات وساهم في بناء الثقة وزيادة الأمن في غرب البلقان.

بيانات الاتصال:

السيدة زانا سباديجير، كبيرة مستشاري قسم التعاون الدولي، مديرية سياسة الدفاع ووزارة الدفاع في الجبل الأسود zana.spadijer@mod.gov.me

الرائد سانجا بيجوفيتش، مستشار أول في مديرية الموارد البشرية ومستشار جنساني، وزارة الدفاع بالجبل الأسود، sanja.pejovic@mod.gov.me

أنشأ المشاركون في المشروع من البلدان المذكورة أعلاه منبرا عبر الإنترنت للشبكة الإقليمية لمدرسي النوع الاجتماعي من جميع البلدان الأربعة تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / SEESAC، واستخدموها لتبادل المعرفة والمشاركة.

بفضل الأنشطة التي نفذتها وزارات الدفاع في البوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / SEESAC، حقق المشروع الإقليمي النتائج التالية:

- وضع سياسات وممارسات للموارد البشرية مستجيبة للنوع الاجتماعي
- تكفل توظيف النساء واستبقائهن؛
- إنشاء آليات جنسانية قوية وفعالة؛ و
- زيادة الوعي الجنساني بين موظفي القوات المسلحة.

ساعد المشروع على زيادة الوعي حول المنظور الجنساني على جميع المستويات. ففي الجبل الأسود، على سبيل المثال، أدرجت وزارة الدفاع السياسات الجنسانية في جميع الوثائق الاستراتيجية الهامة (مراجعة الدفاع الاستراتيجي، وخطة التنمية طويلة الأجل واستراتيجية إدارة الموارد البشرية)، وأنشأت آليات مؤسسية قوية داخل المنظومة، ووضعت معايير في التعليم والتدريب من أجل الجيش في هذا المجال، واستمرار المشاركة في الشبكة

اسم المشروع: التعاون الإقليمي كأداة فعالة للنهوض بالمساواة بين الجنسين
الدول / المناطق: البوسنة والهرسك، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الجبل الأسود، صربيا
تم الترشيح من قبل: وزارة الدفاع في الجبل الأسود
مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 5.1، 5.2، 5.5، 5.c
مدعوم من: UNDP/SEESAC
الكيانات المنفذة: وزارات الدفاع في البوسنة والهرسك، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الجبل الأسود، صربيا
حالة المشروع: مكتمل
فترة تنفيذ المشروع: 2012 - 2015
دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://www.seesac.org/Women-in-the-Military>



بنك الأسرة في السودان

مكافحة الفقر بتمكين المرأة والشباب من خلال تمويل المشروعات الصغيرة

التحدي

تواجه بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحديات عديدة، بما في ذلك الافتقار إلى التمويل والمهارات والقدرات المحدودة، خاصة بالنسبة للمشروعات التي تديرها نساء. في السودان، لا يستطيع النساء والشباب الحصول على مساعدة مالية من خلال البنوك، حيث لا يمكنهم تقديم الضمانات المطلوبة.

نحو إيجاد حل

تأسس بنك الأسرة برأس مال قدره 35 مليون دولار أمريكي لمساعدة المؤسسات التي تديرها نساء على لعب دورها في النمو الاقتصادي لبلدائها. وتوفر محفظة البنك التمويل الأصغر للشركات الناشئة، والأسر المنتجة، والنساء والشباب.

منذ تأسيسه، توسّع البنك في جميع أنحاء السودان، مع وجود 42 فرعاً تقدم الخدمات لقطاعات المجتمع المستهدفة المحرومة. الهدف الرئيسي للبنك هو تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل للشباب والنساء.

سعت جمعية سيدات الأعمال السودانيات، وهي جزء من اتحاد رجال الأعمال وأصحاب العمل السودانيين، إلى الحصول على دعم من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)، ولاية الخرطوم والبنك المركزي في عام 2008 لتأسيس مؤسسة للتمويل الأصغر من شأنها مساعدة النساء بشكل أساسي عن طريق تمويل المشاريع الصغيرة والمشاريع الصغيرة. تم تأسيس بنك الأسرة استجابة لهذا الطلب من أجل المزيد من الشمول المالي. **تم تنفيذ المشروع للمساعدة في التخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص العمل وتسهيل مشاريع التنمية والمبادرات الأخرى للخريجين والشباب والنساء من خلال ضمان مزيد من فرص الحصول على التمويل.**

قبل وضع اللامسات الأخيرة على مواقع فروع البنك، تم إجراء دراسة للتأكد من توزيع فروع البنك جغرافياً وتأخذ الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والميزانية بعين الاعتبار. واستناداً إلى نتائج الدراسة، تم إنشاء مكاتب في مناطق ذات كثافة سكانية عالية وتم توفير الموارد لتوفير التمويل الأصغر للسكان المستهدفين. تم إنشاء الفروع لضمان الوصول الصحيح إلى الخدمات للسكان المستهدفين. وويندوز هي مكاتب تخدم فئات أو شرائح معينة من السكان المستهدفين للتمويل الأصغر، مثل مراكز التقاعد، واتحاد النساء، ومراكز الخريجين، واتحاد الحرفيين.

يعمل البنك من خلال كيانات تكميلية مثل المنظمات الاجتماعية التي تدعم دوره في تحقيق التغطية المالية. وهذه المنظمات هي: الاتحاد الوطني للشباب - مشروع استقرار الشباب؛ الصندوق الوطني لتوظيف الخريجين رابطة النساء العاملات ومختلف المنظمات والجمعيات الأخرى.

وتشمل بعض المبادرات الناجحة (مشاريع المرأة): المشاريع المنزلية (صناعة الخبز والمعجنات، تجهيز الأغذية، صناعة مستحضرات التجميل العشبية، تصنيع العطور، تجفيف الأسماك والتعليق)؛ مشاريع دجاج التسمين تربية الحيوانات والحرف اليدوية وورش العمل. وبلغ إجمالي التسهيلات التمويلية المقدمة للمشاريع النسائية 577.6 مليون جنيه سوداني، وبلغ عدد المستفيدين 84363 (32 في المائة من مجموع المستفيدين). أصبحت مبادرة بنك الأسرة هذه ممكنة بفضل تنفيذ الخطط السنوية الشاملة التي وضعت على أساس الخطة الإستراتيجية الأولى (2009 - 2013) والخطة الإستراتيجية الثانية (2015 -

يقدم خدمات غير مالية للشركات الناشئة ورجال الأعمال الشباب. وفي الفترة من 2008 إلى 2017، بلغ مجموع التمويل 1.82 مليار جنيه سوداني، وبلغ عدد المستفيدين 269 046. ساهم هذا المشروع بشكل كبير في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وقد ساعد البنك في التخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص العمل والمساعدة في مشاريع التنمية للخريجين والشباب والنساء من خلال تقديم خدمات الإدماج المالي لهم.

وقد تواصلت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA) بالفعل مع واضعي السياسات التابعين لمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل وضع سياسات وتشريعات وإطار عمل تنظيمي مناسبين يدعمان تكرار هذه المشاريع والأفكار في البلدان النامية الأخرى. ومن المقرر اقتراح هذا المشروع خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي سيعقد في نوفمبر 2018.

بيانات الاتصال:

الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)، باكستان
icciaoic@gmail.com

2019). تسعى هذه الخطط إلى تمكين وإعادة تأهيل الشرائح الضعيفة من المجتمع التي كانت نشطة اقتصاديًا ولكنها تحتاج إلى دعم إضافي. كما تم دعم هذه المبادرة والتصديق عليها من قبل حكومة الخرطوم والبنك المركزي في عام 2008. يعكس المركز المالي للبنك الأداء السليم والمستدام.

وتشمل بعض المبادرات الرائدة والناجحة للبنك المنتج التعليم، وهو منتج مصرفي مبتكر، يقوم البنك من خلاله بتمويل الرسوم الدراسية على جميع مستويات التعليم. من خلال مشروع البعد الاجتماعي، وافق بنك السودان مؤخراً على التمويل الاجتماعي من منتجات التمويل الأصغر من أجل إنارة القرى وشبكات المياه وبناء مراكز الرعاية الصحية من خلال اللجان الشعبية وممثلي القرى بالتنسيق مع البلديات والوحدات الإدارية الرسمية. كما أن منتج حاضنة الأعمال هو شكل من أشكال التمويل الجماعي. وهو يقدم مزايا إضافية لأنه يدعم رواد الأعمال ذوي الأفكار الطموحة ويساعد في تمويل الدراسات الفنية والاقتصادية ويوفر الموارد وبيئة العمل اللازمة خلال السنوات الأولى الحرجة من المشروع.

وبالتعاون مع المركز العربي الدولي لريادة الأعمال والاستثمار (AICEI) واليونيدو في البحرين، أنشأ البنك أيضاً المركز الوطني لريادة الأعمال، الذي

اسم المشروع: بنك الأسرة

الدول / المناطق: دول منظمة المؤتمر الإسلامي

تم الترخيص من قبل: الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.4، 5.5

مدعوم من: دولة الخرطوم وبنك السودان المركزي

الكيانات المنفذة: الاتحاد السوداني لرجال الأعمال وأصحاب العمل

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2008 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://www.familybank.sd>

المساواة بين الجنسين: الابتكارات والإمكانات في التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب

تبادل المعرفة من خلال التعاون بين دول الجنوب بين البرازيل وموزامبيق

التحدي

يمثل إعلان ومنهاج عمل بيجين معلماً رئيسياً لحقوق المرأة، مما يدفع إلى إنشاء آليات وطنية لتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، لا يزال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في معظم البلدان عبر عدد من الهيئات التنفيذية ومقدمي الخدمات، فضلاً عن تنفيذ سياسات متعددة القطاعات، يشكل تحدياً.

لا يزال النوع الاجتماعي يشكل قضية مركزية لتنمية المجتمعات والدول. وفي جميع أنحاء العالم، تؤثر عدم المساواة بين الجنسين تأثيراً هائلاً على التجربة الحياتية للنساء والفتيات، والتي يمكن أن تعبر عن نفسها كالتمييز والقمع والعنف. وقد حظيت الإجراءات والسياسات الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة باهتمام واستثمارات أكبر، متفاوتة في الحجم والمدة والنتائج. ومع ذلك، تهدف مبادرات أقل إلى تحقيق الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي للمرأة. قد يؤدي التعاون بين دول الجنوب إلى تحديد أفضل الممارسات وتبادلها، والمساعدة في معالجة الفجوات القائمة ودفع نهج سياسات أكثر قوة نحو المساواة بين الجنسين.

نحو إيجاد حل

جمع مشروع "البرازيل وأفريقيا: مكافحة الفقر وتمكين المرأة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب"، بين حكومتي البرازيل وموزامبيق في تعاون ثلاثي فيما بين بلدان الجنوب شمل أيضاً دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وإدارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة (DFID). من 2015 إلى 2017، أسفرت المبادرة المشتركة عن نهج مبتكر لتعزيز المساواة بين الجنسين وإنهاء الفقر، بهدف تحقيق ثلاثة أهداف محددة:

- المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية للسلطات الموزامبيقية لتوفير الاستجابات المتكاملة والقطاعية والتصدي للعنف الجنساني؛
- دعم التعبئة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية، وخاصة القيادات النسائية، في منع العنف الجنساني والتصدي له وتمكين المرأة اقتصادياً؛ و
- تعزيز القدرات المؤسسية للسلطات الوطنية الموزامبيقية لصياغة وتنفيذ سياسات عامة واستراتيجيات لتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة.

تحدد قيادة البلدان المتعاونة الأولويات والأهداف واستراتيجية التنفيذ بدعم تقني من وكالات الأمم المتحدة. اضطلعت وكالة التعاون البرازيلية (ABC)، وهي كيان تابع لوزارة الشؤون الخارجية البرازيلية المسؤولة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بدور قيادي في تنسيق المؤسسات البرازيلية، بالعمل في شراكة مع أمانة سياسات المرأة. وفي الجانب الموزامبيقي، لعبت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون دوراً رئيسياً في الوساطة الأولية، وبعد ذلك كانت وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والعمل الاجتماعي مسؤولة عن تعبئة المديرين والفرق الفنية، بدعم من مراكز التنسيق الجنسانية في كل مؤسسة. وشارك

أيضاً نظراً المجتمع المدني، خاصة في موزمبيق: في الأنشطة الريفية المرتبطة بـ ريدي دو مارغاريدياس نو موندو "Rede de Margaridas no Mundo"، وهي شبكة عالمية للمرأة الريفية، من كلا البلدين وتقاسما التحليل والاستراتيجيات، وقام منتدى موزامبيق للمرأة بتنظيم أنشطة للتوعية بشأن العنف ضد النساء. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة في البرازيل وموزامبيق المساعدة التقنية والدعم اللوجستي والتنفيذي للنظراء.

شجع المشروع على تسجيل وتحليل القوانين والسياسات والبرامج والمؤسسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البرازيل على مدى العشرين سنة الماضية. واختيرت المبادرات ذات الصلة بالشراكة مع أمانة سياسات المرأة في البرازيل، مع مراعاة خطة العمل لتعزيز المساواة بين الجنسين (2014-2016) لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وتمشيا مع عقيدة الدعم القائمة على الطلب للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تم تحديد الممارسات الجيدة وتقاسمها للاستجابة لطلب موزامبيق للتعاون في ثلاثة مجالات: الحماية الاجتماعية؛ التمكين الاقتصادي للمرأة؛ والعنف ضد النساء والفتيات.

وقد تم تعريف السلطات الموزامبيقية والفريق الفني ببعض المبادرات مثل بولسا فاميليا "Bolsa Família" (برنامج تحويل الدخل المشروط)، و"كاسا دا مولهر برازيليرا" Casa da Mulher Brasileira (وحدات تقدم الدعم الاجتماعي الأساسي وخدمات الشرطة والمساعدة القانونية للناجيات من العنف ضد المرأة)، وبرنامج "مولهر، فيفير سيم فايولينسيا" Viver, Mulher sem Violência programme (نساء تعيش دون التعرض للعنف، برنامج متعدد القطاعات للقضاء على العنف)، وخدمات الرعاية الصحية المتكاملة للناجيات من العنف الجنسي، والسياسات الاجتماعية التي تستهدف النساء الريفيات. وعلاوة على ذلك، قدمت المؤسسات البرازيلية استراتيجيات لزيادة كفاءة الخدمات، مثل ضمان السرية وتوعية موظفي الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعريف الوكالات البرازيلية المتعاونة بترتيبات التنسيق فيما بين القطاعات التي وردت في المجلس الوطني الموزمبيقى للنهوض بالمرأة، وفي استمارة التسجيل للعازبات (ficha única) للناجيات، وهي أداة لتجنب إعادة الإيذاء من خلال ضمان أن تقوم جميع الخدمات بجمع

وتبادل المعلومات حول الحالات، مما يسمح في النهاية بتوحيد السجلات الإدارية. وكنتيجة لهذا المشروع، تم تقاسم المعرفة المتعددة القطاعات عبر مجموعة كبيرة من الوكالات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني البرازيلية والموزمبيقية، حيث ساهمت كل وكالة بمعرفتها الخاصة بالابتكارات المحددة.

في خطة عام 2030، أصبحت ميزة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي موارد رئيسية لتنفيذ بناء القدرات الفعال والموجه في البلدان النامية لدعم الخطط الوطنية. ولهذه الغاية، يدعو مشروع البرازيل وأفريقيا إلى إجراء مزيد من التقييم للفوائد المحتملة لتبادل الخبرات الموجهة نحو المعرفة ونقل المعرفة بين بلدان الجنوب العالمي. وفي هذا الصدد، يعد التعاون الثلاثي بمثابة منصة تعزز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، مما يساهم في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة عام 2030.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تعتمد مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب التي تستهدف المساواة بين الجنسين منظوراً طويلاً وتأخذ في الحسبان تعقيدات الترتيبات المؤسسية الناتجة عن اتباع نهج متعدد القطاعات. وعلى المستوى الوطني، تتطلب برامج تعزيز المساواة بين الجنسين وحدها بذل جهود مشتركة من جانب الوكالات الحكومية مثل التعليم والصحة والمساعدة الاجتماعية ونظام العدالة والأمن. وتتضاعف التحديات عندما تشمل الإجراءات حكومات أخرى ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، شأنها في ذلك شأن المزايا المحتملة. وفي هذا الصدد، قد يستفيد أصحاب المصلحة من الدور القيادي المسند لوكالات العلاقات الخارجية، التي تنسق الإجراءات ويمكن أن تشجع مشاركة مختلف الهيئات الحكومية على أعلى مستوى. وهذه الجهود لا تفيد المبادرات الدولية فحسب، بل تعزز أيضاً النهج المتعددة القطاعات على المستوى الوطني من خلال تجديد الالتزام بالمساواة ودفع الابتكار ومواجهة الثغرات في السياسات الوطنية.

يمكن ضمان استدامة هذا المشروع من خلال نهجين: خلق المعرفة داخل الوكالات الحكومية ذات الصلة والتي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى صياغة السياسات وتحسين البرمجة؛ وتمكين منظمات المجتمع المدني من أجل تأييد السياسات الضرورية مع تقديم الخدمات المطلوبة.

بيانات الاتصال:

السيدة آنا كلوديا بيريرا، مستشارة النوع الجنساني والعرق والتعاون بين دول الجنوب، صندوق الأمم المتحدة للسكان، anpereira@unfpa.org

اسم المشروع: تبادل المعرفة من خلال التعاون بين دول الجنوب بين البرازيل وموزامبيق

الدول / المناطق: البرازيل، موزمبيق

أهداف التنمية المستدامة: 5.1، 5.2، 5.5، 5.6

مدعوم من: صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة للمرأة، وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة

الكيانات المنفذة: حكومة البرازيل، حكومة موزامبيق

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2015-2017

مصادر ذات صلة goo.gl/52p4SR ; goo.gl/PDo2th

مدارس الأزواج في نيجر

أزواج يروجون لوصول النساء للصحة الإنجابية

التحدي

تتمتع النيجر بأعلى معدل خصوبة في العالم وواحدة من أعلى معدلات وفيات الأمهات (648 حالة وفاة بين الأمهات / 100 000 ولادة حية في عام 2006؛ 545 / بين 100 000 في عام 2011). وقد تم إنشاء أماكن لاتخاذ القرارات حيث يمكن للأزواج أن يشجعوا الآخرين على تعزيز وصول المرأة إلى الصحة الإنجابية، ووفقاً لتحليل الظرفية لهذه الظاهرة، فإن السلطة التي يمارسها الأزواج تشكل عائقاً كبيراً أمام استخدام خدمات الصحة الإنجابية من قبل زوجاتهم.

نحو إيجاد حل

في عام 2007، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، بالتعاون مع حكومة النيجر (وزارات الصحة وتشجيع المرأة وحماية الطفل)، استراتيجية لمعالجة الحواجز الاجتماعية والثقافية في استخدام خدمات الصحة الإنجابية، أي إنشاء مدرسة إيكول ديس ماريس (مدرسة الأزواج). وتهدف هذه المدرسة إلى:

- إشراك الرجال في تعزيز الصحة الإنجابية؛ و
- تسهيل التغيير السلوكي الإيجابي على مستوى المجتمع من قبل الأزواج الذين هم على هذا النحو يصبحون وكلاء التغيير ويعززون الحوار مع زوجاتهم حول القرارات العائلية.

مدرسة الأزواج هي شبكة من الأزواج النموذجيين الذين تم اختيارهم من قبل المراكز الصحية وتم تدريبهم ليصبحوا قادة. تتكون هذه المدارس من مجموعات من 12 زوجاً متطوعاً. ويتم تنظيمها وتتبع طرقاً معينة للتشغيل ولكن ليس لها تسلسل هرمي. جميع الأعضاء متساوون وهم أقران.

يتم إلحاق كل مدرسة بمركز صحي في أكثر المناطق ضعفاً حيث تكون مؤشرات الصحة الإنجابية ضعيفة. يجتمع الأزواج النموذجيون بشكل منتظم لمناقشة وتقديم حلول للوصول بشكل أفضل إلى الخدمات الصحية للنساء والأطفال. كما يقومون بأنشطة الدعوة والتوعية مع الرجال في مجتمعاتهم وتطوير شراكات مع جميع أصحاب المصلحة في القطاعات الصحية والهيكل المحلية. وبما أن منطقة زيندر من بين المناطق التي لديها أقل مؤشرات الصحة الإنجابية في النيجر، قرر صندوق الأمم المتحدة للسكان في النيجر، بالتعاون مع وزارة الصحة، تنفيذ الاستراتيجية في هذه المنطقة أولاً.

في عام 2008، عقدت ورشة عمل تجمع بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين - السلطات الإدارية والصحية الإقليمية، والعاملين الصحيين، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، والمتطوعين من الأزواج - لتحديد مفهوم ومبادئ مدرسة الأزواج. ويعتبر هذا النهج التشاركي عنصراً أساسياً في الاستراتيجية من أجل ضمان التوافق مع القيم الثقافية والدينية المحلية، كما يستخدم أيضاً في مرحلة التنفيذ. أقام صندوق الأمم المتحدة للسكان في النيجر نظام دعم تشرف فيه اثنتان من المنظمات غير الحكومية المحلية، هما: ANBEF و SONGES على المدارس.

وتتخصص هذه المنظمات غير الحكومية في بناء القدرات والعمل المجتمعي وهي مسؤولة عن "المدرّب". يشرف المدرّب على قدرات كل مدرسة ويساعد في تنفيذ أنشطتها. يقدم المدرّب مساعداته في كل مرة تجتمع فيها المدرسة (بشكل عام، مرتين في الشهر). في المتوسط، يكون المدرّب مسؤولاً عن 10-12 مدرسة. لا يتخذ المدرّب قرارات للمدرسة، لكنه يساعد المجموعة على حل المشاكل، والعثور على الحلول المناسبة وتصور أفكارهم. كما يساعد المدرّب الفريق من حيث تطوير خطة عملهم ورصد تقدمها. ولتسهيل هذا العمل، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان في النيجر وشركاؤه بإنشاء صحيفة Cahier de Suivi (وهي مجلة مراقبة).

تقدم SONGES الدعم الفني من خلال تقديم المشورة والمعلومات حول خدمات الصحة الإنجابية (بما في ذلك الرعاية السابقة للولادة وطرق منع الحمل) لضمان وصول الأزواج إلى المعرفة. علاوة على ذلك، غالباً ما يساعد "المشرفون" المدارس. يمكن أن يكون المشرف وسيطاً صحياً محلياً أو قابلة أو زعيماً دينياً، على سبيل المثال، والذي سيساعد في الاجتماع لتقديم معلومات محددة إلى سؤال يحتاج إلى توضيح. وهذا التعاون الوثيق مع الوكلاء الصحيين المحليين والهيئات الأخرى، مثل السلطات الإدارية والتقليدية، أمر ضروري لضمان استدامة الاستراتيجية.

وتستند الاستراتيجية التي يجري تطويرها على الصعيد الوطني إلى الدروس المستفادة وتقييم التحديات وتوسيع نطاق مفاتيح النجاح في منطقتي زيندر ومارادي. وسوف تطبق المبادئ الأساسية العشرة التي حددتها دراسة الرملة التي أجريت في شباط 2012 باعتبارها عوامل نجاح هذه المدارس:

- استهداف الرجال للوصول للنساء؛
- وضع مثال جيد كمحرك للتغيير الاجتماعي؛
- عدم وجود تسلسل هرمي في هياكل المدارس؛
- هدم الدفع للأزواج النموذجيين؛
- تأسيس شراكات متنوعة على المستويات المحلية والإقليمية والقومية؛
- تحسين لنظام الصحي الوطني؛
- إظهار الاحترام والتعبير عن الإحساس بالانتماء والتقدير الرمزي؛
- نقل المعرفة عبر اللامركزية؛
- تغيير المشاركين من مستفيدين سلبيين إلى عملاء مطلعين وعلى دراية بالخدمات العامة وإلى مواطنين متمكنين؛ و
- مهنية جميع الأطراف المعنية.

ومنذ 2014، حققت المبادرة النتائج التالية:

- الأزواج كمثل عليا

« طور أعضاء مدارس الأزواج سلوكيات إيجابية؛

« أعجب أزواج آخرون بالأزواج النموذجيين مما أدى بهم للشعور

بالحساسية تجاه القضايا الجنسية؛ و

« تحققت بعض التغيرات الإيجابية فيما يتعلق باستخدام خدمات

الصحة الإنجابية.

- الدعوة للصحة الإنجابية تجاه قادة المجتمع:

« استمرار أعضاء مدارس الأزواج في الدعوة والتأييد مع القادة التقليديين، و

« عقد جلسات توعية مع الأزواج في المناطق والقرى المجاورة حول القضايا التي يجب معالجتها.

- تغيير السلوكيات إلى إيجابية بين الرجال والنساء:

« نشأ حوار بين الأزواج؛

« حصل الأزواج على فهم أفضل لمشاكل المرأة الصحية؛

« نشأت علاقات جيدة بين مدارس الأزواج والقادة الدينيين والتقليديين؛ و

« تم اتخاذ قرار بمنع الولادة في المنازل.

تستند مدارس الأزواج على نهج تشاركي ويمكن تكييفها بسهولة مع قيم واحتياجات كل مجتمع. باتباع هذه المبادئ الأساسية، يمكن تكرار الاستراتيجية وتنفيذها في العديد من الأماكن الأخرى. بعد البدء في النيجر، تم تكرار هذه الإستراتيجية من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية مثل Save the Children و CONCERN و HKI و PSI. ثم قام صندوق الأمم المتحدة للسكان في النيجر وحكومة النيجر بتعبئة الشركاء الشرائيين مثل الداعك وإسبانيا والاتحاد الأوروبي للحصول على التمويل. وأخيراً، كررت العديد من بلدان غرب ووسط أفريقيا التي لديها حقائق اجتماعية ثقافية مماثلة للنيجر هذه الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، يجري تقاسم المعرفة في بوركينا فاسو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وغينيا، ومالي، وموريتانيا، والسنگال، وسيراليون، وتوغو بشأن كيفية إنشاء مدرسة للأزواج وعوامل النجاح والدروس المستفادة. أرسلت جميع هذه الدول وفوداً من الحكومة والمجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين لزيارة النيجر.

بيانات الاتصال:

السيد عيسى سعدو، أخصائي النوع وحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، sadou@unfpa.org

اسم المشروع: مشاركة الرجال في تعزيز الصحة الإنجابية عبر منهجية تعتمد على المجتمع (مدرسة الأزواج)

الدول / المناطق: بوركينا فاسو، الكاميرون، كوت ديفوار، غينيا، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، سيراليون، توغو

تم الترشيح من قبل: صندوق الأمم المتحدة للسكان، النيجر

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.1، 3.2، 3.7، 5.6

مدعوم من: صندوق الأمم المتحدة للسكان، الوكالة الداعكارية للتنمية الدولية (DANIDA)، الاتحاد الأوروبي، إسبانيا

الكيانات المنفذة: المنظمات غير الحكومية المحلية

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2007 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/cFmcyz

التمويل التحويلي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تعزيز نظم إدارة المالية العامة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التحدي

في السنوات الأخيرة، ازداد الاهتمام بالميزانية المراجعة للمنظور الجنساني مع الفهم بأن التخطيط الفعال والمبينة يمكن أن يحسنان من تأثير السياسات الحكومية ويعززان المساواة أمام النساء والفتيات. كان هناك طلب متزايد من الشركاء، داخل الحكومة وخارجها لتعزيز القدرة على وضع الميزانيات المراجعة للمنظور الجنساني. ولكي تترسخ جذورها بصورة كاملة، يجب أن يتم إشراك جميع أصحاب المصالح في عملية بناء القدرات، وأن يتم توفيرها على المدى الطويل، وأن تنشأ إرادة وفعل سياسي لإدخال تحليل الجندر في مركز التخطيط والبرمجة والمبينة الحكومية.

نحو إيجاد حل

دعمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Women)، وقبل عام 2011، دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) تعزيز القدرات في مجال المبينة المراجعة للمنظور الجنساني من خلال تبادل الخبرات والممارسات الواعدة ونقل المعرفة والمهارات. وحتى الآن، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أكثر من 100 بلد في تعميم التحليل الجنساني في خططها وميزانياتها الوطنية والقطاعية والمحلية. وبلاستفادة من هذه التجربة ومن خلال التعاون مع الشركاء والخبراء الوطنيين، حددت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدوافع الرئيسية للنجاح، بما في ذلك: (1) متطلبات قانونية قوية؛ (2) القيادة من قبل وزارات المالية؛ (3) المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة داخل الحكومة وخارجها، وخاصة البرلمانات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛ (4) المواءمة بين خطط التنمية الوطنية والميزانيات؛ (5) توافر بيانات قوية مصنفة حسب الجنس؛ (6) المساعدة الفنية المستمرة والمستهدفة لزيادة الإيداع في المؤسسات وتحسين الاستدامة.

في عام 2017، شرعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق النقد الدولي في التعاون من أجل توسيع تأثير المبينة التي تراعي الفروق بين الجنسين على الصعيد العالمي، والاستفادة من الميزة النسبية والولاية لكلتا المؤسستين. ويتمتع هذا الجهد المشترك بنهج ثلاثي الأبعاد لمواصلة تطوير قاعدة الأدلة التجريبية، وتعزيز القدرات الوطنية وزيادة الدعوة العالمية للمبينة المراجعة للمنظور الجنساني.

لبدء الشراكة، تم عقد فعاليات تعلم النظراء في رواندا وموريشيوس في نوفمبر 2017 وفبراير 2018، على التوالي. وقد دعمت التبادلات فيما بين بلدان الجنوب، التي تتمحور حول التعلم التجريبي والحوار التفاعلي، تحديد نقاط الدخول لتحسين الجهود الوطنية والمحلية في وضع الميزانيات المراجعة للمنظور الجنساني.

وشمل حدث رواندا عروضاً فضلاً عن رحلات ميدانية لمجموعة صغيرة إلى مشاريع تركز على الابتكار التكنولوجي والتمكين الاقتصادي للمرأة والخدمات المتكاملة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. وقدمت زيارة إلى المنتدى البرلماني للمرأة الرواندية رؤى أساسية عن كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على المبينة المراجعة للمنظور الجنساني داخل الحكومة. وشمل ذلك التعاون البرلماني مع الجهاز الوطني للمرأة وكذلك إنشاء لجنة برلمانية لمتابعة عملية الميزانية من التصميم إلى التنفيذ وإجراء مراجعة للأداء على أساس المساواة بين الجنسين. وقد ذكر وزير المالية في رواندا أن التدقيق والمشاركة النشطة من

وتشمل هذه الدورات مكونات تقدم على الانترنت وأخرى تقدم وجها لوجه، والتأكيد على بناء المهارات العملية والقابلة للتطبيق لتنفيذ الميزة المراعية للمنظور الجنساني. وقد تم نشر الدورة التدريبية متعددة الوحدات باللغات الإنجليزية والإسبانية والفرنسية إلى 108 مشارك في أكثر من 35 دولة.

تتطلب الموازنة الفعالة للاعتبارات الجنسانية قدرات قوية وتعاونًا عبر وزارات المالية والتخطيط والمساواة بين الجنسين والقطاع. إن مشاركة الجماعات خارج الحكومة، بما في ذلك البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، أمر ضروري لتعزيز الطلب على الميزة المراعية للمنظور الجنساني. من خلال تعاون صندوق الأمم المتحدة للمرأة وصندوق النقد الدولي، يجتمع الشركاء الحكوميون وأصحاب المصلحة غير الحكوميين لدراسة ما ينجح في تصميم وتنفيذ الميزة المراعية للاعتبارات الجنسانية وتقييم التحديات في سياق هذا العمل وتحديد أفضل الممارسات لتكرارها في عدد من الدول.

بيانات الاتصال:

السيدة كاثرين غيفورد، أخصائية سياسات في الحوكمة والتخطيط الوطني،
هيئة الأمم المتحدة للمرأة، katherine.gifford@unwomen.org
السيد منظور الكبير، مستشار أول وقائد دولي في التعاون الثلاثي بين بلدان
الجنوب، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، monjurul.kabir@unwomen.org

جانب البرلمان هما أمران حاسمان للنهوض بالميزانية التي تستجيب للمنظور الجنساني، وهو أمر ضروري لزيادة الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية للنساء والفتيات. بعد هذه الزيارة، اعترف وزراء الشؤون الجنسانية من غانا وسيراليون بإمكانيات تجربة رواندا بالنسبة لبلدانهم ودعوا إلى دمج الميزة المراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع ميزانيات الحكومات الأفريقية.

وفي حدث التعلم النظير الذي نظّمته موريشيوس، قدم المشاركون من أوغندا تجربتهم في استغلال الميزة المراعية للمنظور الجنساني في سياق إصلاح قانون إدارة المالية العامة، وشارك ممثلو وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أوغندا، وكذلك لجنة تكافؤ الفرص، في كيفية استخدام عملية تشاركية وتشاورية في وضع توجيهات لدعم مختلف القطاعات والبرلمان من أجل المزيد من المشاركة النشطة في الميزة المراعية للمنظور الجنساني. **ونتيجة مباشرة، حدد المشاركون من ملاوي وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة إجراءات لتكرارها في سياقات بلدانهم. على سبيل المثال، التزم زملاء ملاوي بالمطالبة بتنقيحات لقانون إدارة التمويل العام مع الاستعانة بتجربة أوغندا لدعم الحوار السياسي. وعلاوة على ذلك، وافقت البلدان الأربعة المشاركة على مواصلة التعلم المستمر من خلال التبادل الافتراضي وزيارات المتابعة لرؤية ممارسات الميزة المراعية للنوع الاجتماعي في العمل.** بالإضافة إلى التبادل بين الأقران، تم تقديم دورات تدريبية إقليمية حول الموازنة بين الجنسين من قبل مركز تدريب النساء التابع للأمم المتحدة.

اسم المشروع: التمويل التحويلي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
مبادرة رائدة

الدول / المناطق: غانا وملاوي وموزامبيق والنيجر ونيجيريا ورواندا وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وزامبيا
تم الترشح من قبل: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Women)
مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 5.ج

مدعوم من: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وصندوق النقد الدولي
الكيانات المنفذة: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وصندوق النقد الدولي ووزارات المالية والوزارات للدول المشاركة
حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2017-2021

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://gender-financing.unwomen.org/en>



توحيد كولومبيا وغانا لجهودهما لتحسين الظروف الصحية

تقديم تكنولوجيا مبتكرة ومنخفضة التكلفة لتحسين الصرف الصحي

التحدي

نيابينيا ولانغما هما مجتمعات ريفية في منطقة أوسودوكو في منطقة أكرا الكبرى، على بعد حوالي 6 كم من دودوا، غانا. على الرغم من قرب أفراد هذا المجتمع من المناطق شبه الريفية والحضرية، إلا أنهم يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر ولا تلبى احتياجاتهم الأساسية.

ونظراً لأن 5 في المائة فقط من المنازل متصلة بأنظمة الصرف الصحي ولمعظم مواسير الصرف غير مغطاة، فتقوم بعض الأسر بالترز في الأنابيب والمناطق المفتوحة. ويسهم الحصول المحدود على الخدمات الصحية والمياه النظيفة والصرف الصحي في 70 في المائة من الأمراض بين السكان وهو أحد الأسباب الرئيسية للوفيات. الحل المهم هو بناء المراحيض التي لا تتطلب أنظمة المياه أو الصرف الصحي وبالتالي، تحسين الظروف الصحية الوطنية.

نحو إيجاد حل

إن الاستخدام الرشيد للمياه وقدرة الدولة على توفير شبكات الصرف الصحي أمراً ذو أهمية كبيرة. وبناء على ذلك، تم تحديد التدريب على بناء نموذج أولي لغرف المراض وبناءها كخطوات رئيسية للتصدي للتحديات الصحية البيئية والاجتماعية في نيابينيا ولانغما. ويعزز هذا التدريب الأنشطة الجماعية والتشاركية بين أفراد المجتمع، حيث يتم الاعتراف بالمعارف التقليدية وتعزيزها، حيث أنها طريقة الإدارة المتبقية المناسبة، وحيث يمكن الوصول إلى تكنولوجيا جديدة منخفضة التكلفة يمكن الوصول إليها، والتي يمكن تكرارها من أجل الإدارة السليمة للنفايات البشرية. ونتيجة لذلك، تم تزيين المراحيض التي تحتوي على السماد العضوي بعناصر رمزية في مجتمعات نيابينيا ولانغما.

في نيابينيا، يجمع قادة الطوائف في كل من الكنائس المجتمع، مجموعة رجال الجمعية الذين يتخذون قرارات مجتمعية مهمة، وأعضاء الحكومة المحلية مثل رئيس المياه والصرف الصحي، والمديرون المحليون لشبكة الدولية للتقييم الديمغرافي للسكان وصحتهم، والمعلمين في المجتمعات المجاورة و 40 من النساء والرجال في المجتمع.

في Langma، رئيس المنطقة القبلية مسؤول عن التنمية المجتمعية. هناك، المستفيدون الرئيسيون من المشروع هم أعضاء في منطقة جيمستاون وأعضاء من المجتمعات البعيدة. المشروع أيضاً يشارك المتطوعين الشباب من Rojal NU - شبكة الشباب الأفريقي من أجل التنمية - المسؤولة عن تكرار المشروع، و 44 امرأة ورجلاً تلقوا التدريب لبناء ثلاثة نماذج أولية لمراحيض السماد لمجتمعاتهم.

جميع التقنيات الجديدة، سواء كانت بديلة أو بديهية، يجب أن تكون مدعومة بدراسة مناسبة للسياق الاجتماعي، وبالحاجة إلى مستوى عال من الوعي وكيفية استخدامها. هناك حاجة إلى برنامج تعليمي وتدريب قوي لضمان تصميم وبناء المراحيض واستخدامها بشكل صحيح، والتي سيتم استخدامها يومياً، تمشياً مع الموارد المحلية. وبناءً عليه، وضعت مؤسسة التنظيم ثلاث مراحل لتنفيذ المشروع: (1) التنفيذ؛ (2) الوعي؛ و (3) المتابعة.

الشبكة الدولية للتقييم الديمغرافي للسكان وصحتهم¹ كانت حاضرة خلال كل المراحل. وكانت مسؤولة عن التدريب المستمر للمجتمع في التكنولوجيا ومكنت المتابعة المباشرة. منذ البداية، كانت هناك خطط لتكرار التجربة بحيث عندما ينتهي التدريب، يمكن للقادة أن يصبحوا معاصرين ويمكنهم من الانتقال إلى المجتمعات المجاورة لتبادل معارفهم الجديدة.



اليوم، حوالي 120 شخص يستخدمون هذه المراحيض يومياً. وهذا يساهم في الإدارة السليمة للظروف الصحية (الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة) وتحسين ظروف صحية ورفاهية المجتمعات (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة). بالإضافة إلى ذلك، يساهم تنفيذ المراحيض الجافة في القضاء على الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) والمساواة بين الجنسين (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة) لوجود صلة مباشرة بين ترك المدرسة للإناث والظروف غير المستقرة التي تواجهها النساء من هذه المدن بسبب سوء الظروف الصحية التي يواجهنها عند الحيض، والتي يمكن أن تسبب أمراض المسالك البولية أو المهبلية.

تم تقديم المقترح الأصلي لتنفيذ هذا المشروع في غانا من قبل السفارة الكولومبية في غانا، تحت إشراف برنامجها للتعاون الإنساني. حصلت السفارة على دعم قوي من وكالة التعاون الدولي في كولومبيا، الوكالة الرئاسية للتعاون الدولي كولومبيا، التي أقامت تحالفاً مع مؤسسة Organizmo² استناداً إلى خبرتها في تطوير نماذج تعليمية لتقنيات البناء الأخضر والتقنيات البديلة. في وقت لاحق، ذهبت مؤسسة Organizmo إلى غانا وعلمت هذه المجتمعات كيفية بناء واستخدام مراحيض السماد بشكل صحيح. قدمت الشبكة الدولية للتقييم الديمغرافي للسكان وصحتهم و Rojal NU الدعم خلال المراحل الأولية للمشروع وقاموا بأعمال المتابعة لضمان تأثير المشروع واستدامته. ساهمت السفارة الكولومبية في غانا في بناء نموذجين إضافيين للمرحاض، مما يضمن تكرار المشروع.

تعتبر مراحيض التسميد تقنية مناسبة في الأماكن التي تفتقر فيها المياه والصرف الصحي. تم تصميم حمام السماد لتجفيف المادة البرازية في عملية التحلل الصحي. في البداية، طبقت مؤسسة Organizmo هذه التكنولوجيا وبرنامجها التدريبي في المجتمعات الكولومبية الموجودة في الأمازون و سوكري و ماغديالينا و كونديناماركا و Chocó وغيرها.

يمكن تكرار تكنولوجيا حمام التسميد في أي دولة نامية أخرى حيث يتطلب الأمر تنفيذ تقنيات بديلة مناسبة أو بديهة. ويمكن استخدامه للسماح للأفراد والمجموعات الاجتماعية بتحمل مسؤولية تحويل الأقاليم المعرضة للعمليات التنكسية إلى بيئات مستدامة.

يتمثل التحدي الرئيسي في تكرار هذا المشروع في الحاجة إلى برنامج للتوعية يجب أن يرافق بناء تكنولوجيا المراحيض. يركز هذا البرنامج على إحداث تغيير في ديناميات المجتمع من خلال تطوير فهم مختلف للبيئة ودورات الطبيعة.

لتحقيق تأثيرات شاملة، يجب على هذه التقنيات أن:

- تعتمد على المعرفة التقليدية؛
- تتكيف مع الإقليم؛
- تعزز التبادل المحلي مع مبادئ التضامن؛
- تكون متاحة اقتصادياً لعامة السكان؛
- تأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمعات التي تبنيها؛
- تحسن استخدام ومعالجة الموارد المحلية ومصادر الطاقة في تصميمها؛
- تم تطبيقها على المستوى المحلي؛
- تكون مبدعاً في بنائها؛ و
- تكون مناسبة وقابلة للتطوير من قبل المجتمع.

بيانات الاتصال:

السيدة آنا ماريا جوتيريز، مؤسسة Organizmo، مدير، كولومبيا،
anamaria@organizmo.org

اسم المشروع: كولومبيا وغانا ينضمان معاً لتحسين الظروف الصحية

الدول / المناطق: كولومبيا، غانا

تم الترشح من قبل: الهيئة الرئاسية الكولومبية للتعاون الدولي (APC - كولومبيا)

مقصد أهداف التنمية المستدامة: 3.8، 3.9، 3.10، 6.3، 6.2، 6.1

مدعوم من: الوكالة الرئاسية للتعاون الدولي - كولومبيا، Fundación Organizmo، سفارة كولومبيا في أفريقيا، الشبكة الدولية للتقييم الديمغرافي للسكان وصحتهم و Rojal Nu

الكيانات المنفذة: الشبكة الدولية للتقييم الديمغرافي للسكان وصحتهم و Rojal NU و نيابينا و Langma.

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: من أغسطس 2017 إلى نوفمبر 2017.

دليل الموارد الموحد للممارسة: www.organizmo.org

¹ الشبكة الدولية للتقييم الديمغرافي للسكان وصحتهم هي شبكة عالمية من أنظمة المراقبة الصحية والديموغرافية (HDSSs) التي توفر فهماً أكثر شمولاً للحالة الصحية للمجتمعات.

² مؤسسة Organizmo Foundation هي مركز كولومبي للهندسة الحيوية يركز على تمكين المجتمعات من خلال تدريب البناء الحيوي والتقنيات البديهة، والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، وتعزيز السلوكيات البيئية المنسقة.



تعزيز القدرة الإدارية لمؤسسة المياه في المناطق الحضرية في جنوب السودان

تحسين إمدادات المياه في المناطق الحضرية في جنوب السودان

التحدي

أصبح جنوب السودان مستقلاً في عام 2011 بعد صراع طويل. ازداد عدد سكان جوبا، العاصمة، بصورة دراماتيكية بعد عودة اللاجئين ويقدر الآن بـ 600 000 - 800 000. ازداد عدد سكان جوبا، العاصمة، بصورة دراماتيكية بعد عودة اللاجئين ويقدر الآن بـ 600 000 - 800 000. تبلغ نسبة تغطية المياه في المدينة بالكاد 10 في المائة. تدفع أقلية صغيرة من المواطنين الذين يحصلون على المياه من خلال اتصال الخدمة التعريفية المنخفضة للمياه الثابتة، في حين تعتمد الأغلبية على مياه الأنهار غير المرشحة والآبار غير المحمية و / أو المياه عالية الملوحة. إن مؤسسة المياه الحضرية في جنوب السودان (SSUWC)، وهي شركة مياه مسؤولة عن بناء وإدارة مرافق إمدادات المياه وهي تابعة لوزارة الموارد المائية والري (MWRI)، غير مستدامة مالياً وفنياً بسبب ارتفاع المياه غير المدرة للدخل (NRW) ونسبة جمع التعريفية المائية المنخفضة. بما أنه من الضروري زيادة نسبة التعريفية الجمركية والتعريفات، فيجب على مؤسسة المياه الحضرية في جنوب السودان تحسين أداؤها وخدمة العملاء للحصول على فهم وتعاون من المواطنين.

نحو إيجاد حل

لتعزيز قدرة مؤسسة المياه الحضرية في جنوب السودان على توفير إمدادات آمنة ونظيفة من المياه بطريقة مستدامة في جوبا، منذ عام 2010 تقوم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) وجنوب السودان بتنفيذ مشروع تعزيز القدرات الإدارية لمؤسسة المياه الحضرية في جنوب السودان. تركز المرحلة الثانية (2016-2020) من المشروع على تطوير القدرات فيما يتعلق بالإدارة المالية وإدارة المياه غير المدرة للدخل وتشغيل المرافق وصيانتها.

تدعم وكالة اليابان للتعاون الدولي مؤسسة المياه الحضرية في جنوب السودان للتعلم من المرافق الرئيسية للمياه في أوغندا وكمبوديا. الهدف من الدورات التدريبية في كل بلد هو ل مؤسسة المياه الحضرية في جنوب السودان:

- معرفة ما نجح في إصلاحات مرافق المياه من تجارب هذين البلدين؛ و
- اكتساب الخبرة اللازمة لصياغة خطة الإصلاح الخاصة بها على أساس موقفها.

تم إجراء التدريب في كمبوديا واليابان وأوغندا في عام 2017 كواحد من أنشطة المشروع. تم إجراء التدريب في كمبوديا واليابان وأوغندا في عام 2017 كواحد من أنشطة المشروع وشملت التدريبات التعلم من مرافق المياه الرئيسية في البلدان النامية (المؤسسة الوطنية للمياه والصرف الصحي (NWSC) في أوغندا، وسلطة بنوم بنه لامدادات المياه (PPWSA) في كمبوديا) بشأن تجاربها الناجحة في مجال الإصلاحات وتحديات تطوير البنية التحتية. **حققت كل من المؤسسة الوطنية للمياه والصرف الصحي و سلطة بنوم بنه لامدادات المياه تحسينات كبيرة في الأداء والتغيير التنظيمي الناجح، على الرغم من العمل في البيئات القاسية. على سبيل المثال، تحسنت نسبة جديدة من سلطة بنوم بنه لامدادات المياه و المؤسسة الوطنية للمياه والصرف الصحي بشكل ملحوظ، من 72 في المائة في عام 1993 إلى 6 في المائة في عام 2011 ومن 60 في المائة في عام 1998 إلى 28 في المائة في عام 2018، على التوالي.** علم المشاركون عن تاريخ كمبوديا (على سبيل المثال، البنية التحتية المتدهورة بسبب الحرب الأهلية في السبعينيات)، والتي كانت مشابهة للحالة في جنوب السودان.

وزار وزير الموارد المائية والري والمسؤولون الرئيسيون في مركز جنوب شرق آسيا للصليب الأحمر المرافق الرئيسية للمياه في أوغندا وكمبوديا. واستند التدريب في أوغندا إلى البرنامج التدريبي لمركز المياه والصرف الصحي الوطني ومرافقه الخاصة بالإمداد بالمياه. غطت المحاضرات والتدريب في مجال المياه والصرف الصحي مجموعة واسعة من موضوعات الإدارة، مثل

تعريفات المياه والإدارة المالية ورفع الوعي العام وإدارة المياه غير المدرة للدخل ونظام المعلومات الجغرافية (GIS) وإدارة توزيع المياه ومشاركة تاريخ الإصلاح في هيئة المياه المالحة. عقدت سلطة بنوم بنه لامدادات المياه محاضرة عن تاريخ إصلاحها وإدارة المنافع.

عقدت سلطة بنوم بنه لامدادات المياه محاضرة عن تاريخ إصلاحها وإدارة المنافع. في كمبوديا، زادت تغطية إمدادات المياه في بنوم بنه بشكل كبير، من 20 في المائة في عام 1993 إلى 82 في المائة في عام 2003، مع انخفاض في المياه غير المدرة للدخل وتنقيح التعريف، مما أدى إلى صافي الربح. تم تنفيذ خطة إصلاح سلطة بنوم بنه لامدادات المياه (كمبوديا) في ما يزيد قليلاً عن 10 سنوات، مما يدل على أن الإصلاحات يمكن تحقيقها بسرعة إلى حد ما. كانت المحاضرات مقنعة لأن معظمها من قبل التنفيذيين في سلطة بنوم بنه لامدادات المياه الذين واجهوا تحديات صعبة منذ التسعينات. وقد اتفقوا على أنه من الممكن لمؤسسة المياه الحضرية في جنوب السودان تحسين أدائها وتوسيع تغطية إمدادات المياه.

التدريب المستمر والمتواصل مع شركة المياه الوطنية سوف يكون فعالاً في تعزيز أداء مؤسسة المياه الحضرية في جنوب السودان. نظراً لأن أساليب التكنولوجيا والإدارة في البلد المجاور مماثلة لتلك الخاصة بجنوب السودان، فمن الأسهل على المشاركين من مؤسسة المياه الحضرية في جنوب السودان التعلم من تجارب المؤسسة الوطنية للمياه والصرف الصحي.

الإنجازات:

بدأ بمقار مؤسسة المياه الحضرية في جنوب السودان ومحطة جوبا في صياغة خطة عمل للإصلاح، والتي تتضمن تحليلاً للممارسات الجيدة والدروس المستفادة من سلطة بنوم بنه لامدادات المياه و المؤسسة الوطنية للمياه والصرف الصحي (على سبيل المثال الحاجة إلى الإرادة السياسية والقيادة القوية والموظفين المتحمسين والدعم من شركاء التنمية والأقران).

المخرجات الإجمالية للتدريب كانت:

- خطة إصلاحية لتحسين أداء المرافق وتحديد الإجراءات ذات الأولوية التي تسهم في تحسينات فعالة وكفؤ، استناداً إلى تجارب مرافق المياه الرئيسية في البلدان النامية والدروس المستفادة منها؛
- المهارات العملية وطرق الإدارة المشتركة بين بلد مجاور؛ و
- الروابط بين المنظمات في مختلف البلدان النامية وبدعم من شركاء التنمية (مثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في هذه الحالة)، التي تفهم تحديات عملية التنمية في البلدان النامية وأقامت علاقات جيدة معها.

بيانات الاتصال:

مكتب القضايا العالمية والشراكة من أجل التنمية، قسم استراتيجية العمليات،
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، pdgdp@jica.go.jp

اسم المشروع: تعزيز القدرات الإدارية لمؤسسة مياه المناطق الحضرية في جنوب السودان

الدول / المناطق: كمبوديا، جنوب السودان، أوغندا

تم الترشيح من قبل: الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.4، 6.1، 6.2، 6.3، 6.a، 6.b

مدعوم من: الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

الكيانات المنفذة: المؤسسة الوطنية للمياه والصرف الصحي (NWSC) في أوغندا وسلطة تزويد المياه بنوم بنه (PPWSA) في كمبوديا

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2016-2020 (المرحلة 2)

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/17jxWC



الإدارة المتكاملة للموارد المائية والمياه العادمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي

الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المياه العذبة والمناطق البحرية الساحلية

التحدي

اثني من المحيطات، وستة بلدان، وثلاث لغات متميزة: دول كابو فيردي وجزر القمر وملديف وموريشيوس وساو تومي وبرينسيبي وسيشيل قد يبدو أنها لا تشترك في الكثير من القواسم المشتركة، ولكن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه، على ما يبدو، تحديات مماثلة في إدارة النفايات والموارد المائية.

وتختلف الدول الست الموجودة في المحيطين الأطلسي والهندي اختلافاً كبيراً في حجم ومستوى التنمية الاقتصادية، ولكنها تشارك في المشكلات المتعلقة بدرجة تلوث إمدادات المياه العذبة؛ الإفراط في الاستغلال وسوء إدارة موارد المياه الجوفية؛ زيادة الضغط على الإنتاج الزراعي؛ واختفاء التنوع البيولوجي بسرعة. كما يواجهون بدرجة أقل أو أكثر صعوبات كبيرة في تزويد شعوبهم بمياه الشرب النقية ومرافق إدارة النفايات.

نحو إيجاد حل

استجابة لهذه التحديات، قام مرفق البيئة العالمي بتمويل مشروع كامل الحجم لمعالجة الحاجة الملحة للإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM) ولتحسين كفاءة استخدام المياه في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيطين الأطلسي والهندي. المشروع، تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي (IWRM AIO SIDS)، الذي تم تنفيذه بشكل مشترك من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، عمل على تعزيز التزام وقدرات الدول المشاركة الستة في تنفيذ نهج متكامل قائم على النظام الإيكولوجي لإدارة موارد المياه العذبة. يهدف المشروع إلى ضمان إعداد كل بلد على نحو ملائم لإدارة موارده المائية والنظم الإيكولوجية بشكل مستدام.

المنهجية التي يستخدمها المشروع لمعالجة تحديات الموارد المائية في كل جزيرة هي تعزيز وتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وكفاءة استخدام المياه (WUE). تعرف الإدارة المتكاملة للموارد المائية بأنها عملية تشجع على التنمية المنسقة وإدارة المياه والأراضي والموارد ذات الصلة لتحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الناتجة بشكل منصف دون المساس باستدامة النظم الإيكولوجية الحيوية. من خلال تشجيع تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، دعم المشروع البلدان من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وإدارة النظم الإيكولوجية وما وراءها.

تم تصميم المشروع بحيث يظهر كل بلد منهجاً مبتكراً واحداً لتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وكانت جميع المظاهر مختلفة، لذلك يتيح المشروع لستة من الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تفهم وتتعلم من نتائج ستة مناهج مختلفة من خلال التبادلات فيما بين بلدان الجنوب. وقد تحقق ذلك من خلال عقد دورات تدريبية إقليمية في المهارات التي تحتاجها جميع البلدان، بما في ذلك مؤشرات الاتصالات والرصد، حتى يتمكن المشاركون من الدول الست من التعلم من المدربين وأقرانهم من البلدان الأخرى حول أفضل ممارساتهم.

على سبيل المثال، في كابو فيردي، تم تدريب المزارعين في "كولوناتو" المشاركين في المظاهرة ودعمهم باستخدام مجموعات الري الصغيرة. في المجموع، تم توزيع 100 من المعدات لإنتاج المياه بكفاءة زراعية. عقدت ورشتان لتدريب المزارعين على الإنتاج الزراعي باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة عن طريق نظام الري بالتنقيط الصغير. كما تم التركيز بشكل

خاص على تدريب المزارعات على زراعة الأشجار وتدابير حماية طبقة المياه الجوفية، مثل منع التآكل الساحلي وتسلسل المياه المالحة. في المجموع، سَهِّل المشروع زراعة 3 000 شجرة فاكهة و 1 000 نبات هالوفيت (متحملة للملوحة)، مما يشكل حائلاً ضد التعرية ويساعد على تحسين التربة في منطقة كولوناتو الزراعية.

وفي جزر القمر وساو تومي وبرينسيبي، دعم المشروع تطوير وتنفيذ خطة الإدارة المتكاملة للموارد المائية لحوض نهر ماتسامودو، وحسّن بشكل كبير إدارة مستجمعات المياه النهرية. تم تنفيذ المشروع بطريقة تشاركية للغاية، حيث شاركت المجتمعات المحلية والجيش والبلدية والحكومة الإقليمية مشاركة كاملة في تنفيذ الأنشطة المختلفة لحماية مصدر المياه الخاص بهم. وشملت حملة التوعية الأنشطة الرئيسية لتنظيف النهر، إلى جانب إجراء تجارب لخدمات جمع النفايات الصلبة. وقد ساعدت هذه الجهود في تهيئة الطريق أمام الحكومة الإقليمية لإنشاء نظام مسؤول لإدارة النفايات الصلبة في الجزيرة. بالإضافة إلى ذلك، تم تدريب صغار المزارعين، الذين أدت ممارساتهم الزراعية التقليدية إلى درجة عالية من تآكل التربة و ترسب الطمي، إلى جعل ممارساتهم الزراعية أكثر إنتاجية. كما تساعد هذه الممارسات المزارعين على تجنب التآكل وترسب الطمي، والعمل على استعادة أراضيهم تحسين نوعية المياه في المنطقة.

عززت ملديف قدرتها على حماية عدسات المياه العذبة، التي تعد مصدراً حيوياً وحيواً للمياه العذبة لسكان الجزيرة، من خلال تركيب نظام متكامل لإمداد المياه بجمع مياه الأمطار وتحلية المياه وتحسين الممارسات الزراعية لمنع التلوث من الأسمدة. أدى العرض الناجح للإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM)، ولا سيما الفوائد المتوقعة من التكيف مع تغير المناخ، إلى تحفيز المزيد من الدعم التمويلي من الصندوق الأخضر للمناخ لتكرار الممارسة في أكثر من 20 جزيرة أخرى.

كما عززت موريشيوس قدرتها على رصد المياه الجوفية لتحسين الإدارة المشتركة لموارد المياه الجوفية والسطحية وحماية طبقة المياه الجوفية الشمالية من تسرب المياه المالحة.

من خلال الجهود المشتركة لهذه الدول الست الجزرية الصغيرة النامية، استفاد ما يقرب من 100 000 من أفراد المجتمع بالفعل من تحسين جودة المياه، مما يقلل من الفقر ويحسن النتائج الصحية ويسهل التكيف مع تغير المناخ ويخفف من مخاطر الأخطار الطبيعية والاصطناعية. كما ساهمت المشاريع التوضيحية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في كل بلد في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال الاعتراف بالدور الذي تلعبه المرأة في إدارة المياه وتعميم الأبعاد الجنسانية في نواتج المشروع الأوسع وتعزيزه.

أدرجت نتائج من أنشطة العرض التوضيحي للإدارة المتكاملة للموارد المائية في مناقشات السياسات على المستوى الوطني لضمان أن تتبنى السياسات الوطنية نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل الاستدامة. سنت ساو تومي وبرينسيبي أول قانون للمياه يعتمد بشكل كامل على نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM). كما وضعت سيشيل سياسة وطنية للمياه، وخطة وطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية، ومشروع قانون وطني للمياه للاحتضان الكامل لمبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في إطار الإدارة الوطنية القانونية والمؤسسية لإدارة المياه. وفي ملديف، وضع مجلس الوزراء الحكومي سياسة وطنية للمياه والمجاري وصادقت عليها.

بيانات الاتصال:

الدكتور أكيكو ياماموتو، المستشار الفني الإقليمي لشؤون إدارة المياه والمحيطات، مركز الخدمات الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا، akiko.yamamoto@undp.org
الدكتور ييجور فولوفيك، مدير محطة مرفق البيئة عالمي، المياه الدولية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، yegor.volovik@unenvironment.org

اسم المشروع: تنفيذ الإدارة المتكاملة لمصادر المياه والمياه العادمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي
الدول / المناطق: كابو فيردي، جزر القمر، جزر المالديف، موريشيوس، ساو تومي وبرينسيبي، سيشيل
تم الترخيص من قبل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 6.1، 6.2، 6.3، 6.4، 6.5، 6.6، 6.a، 6.b
مدعوم من: مرفق البيئة العالمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة
الكيانات المنفذة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الدول المشاركة
حالة المشروع: مكتمل
فترة تنفيذ المشروع: 2012 - 2018
دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://aio-iwrm.org/>



دعم غينيا - بيساو للمرافق الصحية الشاملة بقيادة المجتمع المحلي في سان تومي وبرينسيبي

الحد من التغوط في العراء وتعزيز ممارسات الصرف الصحي والنظافة الآمنة في المجتمعات الريفية

التحدي

بين عام 1995 و 2015، انخفض عدد الأشخاص الذين يمارسون التغوط في العراء في ساو تومي وبرينسيبي بنسبة 20 في المائة. ومع ذلك، لا يزال 54 في المائة يستخدمون المساحات المفتوحة للتغوط (برنامج الرصد المشترك لإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، 2015). ولتقليل التغوط في العراء عن طريق زيادة الوصول إلى المراحيض واستخدامها، أرادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووزارة البنية التحتية والموارد الطبيعية في البلد الاستفادة من الدروس المستفادة من مبادرة بلد أخرى لديها خبرة قوية قائمة على الأدلة في هذا المجال. وقد اختاروا غينيا - بيساو لأنها خفضت من نسبة التغوط المفتوحة من 31 إلى 18 في المائة من عام 2006 إلى عام 2014.¹ يعود الفضل في الكثير من هذا النجاح إلى منظمة اليونيسيف في غينيا - بيساو وشركائها، الذين يستخدمون نهج الصرف الصحي الكلي الذي تقوده المجتمعات المحلية للحد من التغوط في العراء في المناطق الريفية منذ عام 2011. إن نهج الصرف الصحي الكلي للمجتمع متجذر في الطلب المجتمعي والقيادة، مع التركيز على السلوك والتغيير الاجتماعي، وتشجيع الابتكار المحلي لإنهاء التغوط في العراء.

نحو إيجاد حل

لتصدي التحدي المذكور أعلاه، أنشئ التعاون بين غينيا - بيساو وساو تومي وبرينسيبي في أربع مراحل متميزة: التعلم من الأدلة؛ التشخيص؛ التخطيط؛ والإجراءات التجريبية. وشملت المرحلة الأولى زيارة ميدانية إلى غينيا - بيساو قام بها موظفان حكوميان من ساو تومي وبرينسيبي. وخلال الزيارة، تبادلوا المعلومات حول دور ومسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسيين في غينيا - بيساو وساو تومي وبرينسيبي، مثل موظفي الحكومة والشركاء المنفذين. كما زار موظفو ساو تومي وبرينسيبي مجتمعات حيث تم تنفيذ نهج الصرف الصحي الكلي للمجتمع. هنا، تعلموا عن الاستخدام المبتكر للهواتف الذكية في غينيا - بيساو لمراقبة تنفيذ الصرف الصحي الكلي للمجتمع وتقديم المجتمعات لإنهاء التغوط في العراء. كما أجروا مناقشات مع المجتمعات المحلية والميسرين والسلطات المحلية لفهم المراحل المختلفة لعملية التنفيذ.

وأبرزت الزيارة الميدانية أن سان تومي وبرينسيبي احتاجت إلى مساعدة تقنية مفصلة بشأن المرحلة الثانية (التشخيص)، لذلك تلقت اليونيسيف ساو تومي وبرينسيبي مساعدة تقنية قطرية من اليونيسيف في غينيا - بيساو لوضع خطة عمل لتنفيذ الصرف الصحي الكلي للمجتمع. وشارك الموظف الداعم من غينيا - بيساو أيضا في مؤتمر بشأن الصرف الصحي في أيار / مايو 2017 في سان تومي وبرينسيبي. شارك نهج الصرف الصحي الكلي للمجتمع في غينيا - بيساو وتقديم البلد وإنجازاته. وشارك في المؤتمر جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع المياه والصرف الصحي، بمن فيهم موظفو الحكومة المحلية. وقد مكّن ذلك من إجراء مناقشة تفصيلية بشأن الكيفية التي يمكن بها تطبيق تجربة غينيا - بيساو على احتياجات ساو تومي وبرينسيبي.

كجزء من المرحلة الثالثة (التخطيط)، عقدت اجتماعات ثنائية مع العديد من المسؤولين الحكوميين من وزارات البنية التحتية والموارد الطبيعية والصحة والتعليم ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وبنك التنمية الأفريقي وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية) لمناقشة الفرص المتاحة للتنفيذ الناجح لبرنامج الصرف الصحي الريفي. كما قدمت هذه الاجتماعات أفكارا حول كيفية دمج هذه الفرص في خطة العمل لتنفيذ الصرف الصحي

© UNICEF

حيث أن التركيز في سياق الصرف الصحي الكلي للمجتمع يتم بشكل عام على بناء التدخلات على أساس الخصائص المحلية. وأخيرًا، لا يتطلب تطبيق نهج الصرف الصحي الكلي للمجتمع أن تساهم المجتمعات المحلية بالموارد المالية، لذلك يمكن تكرارها بسهولة في المجتمعات الأكثر حرمانًا. لهذا السبب، يمكن أيضًا استخدام الصرف الصحي الكلي للمجتمع كنقطة دخول للعديد من القضايا الأخرى، مثل الصرف الصحي الآمن في المدارس المجتمعية، وتخطيط سلامة المياه، ومراقبة التغذية، وتخطيط وتنفيذ نهج الصرف الصحي الكلي للمجتمع، بناءً على تجربة غينيا بيساو.

بيانات الاتصال:

السيد لويس بونفيم، أخصائي الصحة، اليونيسيف سان تومي وبرينسيبي،
lbonfim@unicef.org
السيد فريدريك اسبلاند، رئيس WASH، اليونيسيف، غينيا - بيساو،
fasplund@unicef.org
السيد ديديه مونتيرو، مسؤول المياه والصرف الصحي، اليونيسيف، غينيا - بيساو،
dmonteiro@unicef.org

الكلي للمجتمع. بعد الانتهاء من خطة العمل مع هذه المدخلات، تم عقد اجتماع نهائي مع المسؤولين الحكوميين والشركاء لتقديم مشروع خطة العمل، والذي تم تقديمه فيما بعد إلى وزير البنية التحتية والموارد الطبيعية للموافقة الرسمية.

بدأت المرحلة الرابعة في أوائل عام 2018 مع تدريب الصرف الصحي الكلي للمجتمع لجميع الشركاء، بما في ذلك فريق الحكومة المركزية من إدارة الصرف الصحي والمنظمات غير الحكومية المختارة (NGOs) أو منظمات مجتمعية (CBOs) كشركاء منفذين. وسيتبع ذلك إطلاق مشروع تجريبي في مقاطعة واحدة في ساو تومي وبرينسيبي.

أثناء بدء المشروع، أنشأت حكومة ساو تومي وبرينسيبي فرقة عمل لتقديم المشورة بشأن اختيار المجتمعات التجريبية وتدريب المنظمات غير الحكومية / منظمات المجتمع المحلي المختارة للشروع في تنفيذ الصرف الصحي الكلي للمجتمع. سيحدد نجاح الطيار إمكانات توسيع نطاق البرنامج على الصعيد الوطني. بالإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم تأكيد موافقة الحكومة في كل مرحلة من مراحل التنفيذ لضمان نجاح المشروع واستدامته.

علاوة على ذلك، يعد تعاون ساو تومي وغينيا - بيساو لتعزيز الصرف الصحي الكلي للمجتمع من خلال مشاركة الدروس والحلول مبادرة رائدة،

اسم المشروع: تنفيذ الصرف الصحي الشامل بقيادة المجتمع في سان تومي وبرينسيبي

الدول / المناطق: غينيا - بيساو وساو تومي وبرينسيبي

تم الترشيح من قبل: اليونيسيف

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 6.2

مدعوم من: اليونيسيف

الكيانات المنفذة: اليونيسيف ووزارة البنية التحتية والموارد الطبيعية، سان تومي وبرينسيبي

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2016 - 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/aEYVrm



تعزيز عملية إصلاح قطاع المياه في نيجيريا

التعلم بين الأقران مع كولومبيا والبرازيل لإطلاع إصلاحات قطاع المياه في نيجيريا

التحدي

لطالما أدركت حكومة نيجيريا التحديات التي تواجه قطاع إمدادات المياه والصرف الصحي. ويشمل ذلك انخفاض إمكانية الحصول على الخدمات، وفشل البنية التحتية سيئة الصيانة، وضعف قدرة وأداء مقدمي الخدمات، والتأثيرات بعيدة المدى لعجز الصرف الصحي العميق في نيجيريا، مثل الآثار السلبية على الصحة العامة. وردا على ذلك، أعطت الحكومة الأولوية لتحسين الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي في استراتيجيتها الإنمائية وجدول أعمال التحول الوطني.

تواصل حكومة نيجيريا العمل من أجل زيادة الوصول المستدام إلى خدمات المياه في المناطق الحضرية، ولا سيما للفقراء، وذلك من خلال معالجة القضايا المؤسسية ومسائل الحوكمة. وهذا يتطلب إصلاحًا في السياسة والإصلاحات التشريعية مع الاستثمار في البنية التحتية.

نحو إيجاد حل

أراد المسؤولون الحكوميون في قطاع المياه في نيجيريا الحصول على معلومات مباشرة من ممارسي قطاع المياه الذين أجروا إصلاحات بنجاح. و رد البنك الدولي على ذلك بتبادل المعرفة الممولة من مرفق فيما بين بلدان الجنوب لجمع المسؤولين النيجيريين مع نظرائهم في كولومبيا والبرازيل. وقد واجهت البلدان تحديات مماثلة في قطاع المياه، ونفذت مؤخراً إصلاحات أدت إلى تحسن كبير في قطاع المياه لديها. كانت كولومبيا قد خضعت لإصلاحات على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، جزئياً بدعم من البنك الدولي، مما أدى إلى تحسن كبير في قطاع المياه لديها. قبل الإصلاحات، واجهت كولومبيا تحديات مماثلة لتلك التي واجهتها نيجيريا، بما في ذلك عدم كفاية نوعية الخدمة والتغطية، ومقدمي الخدمات ضعيفي الأداء وغير المنظمين، وعدم الفعالية في استرداد التكاليف والتمويل. كما كان على البرازيل، التي لديها نظام حكومي فيدرالي غير متشابه مماثل للحكومة النيجيرية، التعامل مع التحضر السريع وعدم كفاءة قطاع المياه على نطاق واسع. نفذت كلتا الدولتين إصلاحات ناجحة لإمدادات المياه والصرف الصحي منذ التسعينات.

استفادت عملية تحديد نطاق البرنامج وتصميمه من العديد من عمليات التبادل التحضيري، وبعد ذلك قام وفدان نيجيريان من المسؤولين الفيدراليين والمسؤولين الحكوميين بزيارة البرازيل وكولومبيا للقيام بجولات دراسية في مايو 2016 للقاء خبراء قطاع المياه الوطني والمحلي. تم قيادة الوفدين إلى البرازيل وكولومبيا على التوالي من قبل الأمين الدائم ومدير وزارة الموارد المائية الاتحادية في نيجيريا (FMWR). في المجموع، شارك 20 مسؤولاً نيجيرياً، بما في ذلك خمسة مسؤولين حكوميين اتحاديين (وزارة الموارد المائية الاتحادية في نيجيريا ووزارة المالية الفيدرالية) و 15 من ممثلي حكومة الولاية أو مديري وكالة مياه الولاية.

بدأت الجولات الدراسية بجلسة تمهيدية لمدة نصف يوم حول وضع وتاريخ قطاع المياه في الدولة المضيفة، وتبع ذلك اجتماعات رسمية وعروض من قبل مؤسسات القطاع الرئيسية، وبعض الزيارات الميدانية (المرافق، والأنظمة) والتبادلات مع الموظفين التشغيليين ومناقشة وقت الطعام مع المدراء. شملت كل جولة دراسية دورة وسيطة ونهاية لعقد العصف الذهني (أربع جلسات إجمالاً)، بقيادة رئيس الوفد، مع فريق البنك الدولي ودعم الاستشاريين المحليين لتسجيل أسئلة

المشاركين وردود أفعالهم والأفكار الرئيسية التي وصلوا إليها. بدأت عملية إعادة تنشيط وإصلاح قطاع المياه النيجيري بعد عام من ذلك، في منتصف عام 2017.

النتائج التي تحققت من خلال هذه المبادرة هي على النحو التالي:

معرفة جديدة: اكتسب المشاركون في برنامج التبادل فهمًا للتحديات التي تواجه قطاعي إمدادات المياه والصرف الصحي في كولومبيا والبرازيل والاستراتيجيات المتوسطة إلى الطويلة الأجل لتطوير قطاع المياه وتمويله وتنظيمه. وتمكن النيجيريون من التفكير في إمكانية تطبيق هذه الحلول على سياق نيجيريا، وفهم التغييرات المحتملة وخيارات الإصلاح لتحسين تغطية واستدامة خدمات المياه.

المهارات المحسنة: وعزز برنامج التبادل معارف ومهارات الوفد النيجيري فيما يتعلق بتنفيذ إصلاحات قطاع المياه.

إجماع محسن: ولأن المشاركين النيجيريين في مجال تبادل المعرفة يعملون على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات في نيجيريا، فقد عزز التبادل العلاقة بين هؤلاء المسؤولين الحكوميين. سهلت الجولات الدراسية جلسات العصف الذهني وعززت الإجماع بين أبطال الدولة المحتملين والإصلاح الفيدرالي، وخلقت ائتلافا من المسؤولين ذوي العقلية الإصلاحية والمساهمة في تحديد أولويات الإصلاح.

اتصال محسن: شكلت وفود الدول الثلاث مجموعة لمواصلة العمل معا. العديد من المشاركين في جولة الدراسة، ولا سيما مفوضي المياه في الولاية ومديري المرافق الحكومية، هم الآن في طليعة النقاش حول إصلاح القطاع في نيجيريا.

إجراءات جديدة ومحسنة: إن المعرفة المكتسبة من الإصلاحات القطاعية قد أثرت إلى حد كبير في النقاش حول السياسات وصياغتها في نيجيريا، بما في ذلك تلك المتعلقة بتوضيح أدوار الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية، وتنظيم خدمات المرافق، وتصميم الإعانات وتمويل القطاع. وتم تفويض المندوبين لنصرة وإدارة إصلاحات قطاع إمدادات المياه والصرف

الصحي التابعة للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. وقد أبلغ ذلك المشاورات الوطنية التي أجرتها نيجيريا من أجل تطوير تشخيص أوضاع الفقر في إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في نيجيريا، وخطة عمل إعادة تنشيط القطاع في الفترة من عام 2017 إلى عام 2018. كما طلبت حكومة نيجيريا الدعم من البنك الدولي لتصميم وإنشاء صندوق وطني جديد للمياه.

في أعقاب الجولات الدراسية، طلبت الحكومة النيجيرية من البنك الدولي أن يطور تشخيصًا مستقبليًا قائمًا على الأدلة للظروف القطاعية، وهو برنامج تشخيص أوضاع الفقر في إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في نيجيريا، 2017. كما طلبت من البنك الدولي دعم عملية المشاورات التشاركية القائمة بين الدول الاتحادية من أجل وضع خطة عمل لإحياء قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة (تمت الموافقة عليها في أبريل 2018)، والتي تضمنت عددًا من توصيات الحكم والتمويل المستوحاة من التجارب البرازيلية والكولومبية. تشمل مجالات الإصلاح الرئيسية ما يلي:

- تعزيز الإطار المؤسسي والشراكة بين الحكومة الفيدرالية والولايات من أجل تنمية القطاع
- إنشاء منظم اقتصادي مناسب لسباق نيجيريا المنخفض القدرات
- خطط تمويل إمدادات المياه والصرف الصحي الجديدة، بما في ذلك منح قروض تساهلية فيدرالية وحوافز تمنح من الدولة
- وضع سياسات التعرفة الجمركية والإعانة المالية
- الإشراف والرقابة على مرافق المياه، بما في ذلك إنشاء وبناء قدرات النظام التنظيمي الوطني كتدبير قصير ومتوسط المدى. (تحتاج كل ولاية نيجيرية إلى نظام تنظيمي كامل لنظام إمدادات المياه والصرف الصحي، لكن هذه الأنظمة ستستغرق وقتًا أطول).

بيانات الاتصال:

السيد لوران بورت، مدير البرنامج، مرفق فيما بين بلدان الجنوب، البنك الدولي،
southsouthfacility@worldbank.org , lporte@worldbank.org

اسم المشروع: تعزيز عملية إصلاح قطاع المياه في نيجيريا

الدول / المناطق: البرازيل وكولومبيا ونيجيريا،

تم الترشح من قبل: مجموعة البنك الدولي

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 6.1، 6.2، 6.3، 6.a

مدعوم من: مرفق فيما بين بلدان الجنوب التابع للبنك الدولي

الكيانات المنفذة: حكومات البرازيل وكولومبيا ونيجيريا، مجموعة البنك الدولي

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: أكتوبر 2015 - أكتوبر 2016

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



نقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة من الصين إلى غانا وزامبيا

التكيف بالمعرفة والمهارات التقنية لتوفير الطاقة النظيفة والمتاحة للمجتمعات الريفية

التحدي

زادت غانا من حصتها من الكهرباء الموردة إلى الأسر من أقل من 40 في المائة في عام 2000 إلى 60 في المائة في عام 2010. اليوم، يتمتع أكثر من 70 في المائة من الأسر على مستوى البلاد بإمكانية الحصول على الكهرباء. ومع ذلك، فإن هذا المتوسط الوطني ينطوي على تباين مذهل بين المناطق الحضرية والريفية، حيث لا يحصل سوى 40 في المائة من الأسر الريفية على الكهرباء. وبالمثل، لا تكون معظم المناطق الريفية في زامبيا متصلة بالشبكة الوطنية، ولا يوجد الكهرباء فيها إلا عند 3 في المائة من السكان. العيش في الظلام بعد غروب الشمس يشكل صعوبات لا يمكن تصورها للناس في المجتمعات الريفية.

نحو إيجاد حل

لمساعدة المجتمعات الريفية في غانا وزامبيا على الحصول على الكهرباء، قامت الدمارك بتمويل مشروعين حول نقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة (RETT) مع غانا وزامبيا، مع التركيز القوي على تمكين التعاون بين بلدان الجنوب المترابط بين الصين والدول الأفريقية لتعزيز مبادرة الأمم المتحدة للطاقة المستدامة للجميع (SE4ALL). تهدف المشاريع إلى تكيف التجربة الصينية والمهارات التقنية لتعزيز إنتاج تقنيات الطاقة المتجددة في أفريقيا. تتمتع المشاريع بنهج شامل للعمل في كل من: (1) مستوى المنبع ودعم إنشاء بيئة مواتية لنقل التكنولوجيا وتنشيط القدرة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين الصين وغانا وزامبيا؛ و (2) مستوى المصب، من حيث النقل الفعلي والتظاهر للتكنولوجيات مع الارتقاء المحتمل من قبل القطاع الخاص.

مشروع نقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة في غانا / زامبيا / الصين هو مشروع رائد في تجريب النهج الابتكاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تجاه التعاون الثلاثي. ومن خلال الجمع بين احتياجات البلد الملتقي وخبرته مع الخبرة الصينية والدراية التقنية، ينقل النهج الثلاثي المعارف والمهارات لتعزيز المنافع المتبادلة للبلدان المعنية. من خلال هذا النهج، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوسيط للمعرفة، وبناء القدرات، وسيساعد على الاستجابة لاحتياجات البلدان ويوفر منصة لأحداث تبادل المعرفة.

ويتعاون العديد من الشركاء المعنيين من الصين وغانا وزامبيا في هذه المشاريع، بما في ذلك لجنة الطاقة في غانا ووزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية (MOST) وإدارة الطاقة في زامبيا، إلى جانب المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أكرا وبكين و لوساكا. سهلت جميع الشركاء تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين الصين وغانا وزامبيا. تم اتخاذ المبادرات التالية من خلال نهج تشاركي:

- عُقدت في كل من الصين وغانا وزامبيا حلقات عمل وجلسات لتيسير تبادل أفضل الممارسات، وكذلك لإنشاء أسس متينة لتحالفات أصحاب المصلحة التي تشمل القطاع الخاص؛
- قامت عدة وفود من الصين بزيارة غانا وزامبيا بناء على طلب من وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية للمشاركة في الاجتماعات وجهًا لوجه لتنسيق تطوير المشروعات التوضيحية؛
- أوفدت لجنة الطاقة في غانا ووزارة الطاقة في زامبيا عدة وفود إلى الصين للحصول على الدراية الفنية وتسهيل مشاريع البيان العملي والمشاركة في أحداث المباريات؛ و
- عملت المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أكرا وبكين و لوساكا كجسور بين جميع الأطراف المعنية، بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية لتسهيل والإشراف على عملية نقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة بأكملها.

حققت المشاريع النتائج التالية:

- تم الانتهاء من دراسة الجدوى الأولية واختيار تكنولوجيا الطاقة المتجددة القابلة للتحويل مع قاعدة بيانات لإنشاء حلول نقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة؛
- تم إطلاق الموقع الإلكتروني للمشروع، وهو منصة للتوفيق عبر الإنترنت، باللغتين الصينية والإنجليزية. سيتم إجراء التحديثات بشكل مستمر؛
- وقد تم الانتهاء من الخطة الوطنية الرئيسية للطاقة المتجددة في غانا وتقديمها للحصول على موافقة البرلمان؛
- تم إنشاء شركات تكنولوجيا التحالف ومعاهد البحوث التي تدعم نقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة في غانا وزامبيا وغيرها من البلدان الأفريقية الشريكة في الصين؛ و
- تم عقد دورات تدريبية سنوية حول تقنيات الطاقة الشمسية والمائية والغاز الحيوي والعمليات الرئيسية لتصميم النظام لأصحاب المصلحة في الصين وزامبيا لإزالة الحواجز المعرفية أمام نقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

إن التعاون الثلاثي، وهو جزء لا يتجزأ من التعاون بين بلدان الجنوب، هو طريقة مبتكرة ناشئة تمكن البلدان من تبادل المعارف والخبرات وتبادلها. تحدد المشاريع الثلاثية القيمة المضافة والقوة المقارنة المحددة بين البلدان الشريكة (الصين - غانا - زامبيا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار التعاون بين بلدان الجنوب حيث يساهم جميع الشركاء ويستفيدون من التعاون.

لضمان استدامة المشروع، يتم وضع ضمانات على مستوى السياسة الوطنية. تم تقديم الخطة الرئيسية للطاقة المتجددة إلى البرلمان الغاني. وحددت وشرعت في تصميم الآليات المالية المؤسسية لزيادة نقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة. كما أنشأت هيئة الطاقة في غانا آليات لنقل المعرفة التقنية

والتكنولوجيا والمنتجات بكفاءة. في زامبيا، تجري حاليا صياغة استراتيجية للطاقة المتجددة عند الانتهاء من مراجعة السياسات.

علاوة على ذلك، مكّنت المشاريع منصة تعلم للصين وغانا وزامبيا للانخراط والتعاون على المستوى الدولي في مجال نقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة والمهارات. يمكن تحقيق التعاون في المستقبل لتسريع التنمية المستدامة والتعاون بين بلدان الجنوب في قطاع الطاقة من خلال المزيد من النقاش والتعاون بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

تجري مناقشات حول تكرار المشاريع في بلدان أخرى، بناءً على ارتباطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحالية. تحتاج البلدان وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين إلى تنسيق واستعداد قويين للتعاون والتعلم من تجارب بعضهم البعض. بالإضافة إلى ذلك، فإن نموذج التعاون الثلاثي هو نفسه قابل للتكرار، كما أن التعلم من مشروع إنشاء بيئات تمكينية لنقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة قابل للتكرار في العديد من البلدان النامية، والتي يمكن أن تستند إلى الخبرة والمعرفة المستقاة من مشاريع الصين - غانا - زامبيا.

بيانات الاتصال:

السيد بيتر مورلينج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين،

peter.morling@undp.org

السيد اريك انتوي - اجي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غانا،

eric.antwi-agyei@undp.org

د. لويد نجو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، زامبيا، Lloyd.ngo@undp.org

السيدة شياو يو ليو، المركز الإداري لأجنده الصين 21، وزارة العلوم

والتكنولوجيا، الصين، liuxy@acca21.org.cn

اسم المشروع: التعاون بين بلدان الجنوب المترابط بين الصين - غانا / جنوب زامبيا - بشأن نقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة

الدول / المناطق: الصين، غانا، زامبيا

تم الترشيح من قبل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.4، 1.1، 7.1، 7.2، 7.3، 7.4، 7.5

مدعوم من: الدمارك

الكيانات المنفذة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات المعنية

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2014 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/e4F8BZ ; goo.gl/KwGHN9



تفعيل كفاءة الطاقة في المغرب

يتعلم المخططون المغاربة من المكسيك كيفية جعل مدنهم أكثر كفاءة في استخدام الطاقة من خلال تحسين إنارة الشوارع العامة

التحدي

من المتوقع أن يزداد استهلاك الطاقة ثلاثة أضعاف في المغرب كنتيجة للنمو الاقتصادي للبلد وسرعة التحضر. ومع ذلك، لا يزال المغرب يعتمد بشكل كبير على واردات الوقود الأحفوري. مع معدل اعتماد بنسبة 96 في المائة في عام 2012، إلا أن نظام الطاقة المغربي يعتمد بشكل كبير على الفحم المستورد والنفط والغاز والكهرباء من إسبانيا. نظرا لاعتمادها الشديد على الطاقة المستوردة، وضعت الحكومة المغربية أهدافا طموحة لزيادة كفاءة الطاقة، مساهمة في المقصد 7.3 من هدف التنمية المستدامة (SDG).

وعلاوة على ذلك، بحلول عام 2050، سيكون 70 في المائة من سكان البلد مدنياً، مما يضيف نحو 10 ملايين شخص إلى المدن المغربية. تستخدم المدن قدراً كبيراً من الطاقة، ومع تحول المغرب إلى منطقة حضرية، هناك مجال واضح يحتاج إلى قيام السلطات البلدية بقيادة الجهود الرامية إلى تحسين إنارة الشوارع العامة من أجل تحسين كفاءة الطاقة.

نحو إيجاد حل

إدراكاً منها أنه يمكن أن يستفيد من تبادل المعارف الذي يركز على القطاعات البلدية وكفاءة الطاقة، طلبت وزارة الطاقة والمناجم والتنمية المستدامة في المغرب الاجتماع بالبلدان التي نفذت مشاريع كفاءة الطاقة الحضرية. للإبلاغ عن تصميم مشروع كفاءة الطاقة المغربي الجديد، أراد المغربية التعرف على المبادرات التي تمكن سلطات المدينة من تحقيق استثمارات ملموسة، قصيرة ومتوسطة الأجل، جاهزة للكفاءة في استهلاك الطاقة. وردا على ذلك، استخدم فريق البنك الدولي المسؤول عن المشروع منحة من مرفق تبادل الخبرات بين بلدان الجنوب (مرفق فيما بين بلدان الجنوب) لتنظيم تبادل المعرفة مع الخبراء المكسيكيين الذين أتموا مؤخراً إصلاحات استخدام الطاقة الحضرية. كان الهدف طويل الأجل للمبادرة هو جعل المدن المغربية أكثر كفاءة في استخدام الطاقة من خلال تحسين إضاءة الشوارع العامة.

بدأ تبادل المعرفة بمؤتمر عبر فيديو لمساعدة المشاركين على تحديد الفجوات المعرفية وتوضيح أهداف الزيارة الدراسية والاتفاق على أهداف التعلم. بالنسبة للجزء الرئيسي من تبادل المعرفة، زار وفد من المغرب المكسيك. على الجانبين المكسيكي والمغربي، تورط المشاركون بشكل مباشر في إعداد وتنفيذ مشاريع كفاءة الطاقة. جاء المشاركون المغاربة الإثني عشر في برنامج التبادل من إدارات مختلفة ومؤسسات مملوكة للدولة تشارك في كفاءة الطاقة والإضاءة العامة. تم اختيار المشاركين من المكسيك لمطابقة نظرائهم المغاربة بشكل وثيق. كان مقدمو المعرفة هم المدراء والموظفون من مرفق الطاقة المكسيكي (CFE)، الذين طوروا برنامج الإضاءة العامة الفعالة الوطنية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لكفاءة الطاقة (CONUEE) ومصرف التنمية المحلي (BANOBAS). كما قدم مسؤولو أمانة الطاقة المكسيكية (SENER) توجيهات قيمة حول سياسة كفاءة الطاقة. نظم أخصائيو الطاقة في البنك الدولي ومقرهم في الرباط والمكسيك التبادل بين الحكومتين. وفي أعقاب ذلك، تم عقد ورشة عمل للنشر في الرباط استضافتها وزارة الشؤون العامة والحكومة المغربية بعد التبادل في يونيو 2016.

تم تحقيق النتائج التالية من هذا التبادل:

معرفة جديدة: سمح التبادل المغرب بالتعلم من البلدان النامية الأخرى التي تواجه تحديات طاقة مماثلة تتعلق باستراتيجيات وبرامج الإضاءة. لقد تعلمت المغربية عن قطاع الطاقة المكسيكي، برنامج كفاءة الطاقة في المكسيك، هو نموذج

جديد لانتقال الطاقة، برنامج الإنارة المكسيكي الفعال، هو الإصلاحات الرئيسية التي أجريت في أغسطس 2014، وإنشاء سوق الشهادات الخضراء، والاختيارات التي اتخذتها المكسيك فيما يتعلق بتسعير تكاليف الكهرباء والإنتاج والنقل.

المهارات المحسنة: وعزز التبادل من مهارات المغرب الفنية والتشغيلية المتعلقة ببرامج كفاءة الطاقة. تعلم المغاربة من استراتيجية المكسيك فيما يتعلق بتمويل وتسهيل الاستثمار في كفاءة الطاقة والإضاءة العامة، وتوحيد رموز كفاءة الطاقة، ونشر الممارسات الجيدة، وتركيز البيانات على كثافة الطاقة في القطاع. كما علم المغاربة عن إجراءات المكسيك في حماية البيئة والحد من تأثير تغير المناخ.

اتصال محسن: ساعدت الشراكة الناتجة على تعزيز القدرات المغربية لتنفيذ الإضاءة العامة الفعالة.

إجراءات جديدة ومحسنة: المعرفة المعززة والمهارات من تبادل المعرفة
أبلغت إعداد وتصميم برنامج تحويل الإضاءة الوطني المغربي الذي أطلق في ديسمبر 2016 واكتمل في أبريل 2018. بمساعدة من البنك الدولي، أجرت الحكومة المغربية مراجعة تفصيلية لقطاع الإضاءة العامة كجزء من استراتيجية لنشر نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتحسين الإضاءة العامة في جميع أنحاء البلاد. بعد التبادل، تم تدريب المسؤولين المغاربة المشاركين في كفاءة الطاقة على كيفية زيادة عدد دراسات الجدوى

في المدن في جميع أنحاء المغرب. على سبيل المثال، أنجزت مدينة مراكش تقييمًا أوليًا لبعض أداء الطاقة في الخدمات البلدية في سياق المؤتمر الثاني والعشرون للأطراف لتغير المناخ في عام 2016.

إن تنظيم التبادل التعليمي بين البلدين في ظروف تنمية مماثلة أمر مفيد للغاية لأنها تواجه تحديات وفرصًا متشابهة. يمكن للمشاركين تعلم الكثير من قصص النجاح والفشل. ومع ذلك، لا يوجد "حل واحد يناسب الجميع" لتعزيز كفاءة الطاقة: يمكن لكل دولة التعلم من تجارب الدول الأخرى والتكيف وفقًا لسياقها.

تكرار هذه الممارسة الجيدة، هناك حاجة لتأييد قوي وإرادة سياسية على أعلى مستوى لنشر برامج وطنية لكفاءة الطاقة. يتم استدعاء القيادة القوية لتنسيق الجهات المعنية المحلية والأجنبية ذات الصلة. إن الدعم المالي للمؤسسات الدولية ليس شرطًا أساسيًا في حد ذاته، ولكن الحوافز المستندة إلى الأداء يمكن أن تكون مقنعة للغاية عندما يتعلق الأمر بإقناع الزعماء بأهمية تعزيز كفاءة الطاقة.

بيانات الاتصال:

السيد لوران بورت، مدير البرنامج، مرفق فيما بين بلدان الجنوب، البنك الدولي،
southsouthfacility@worldbank.org, lporte@worldbank.org

اسم المشروع: تفعيل كفاءة الطاقة في المغرب

الدول/ المناطق: المكسيك ، المغرب

تم الترشح من قبل: مجموعة البنك الدولي

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 7.3، 13.2، 17.5

مدعوم من: مرفق فيما بين بلدان الجنوب التابع للبنك الدولي

الكيانات المنفذة: حكومة المكسيك حكومة المغرب مجموعة البنك الدولي

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: فبراير 2016 - سبتمبر 2016

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



صندوق الابتكار في الخدمات

تطوير وتنفيذ حلول مبتكرة لمعالجة المشاكل التي تتمحور حول المواطن

التحدي

في بنغلاديش، يجب على المواطنين أن يسافروا مسافات طويلة، وغالباً ما يقومون برحلات متعددة، ويتحملون تكاليف باهظة ويتحملون تأخيرات وإحباطات كبيرة للوصول إلى الخدمات المختلفة، وخاصة الخدمات الحكومية. كما أنهم يفتقرون إلى المعلومات حول كيفية التنقل من خلال عمليات تقديم الخدمات العامة المعقدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة إنفاق مبالغ كبيرة لتغطية التكاليف الإدارية وتكاليف المعاملات بسبب العمليات القديمة والورقية واليدوية. نظراً لطبيعة اتخاذ القرار المركزي والتسلسل الهرمي، نادراً ما تتاح للمسؤولين في المستويات المتوسطة والميدانية فرصة للمساهمة بمداخلاتهم، على الرغم من أنهم في وضع أفضل لتقديم أفكار وحلول مفيدة لتحسين تقديم الخدمات على أعتاب المواطنين. وبالمثل، يمكن استخدام العديد من التكنولوجيات التكميلية لجعل حياة المواطنين أكثر سهولة، وتضم ابتكارات صغيرة لتحسين إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف. غالباً ما يفتقر الضباط والمبدعون البديهيون إلى الموارد أو بيئة مساعدة لتجربة الحلول المحتملة.

نحو إيجاد حل

لتحقيق أهداف التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، ظل الوصول إلى المعلومات (a2i) يبذل جهوداً كبيرة لتعزيز الابتكار في جميع أنحاء البلاد وتقديم حلول مستدامة للمشكلات التي تتمحور حول المواطن. تم تصميم صندوق الابتكار في الخدمات (SIF) لتشجيع رفع مستوى الحلول المبتكرة المحلية وتأكد إمكانية الوصول إلى هذه الحلول المحلية والفعالة. تحتضن المبادرة فكرة الإنشاء المشترك وتشرك الوكالات الحكومية، ومنظمات التنمية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والشركات الخاصة، وحتى الأفراد كشركاء نشطين لمتابعة الابتكار والمساعدة في تبسيط حياة المواطنين. وتسهل مبادرة الوصول إلى المعلومات الأفكار المبتكرة باستخدام التمويل الابتدائي لإجراء تجارب في منطقة محددة من أجل اختبار الجدوى وتقييم القدرة على التكيف مع الحل. وحتى الآن، تم إنشاء أكثر من 150 ابتكاراً من خلال آلية التمويل هذه.

يعرف صندوق الابتكار في الخدمات الابتكار مثل أي فكرة أو مبادرة تقضي على الخطوات غير الضرورية التي يجب على المواطنين اتخاذها للوصول إلى الخدمات والاستفادة من التكنولوجيا لتحسينها. يجب أن يقلل الابتكار الوقت والتكلفة والسفر أو عدد الزيارات المطلوبة للحصول عليها وكذلك تحسين جودتها. يمكن لأي شخص تطبيقه في أي وقت، على مدار السنة، إلى صندوق تمويل بحد أقصى قدره 32000 دولار أمريكي لكل مشروع مبتكر. وتشمل المجالات ذات الأولوية خدمة اللامركزية وتقديم الخدمات وتمكين المرأة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والرعاية الصحية والزراعة والتنمية الريفية والحق في الحصول على المعلومات وإدارة المبادرات الخضراء وإدارة الكوارث والأجهزة منخفضة التكلفة.

يتم تقديم المبتكرين الذين يتم منحهم تمويلات ابتدائية لتطوير وتطبيق حلول مبتكرة للخبراء والموجهين من المجالات ذات الصلة لصقل وتحسين الحل منذ بداية المشروع. وتسهل مبادرة الوصول إلى المعلومات الروابط بين المبتكرين والوزارات / القطاعات الحكومية ذات الصلة التي يمكن أن تساهم في توسيع أو تحديث الابتكارات على المستوى الوطني. يصبح المبتكرون



شريدلغنية مويكم ©

والشركات الناشئة والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والطلاب في جميع أنحاء بنغلاديش.

بيانات الاتصال:

السيدة شهيدة سلطنة، أخصائية ابتكار، برنامج الوصول إلى المعلومات، بنغلاديش، shahida21bcs@gmail.com
السيد محمد شاهين الرحمن، كبير مساعدي رئيس قسم العلاقات الاقتصادية، بنغلاديش، وزارة المالية، بنغلاديش، mailshaheenur@gmail.com أو sas-un5@erd.gov.bd

شركاء في ملكية حقوق الملكية الفكرية للأفكار. وهذا يسهل ملكية الوزارات والمديريات على المستوى الوطني. توفر أيضا الأساس لترتيبات تقاسم الإيرادات للابتكارات التي لديها القدرة على توليد العائد المالي.

استحدث صندوق الابتكار الخدمي فرصة غير مسبقة لاحتضان الحلول من الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية. لتسهيل الحلول المبتكرة للمشاكل الوطنية، يوفر برنامج الوصول إلى المعلومات صندوقاً أولياً من خلال آليات تنافسية مختلفة بموجب صندوق الابتكار الخدمي . في آذار / مارس 2018، تلقى ما مجموعه 208 مشروعاً تمويلاً أولياً رائداً؛ وقد تم إعداد 20 منها على المستوى الوطني. وقد تم استنباط الحلول المبتكرة من الخدمة المدنية

اسم المشروع: صندوق الابتكار في الخدمات

الدول / المناطق: بنغلاديش

تم الترشيح من قبل: حكومة بنغلاديش

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 8.2

مدعوم من: حكومة بنغلاديش وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الكيانات المنفذة: برنامج الوصول إلى المعلومات (a2i)، قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بنغلاديش

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2012 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: www.ideabank.gov.bd



أكاديمية منظمة العمل الدولية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

بناء شبكات ومنصات إقليمية وشبه إقليمية لمشاركة المعارف والخبرات

التحدي

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) موجود في أشكال مختلفة في جميع أنحاء العالم. لا يعتبر الاقتصاد الاجتماعي ، والاقتصاد التضامني، والاقتصاد الشعبي والقطاع الثالث سوى عدد قليل من المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى مفهوم يحدد المؤسسات والمنظمات التي، من خلال إنتاج السلع والخدمات والمعرفة، تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية واضحة وغالبًا ما تكون بيئية وتعزز التضامن. ونظرًا لمسؤولياتها وجدول أعمالها، فإن العديد من أصحاب المصلحة في قطاع الخدمات الخاصة (بما في ذلك صانعي السياسات والأكاديميين ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والممارسين في القطاع الخاص) لا يتواصلون بالضرورة، مما يؤدي إلى سياسات منفصلة عن الحقائق المحلية. ويزداد الأمر كذلك بالنسبة لأصحاب المصلحة في القطاع الخاص في الجنوب العالمي، الذين لديهم فرصة ضئيلة للتأثير على السياسة، وأولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى سياسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المناسب.

نحو إيجاد حل

- لمواجهة هذا التحدي، أطلقت منظمة العمل الدولية (ILO) أكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) لـ:
 - المساهمة في فهم أفضل لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
 - التأكيد على أهمية قطاع خدمات الدعم الاستراتيجي كنموذج إنمائي بديل/ تكميلي، سواء في إطار برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية أو جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى وجه التحديد هدف التنمية المستدامة (SDG) 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛
 - بناء وتعزيز الشبكات القائمة على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
 - تسهيل تبادل أفضل الممارسات والمعرفة؛ و
 - إنشاء وتعزيز مجتمع للاقتصاد الاجتماعي والتضامني للممارسة.

بفضل المنح الدراسية التي تم تمويلها من قبل برنامج الخدمات الاتحادية للشؤون العلمية والتقنية والثقافية لمنظمة العمل الدولية، تضم أكاديمية منظمة العمل الدولية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني المشاركين من جنوب العالم. تغطية رسوم السفر والإقامة والمشاركة، تسمح المنح الدراسية للأفراد المختارين بحضور الأكاديمية ومشاركة المعرفة، وأفضل الممارسات والتحديات مع أصحاب المصلحة الآخرين في القطاع الخاص عادة ما لا تتاح لهم الفرصة للالتقاء بهم، وبالتالي تنكسر الحواجز التي توجد عادة بينهم، تمشيًا مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، المقصد 17.9 (تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات الفعال والموجه في البلدان النامية لدعم الخطط الوطنية لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي). تسمح الديناميكيات المرنة والتفاعلية الخاصة بالأكاديمية بتجربة إثراء لكل من أصحاب المصلحة الجدد والخبراء في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وهو يتضمن سلسلة من الجلسات العامة التي تهيئ الساحة للجلسات الانتخابية، والتي صممت لتوليد مناقشات وتفاعلات أعمق حول موضوع محدد في إطار الموضوع الأوسع للأكاديمية.

كما تتميز الأكاديمية بزيارات ميدانية، حيث يحصل المشاركون على عرض مباشر لمبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الملموسة في المدينة المضيفة والبلد المضيف. تسمح الزيارات الميدانية للمشاركين بمناقشة مباشرة مع مساهمي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتقييم الخبرات المحلية. هذا يسمح لصانعي السياسات في الحضور لترجمة واقعهم في صنع السياسة الخاصة بهم، وتعزيز نهج من أسفل إلى أعلى. علاوة على ذلك، يحصل المشاركون على الوصول إلى منصة التعلم عن

الأكاديمية مدفوعة بالطلب، حيث يطلب من منظمة العمل الدولية أن تستضيف أكاديمية في بلدها. وقد عقدت تسعة أكاديميات (تورينو، إيطاليا، مونتريال، كندا، أكادير، المغرب، بويلا، المكسيك، كامبيناس، البرازيل، سان خوسيه، كوستاريكا، سيول، جمهورية كوريا، ومدينة لوكسمبورج، لوكسمبورغ). ستعقد الأكاديمية العاشرة في إسبانيا في عام 2018.

في بعض الحالات، أدت الأكاديمية إلى مزيد من مشاريع التعاون التنموي مع وزارة التمويل أو مباشرة مع النخبين أنفسهم.

بيانات الاتصال:

السيد روبرتو دي ميغليو، منظمة العمل الدولية، dimeglio@ilo.org
السيدة لورا شيكيارييلي، منظمة العمل الدولية، cicciarelli@iloguest.org

بعد قبل الأكاديمية، بحيث يمكن لجميع المشاركين التعرف على المبادئ والمفاهيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. **يمكن أن تعمل ترتيبات بلدان الجنوب والترتيبات الثلاثية على توسيع تأثير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياقات الوطنية عن طريق بناء شبكات ومنصات إقليمية وشبه إقليمية لمشاركة المعارف والخبرات. توجد بالفعل العديد من شبكات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين بلدان الجنوب، على سبيل المثال، مكتب تنسيق أمريكا اللاتينية للتجارة المنصفة (MCLACJ)، و MERCOSUR Solidario، وشبكة ASEC في آسيا، شبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر القارات.**

يطلب من المشاركين كتابة مقال حول المكتب الاتحادي للشؤون العلمية والتقنية والثقافية بشكل عام وموضوع الأكاديمية على وجه التحديد. تناولت المواد مواضيع مثل توظيف الشباب والتنمية المستدامة، الابتكار الاجتماعي للعمل اللائق، التنمية المحلية، النظم الإيكولوجية المبتكرة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومستقبل العمل. يتم استخدام المقالات لتحفيز المناقشات خلال جلسات الأكاديمية، بما في ذلك الجلسة الاختيارية حول المكتب الاتحادي للشؤون العلمية والتقنية والثقافية.

اسم المشروع: أكاديمية منظمة العمل الدولية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني
الدول/ المناطق: عالمي (حتى الآن البرازيل، كندا، كوستاريكا، إيطاليا، جمهورية كوريا، لوكسمبورغ، المكسيك، المغرب، جنوب أفريقيا، إسبانيا)
تم الترخيص من قبل: منظمة العمل الدولية
مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 8.3، 17.9
مدعوم من: منظمة العمل الدولية والشراكة التأسيسية
الكيانات المنفذة: منظمة العمل الدولية، المكونات ذات الصلة (عادة وزارات العمل)
حالة المشروع: قيد التنفيذ
فترة تنفيذ المشروع: 2013 - حتى الآن
دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://www.sseacb.net>



الشراكة من أجل العمل على اقتصاد أخضر

التعلم المتبادل بين قيرغيزستان ومنغوليا بشأن السياسات والممارسات الاقتصادية الخضراء للنهوض بجدول أعمال عام 2030

التحدي

قيرغيزستان بلد غير ساحلي ويعتمد اقتصادها أساساً على الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاعات الطاقة الكهربائية. يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الزراعة (حوالي 40 في المائة من إجمالي العمالة) والموارد الطبيعية. يشكل تدهور الأراضي والتصر تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة.

تلتزم حكومة قيرغيزستان بعكس مسار التدهور البيئي وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. تم الاعتراف بالانتقال إلى مسارات إغائية أكثر استدامة كأولوية وطنية في أطر السياسات المختلفة. ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات في التنفيذ.

نحو إيجاد حل

للتصدي للتحدي المذكور أعلاه، يشكل الدعم المخصص لتحليل السياسات القطاعية والاقتصادية الكلية والمواضيعية مجالاً رئيسياً لدعم الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر (PAGE). تسعى الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر إلى وضع الاستدامة في صميم السياسات والممارسات الاقتصادية للنهوض بجدول أعمال عام 2030 ودعم الدول والمناطق في إعادة صياغة السياسات والممارسات الاقتصادية حول الاستدامة لتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق الدخل وفرص العمل، والحد من الفقر وعدم المساواة وتعزيز الأسس التكنولوجية لاقتصاداتها. تضم الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR). يمكن أن توفر ولاياتها وخبراتها وشبكاتهما المشتركة دعماً متكاملًا وشاملاً للبلدان حول الاقتصاد الأخضر الشامل، بما يضمن التماسك وتجنب الازدواجية. تعمل بلدان العمل بشأن الاقتصاد الأخضر في مراحل مختلفة من التحول إلى الاقتصاد الأخضر، والذي يوفر منصة مثالية لبدء التعاون بين بلدان الجنوب.

يوفر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين قيرغيزستان ومنغوليا فرصة لبناء وتعزيز التبادل المشترك حول تطوير سياسة الاقتصاد الأخضر وممارسته بين البلدين المتجاورين، وهو أمر أساسي لنجاح تنفيذ أهداف الاقتصاد الأخضر.

وقد برزت هذه المبادرة في إطار اتفاق بين منظمة العمل الدولية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بين بلدان الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر. بدأت قيرغيزستان في تشجيع الاقتصاد الأخضر وكانت مهتمة بالتعلم من تجربة الشراكة من أجل العمل من أجل الاقتصاد الأخضر في منغوليا، بما في ذلك الدروس المستفادة والتحديات والإنجازات، حيث اقتربت منغوليا من نهاية البرنامج المدعوم بالشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر.

وبناء على ذلك، تم إجراء زيارتين دراسيتين لتسهيل التعلم بين الأقران بين البلدين. وحضر وفد قيرغيزستان في أسبوع الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر في منغوليا المخصصة لقضايا الاقتصاد الأخضر في سبتمبر 2017. ضم الوفد ممثلين عن وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد، ومجلس رجال الأعمال، وتنمية الأعمال التجارية في إطار البرلمان، والوكالة الحكومية لحماية البيئة والغابات، وكذلك جمعية الأعمال، والأنشطة المنفذة بشكل مشترك.

وقد أتاحت هذه الزيارة فرصة ممتازة للتبادل بين الأقران في الحياة الواقعية بين أصحاب المصلحة الذين يشاركون بشكل مباشر في تطوير وتنفيذ إصلاح السياسات من أجل الاقتصاد الأخضر. إن مشاركة نظراء قيرغيز في عدد من فعاليات "الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر" التي نظمت على مدار الأسبوع، قد أتاحت رؤى ثاقبة حول كيفية تنفيذ مجالات

العمل المحددة بفعالية أكبر في قرغيزستان، بما في ذلك: استراتيجية التمويل المستدام؛ الصندوق الائتماني الأخضر المنغولي؛ منصات لجلب رأس المال المناخي العالمي للبلاد؛ أدوات التمويل المستدام غير المصرفية؛ وفهم أفضل لمبادئ التمويل المستدام بين الجمعيات التجارية والمصرفية وغيرها.

أعربت قرغيزستان عن تقديرها الكبير للخبرة المنغولية في إدخال المشتريات الخضراء على المستوى الحكومي، وقد التزمت بتكرار أفضل الممارسات في سياق قرغيزستان.

خلال الزيارة الدراسية الثانية، زار وفد منغولي قرغيزستان في نوفمبر 2017 وشارك في منتدى "الاقتصاد الأخضر من النظرية إلى التطبيق: فرص جديدة للعمل". تقاسم النظراء المنغوليون إنجازاتهم في إدخال الاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني وعلموا عن تجارب قرغيزية في استخدام التكنولوجيات الخضراء في الأعمال التجارية. ضم الوفد المنغولي ممثلين عن وزارة المالية ووزارة البيئة والسياحة وبنك Hacı ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) في منغوليا.

كانت عناصر الاستدامة والتكرار في هذه التبادلات فيما بين بلدان الجنوب قوية. ونظراً لأوجه التشابه في السياقين السياسي والتاريخي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي للبلدين، فإن التعلم من نظير إلى نظير كان فعالاً، وكان من السهل تكييف الممارسات من بلد واحد إلى بلد آخر. يتم استخدام الفوائد المكتسبة على المدى المتوسط - والطويل. هناك خطط لمواصلة هذا التعاون الناجح بين بلدان الجنوب في عام 2018 وما بعده مع كل من الدول المشاركة في الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر وغيرها. وتشمل مسارات

العمل التمويل المستدام، والمشتريات العامة المستدامة، والاقتصاد الأخضر في التعليم والمهارات / الوظائف الخضراء. وهناك خطط لاستكشاف نموذج تقدير الوظائف الخضراء تحت قيادة منظمة العمل الدولية في عام 2018.

لقد كان جدول أعمال الوظائف الخضراء عنصراً شاملاً ومتكاملاً في التبادل. تلقى كل من البلدين نتائج تقييم المهارات الخضراء الذي أجرته منظمة العمل الدولية في منغوليا عام 2014 وفي قرغيزستان عام 2017. في إطار الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر في قرغيزستان، من المقرر أن يستمر العمل في مشاريع التوظيف الأخضر مع منظمة العمل الدولية في عام 2018. بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالاستدامة، يستخدم البلدان الفرصة التي توفرها برامج الأمم المتحدة أو البرامج الحكومية المماثلة الأخرى للحفاظ على زخم التبادل. يقدم مسار العمل الجديد بشأن التمويل المستدام بقيادة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومبادرة وزارة المالية القيرغيزية بشأن المشتريات العامة المستدامة مثالين.

يمكن للتبادل بين قرغيزستان ومنغوليا أن يكون بمثابة ممارسة جيدة تتضمن التعاون الثلاثي الحقيقي، استناداً إلى المساعدة المقدمة من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة (PSED) الذي يشكل خبرة فنية ومساهمة مالية لدعم جولات دراسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعرفة المشتركة في التجربة المنغولية تعمل على دمج عناصر جديدة وموجهة في تنفيذ برنامج الشراكة من أجل العمل بشأن اقتصاد أخضر في قرغيزستان.

بيانات الاتصال:

السيد مصطفى كمال غي، منسق برنامج الوظائف الخضراء، قسم المشاريع، منظمة العمل الدولية، gueye@ilo.org

اسم المشروع: الشراكة من أجل العمل على الاقتصاد الأخضر: التعلم المتبادل بين منغوليا وقرغيزستان بشأن السياسات والممارسات الاقتصادية الخضراء للنهوض بجدول أعمال عام 2030

الدول / المناطق: قرغيزستان، منغوليا

تم الترشيح من قبل: منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 8.3، 8.4، 13.2، 17.6، 17.7

مدعوم من: منظمة العمل الدولية

الكيانات المنفذة: الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر (منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2017 - 2019

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/vs8jNz; goo.gl/VC8guw; goo.gl/M9qWLT



حماية التراث العالمي على طول طرق الحرير

دعم مواقع التراث العالمي على طرق الحرير في آسيا الوسطى لتعزيز التنمية المستدامة والسياحة المستدامة



التحدي

تمثل طرق الحرير طرقاً للتكامل والتبادل والحوار بين الثقافات والحضارات المختلفة على مدار أكثر من ألفي عام. تقع جمهوريات آسيا الوسطى (كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان) عند تقاطع طرق الحرير العديدة، وتعد موطناً للعديد من المواقع التاريخية والثقافية التي تشهد على دور طرق الحرير باعتبارها مفترق طرق للحضارات. ومع ذلك، كانت آسيا الوسطى واحدة من أكثر المناطق تمثيلاً في قائمة التراث العالمي، ليس فقط بسبب التصديق المتأخر على اتفاقية التراث العالمي لعام 1972، ولكن أيضاً بسبب الافتقار إلى القدرة والموارد، وندرة الحماية القانونية وأنظمة الإدارة. لا تزال الجمهوريات الخمس غير متطورة على حد سواء اجتماعياً واقتصادياً، رغم أنها تقدم إمكانيات هائلة للتنمية المستندة إلى الثقافة.

نحو إيجاد حل

جلبت طرق الحرير نقل المعرفة والأفكار والثقافات والمعتقدات التي كان لها تأثير عميق على تاريخ وحضارات الشعوب الأوروبية الآسيوية. لا تزال عدد لا يحصى من المواقع الطبيعية والثقافية التاريخية تقع على طول طريق الحرير. لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تاريخ طويل في العمل على حماية التراث الثقافي الغني لطرق الحرير وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة والسياحة المستدامة.

منذ عام 2003، قام مركز التراث العالمي التابع لليونسكو بتنسيق إعداد ترشيح التراث العالمي عبر الحدود للطرق الثقافية لطرق الحرير في آسيا. يهدف المشروع إلى إرشاد الدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي لعام 1972 في إعداد ملفات ترشيح طريق الحرير عبر الحدود العالمية للتراث العالمي لمعالجة التمثيل غير الكافي لمسارات التراث على قائمة التراث العالمي. ويساهم ذلك أيضاً في تنفيذ الإستراتيجية العالمية للجنة التراث العالمي الخاصة بقائمة التراث العالمي الممثلة وذات المصادقية والمتوازنة، والتي تم تبنيها في عام 1994.

العمل الذي تم الاضطلاع به كجزء من مشروع الصندوق الاستثماري لليونسكو / اليابان (JFIT) ومدته ثلاث سنوات من أجل دعم ترشيح طريق الحرير للتراث العالمي والترشيح العابر للحدود في آسيا الوسطى، بين 2011 و 2014، مهد الطريق نحو وضع معايير الوثائق والأبحاث اللازمة لوضع اللمسات الأخيرة على الترشيحين الأولين: "طرق الحرير: بنجكنت - سمرقند - ممر بويوكتور"، مقدم من طاجيكستان وأوزبكستان، و "طرق الحرير: شبكة طرق تشانغ آن - تيانشان كوريدور"، التي قدمتها الصين وكازاخستان وقيرغيزستان. وتهدف المرحلة الثانية من المشروع الممول من اليابان إلى زيادة تعزيز قدرات السلطات الوطنية مزيداً، وتزويدهم بتدريب إضافي في التوثيق والبحث الأثري، والتخطيط للحفظ والإدارة، من أجل ضمان إدارة ممرات طرق الحرير على نحو مستدام.

لا تزال عملية ترشيح التراث العالمي العابر للحدود مستمرة بفضل دعم حكومات الصين وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج وجمهورية كوريا. وقدمت الصين والدول الخمس في آسيا الوسطى أيضاً مساهمات عينية، بينما قدم المجلس الدولي للآثار والمواقع (ICOMOS)، ومكتب السياسة الفيدرالية في بلجيكا، والمؤسسات اليابانية ومركز المجلس الدولي للآثار والمواقع للصيانة في شيان المساعدة الفنية. وجدت دراسة المجلس الدولي للآثار والمواقع الموضوعية لطرق الحرير أن مجموعة مختارة من الممرات عبر مختلف المناطق المناخية الجغرافية، عكس التغيرات المتنوعة في الترتيب الزمني في



© عالم اليونسكو، ثاترا زكرو

الإستراتيجية على تدريب المرشدين السياحيين وتشجع الزوار على استكشاف المنطقة على نطاق أوسع وزيادة جودة وطول مدة إقامتهم. كما أنها فرصة ثمينة لتعزيز العلاقات بين الدول في المنطقة وخلق فرص جديدة للاستثمار المجتمعي. ساهم المشروع في تحقيق هدف التنمية المستدامة 8.9 بشأن السياحة المستدامة وهدف 12 ب حول الترويج للثقافة والمنتجات المحلية، بالإضافة إلى الهدف 11.4 من أهداف التنمية المستدامة بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في المجتمعات المستدامة والشاملة.

بيانات الاتصال:

السيد رولاند لين تشيه - هونغ، مسؤول مشروع، وحدة آسيا والمحيط الهادئ، مركز التراث العالمي، اليونسكو، r.lin@unesco.org

التركيز على طول الطرق، سوف يساعد على ضمان أن يشمل نطاق أوسع من الاستجابة. ويشجع الترشيع الناجح للممرين المذكورين أعلاه نهج الترشيع التسلسلي وعبر الوطني في آسيا الوسطى. ويجري تكرار هذا النهج في "ممر تراث بينكيكت - سمرقند - بويكت - ميرف زارافشان" (طاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان)، و "طرق الحرير في جنوب آسيا" (بوتان، والصين، والهند، ونيبال)، و "فرغانة - سردار" ممر تراث طريق الحرير " (كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان وأوزبكستان)، وفي مبادرات أخرى جارية مثل "طرق الحرير البحري وموسام: الطرق البحرية والمناظر الطبيعية الثقافية".

للاستجابة للطلب المتزايد على السياحة على طول طريق الحرير، يجري تنفيذ مشروع تدعمه هولندا لوضع إستراتيجية مشتركة للسياحة من أجل ممر تراث طريق الحرير في آسيا الوسطى والصين، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية (UNWTO) والاتحاد العالمي لرابطات الدليل السياحي. تركز

اسم المشروع: دعم معايير التوثيق والإجراءات الخاصة بطرق الحرير للتراث الدولي والترشيح العابر للحدود في آسيا الوسطى (المرحلة الأولى)؛ دعم مواقع التراث العالمي على طول طرق الحرير في آسيا الوسطى (المرحلة الثانية)
الدول/ المناطق: كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان
تم الترشيع من قبل: اليونسكو

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 8.9، 11.4، 12.ب، 16

مدعوم من: حكومة اليابان

الكيانات المنفذة: اليونسكو

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2011 - 2014 (المرحلة الأولى)؛ 2015 - 2018 (المرحلة الثانية)

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/HNhwAQ



المغرب وتونس: تسهيل وصول سلاسل قيمة مختارة من المنتجات الغذائية النموذجية إلى الأسواق

تحسين سبل معيشة صغار المنتجين الريفيين

التحدي

غالباً ما يصارع صغار المنتجين الريفيين على التنافس بالسعر مع المنتجات القياسية في أسواق السلع. بالنسبة لهؤلاء المنتجين، هناك اتجاه جديد يدل على فرص كبيرة، حيث أن أعداداً متزايدة من المستهلكين يبحثون عن الأصالة ومستعدون لدفع أسعار أعلى للمنتجات الغذائية النموذجية المتأصلة في ثقافة وتقاليد أصلهم. لا يمكن فقط تحرير صغار المنتجين الريفيين من المنافسة على الأسعار، بحيث يكونون محرومين، بل يمكن مكافأتهم أيضاً للحفاظ على التنوع البيولوجي والتراث الثقافي في الأسواق المتخصصة. ومع ذلك، إذا استفاد صغار المنتجين الريفيين من هذه الفرص، فستكون هناك حاجة إلى التحسينات في الإنتاجية، والامتثال للجودة وتطوير المنتجات، وتعزيز مركزهم في كل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

نحو إيجاد حل

مشروع وصول للمنتجات الغذائية والزراعية الإقليمية إلى الأسواق (PAMPAT) يهدف إلى تحسين الأداء، والوصول إلى الأسواق والظروف الاجتماعية والاقتصادية لعدة سلاسل القيمة في المغرب وتونس. تشمل سلاسل القيمة المختارة تلك من زيت أرغان والكمثرى الشائكة في المغرب والهريسة والتين والكمثرى الشائكة في تونس. يهدف المشروع إلى معالجة الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين الإنتاجية، والامتثال للجودة وتطوير منتجات صغار المنتجين الريفيين، مع التركيز على دعم رواد الأعمال الشباب والنساء والمنتجين من المناطق المحرومة. كما يتناول المشروع أهداف التنمية المستدامة 12 من خلال تحسين الاستدامة البيئية لسلاسل القيمة المختارة.

ضمن المشروع، دعمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المسابقة المغربية الأولى للمنتجات الغذائية التقليدية، التي عقدت في الرباط، المغرب في نوفمبر 2014. وكانت المسابقة بمثابة أداة قوية لتعزيز وصول لمنتجات الغذائية التقليدية إلى الأسواق من خلال ربط المنتجين والمستهلكين. شارك في الحدث أكثر من 360 منتجاً و 100 متذوق. جاءت اليونيدو بالمؤسسة الريفية السويسرية لمنطقة جورا (FRI) لدعم تنظيم المسابقة المغربية.

حضر المشاركون من تونس المسابقة المغربية للتعرف على الإجراءات التنظيمية. شارك المشاركون التونسيون في مراحل إعداد واختبار المسابقة و وفرت الجولة الدراسية إلى المغرب فرصاً للمشاركين التونسيين للمناقشة، مع نظرائهم المغاربة، وكيفية دمج المسابقة في استراتيجيتها الوطنية لدعم وتشجيع المنتجات الغذائية التقليدية. لقد قام المغرب بالفعل بتحديد المنتجات الرئيسية للإنتاج المحلي، وهو يعمل بنشاط على ترويج العديد من المناطق الجغرافية، وهي تجربة تتماشى مع احتياجات تونس، والتي هي في مرحلة مبكرة من الترويج الفعال لمنتجاتها الغذائية التقليدية. سيتم تكييف الأدوات والإجراءات المستخدمة سابقاً في المغرب في تونس. سيتم الحفاظ على التبادلات الاستراتيجية المنتظمة بين البلدين للسماح لتونس بالاستفادة من خبرات المغرب ودروسه المستفادة.

نتيجة للتبادل، بدأت تونس تحليلاً معمقاً ورسم خرائط لمنتجاتها الغذائية التقليدية وقررت تنظيم مسابقة وطنية في 2017/2018. إن المنتجات التقليدية المختارة لها جذور عميقة في المجتمعات الريفية المحلية. من خلال إضافة القيمة



© PAMPAT.MA

التونسية للمساعدة في تطوير المشروع. كما عمل المشروع مع المؤسسات الوطنية لدعم الاستراتيجية الوطنية وتعزيز قدرة البلد على تحديد وتعزيز وترسيخ القيمة للمنتجات ذات الجودة والأصل.

بيانات الاتصال:

السيد فابيو روسو، كبير مسؤولي التنمية الصناعية، إدارة التجارة والاستثمار والابتكار، اليونيدو، f.russo@unido.org

على طول سلسلة القيمة بأكملها، يساعد المشروع على تحسين سبل معيشة الصغار المنتجين الريفيين، وخلق فرص العمل، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة والشاملة.

ويضمن استدامة المشروع على المدى الطويل من خلال نهجه التشاركي وعنصر بناء القدرات القوي. شارك أصحاب المصلحة الرئيسيون في سلاسل القيمة المختارة بناء على طلبات رسمية صاغتها وزارة الصناعة ووزارة الزراعة

اسم المشروع: مشروع وصول للمنتجات الغذائية والزراعية الإقليمية إلى الأسواق (PAMPAT)

الدول/ المناطق: المغرب وتونس

تم الترشيح من قبل: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 8.2، 8.3، 8.5، 12.3

مدعوم من: أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية (SECO)

الكيانات المنفذة: اليونيدو

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2013 – 2019

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://pampat.ma/en>



بنغلاديش: التدريب على التعاطف

التعاطف والابتكار والتمكين: جلب الخدمة إلى عتبات المواطنين

التحدي

سيادة التأخيرات البيروقراطية في تقديم الخدمات العامة. عادةً ما يعوق نظام الإدارة النموذجي من الأعلى إلى الأسفل داخل الحكومة عملية تقديم الخدمة المثلى. عادةً ما يتم اتخاذ القرارات في المستوى الأعلى، ونادراً ما تتاح للموظفين في المستويات المتوسطة والميدانية فرصة لتقديم أفكار مبتكرة لتحسين الخدمات وأنظمة توصيلها. إن الموظفين المدنيين القادرين على إصلاح العمليات وإضفاء الطابع المؤسسي على التحسينات في تقديم الخدمات بعيدون كل البعد عن المستوى الشعبي، حيث يتواصل المواطنون مع النظام وغالباً ما لا يستطيعون تحديد "نقاط المعاناة" من وجهة نظر المواطن.

واجهت حكومة بنغلاديش تحديات كبيرة بسبب الافتقار إلى ثقافة مبتكرة القيود المفروضة على النهج التجريبية لتحسين الخدمات العامة. "التدريب على التعاطف" يتعامل مع عدم الكفاءة المؤسسية، بهدف تقليل الوقت والتكلفة والزيارات (TCV) التي يتطلبها المواطنون لتلقي الخدمات العامة، مع العمل على تحفيز ثقافة الابتكار داخل فروع الحكومة.

نحو إيجاد حل

للتصدي للتحدي المذكور أعلاه، قدمت حكومة بنغلاديش التدريب على التعاطف، وهو تدخل مبتكر من قبل برنامج الوصول إلى المعلومات (a2i)، مستوحى من نموذج التفكير على الابتكار في نيستا. وتم تخصيص نموذج التدريب الذي يستغرق خمسة أيام ليتوافق مع الهوية الاجتماعية والثقافية والمؤسسية للبلد، مما يضمن أنه يمكن أن تكون مبادرة مستدامة ذات تأثير طويل الأجل. من خلال التدريب، يتم تشجيع الموظفين العموميين على تصميم طرق لتحسين تقديم الخدمات وتخفيض الوقت والتكلفة والزيارات في الوصول إلى الخدمات. باستخدام ميزات من التفكير التصميمي والتعلم التجريبي ومفهوم "المتسوق السري"، إن المتدربين قادرين على التعامل مع وجهة نظر المواطن ويشعرون بالتعاطف.

التدريب هو المرحلة الأولى من التعاطف - وهي رحلة إبداعية ناشئة، تساعد من خلالها الوصول إلى المعلومات على خلق ثقافة مبنية على الابتكار للموظفين العموميين لتطوير حلول مبتكرة للمواطنين. بعد التدريب، يشارك الأشخاص الذين لديهم أفكار اعتراضية محتملة في ورشة عمل لتصميم وتوثيق المشروع لمدة خمسة أيام. يتم تعيين المبتكرين أيضاً بواسطة المعلمون الذين يساعدونهم في تطوير فكرتهم بشكل أكبر. بالإضافة إلى ذلك، لدى منظمة الوصول إلى المعلومات أكثر من 1000 فريق من جميع المستويات الحكومية لدعم المبتكرين في جميع المراحل. بمجرد اكتمال الدليل، تحتفظ منظمة الوصول إلى المعلومات بعروض ابتكارية حول الوزارات، وتسليط الضوء على عمل المبتكر وتقديمه وتقييم ما إذا كان يمكن تكرارها على نطاق أوسع، مما يؤدي في النهاية إلى مبادرة على المستوى الوطني.

وحتى الآن، دربت منظمة الوصول إلى المعلومات 392 5 من موظفي الخدمة المدنية، مما أدى إلى 137 مشروعاً تجريبياً للتدخل التعاطفي: تم الانتهاء من 555 و لا تزال 582 جارية. ومن بين المشاريع التجريبية الإجمالية البالغة 137 مشابهاً، تم تكرار 57 مشروع في أقاليم فرعية أخرى. وقد تم توسيع ثمانية عشر على الصعيد الوطني، حيث بلغ عددهم أكثر من 18 مليون مواطن. ربط ثقافة الابتكار بالتنمية الاقتصادية، يتناول المشروع بشكل مباشر الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة من خلال تمكين موظفي الخدمة المدنية من تقديم خدمات أكثر كفاءة وإنشاء المزيد من المنصات المفتوحة لتحقيق حوارات تعاونية مطورة. بالتزامن مع شراكات القطاع الخاص، فما الابتكار حتى أصبح أداة قوية لتحفيز التغييرات طويلة الأجل. يتجاوز أثر التدريب أهداف التنمية المستدامة التسعة للتأثير على أهداف التنمية المستدامة الأخرى لأن الابتكارات تتدخل في قطاعات متعددة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم وزراعة المحاصيل ومصايد الأسماك والأراضي وحقوق الإنسان.

نجاح التكرار يعتمد على بناء ثقافة تدعم الابتكار، والتي تتطلب دعمًا متعدد الأبعاد. يبدأ باختيار المشاركين المناسبين للتدريب على التعاطف - أي، موظفو الخدمة المدنية الذين يتوقعون إلى تحسين البيئة الحالية والذين يتمتعون بالمهارات الشخصية لتحفيز التغييرات - وتشجيع الآخرين وإدراكهم في حل المشكلات الذي يحركه الابتكار على نطاق أوسع.

تم التوقيع على مذكرات تفاهم رسمية مع مملكة بوتان الملكية وجمهورية ملديف، حيث ستقدم منظمة الوصول إلى المعلومات المساعدة الفنية في العديد من المجالات، بما في ذلك تنفيذ نموذج التدريب على التعاطف. علاوة على ذلك، تجري حاليًا مناقشة الوصول إلى المعلومات مع البلدان التي أبدت اهتمامًا بتبني هذا النموذج.

بيانات الاتصال:

السيد محمد سخاوات حسين، خبير السياسات، برنامج الوصول إلى

المعلومات، بنغلاديش، sakhwat.hosain@a2i.gov.bd

السيد محمد شاهين الرحمن، كبير مساعدي رئيس

قسم العلاقات الاقتصادية، بنغلاديش، وزارة المالية،

بنغلاديش، mailshaheenur@gmail.com أو un5@erd.gov.bd - sas

وتتماشى استدامة المشروع وقابليته للتكرار على نحو وثيق وتعتمد على تكيف ثقافة الخدمة العامة مع التغييرات الناتجة عن الابتكار. فيما يتعلق بالاستدامة، وافقت حكومة بنغلاديش بالفعل على قانون منفصل خاص بالميزانية يتعلق بالابتكار في جميع الوزارات، تدعم مختلف الدلائل المبتكرة، وأنشطة التدريب وغيرها من الأنشطة، بتمويل يبلغ حوالي 12 مليون دولار أمريكي. أصبح التدريب على التعاطف أداة للتتبع بين موظفي الخدمة المدنية في بنغلاديش، حيث وفر البوصلة التي تقود عملية البحث عن الابتكار. وقد أنشأت كل وزارة فريق الابتكار الخاص بها. خلال الاجتماعات الوزارية الشهرية، تكون المناقشات حول الابتكار إلزامية ويتم استعراض السير نحو الابتكار داخل الوزارات. تمكن "مجموعة الخدمة العامة" على فيس بوك الموظفين العموميين من جميع المستويات الهرمية في بنغلاديش من الاجتماع معًا لمشاركة تحدياتهم وأفكارهم، مما يجعل منها منصة بناءة تسهل حوارًا جديدًا مفتوحًا داخل المجتمع حول الابتكار، مما يؤكد على أهمية تحويل سلوكهم المؤسسي.

حتى الآن، أقامت منظمة الوصول للمعلومات شراكة مع أكثر من 50 معهد تدريب حكومي في بنغلاديش، ومركز سنغافورة للحكومة الإلكترونية (eGL) تحت رعاية الجامعة الوطنية في سنغافورة، و فريق البصائر السلوكية (BIT) لتبادل الخبرات والتعلم لضمان استدامة أفضل الممارسات.

اسم المشروع: التدريب على التعاطف

الدول / المناطق: بنغلاديش وبوتان وجزر المالديف

تم الترخيص من قبل: حكومة بنغلاديش

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 9.5، 9.9، 9.10

مدعوم من: حكومة بنغلاديش وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الكيانات المنفذة: برنامج الوصول إلى المعلومات (a2i)، قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بنغلاديش

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2012 - 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: <https://a2i.gov.bd/empathy-training/>



ترويج المساكن الجاهزة بأسعار معقولة في ليبيريا

توفير السكن المناسب للناس

التحدي

مع النمو السكاني السريع والتوسع الحضري السريع، تواجه العديد من البلدان الأفريقية الآن ضغوطاً متزايدة لتوفير مساكن مناسبة لمواطنيها.

على مدى السنوات العشر الماضية منذ نهاية الحرب الأهلية في ليبيريا، قامت البلاد بتطوير بنيتها التحتية بقوة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير الإنتاج وتهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل من أجل إنعاش الاقتصاد وتحسين سبل العيش. باعتبارها واحدة من المكونات الهامة في بناء البنية التحتية، فإن تطوير المباني المدنية والتجارية والصناعية وغيرها من المشاريع ضرورية لتحسين سبل العيش وتحفيز التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فقد أثر نقص مواد البناء المحلية وقطاع الصناعات التحويلية الصغير، مع مصنع أسمنت واحد فقط في ليبيريا، على تطوير البنية التحتية.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة هذه العقبات وتحسين وضع البناء الليبيري، قام مجلس الأعمال الصيني في أفريقيا (CABC) بالتعاون مع شركة (هنج تنج المحدودة لتكنولوجيا ابتكار الأخشاب الفاخرة) بتصميم نظام لبناء مساكن بأسعار معقولة. باعتبارها وحدة تنفيذية، يعتمد شركة هنج تنج المحدودة لتكنولوجيا ابتكار الأخشاب الفاخرة على خبرة كبيرة في إدارة مواد البناء والإنشاءات. كما توفر الشركة خدمات البناء الشاملة، بما في ذلك التصميم المعماري، وإنتاج مواد البناء، والمشتريات المركزية، والخدمات اللوجستية والنقل، بالإضافة إلى التدريب التقني في الموقع. وبالنظر إلى وضع المساكن منخفضة التكلفة في ليبيريا، أطلقت هنج تنج بنية مبتكرة سابقة التجهيز للبناء. المكونات الرئيسية، مثل الجدران، الألواح الأرضية، النوافذ والأبواب والهياكل، مسبقة الصنع في المصنع. بعد نقلها إلى الموقع، يتم تركيبها بسرعة، بناءً على الرسومات. في برنامج مجلس الأعمال الصيني المدعوم، قام شركة هنج تنج المحدودة لتكنولوجيا ابتكار الأخشاب الفاخرة بالترويج للمساكن الجاهزة في ليبيريا وفقاً لهذه الخطوات الثلاث:

- بحث ميداني عن السكن الجاهز في ليبيريا يتم تنفيذه لتحديد تقنيات مجدية للمنازل الجاهزة في البلاد؛
- وتُعد أنشطة الإيضاح وبناء القدرات في منروفيا باستخدام مشاريع جاهزة قائمة؛ و
- ويتم تنظيم تبادل الخبرات وحلقات العمل لمسؤولي الإسكان والفنيين في ليبيريا والصين لإجراء التبادلات التقنية.

خلال هذا المشروع، تم توفير ورش بناء القدرات للعمال المحليين، الذين تلقوا تعليمهم حول أساليب البناء والمهارات من خلال مظاهر النماذج الأولية. ركز التدريب على أساليب البناء، الاستقرار الهيكلي، العزل المائي، عزل الرطوبة والعلاجات المضادة للتآكل.

كما نظم المشروع مؤتمراً بعنوان "تعزيز الخبرات وورش عمل فنية لمبنى منخفض التكاليف وسريع البناء في ليبيريا" حضرها مسؤولون حكوميون وخبراء بناء ومؤسسات أخرى لتشجيع أساليب الإسكان الجاهزة. من خلال المناقشات المتعمقة في ورشة العمل والزيارات الميدانية، أصبح مكتب الضمان الاجتماعي المحلي مهتماً للغاية بمثل هذه المنازل، وأعرب عن رغبته في توقيع اتفاقية إطار تعاون مع الشركة لتطوير منازل منخفضة التكلفة للسكان المحليين. لا تتطلب عملية تجميع شركة هنج تنج المحدودة لتكنولوجيا ابتكار الأخشاب الفاخرة معدات ثقيلة وهي خالية من قيود الطقس. وهناك حاجة إلى وقت أقل بنسبة 50 في المائة للتجميع، وتقل التكاليف الإجمالية بنسبة 30 في المائة عن تكاليف البناء التقليدي. بالنسبة للبلدان

الأفريقية مثل ليبيريا، مع مواسم مطيرة مطولة، يمكن لهذه التقنية أن تقلل بشكل كبير من فترة البناء وخفض التكاليف، مما يخفف ضغط الطلب على الإسكان على المدى الطويل.

ويسلط المشروع الضوء على مزايا المباني ذات التجميع التي يمكن تحمل تكلفتها من حيث سرعة البناء والراحة والسلامة والاقتصاد والعملية، والتي تشكل نظامًا جديدًا لتكنولوجيا البناء مناسبًا لليبيريا ويلبي الطلب الأساسي للمجموعات منخفضة الدخل الموجودة هناك و في الدول الأفريقية المجاورة. والأهم من ذلك أن البرنامج يقدم مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية وتحسين سبل المعيشة في ليبيريا. خلال تنفيذ المشروع، أخذت الشركة زمام

المبادرة في تنظيم وتنسيق مشاركة أكثر من 200 شخص من الإناث والذكور متخصص في التصميم والإنتاج والمشتريات واللوجستيات والبناء، من بين الحرف الأخرى. علاوة على ذلك، <فقد أوجدت أكثر من 300 فرصة عمل لليبيريين في مجالات مثل البناء والتجزئة والصناعات الغذائية والخدمات، مما زاد متوسط دخلهم بأكثر من 30 في المائة.

بيانات الاتصال:

السيد باي زياوفينغ - مجلس الأعمال الأفريقي،
baixiaofeng@cab.org.cn



اسم المشروع: تعزيز الإسكان الجاهز في ليبيريا

الدول / المناطق: الصين، ليبيريا

تم الترشيح من قبل: المجلس الصيني الأفريقي للأعمال التجارية

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.1، 9.1، 9.a

مدعوم من: المجلس الصيني الأفريقي للأعمال التجارية

الكيانات المنفذة: شركة هنج تنج المحدودة لتكنولوجيا ابتكار الأخشاب الفاخرة

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: أبريل 2017 - مارس 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://en.cab.org.cn>



الشبكة العالمية لمراكز الطاقة المستدامة الإقليمية

"صفقة جديدة" لتحقيق وفورات الحجم والشمولية في مجال الطاقة والتحول المناخي



التحدي

إن الوصول إلى الطاقة المستدامة والموثوقة والرخيصة ليس فقط جزءاً من الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، ولكنه ضروري أيضاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى وهو في صميم الجهود المبذولة لمعالجة تغير المناخ. ومع ذلك، فإن معدلات النمو المعتدلة لأسواق الطاقة المستدامة والتكنولوجيا المناخية (SECT) في العديد من البلدان النامية تثبت أن أهداف التنمية المستدامة 7 و 9 و 13 لا يمكن تحقيقها بحلول عام 2030 في إطار سيناريوهات العمل المعتادة. وفي هذا السياق، يمكن لشراكات أصحاب المصلحة المتعددين الرسمية وغير الرسمية والمركزية واللامركزية الاستفادة من الشبكات والموارد المرنة بين مجموعة واسعة من الشركاء ذوي الفكر المتشابه في كل من البلدان النامية والمتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تصبح الشراكات مسرعات هامة وتساعد على تحقيق وفورات الحجم.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة هذا التحدي، أنشأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، بالشراكة مع المجتمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية (RECs) والدول الأعضاء فيها، الشبكة العالمية لمراكز الطاقة المستدامة الإقليمية (GN - SEC)، شراكة مبتكرة بين بلدان الجنوب وشراكة متعددة الأطراف للتجديد بتحويل الطاقة والمناخ في البلدان النامية. منذ عام 2010، ساعدت اليونيدو المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إنشاء وتشغيل مراكز ترويج الطاقة المستدامة دون الإقليمية.

تضم الشراكة المتوسعة بالتدريج شبكة فرعية من المراكز للمنطقة الأفريقية والعربية بالتعاون مع مجموعة شرق إفريقيا (EAC) وجماعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC) والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وجامعة الدول العربية وشبكة فرعية للدول النامية الجزرية الصغيرة (SIDS) بالتعاون مع مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية¹، الجماعة الكاريبية (CARICOM) وأمانة جماعة المحيط الهادئ (SPC). حالياً، تتوسع الشبكة لتشمل أمريكا الوسطى وآسيا الوسطى ومنطقة هيمالايا - هندوكوش.

تهدف مراكز الطاقة المستدامة الإقليمية إلى التعجيل بتحويل الطاقة والمناخ من خلال إنتاج وفورات الحجم وضمان التقدم المتساوي والآثار غير المباشرة بين البلدان. بالشراكة مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة دون الإقليمية الأخرى (مثل أحواض الطاقة، ومنظمات المنفعة، والسلطات التنظيمية، والمصارف الإقليمية)، تعمل المراكز على إنشاء أسواق إقليمية متكاملة لمنتجات وخدمات SECT من خلال تحديد الأهداف والسياسات والمعايير والحوافز، وكذلك تخليص الاستثمارات عن طريق توفير بيانات موثوقة وتحليلات وتجميع للمشاريع والقدرة على الانعقاد. لكل مركز أولوياته الخاصة حسب الطلب في الدول الأعضاء.

يمكن معالجة بعض العوائق التي تحول دون تطوير أسواق SECT بشكل أكثر فعالية وبتكلفة أقل على المستوى شبه الإقليمي. تلعب مراكز الطاقة الإقليمية المستدامة للشبكة العالمية دوراً هاماً في تحديد الأولويات المحلية، والمساهمة في توافق وتنسيق الجهات المانحة، فضلاً عن ضمان الاستدامة وتوافر النتائج والإنجازات بعد إغلاق المشروع. توفر المراكز للمجموعات الاقتصادية الإقليمية القدرات الفنية العاجلة لتنسيق ورصد تنفيذ السياسات / اللوائح الإقليمية المتعلقة



© PCREEE



© ECREEE



© UNIDO

¹ مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية هي مبادرة بين البلدان الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة (AOSIS) لتزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بألية جماعية مؤسسية لمساعدتها في تحويل قطاعات الطاقة الوطنية إلى محفز للتنمية الاقتصادية المستدامة والمساعدة في توليد الموارد المالية لمعالجة التكيف مع تغير المناخ.

بالطاقة والمناخ على المستوى الوطني.

علاوة على ذلك، تعمل مراكز الطاقة الإقليمية المستدامة للشبكة العالمية كمراكز للموارد المعرفة وتقدم المشورة للدول الأعضاء حول أفضل السبل لإدارة الانتقال نحو الطاقة المستدامة. **من خلال التّهُّج والمنهجيات العابرة للحدود، تكمل المراكز الجهود الوطنية وتعجل بها في مجالات السياسات والتنظيم، وتنمية القدرات، وإدارة المعارف والبيانات، وزيادة الوعي، فضلاً عن تشجيع الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال. تعمل المراكز كمحور لجميع أنواع الشراكات المحلية والدولية.**

أصبحت مراكز الطاقة الإقليمية المستدامة للشبكة العالمية حالياً منصة عالمية رسمية للدعوة إلى أهداف التنمية المستدامة 7 و 9 و 13، والمصالح المشتركة في عمليات السياسة الدولية. تستضيف اليونيدو المنصة في فيينا، النمسا. كما يوفر سوقاً افتراضية لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب ومقترحات المشروعات المشتركة. على سبيل المثال، تتشارك الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحديات وفرص مماثلة في حلول التنقل والتخزين الكهربائية. تتشارك أقل البلدان نمواً (LDCs) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مصلحة مشتركة في تنمية شبكة صغيرة للطاقة المتجددة (الهجينة) لكهربة الريف واستخدامات منتجة. توفر منصة أيضاً منتدى مثير للاهتمام

لتبادل الخبرات والدروس المستفادة بشأن المنهجيات المتعلقة بالتعاون وبناء المؤسسات دون الإقليمية.

والمراكز هي دعاة "الصفقة الجديدة"، ولا سيما منح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية (البلدان النامية غير الساحلية) والدول الجزرية الصغيرة النامية صوتاً أقوى في تشكيل عمليات نقل المناخ والتكنولوجيا. إن الولاية الرسمية التي يعينها الوزراء ورؤساء الدول والطابع الحكومي الدولي (على أساس الاتفاقيات الدولية) والعلاقة الوثيقة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والوزارات الوطنية (من خلال نقاط الاتصال الوطنية) تعطي المراكز الشرعية.

منذ البداية، مارست المنظمة شبه الإقليمية ودولتها الأعضاء ملكية وقيادة المراكز. وترتكز هذه المراكز بشكل جيد على هيكل صنع القرار شبه الإقليمي وعادة ما يتم تقديم التقارير إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء فيها. وقد تم تصميم المراكز، التي تستخدم موظفين محليين وخبراء دوليين مؤيدين، كمراكز لجميع أنواع الشراكات المحلية والدولية.

بيانات الاتصال:

السيد مارتن لوغماير، خبير الطاقة المستدامة، وزارة الطاقة، اليونيدو،

M.Lugmayr@unido.org

اسم المشروع: الشبكة العالمية لمراكز الطاقة المستدامة الإقليمية

الدول/ المناطق: بلدان في البحر الكاريبي وجزر المحيط الهادئ ومناطق غرب وشرق أفريقيا، وجامعة الدول العربية، وجنوب أفريقيا، والصين، وفي المرحلة التحضيرية، هندو كوش جبال الهمالايا تم الترشيح من قبل: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 7.1، 7.2، 7.3، 7.a، 7.b، 7.c، 9.1، 9.4، 9.a، 9.6، 17.7، 17.8، 17.9، 17.16

مدعوم من: الوكالة النمساوية للتنمية (ADA)

الكيانات المنفذة: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في شراكة مع الجماعة الكاريبية، الجماعة الأوروبية، الجماعة الاقتصادية، المركز الدولي للتنمية الجبلية المتكاملة، المركز الدولي للطاقة المائية الصغيرة، مركز التعليم الإحصائي الدولي، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: المرحلة الأولى (يوليو 2014 - يوليو 2016)، المرحلة الثانية (يوليو 2016 - يونيو 2019)

دليل الموارد الموحد للممارسة: www.se4allnetwork.org



ورش عمل دولية حول تطبيقات علم وتكنولوجيا النانو

تعزيز وتسريع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة من أجل الرخاء والاستدامة البيئية

التحدي

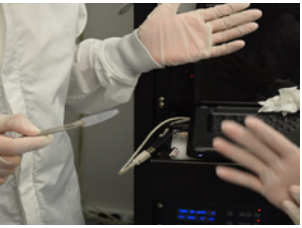
في البلدان النامية، لا يمتلك العلماء الذكور والإناث بالضرورة إمكانية الوصول إلى بنية تحتية مجهزة جيداً ويفتقرون إلى الموارد لاكتساب المعرفة والخبرة العملية في مجالات تطبيقات علوم النانو وتكنولوجيا النانو، وتركيب المواد النانوية، وعمليات المعالجة الدقيقة/ المعالجة النانوية، وتحسين المعالجة، ومعالجة غرف الأبحاث. وهذا يمكن أن يعوق تقدم التكنولوجيا والأبحاث في بلدانهم.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة التحدي المذكور أعلاه، فإن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومركز أبحاث التكنولوجيا النانوية الوطني التركي (UNAM)، وجامعة بيلكنت، ووكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA)، ووزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا التركية (MoSIT) قامت بدعم البرامج التدريبية لتقديم وتعزيز المعرفة والفهم للمشاركين من الذكور والإناث من بلدان نامية مختارة في مجال العلوم النانوية وتطبيقات تكنولوجيا النانو. يهدف البرنامج إلى المساهمة في بناء الكتلة الحرجة المطلوبة لتوجيه المواد وأداة معالجة الأجهزة وتطوير تكنولوجيا النانو في البلدان النامية و/ أو التي تمر بمرحلة انتقالية. وعلاوة على ذلك، فإن البرنامج يساعد على تشكيل شبكة بين المشاركين ويعد بمثابة وسيلة للمشاركين للتعاون وتبادل المعرفة.

يهدف البرنامج إلى تقديم التدريب النظري والعملي على ثلاثة جوانب وتطبيقات هامة للعلوم النانوية وتكنولوجيا النانو: (1) نمو وتوليف المواد النانوية الوظيفية (التدريب المتقدم)؛ (2) حلول تكنولوجيا النانو لترشيع المياه (التدريب المتوسط)؛ (3) التكنولوجيا الحيوية النانوية والطب النانوي (التدريب المتقدم). وستشمل جميع برامج ورش العمل جلسات مختبرية عملية لمشروعات تجميع المواد ذات الصلة ومشاريع تصنيع الأجهزة.

أدى هذا البرنامج إلى نقل الممارسات والمعرفة الجيدة بين البلدان عبر إيران وتركيا واليمن لمصلحتهم المشتركة للتغلب على تحديات تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا المتقدمة يصعب على البلدان النامية الوصول إلى المعلومات بشأنه. ساهم المشاركون من إيران واليمن في إنشاء مراكز تكنولوجيا النانو في بلدانهم. في إطار البرنامج والتدريب، يتم دعوة كبار العلماء من أفضل الجامعات ومراكز الأبحاث من بعض الدول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لتقديم حلول تقنية خاصة بهم فيما يتعلق بمواضيع تكنولوجيا النانو المختارة في سنة معينة. وتتمثل النتيجة في تعزيز مهارات وفهم الموضوع الذي سيحسن خبرة المشاركين من الذكور والإناث في العلوم والتكنولوجيا النانوية، بما في ذلك المواد الوظيفية ومعالجة الأجهزة. وهذا يساعدهم على التواصل فيما بينهم من أجل التعاون المستقبلي وإقامة بيئة تعاونية مع جامعة المكسيك الوطنية المستقلة، حيث يمكن للدول المشاركة تنفيذ مشاريع وأفكار تكنولوجيا النانو الخاصة بها لتحقيق الهدف 9 والهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. النجاح الرئيسي للبرنامج هو أنه عرض علماء من البلدان النامية للعلوم والتكنولوجيا العصرية في مختلف المجالات الفرعية للعلوم النانوية وتكنولوجيا النانو.



© UNIDO

واستناداً إلى نجاح برامج حلقات العمل التدريبية في مجال تكنولوجيا النانو وتكنولوجيا غرف الأبحاث لعام 2010 وفترة 2012 - 2014 و 2015 - 2017، بالتعاون مع حكومة جمهورية تركيا، تخطط الشركة لتنظيم سلسلة أخرى من حلقات برنامج العمل لفترة 2018 - 2023. ومن ثم، فإن هذا المشروع هو امتداد لبرنامج التدريب السابق وهو مستدام وقابل للتكرار.

بيانات الاتصال:

السيد سيركان كاسيرغا، نائب مدير الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك،
serkankasirga@gmail.com



اسم المشروع: ورش عمل دولية حول تطبيقات علم وتكنولوجيا النانو

الدول/ المناطق: إيران وتركيا واليمن

تم الترخيص من قبل: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 4.3، 9.5

مدعوم من: المركز الوطني لبحوث تكنولوجيا النانو (الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك)، جامعة بيلكنت،

الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TIKA)، وزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا التركية (MoSIT)

الكيانات المنفذة: اليونيدو

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2015 - 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: قيد التطوير



طاجيكستان: تحديث الحرف التقليدية للأعمال التنافسية

حياكة السجاد التقليدي والتطريز والمنسوجات الحديثة لتمكين المرأة

التحدي

تعد طاجيكستان مكانًا صعبًا لبدء نشاط تجاري جديد. يؤثر الموقع الجغرافي النائي، والافتقار إلى الميناء، والنقص في الأراضي الصالحة للزراعة، وانتشار الفقر، والاضطرابات الاقتصادية الإقليمية تؤثر على جميع أصحاب المشاريع. وغالبا ما تواجه النساء حواجز إضافية وفريدة مقارنة بنظرائهن من الرجال، ويعكس الكثير منها منظورًا جنسائيًا معقدًا، من المستويات العامة الدنيا للتعليم بين النساء، إلى تحمل مسؤوليات رعاية الأطفال ورعاية المنزل. في حين أن هناك العديد من القضايا التي تؤثر على جميع أصحاب المشاريع، مثل الوصول إلى الأسواق والتمويل، وفهم التشريعات والضرائب، والصعوبات في تسجيل الأعمال التجارية، فهناك أيضًا عوائق تؤثر بشكل فريد على النساء.

وباعتبارها صناعة كثيفة العمالة تضم في الغالب قوة عاملة من الإناث، فإن قطاع النسيج يحمل في طياته إمكانات اجتماعية - اقتصادية مهمة لإضافة القيمة، وخلق فرص العمل، وتحسين سبل عيش السكان المحليين. على الرغم من الجهود الحكومية في تحديد أولويات دعم التنمية والشركاء الإنمائيين الدوليين، تتميز قطاعات نسج السجاد والتطريز والمنسوجات في طاجيكستان بانخفاض الإنتاجية وبالتالي انخفاض دخول حائكي السجاد. نظرا لنسج السجاد في البلاد الغنية والتطريز والتقاليد الفنية، إن تطوير هذه الصناعة وتوسيعها لن يقتصر على الحفاظ على المرافق ووقايتها فحسب، بل سيساهم أيضًا في توسعها مع المشاركة المحتملة من العمالة الفائضة في الإنتاج.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة التحدي المذكور أعلاه، تعاونت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بالاشتراك مع وزارة الصناعة والتكنولوجيات الجديدة في طاجيكستان، في مشروع يهدف إلى زيادة إنتاجية المؤسسات الطاجيكية وقدرتها التنافسية في قطاع نسج السجاد وتطريزه. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تحديد أسواق المبيعات الإقليمية والدولية، وتحسين الدورة التكنولوجية والتحديث الصناعي، وإدخال أدوات تسويقية مبتكرة، وتطوير الخبرات الوطنية لتوفير الخدمات المناسبة للمؤسسات المحلية على أساس مستدام. وبالتالي، يهدف المشروع إلى معالجة أهداف التنمية المستدامة التالية: الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، عن طريق تيسير تقليص فجوة الأجور بين الجنسين وتعزيز وضع المرأة في المؤسسات المستفيدة؛ الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، عن طريق تحديث المرافق الصناعية وتعزيز التنمية الصناعية المستدامة؛ والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، عن طريق حشد موارد إضافية للبلدان النامية من خلال مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والمثلثات مثل الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ونطاق طريق الحرير الاقتصادي.

وعزز المشروع التعاون المؤسسي بين المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات التدريب المهني، فضلا عن مؤسسات القطاع الخاص. وقد أدى ذلك إلى إنشاء مركز تدريب وصالة لعرض المنتجات التي صممها وأنتجها الحرفيون المحليون من الإناث والذكور والمؤسسات المحلية. تم إنشاء ثلاث مجموعات جديدة من المنسوجات المنزلية والسجاد كجزء من العلامة التجارية المشتركة 'LAAL Textiles'، وتم عرضها في أكثر من 16 معرضًا محليًا ودوليًا. بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع عقود تجارية لإنتاج منتجات جديدة مع سلسلة فنادق ومحلات تجارية عالمية رائدة في طاجيكستان.

تأسست شركة LAAL للأقمشة في عام 2015، حيث جمعت تسع شركات تنتج بشكل رئيسي التطريز والسجاد في حين تكافح من أجل تحقيق مبيعات كافية للحفاظ على الإنتاج ودفع رواتب موظفيها، ومعظمهم من النساء. ومع مشروع اليونيدو للتعاون التقني الممول من حكومتي الصين والاتحاد الروسي، كانت هذه الشركات الرائدة المستفيدة موضوع

© UNIDO

أقوى وفرص عمل محتملة للنساء من المناطق الريفية واللاجئات والنساء اللواتي تركن بدون دخل من قبل أزواجهن العاملين المهاجرين. ولتحقيق هذه الغاية، أجرى المشروع تحليلاً جنسانياً وأنشطة مكثفة لبناء القدرات بمشاركة كبيرة من الإناث واستمر في تمكين الشركات المستفيدة من التوسع من خلال توظيف النساء.

نشأ استنتاجان هامان من التحليل الجنساني: أولاً، بينما تشكل النساء حوالي 80 في المائة من القوى العاملة في معظم الشركات المستفيدة، فإن أكبر الشركات المستفيدة توظف عدداً أكبر من الرجال مقارنة بالنساء. ثانياً، تشغل المرأة وظائف إدارية أدنى وتكسب رواتب منخفضة في هذه الشركات.

ولمعالجة هذه النتائج، دعمت اليونيدو الشركات المستفيدة في وضع سياسات وأهداف للمساواة بين الجنسين. وعُقدت اجتماعات منتظمة مع الإدارة والموظفين لمعالجة المسائل المتعلقة بظروف عمل المرأة.

إن التوافق الكامل مع أولويات التنمية الوطنية والملكية الوطنية يضمن استدامة المشروع على المدى الطويل. وبدأ المشروع بعد طلب من وزير الصناعة والتكنولوجيات الجديدة في طاجيكستان لتقديم مساعدة تقنية من اليونيدو للمساهمة في تطوير صناعة السجاد في البلد من خلال إدخال تكنولوجيات جديدة. خلال مرحلة التنفيذ، أخذ النظراء الوطنيون والشركات المستفيدة ملكية كاملة للمشروع.

بيانات الاتصال:

السيد فاروق الإمدجانوف، مسؤول التنمية الصناعية، إدارة التجارة والاستثمار والابتكار، اليونيدو، F.Alimdjano@unido.org

دراسات تشخيصية كاملة للمؤسسات. نتج عن هذا تطوير وتنفيذ خطط التحديث الصناعي التي تساعد على تحسين الدورة التكنولوجية، وإدخال أدوات تسويقية مبتكرة، وتطوير منتجات تنافسية جديدة فريدة ليس فقط للسوق المحلي، ولكن أيضاً استهداف أسواق التصدير المحتملة على أساس دراسات تحديد الموقع في السوق.

كجزء من مشروع اليونيدو، خلال فترة عامين، علم أكثر من 500 طاجيكي، معظمهم من النساء، وكذلك مجموعات مهمشة مثل اللاجئين من أفغانستان، وتم تدريبهم على دورة الإنتاج والوصول إلى الأسواق، بما في ذلك تصميم المنتجات، وإدارة شؤون الموظفين، والإدارة المالية للشركات، وتسويق المنتجات النهائية.

يشمل المشروع نقل الخبرات والمعرفة وأفضل الممارسات في تطوير صناعات السجاد والتطريز في أذربيجان وإيران وإيطاليا والاتحاد الروسي مع طاجيكستان، مما أدى إلى إنشاء مجموعة منسوجات ومجموعات سجادية ذات قيمة مضافة أعلى مع إمكانيات تنافسية كبيرة من حيث أسواق التصدير الجديدة. من خلال إشراك أفضل الخبراء الدولية، عزز الخبراء الطاجيكيون مهاراتهم، مما ساعد على تحسين جودة وتصميم المنتجات المحلية، وبالتالي تنفيذ استراتيجيات تسويقية مستهدفة لمناخ السوق المحلية والإقليمية والدولية المحددة. وستحفز الممارسات التي تُنشأ في المؤسسات المستفيدة نتيجة لهذا المشروع على تبني أنشطة مماثلة في قطاعات صناعية أخرى في طاجيكستان. وعموماً، سيحفز المشروع على تنويع الاقتصاد الطاجيكي وإدماجه على نحو أفضل في الأسواق الإقليمية والعالمية.

ينصب تركيز المشروع بشكل خاص على العمل مع الشركات التي تقودها أو تديرها النساء، وضمان مشاركتهن في المشروع والاستفادة منه، وإبراز أهمية مشاركتهن في القوى العاملة في طاجيكستان. سهّل المشروع مشاركة

اسم المشروع: I التحديث الصناعي وتحسين التنافسية لقطاعات نسج السجاد والتطريز والنسيج في طاجيكستان

الدول / المناطق: أذربيجان، إيران، إيطاليا، الاتحاد الروسي، طاجيكستان

تم الترخيص من قبل: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 5.1، 5.5، 5.9، 9.2، 9.3، 9.5، 17.3

مدعوم من: حكومة الصين وحكومة الاتحاد الروسي

الكيانات المنفذة: اليونيدو

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2015-2017

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/LmBRQT



مشاريع الطاقة الشمسية الصغيرة لتعزيز الطاقة الريفية والاستخدامات الإنتاجية

كهرباء نظيفة وموثوقة وميسورة التكلفة لتشغيل المراكز الصحية الريفية في بنغلاديش



التحدي

ما يقرب من 1.3 مليار شخص في جميع أنحاء العالم لا يزالون يعيشون بدون كهرباء و 400 مليون شخص يفتقرون إلى الخدمات الصحية الأساسية. ففي بنغلاديش، على سبيل المثال، أدى النمو الاقتصادي المستدام خلال العقد الماضي إلى زيادة الطلب على الطاقة بسرعة. على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة بنغلاديش، يواجه البلد عجوزات متزايدة في توفير الكهرباء، لا سيما في المناطق الريفية حيث كان الوصول إلى أقل من 50 في المائة من سكان الريف في عام 2012. إن الافتقار إلى إمدادات موثوقة من الطاقة يعوق بشكل كبير عمل المؤسسات الصغيرة الريفية وكذلك المرافق الاجتماعية والصحية.

نحو إيجاد حل

في عام 2013، وبعد إجراء مناقشات بين الخبراء من بنغلاديش والهند، تم الشروع في مشروع تطوير الطاقة الشمسية من أجل تعزيز الطاقة الريفية والاستخدامات الإنتاجية للتصدي لهذا التحدي. والهدف هو توفير كهرباء نظيفة وموثوقة وبأسعار معقولة في المناطق الريفية في بنغلاديش من خلال تكنولوجيات الطاقة الشمسية، وبالتالي تشغيل المراكز الصحية الريفية وتحسين الخدمات الصحية. يهدف المشروع إلى معالجة الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة من خلال تطوير بنية تحتية للطاقة موثوقة ومستدامة ومرنة لدعم رفاه الإنسان؛ ومعالجة الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، عن طريق تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية لسكان الريف الفقراء؛ والهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. إن خبرة الهند وتجربتها الميدانية الواسعة النطاق مع نظم الطاقة المتجددة اللامركزية في المجتمعات الريفية ملائمة بشكل جيد للسياق البنجلاديشي.

وفي إطار المشروع، تم إنشاء خمسة مشاريع طاقة شمسية صغيرة (SMUEs) بقيمة 5 كيلوواط في عيادات بارهار وفريكرتش المجتمعية في مقاطعة غازيبور، وعيادة أرونغهاقي المجتمعية في مقاطعة جامالبور، وعيادات أورفا أند شارمودوا نامابارا المجتمعية في مقاطعة شيربور. تتم بيع الكهرباء للمتبقية للمجتمعات المحلية لتوفير الخدمات الأساسية الأخرى وتم استخدام الإيرادات المتولدة لدعم تشغيل وصيانة مشاريع الطاقة الشمسية الصغيرة. على سبيل المثال، تم إنشاء شبكة صغيرة وترتيبات للدفع في عيادة شارمودوا نامابارا المجتمعية.

كان المشروع مبتكراً في أنه يستخدم أنظمة الطاقة الشمسية اللامركزية لتشغيل المركز الصحي الريفي والممتلكات المجتمعية، والتي كانت قد تركت في وضع عدم العمل بسبب عدم الوصول إلى الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، تم تعبئة الموارد العينية المحلية لدمج المشاريع الصغيرة الموجودة حول المراكز الصحية. **وبالتالي كان للمشروع آثار إيجابية على سكان الريف، ولا سيما أكثرهم ضعفاً. على وجه التحديد، حسن الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، واستفادت منها كل من الأمهات والأطفال، وخدمات الرعاية الصحية لمن يعانون من صعوبات في الحركة.** من خلال تقديم رعاية أسرع وأكثر بأسعار معقولة لأصحاب الأعمال الصغيرة، دعم المشروع الأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، أفاد توافر الطاقة المتزايدة المدارس والأسر في المجتمعات.

من أجل ضمان استدامتها، بذلت جهود خاصة لضمان ملكية المجتمعات المحلية والحكومات وتمكين القيادة. يدعم المشروع الترتيبات المؤسسية المجتمعية المحلية وجميع المهام الإدارية والتنفيذية قام بها البنغلاديشيون، حيثما أمكن ذلك. كما تم ضمان استمرارية المشروع على المدى الطويل من خلال عنصر التدريب الفني والإداري الفعال والمشاركة المجتمعية.



في حين لعبت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) دوراً رئيسياً في تسهيل وتنسيق المشروع، كانت بنغلاديش مسؤولة عن توفير البنية التحتية والموارد البشرية اللازمة، مع الخبرة التي قدمتها الهند في صياغة وتنفيذ المشروع. تتمتع الهند بالخبرة وقد طبقت بالفعل مناهج مبنية على الأبحاث لكهربة المناطق الريفية باستخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية لإفادة العديد من القطاعات، بما في ذلك الصحة. ومن ثم، في هذا المشروع، تمت مشاركة الخبرة الهندية من خلال معهد الطاقة والموارد (TERI) ومكتب اليونيدو الهندي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب لدراسة وتخطيط هذا المشروع في بنغلاديش. أيضاً، بعض المصنعين الهنود في وقت لاحق قدموا بعض الملحقات والمكونات لإكمال الأنظمة. في مرحلة التنفيذ، عمل المقاولون البنغلاديشيون أيضاً مع موردين من الهند والولايات المتحدة. تواصلت الوزارات الحكومية في بنغلاديش مراقبة المشروع لضمان التشغيل والإدارة الفعالة.

بيانات الاتصال:

السيد رانا براتاب سينغ، مسؤول التنمية الصناعية، وزارة الطاقة، اليونيدو،
R.P.Singh@unido.org

يملك المشروع إمكانات هائلة للتكرار والنهوض. وإذ تعترف حكومة بنغلاديش بآثارها الإيجابية، فإنها تهدف إلى تكرار المشروع في المراكز الصحية الريفية الأخرى، التي طورت من أجلها إدارة الهندسة المحلية للحكومة (LGED) نموذجاً أولياً لنشر المعلومات. وبالنظر إلى الجدوى التقنية واستدامته البيئية، فإن إمكانات المشروع للتكرار تمتد إلى ما وراء بنغلاديش، وقد وردت طلبات من البلدان المجاورة مثل بوتان ونيبال.

في بلدان مشابهة لبنغلاديش، حيث تم إنشاء مبادرات مثل المراكز الصحية الريفية أو حتى المؤسسات الصغيرة لكنها لا تعمل بسبب عدم توفر إمدادات الطاقة، يمكن تطبيق النهج المعتمد في إعادة تأهيل مشروع الصحة الريفية في بنغلاديش. وقبل كل شيء، ينبغي أن تكون الأنظمة قادرة على توفير طاقة موثوقة لتشغيل النظام الحالي الذي كان في السابق غير فعال. وينبغي أن تتاح الفرصة للاندماج مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى (SMEs) بحيث يكون النظام العام جذاباً من الناحية المالية للمستثمرين وممكناً من الناحية الاقتصادية للحكومة من حيث النظر في المزيد من التكرار. على وجه التحديد، إذا كان هناك نوع من البنية التحتية - حتى وإن لم تكن تعمل - ويتم توفير الوعي المجتمعي وبعض مستويات الإدارة والتنسيق، عندها من المرجح جداً تكرار هذا المشروع وتوسيع نطاقه بنجاح. إن تنظيم بعض المظاهرات الناجحة في مواقع يسهل الوصول إليها وعقد ورش عمل لأصحاب المصلحة المهمين وصانعي القرار من السلطات يمكن أن يضمن توسيع نطاق هذه الأنظمة.

اسم المشروع: مشاريع الطاقة الشمسية الصغيرة (SMUEs) لتعزيز الطاقة الريفية والاستخدامات الإنتاجية في بنغلاديش

الدول / المناطق: بنغلاديش، الهند

تم الترخيص من قبل: اليونيدو

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.8، 7.1، 7.2، 7.3، 7.a، 7.b، 9.1، 9.4، 9.a

مدعوم من: مركز اليونيدو للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب (UCSSIC) - الهند

الكيانات المنفذة: اليونيدو وإدارة هندسة الحكومة المحلية، حكومة بنغلاديش (LGED)

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2013 - 2016

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/HDmuKC



برنامج المؤسسات الأكاديمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية

الابتكار والإبداع: الأهمية الأساسية لمعرفة الملكية الفكرية

التحدي

تنشئ حقوق الملكية الفكرية إطاراً قانونياً آمناً للاستثمار في الابتكار والإبداع وإضفاء الطابع التجاري عليهما، وتمكين الشركات، بما في ذلك الشركات المبتدئة المبتكرة، من التنقل عبر عملية محفوفة بالمخاطر لتحويل فكرة إلى منتج قابل للتطبيق تجارياً والمنافسة بنجاح في الأسواق العالمية مع الحفاظ على المصلحة العامة. وعلى هذا النحو، تعد الملكية الفكرية عاملاً رئيسياً في خلق بيئة يمكن للابتكار والإبداع أن يزدهر فيها ويولدان النمو والازدهار في المستقبل.

على مر السنين، كان التركيز الرئيسي للملكية الفكرية في أفريقيا هو إنشاء وتطوير البنية التحتية الأساسية للملكية الفكرية، والأطر التنظيمية، وبناء القدرات ورأس المال البشري. الهدف الآن هو وضع أدوات الملكية الفكرية هذه في سبيل دعم الأهداف الاقتصادية للاقتصادات الأفريقية. لدى أفريقيا تقاليد عريقة في الابتكار والإبداع ولديها موارد خلاقة استثنائية ولكنها غالباً ما تكافح من أجل تحقيق إمكاناتها الاقتصادية الكاملة.

نحو إيجاد حل

بدعم من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، تم تصميم وتخطيط برنامج لدرجة الماجستير من خلال الجهود المشتركة للجامعة الأفريقية (AU) والمكتب الإقليمي الأفريقي للملكية الفكرية (ARIPO) وغيرهم من الخبراء والأكاديميين والطلاب من المنطقة لإنشاء شبكة من الخبرات في مجال الملكية الفكرية داخل الأوساط الأكاديمية والحكومية وبين أصحاب المصلحة من القطاع الخاص.

والهدف من هذه المبادرة هو تمكين المنطقة الأفريقية، وخاصة منطقة جنوب الصحراء الكبرى، من مواصلة تطوير القدرات والمهارات المحلية لاستخدام الملكية الفكرية بفعالية كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد الاستخدام الفعال لأصول الملكية الفكرية وتسويقها في أفريقيا على زيادة نمو مجموعة خبراء الملكية الفكرية الذين يتمتعون بالمعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز التقدم في أفريقيا.

وتستند أهداف مبادرات المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن بناء القدرات إلى جدول أعمال المنظمة بشأن التنمية وأهداف التنمية المستدامة. وتسعى هذه البرامج إلى تطوير نظام متوازن للملكية الفكرية يعكس بطريقة كلية إدراج سياسات إنمائية مستوحاة من تجارب الخبراء الإقليميين بالارتكاز على القدرة على تبادل الخبرات كما تم تطويرها واكتسابها في الجنوب العالمي.

إن مبادرات المنظمة العالمية للملكية الفكرية مصممة دائماً لضمان أن الدورات التدريبية المدعومة في سياق التعاون بين بلدان الجنوب (SSC) تلبى الاحتياجات والتوقعات الإنمائية للدول الأعضاء.

منذ أن ركزت المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية على تعزيز أنشطة بناء القدرات للدول الأعضاء فيها، أصبحت درجة الماجستير في الملكية الفكرية إحدى أولوياتها البرنامجية. إضافة إلى ذلك، اعترفت حكومة اليابان في عام 2010 بأن هذه المبادرة تمثل أولوية استراتيجية بالنسبة لأفريقيا وأعربت عن عزمها على الانضمام إلى المشروع من خلال المساعدة المالية للطلاب والأساتذة.



© WIPO

النامية باستخدام الخبرة الجنوبية ولم يركز على احتياجات التنمية في بلدان الجنوب. وعلى النقيض من ذلك، يقوم هذا البرنامج بتخصيص برامج تعليمية لتلبية احتياجات وتوقعات الدول المستفيدة مقابل تكلفة مالية أقل بكثير، مما يؤدي إلى مجموعة أكبر وأفضل من الدول الأعضاء المستفيدة من الدول النامية.

تعتمد إمكانية تكرار ممارسة المنظمة العالمية للملكية الفكرية على مبادرة من الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والتي قد تحدد هذا المشروع كأولوية استراتيجية. وفي الواقع، وبدعم من المنظمة العالمية للملكية الفكرية، تقوم المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) وحكومة اليابان بتنظيم درجة الماجستير في الملكية الفكرية في جامعة ياوندي الثاني في الكاميرون للطلاب الناطقين بالفرنسية من أفريقيا. وفي أعقاب نفس التصميم، تم في عام 2013 إطلاق درجة الماجستير في الملكية الفكرية في الأرجنتين لبلدان أمريكا اللاتينية، بمشاركة جامعة وطنية ومكتب الملكية الفكرية الوطني في الأرجنتين.

تعتبر هذه المبادرة مستدامة لأن الطلب على مثل هذه المشاريع ينمو بشكل ملحوظ كل عام، نظراً لأن الحكومات قد أدركت الدور الحيوي لنظام الملكية الفكرية والإمكانات الاقتصادية الكاملة التي يمكن أن تقدمها. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر، فإن الخريجين يعملون في مؤسسات مختلفة ويسهمون في سياسة بلدهم في المجالات الرئيسية (على سبيل المثال في صنع السياسات والمسائل القضائية). وبالتالي، من خلال تطبيق وتبادل معرفتهم، فإنها تساهم في تطوير الملكية الفكرية.

بيانات الاتصال:

السيدة مارثا شيكور، المنظمة العالمية للملكية الفكرية،

Martha.Chikowore@wipo.int

السيد محمد الحبال، المنظمة العالمية للملكية الفكرية،

mohammad.alhabbal@wipo.int

يتضمن المشروع منهجاً للملكية الفكرية مصمماً خصيصاً للطلاب في البلدان الأفريقية. يستخدم البرنامج مرافق جامعة أفريقية ومعظم الأساتذة يأتون من المنطقة. تقوم المنظمة العالمية للملكية الفكرية بتسهيل بعض وحدات التعلم عن بعد، التي يشرف عليها المدرسون الأفارقة، لتقليل وقت وتكلفة التدريب وجهاً لوجه.

يساهم البرنامج في تعزيز الموارد البشرية في مجال الملكية الفكرية، مع التركيز على الاتفاقيات الدولية واستخدام الملكية الفكرية للنمو الاقتصادي والتنمية الثقافية والتعليمية، مع مراعاة المستويات الإقليمية للتنمية والعلاقة المباشرة مع أهداف التنمية المستدامة 17.9.

تضم مجموعة الطلاب المحاضرين الجامعيين والمحامين وطلاب الدراسات العليا في التكنولوجيا وأخصائيي الملكية الفكرية من القطاع العام أو الخاص. وهذا يخلق شبكة كبيرة ومتنوعة من الأفراد المطلعين على الملكية الفكرية والذين سيكونون قادرين على تقديم المشورة بشأن القرارات السياسية والمناقشات في المجالات المتعلقة باستخدام الملكية الفكرية في التكنولوجيا والابتكار في الجنوب العالمي، مثل الصحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات، التعليم، الثقافة والبيئة.

يحتفظ العديد من المتدربين الذين حصلوا على هذه الدرجة بمناصب ذات صلة يساهمون من خلالها في البنية التحتية للملكية الفكرية في بلدانهم، سواء كموظف في مكتب الملكية الفكرية أو مسؤول حكومي أو موظف جامعي أو صانع سياسة. الهدف الرئيسي للمبادرة هو خلق كتلة حرجية من الخريجين الذين يتمتعون بالقدرة على التعامل مع الملكية الفكرية، ويسعون جاهدين لتطبيق معرفتهم من أجل التنمية الاقتصادية والوعي بوسائل الوصول إليها.

كان يمارس الابتكارات لأنه يجمع بين الموارد والمؤسسات المحلية / الإقليمية لتطوير وتشغيل برنامج درجة الدراسات العليا في مجال متخصص مثل الملكية الفكرية. في الماضي، لم يتم تقديم هذا النوع من البرامج في البلدان

اسم المشروع: برنامج المؤسسات الأكاديمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية

الدول / المناطق: أنغولا وبوتسوانا وبوروندي والكاميرون وإريتريا وإثيوبيا وغامبيا وغانا وكينيا وليسوتو وليبيريا وملاي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا ونيجيريا ورواندا وساو تومي وبرينسيبي وسيراليون وجنوب أفريقيا والسودان وسوازيلاند وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وزامبيا وزنجبار وزمبابوي

تم الترخيص من قبل: المجموعة الأفريقية

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 4.3، 4.4، 4.b، 4.c، 9.2، 9.5، 9.a، 9.c، 17.9

مدعوم من: المنظمة العالمية للملكية الفكرية / المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) / موجودة في - حكومة اثنيانية لليابان

الكيانات المنفذة: أكاديمية المنظمة العالمية للملكية الفكرية / جامعة أفريقيا (موتاري، زمبابوي)

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2009 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/db1e3j ; goo.gl/c1Rfms ; goo.gl/4xRjWw



تعزيز إدارة الهجرة الشاملة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

تعزيز قدرات إدارة الهجرة لدى الحكومات الأفريقية

التحدي

تتأثر المنطقة الأفريقية بتدفقات كبيرة من الهجرة المختلطة، إما ناشئة أو تمر من خلال الدول المكونة لها. وتشمل الخصائص الرئيسية لتدفقات الهجرة المختلطة طبيعتها غير المنتظمة وتعدد العوامل التي تدفع هذه التحركات، فضلاً عن الاحتياجات المتباينة والأشكال المختلفة للأشخاص المعنيين.

يمكن لتدفقات الهجرة المختلطة التي يمكن أن تشمل اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين والمهاجرين الذين يسعون لجمع شمل الأسرة أو التعليم أو التوظيف، إذا لم يتم إدارتها بشكل جيد، فإنها تفرض ضغوطاً على حكومات المنطقة لأنها تكافح للتعامل مع العدد الكبير من الأشخاص الذين يعبرون حدودهم ويتنقلون عبر بلدانهم.

هذه الديناميكيات الإقليمية تتفاقم بسبب ضعف عام في الحدود ونظم إدارة الهجرة في جميع أنحاء المنطقة، التي تتميز في بعض المناطق بحدود يسهل اختراقها، وموظفين غير مدربين على نحو جيد وموظفين ضعيفي التجهيز، وعدم كفاية التعاون التقني الإقليمي.

نحو إيجاد حل

تم إنشاء المركز الأفريقي لبناء القدرات (ACBC) في عام 2009 بناء على طلب الدول الأعضاء الإفريقية، وتم تفويضه لتعزيز قدرات إدارة الهجرة لدى الحكومات الأفريقية، وتعزيز الحوكمة الشاملة للهجرة وتسهيل مجموعة متنوعة من مشاريع إدارة الهجرة والحدود والدورات التدريبية.

يتشارك المركز ويستضيفه أكاديمية تنزانيا لتدريب المهاجرين (TRITA) كجزء من شراكة فريدة بين المنظمة الدولية للهجرة وحكومة تنزانيا. تم تكليف "أكاديمية تنزانيا الإقليمية للتدريب على الهجرة" من قبل رؤساء خدمات الهجرة في شرق إفريقيا (EAC) بتنسيق وتقديم دورات تدريبية محددة لمسؤولي الهجرة من دول مجموعة شرق إفريقيا الستة: بروندي وكينيا ورواندا وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا.

تستند الأنشطة الأساسية لمركز بناء القدرات الأفريقية إلى ثلاثة أركان:

- بناء القدرات في إدارة الحدود والهجرة، والتي تتضمن تطوير وتنفيذ سياسات واستراتيجيات الهجرة والحدود وتقييم إدارة الهجرة والتدريب والأدوات ذات الصلة، ونظام معلومات إدارة الحدود للمنظمة الدولية للهجرة (MIDAS).
- البحث والتطوير في مجال الهجرة، والذي يجمع بين البحوث حول قضايا الهجرة والاتجاهات مع تطوير الاستجابات والتدخلات الخاصة بكل سياق.
- الدعوة إلى الهجرة والشراكات، التي تعزز التعاون في مبادرات الهجرة من خلال الدعوة وبناء الشراكات عبر الحدود.

على مدى السنوات الثماني الماضية، استجاب مركز بناء القدرات الأفريقي لطائفة متزايدة من الطلبات من الدول الأفريقية للمساعدة في بناء القدرات الوطنية وتشكيل حلول مبتكرة في إدارة الهجرة. وقد شمل ذلك الأنشطة المتعلقة بالهجرة وإدارة الحدود (الإدارة المتكاملة للحدود ونظم المعلومات الحدودية وإدارة الهوية وفحص الوثائق والأمن ومكافحة الإرهاب والمقابلة وتقنيات التحقيق المتعلقة بالجرائم المتعلقة بالهجرة والجريمة المنظمة عبر الوطنية)، مكافحة الاتجار وتهريب المهاجرين، وتدفقات الهجرة المختلطة، وسياسة الهجرة، والإنقاذ في البحر، وإدارة الحدود الإنسانية، وحركة العمالة، وصحة المهاجرين.

منذ تأسيسه، قام مركز بناء القدرات الإفريقية بتدريب حوالي 5614 مسؤولاً عن إدارة الهجرة من 52 دولة إفريقية مختلفة. ومع ذلك، فإن الخبرة المكتسبة على مر السنين تتيح الآن للمركز فرصاً لتوسيع نطاق التزامات التدريب خارج القارة، مما يساعد على ضمان إمكانية تعديل الدروس المستفادة في السياق الأفريقي وتكرارها حيثما كان ذلك ممكناً، في البلدان والسياسات الأخرى. ونتيجة لذلك، تم تقديم التدريب إلى المسؤولين في أدريجان وإكوادور وإيران والعراق وكازاخستان ولبنان وماليزيا وتركيا. وفي نفس الوقت، كانت الأولوية لعام 2018 هي زيادة التنسيق مع مختلف اللجان الاقتصادية الإقليمية (RECs) والشراكة المركزية الأفريقية لبناء القدرات، والاتحاد الأفريقي (AU)، مع التركيز بشكل خاص على مبادرات إدارة الهجرة على مستوى القارة ضمن التدريب وتقسيمات قدرات الدول الأعضاء.

تركز أنشطة بناء القدرات الإقليمية لمركز بناء القدرات الأفريقية على تبادل الاستراتيجيات العملية لقضايا حوكمة الهجرة وكذلك مكافحة الأنشطة الإجرامية مثل الاتجار في الأشخاص وتهريب الأشخاص، مع التركيز على أفضل الممارسات في مجال إنفاذ القانون عبر الحدود على المستويين الإقليمي والدولي. في يونيو / حزيران 2018، على سبيل المثال، قام مركز بناء القدرات الإفريقية التابع للمنظمة الدولية للهجرة بتيسير تدريب على بناء القدرات لمدة 4 أيام في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والتهريب في القاهرة، مصر، للمسؤولين من منطقة القرن الأفريقي. شارك في هذا النشاط حوالي ثلاثين محترفاً في مجال إنفاذ القانون مؤلفين من إدارة الهجرة وإدارة الحدود والشرطة والدوائر القانونية من جيبوتي ومصر وإثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان والسودان وتونس.

إن ضمان الملكية الوطنية والجماعية لبرامج بناء القدرات الأفريقية أمر بالغ الأهمية لتعزيز استدامة بناء القدرات والبحث والتطوير ونتائج الشراكة على المدى الطويل. يتم دعم هذه الملكية من خلال التأكد من أن جميع الأنشطة التي يقوم بها مركز بناء القدرات الإفريقي تنشأ وتنسجم مع الأهداف والحاجات المعلنة للحكومات. وعلى سبيل المثال، تتمثل سياسة مركز بناء القدرات الإفريقية في ضمان توجيه جميع الأنشطة نحو تنفيذ الأطر المتعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة، ولا سيما إدراج جدول أعمال الاتحاد الأفريقي رقم 2063 والأولويات التي حددتها الدول الأعضاء المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل مركز بناء القدرات الإفريقية عن كثب مع أصحاب المصلحة الإقليميين لتحديد أبطال الحكومة الذين يمكنهم تقديم الدروس المستفادة من أنشطة مركز بناء القدرات الإفريقية لضمان تنفيذها المستمر واستدامتها. على سبيل المثال، الدول الست الأعضاء في مجموعة شرق إفريقيا، إلى جانب رواندا، تقود الآن توفير منصات التدريب وبناء القدرات للحكومات الأخرى، على أساس الدعم الذي تلقوه هم أنفسهم من مركز بناء القدرات الإفريقي. كما تلعب حكومة جنوب أفريقيا دوراً رئيسياً في الشراكة في عدد من الأنشطة، حيث تقدم خبرتها الفنية والعديد من المدربين الرئيسيين للمساهمة في برامج مركز بناء القدرات الإفريقية. وتستكمل هذه الأنشطة القائمة على الشراكة بجلسات تدريب المدربين (ToT) المنتظمة مع نظرائهم الحكوميين، مما يساعد على زيادة تعزيز النتائج المستدامة والاكتمال الذاتي.

من أجل الاستمرار في الاستجابة للاحتياجات المتطورة للدول الأعضاء في إدارة الهجرة، سيبقى مركز بناء القدرات الإفريقية التابع للمنظمة الدولية للهجرة تركيزه على تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة الحدود، بما في ذلك من خلال توفير التدريب والدعم التقني. ومع ذلك، التركيز بشكل خاص على صحة المهاجرين قضايا هجرة اليد العاملة سيتم أيضاً دمجها في عملها. ومن أجل المضي قدماً، من المراد أن يواصل المركز الإفريقي لبناء القدرات تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا (أي الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا) والمنظمات الدولية مثل الإنتربول والفرونكس والأوساط الأكاديمية والمنظمة الدولية للهجرة نفسها، في محاولة لتوحيد وتبادل أفضل الممارسات الدولية في إدارة الهجرة والحدود.

بيانات الاتصال:

السيد مارسيلينو رامكيشون، موظف إدارة الهجرة في المركز الإفريقي لبناء القدرات التابع للمنظمة الدولية للهجرة، mramkishun@iom.int
السيد نيلسون جونكاليفيس، كبير مسؤولي التدريب في إدارة الهجرة والحدود في المركز الإفريقي لبناء القدرات التابع للمنظمة الدولية للهجرة، ngoncalves@iom.int
المركز الإفريقي لبناء القدرات التابع للمنظمة الدولية للهجرة، Acbc2@iom.int



تحالف مدن طريق الحرير البحري- القاري

بناء الشراكات لتمكين نقل المعرفة والتعاون العملي على مستوى المدينة

التحدي

العالم يتحضر بسرعة. في عام 2008، ولأول مرة في تاريخ البشرية المسجلة، يعيش أكثر من نصف سكان العالم أي 3.3 مليار نسمة في المناطق الحضرية. بحلول عام 2030، يقدر أن هذا العدد سوف يزداد إلى خمسة مليارات. تلعب المدن دوراً محورياً في النمو الاقتصادي، وبالتالي أصبحت بمثابة الواجهة الأمامية في الجهود المبذولة لمواجهة تحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومع ذلك، يزداد الاعتراف بالتأثير السلبي للتحضر. يمكن للمدن أن تظهر أشكالاً شديدة التركيز ومكتنفة من الفقر وعدم المساواة وتساهم بشكل كبير في القضايا العالمية الأخرى مثل تغير المناخ. وبشكل خاص في العالم النامي، تفتقر المدن في كثير من الأحيان إلى البنية التحتية الضرورية، والقدرة على التخطيط الحضري، بينما تعرض المؤسسات الضعيفة مثل توفر البيانات المحدودة، وجمعها وتحليلها، ومحدودية الحماية الاجتماعية. ويمكن أن تحد من قدرة المدن على المساهمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة.

نحو إيجاد حل

وإذ يعترف بمثل هذا السيناريو، فإن مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب (UNOSSC)، والمركز الصيني الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني (CICETE) - الوكالة التابعة لوزارة التجارة الصينية - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ومجموعة من المدن اجتمعت لاستكشاف إمكانية إنشاء منصة لربط المدن، وبناء الشراكات، وتبادل المعرفة والخبرة والتكنولوجيات.

تم إطلاق تحالف مدن طريق الحرير البحري- القاري (MCSR CA) في عام 2015 كنتيجة لهذه المناقشات. تم تطويره ليتوافق مع مبادرة الحزام والطريق عبر الحدود (BRI)، التي تربط بين دول آسيا وأفريقيا وأوروبا. حصلت مبادرة الحزام والطريق، التي دافعت عنها الصين في عام 2013، على الدعم السياسي لأكثر من 60 دولة مشاركة ومنظمة دولية.

يهدف التحالف إلى معالجة قضايا التجارة والاستثمار وغيرها من قضايا التنمية المستدامة على مستوى المدينة من خلال المشاركة والملكية الكاملة للسلطات المحلية وأصحاب المصلحة. تم تصميمه لتسهيل تنسيق السياسات، وبناء الشراكات، وصياغة المشاريع / المبادرات المحلية، والحصول على التمويل في أفريقيا وآسيا وأوروبا والعالم.

في عام 2017، وقع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مشروعاً عالمياً كاملاً بتمويل من حكومة الصين لدعم عمل تحالف المدن البحرية - طريق الحرير القاري. يسعى مشروع تحالف المدن لآلية التنسيق شبه الإقليمية المتكاملة إلى زيادة تنسيق دعمه للمجالات الخمسة ذات الأولوية في مبادرة الحزام والطريق وهي: تنسيق السياسات؛ توصيل البنية التحتية؛ تجارة بلا عوائق؛ التكامل المالي والتبادل بين الناس.

- تحالف المدن البحرية - طريق الحرير القاري هو مبادرة قائمة على العضوية. تعمل من خلال عدد من الهيئات:
- تتكون جمعية تحالف المدن من جميع أعضاء تحالف المدن البحرية - طريق الحرير القاري. وهو بمثابة منتدى يجمع رؤساء البلديات وكبار المسؤولين الآخرين لمناقشة قضايا رفيعة المستوى مثل تنسيق السياسات.
- مجلس الأعمال، المكون من ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، لتعزيز التجارة والاستثمار داخل المدينة.

• لجان متخصصة متعددة الأطراف، لكل منها تركيز مواضيعي محدد. حتى الآن، لقد أنشئت لجان المدن الذكية والصناعات الناشئة؛ الرياضات الخارجية؛ التعليم - العلوم، والثقافة والاتصالات؛ تشجيع الاستثمار والتجارة؛ والرياضات. ويتم تخطيط اللجان بشأن المالية؛ والعبور والخدمات اللوجستية؛ والطب التقليدي؛ والطاقة الجديدة؛ والسياحة ومراكز البحوث؛ وحماية البيئة.

اعتباراً من مارس 2018، هناك 37 مدينة / منظمة عضو في إطار تحالف المدن البحرية - طريق الحرير القاري.

بعض الأمثلة الملموسة من لجان تحالف مدن طريق الحرير البحري- القاري: • وبتمهيد من مجلس الأعمال لتحالف مدن طريق الحرير البحري- القاري، قد استثمرت الصين في متزها هايبا الصناعي في تينه كوانغ نينه، فيتنام، وهي عضو في القطاع الخاص في تحالف مدن طريق الحرير البحري القاري من مقاطعة فوجيان. تبلغ مساحة البناء المخطط لها في المنطقة الصناعية 300 3 هكتار، باستثمارات إجمالية تبلغ 20 مليار دولار أمريكي. وحتى الآن، استثمر شريك القطاع الخاص ما مجموعه 1 172 مليار دولار في تينه دونغ ناي وتينه كوانغ نينه وتينه تاي بينه في فيتنام، وأقام أكبر مؤسسة لإنتاج المنسوجات في فيتنام، مع 7 شركات تابعة. وتبلغ طاقة غزل القطن لدى الشريك في فيتنام 1.25 مليون مغزل، تمثل 17 في المائة من الطاقة الإنتاجية لفيتنام، ويمثل الإنتاج السنوي البالغ 300 ألف طن 43 في المائة من الناتج بأكمله في فيتنام.

كما شارك الشريك بنشاط في الجمعيات الخيرية المحلية وتبرع بأموال لرعاية التعليم والرعاية الصحية ومبادرات النقل. فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، يقوم الشريك بتنفيذ استراتيجية توظيف المواهب. العدد الإجمالي للعاملين الفيتناميين في ثلاث مقاطعات هو أكثر من 20 000، مما يساعد على معالجة

مشاكل التوظيف المحلية. كما يتم منح الموظفين الفرصة لإجراء التدريب في المقر الرئيسي في الصين. وقد تم اقتراح المزيد من المشاريع الاستثمارية بين مقاطعة فوجيان وفيتنام نتيجة لهذا الاستثمار

• تمشيا مع المجالات ذات الأولوية في مبادرة الحزام والطريق، تم تنظيم مهرجان تشونغتشينغ - فيينا الثقافي في تشونغتشينغ من 17 أكتوبر إلى 20 أكتوبر 2016 لتعزيز التبادلات الشعبية. كان هذا أول حدث ثقافي تعقده لجنة المدن والمدن الصناعية الجديدة التابعة لتحالف مدن طريق الحرير البحري- القاري وشمل ما مجموعه 8 أحداث صينية - نمساوية بما في ذلك: أداء تعاوني من قبل أوركسترا فيينا الكلاسيكية والموسيقيين الصينيين التقليديين؛ منتدى تنمية الثقافة الصينية النمساوية؛ ومنتدى الصناعة السينمائية النمساوية الصينية. تمثل مبادرة تشونغتشينغ التي وقعها الضيوف الصينيون والنمساويون خلال المهرجان علامة بارزة في استراتيجية مبادرة الحزام والطريق والتعاون المتعمق بين المدن على طول طريق الحرير. جذب هذا المهرجان آلاف المشاركين، وانضم أكثر من 2.819 مليون مشارك من خلال منصة سينا ويو.

من خلال التواصل والتفاعل الثقافي، يتم إلهام واقتراح التعاون المحتمل بين البلدان على طول بناء البنية التحتية "مبادرة الحزام والطريق"، والاستثمار الصناعي، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، والتبادلات الثقافية.

بيانات الاتصال:

السيدة ليو يانغ، مسؤولة المشروع، أمانة تحالف مدن طريق الحرير البحري- القاري، مركز الصين الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني، liuyang@cicete.org و liuyangpoppy@qq.com

اسم المشروع: تحالف مدن طريق الحرير البحري- القاري

الدول / المناطق: عالمي

تم الترشح من قبل: المركز الصيني الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني (CICETE)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.8، 8.2، 9.4، 11.3، 13.1، 17.6

مدعوم من: مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الكيانات المنفذة: مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مركز الصين الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2017 - 2021

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا: برنامج الإسكان الإقليمي

مبادرة مشتركة من أربعة بلدان تضررت من النزاع في التسعينات من أجل حل مشكلة النزوح المطول في جميع أنحاء المنطقة

التحدي

نتيجة للنزاعات المسلحة في التسعينات، نزح أكثر من ثلاثة ملايين شخص داخل حدود البوسنة والهرسك وخارجها، وكرواتيا، ومونتينيغرو، وصربيا. على مدى العقدين الماضيين، مكنت الجهود المتواصلة التي بذلتها الدول الأربع المتضررة، فضلاً عن دعم المجتمع الدولي، غالبية المتضررين من العودة إلى ديارهم أو إيجاد حلول دائمة أخرى. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الجهود، ما زال حوالي نصف مليون شخص نازحين في جميع أنحاء المنطقة.

نحو إيجاد حل

برنامج الإسكان الإقليمي (RHP) هو مبادرة مشتركة بين البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا. وهدفها هو المساهمة في حل حالة التشرد المطول لأضعف اللاجئين والمشردين في أعقاب نزاعات 1991-1995 داخل يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك المشردون داخليا في الجبل الأسود منذ عام 1999. هدفها الرئيسي هو إفادة حوالي 74 000 شخص إناثا وذكورا (27 000 أسرة). وتقدر تكلفتها بنحو 584 مليون يورو. يرتبط هذا المشروع بالهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر، والمقصود 1.5)، والهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة (الحد من أوجه عدم المساواة، والمقصود 10.2).

بدأ برنامج الإسكان الإقليمي نتيجة للأنشطة الدبلوماسية التي اضطلعت بها البلدان الأربعة والشركاء الدوليون. وقد تم تحديد الهدف استناداً إلى تحليل دقيق للمستفيدين المحتملين واحتياجاتهم، بالاعتماد على الزيارات الميدانية لأكثر اللاجئين ضعفاً، وتحليل قواعد البيانات المتاحة للمؤسسات ذات الصلة وتحليل مقارن لعدد المستفيدين المحتملين والتشريعات والمعايير الاقتصادية في الدول الشريكة.

تتعاون بلدان المنطقة في مجال تنظيم الوضع القانوني للمشردين والمشردين داخليا، وتنظم الالتزامات فيما يتعلق بحقوق المعاش التقاعدي وفترات الخدمة وقضايا الملكية في بلدان المنشأ. تعمل البلدان الأربعة الشريكة معاً بشكل وثيق جداً للوصول إلى هدفها المشترك. إنهم يدعمون بعضهم البعض ويتبادلون المعلومات يوميا لتنفيذ برنامج الإسكان الإقليمي بوتيرة ثابتة، تحديد أوجه التآزر والتعلم من نجاحات بعضهم البعض مع برنامج الإسكان الإقليمي. يتفق جميع أصحاب المصلحة بالإجماع على أن البرنامج قد حسن بشكل كبير التعاون الإقليمي والأمن والمصالحة بين الأشخاص الذين كانوا في مختلف جوانب النزاع المسلح قبل 20 سنة.

يعتبر برنامج الإسكان الإقليمي مثالا للتعاون الناجح بين البلدان التي كانت في السابق في حالة نزاع ويوفر حافزا كبيرا لمبادرات مستقبلية مماثلة. وقد ساعد في تحسين سياسات الإسكان الاجتماعي في جميع أنحاء المنطقة وأدى أيضا إلى اعتماد معايير عالية في تطوير المشاريع والمجالات الفنية والتكامل الاجتماعي.

أثناء تنفيذ برنامج الإسكان الإقليمي، تم تطبيق أعلى المعايير في البناء وحماية البيئة وكفاءة الطاقة. ساهم إغلاق المنشآت المؤقتة وغير القانونية في نمو المناطق الحضرية، وخفض عدد الملاجئ المبنية بشكل غير قانوني، وتم بناء الوحدات السكنية التي تم تطويرها حديثاً بما يتماشى مع المعايير الحضرية الحديثة وتمت مزامنتها مع خطط تطوير المدينة.

دوسلا لبيجلاة موكج @

في الجبل الأسود، ترد التدابير التكميلية لضمان الاستدامة العامة لبرنامج الإسكان الإقليمي وإدماج المشردين والمشردين داخليا في استراتيجية الحكومة بشأن الحلول الدائمة للقضايا المتعلقة بالمشردين والمشردين داخليا في الجبل الأسود. اعتمدت الاستراتيجية في يوليو 2011 وتم تمديدتها حتى عام 2019. يتم تطوير خطط العمل الخاصة بتنفيذها لكل سنة تقويمية.

وبالنظر إلى أن برنامج الإسكان الإقليمي لا يستهدف سوى اللاجئين الأكثر ضعفاً وأن بعض احتياجات المستفيدين لن تتم معالجتها بالكامل، فإن هذه الممارسة الجيدة يمكن أن تمتد لتشمل مشاريع الإسكان الاجتماعي المماثلة في المستقبل، فضلاً عن مشاريع التكامل الاجتماعي. ويمكن أيضاً تطوير هذا البرنامج في بلدان أخرى. أهم الشروط المسبقة هي المعلومات المتعلقة بالمستفيدين المحتملين واحتياجاتهم السكنية، وأراضي البناء والتعاون على مستوى البلديات.

بيانات الاتصال:

السيدة بوديميركا ديوكانوفيتش، وزارة العمل والرعاية الاجتماعية،
budimirka.djukanovic@mrs.gov.me
السيدة ميليتشا زيكوفيتش، مستشارة، وزارة العمل والرعاية الاجتماعية،
مديرية برمجة عملية التكامل الأوروبي وصناديق الاتحاد الأوروبي، إدارة
التكامل الأوروبي، milica.zekovic@mrs.gov.me

بالإضافة إلى توفير حلول الإسكان، تتضمن المبادرة أيضاً مجموعة من إجراءات الاستدامة لضمان تنظيم الوضع القانوني والتعليم والرعاية الصحية والوصول الكامل إلى نظام الرعاية الاجتماعية وتنظيم المعاشات وفرص التوظيف لأكثر اللاجئين ضعفاً. طورت البلدان الشريكة مجموعة من المشاريع والوثائق السياسية والمبادرات والتغييرات التشريعية لضمان استدامة المشروع. الهدف الرئيسي هو تقليل الاعتماد على مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتحقيق التكامل الاجتماعي الكامل.

وقد ساهمت الاجتماعات الإقليمية العادية للبلدان الشريكة في تحسين التواصل فيما بين المؤسسات في البلدان الأربعة الشريكة وعززت الحل المشترك للقضايا المتعلقة. تتمثل أهم المبادرات الإقليمية الناتجة عن خطة الصحة الإنجابية في تنظيم الوضع القانوني وتنظيم قضايا المعاشات والتحقق من احتياجات المستفيدين في بلدان المنشأ.

تعد مبادرة إيغمان واحدة من مبادرات الاستدامة الإقليمية وتتلقى تمويلاً من الاتحاد الأوروبي. تم إطلاقه في ديسمبر 2017 مع تنفيذ مشروع CARE، واعتماداً على دعم من المفوضية الأوروبية. الهدف الرئيسي للمشروع هو دعم استدامة المشاركة المدنية في برنامج الإسكان الإقليمي في جميع الدول المشارك. ويتحقق ذلك من خلال برنامج فرعي يسعى إلى تحسين الوصول إلى البيانات وتحليل استدامة برنامج الإسكان الإقليمي وتعزيز سبل عيش المستفيدين والوصول إلى الحقوق والاندماج المحلي.

اسم المشروع: مشروع الإسكان الإقليمي

الدول / المناطق: البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا:

تم الترشيح من قبل: وزارة العمل والرعاية الاجتماعية

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 11.1

مدعوم من: المفوضية الأوروبية، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، ألمانيا، هنغاريا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج، رومانيا، جمهورية سلوفاكيا، سويسرا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية

الكيانات المنفذة: وزارة العمل والرعاية الاجتماعية

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2012 – 2021

دليل الموارد الموحد للممارسة: www.regionalhousingprogramme.org



إعادة البناء على نحو أفضل للصمود في وجه المناخ في منطقة الكاريبي

تساعد مساعدة إصلاح المساكن سكان الجزيرة على العودة إلى ديارهم بعد الأعاصير

التحدي

في عام 2017، ضرب إعصاران من الفئة الخامسة، إيرما وماريا، بلدان الكاريبي، ودمرا المنازل والطرق والمرافق وسبل المعيشة. وفي أنتيغوا وبربودا ودومينيكا، لحقت أضرار بالغة بحوالي 65 في المائة من الهياكل، وتطلبت أكثر من 20 000 أسرة في كلتا الجزيرتين (أنتيغوا وبربودا / دومينيكا) إصلاحات في السقف. بينما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات المعنية بتعبئة الموارد لدعم التقييم الشامل الأولي والمساعدة على الانتعاش، هناك رغبة واضحة وملحة من جانب السكان للعودة إلى جرزهم الأصلية، حيث تتطلب الهياكل المادية - بما في ذلك المنازل والمدارس والهياكل العامة والمجتمعية - إعادة التأهيل. ومع ذلك، قدمت كل من الجزر تحديات هائلة من حيث الخدمات اللوجستية، والوصول إلى السكان المتضررين، وتوافر العمالة الماهرة وتوفير مواد البناء.

نحو إيجاد حل

في أعقاب الكوارث، أطلقت حكومة الصين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات في أنتيغوا وبربودا ودومينيكا بسرعة مبادرة لاستعادة الكوارث لدعم جهود إعادة البناء في كلتا الجزيرتين. تهدف المبادرة إلى تسهيل تركيب الأسقف في أكثر من 700 منزل والمباني الحكومية ذات الأولوية الكبيرة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، استكمالاً وربطاً بجهود إعادة بناء الحكومات.

وساعدت هذه المساعدة الموحدة الحاسمة في الوقت المناسب لإصلاحات الإسكان على توسيع التعاون الثنائي التقليدي وسعت إلى الوصول إلى أكثر الأسر ضعفاً في كلتا الجزيرتين. قامت المبادرة بتوريد وتوزيع مواد وأدوات ومعدات عالية الجودة، والأهم من ذلك، توفير المساعدة الفنية والتدريب لضمان "إعادة البناء بشكل أفضل" وتعزيز القدرة على التكيف على المدى الطويل.

وينبثق نجاح المبادرة على القيادة الحكومية والاستجابة السريعة والمساعدة التقنية الكافية و "إعادة البناء بشكل أفضل" بمواد البناء الجيدة والتقنيات المقاومة للأعاصير كمبدأ توجيهي لجميع التدخلات المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تحت قيادة الحكومات الوطنية، وبمشاركة الهيئات المحلية ومنصات المجتمع، تم تطوير مجموعة من المعايير بما في ذلك الضعف الاجتماعي والتعرض للأخطار والاستعداد لإعادة التوليد بحيث يمكن إعطاء الأولوية للمباني المستهدفة. تم تنفيذ قوانين البناء كجزء من أنشطة الإصلاح، كما تم تعديلها، داعياً إلى مواد بناء ذات جودة وتقنيات تركيب صلبة. قامت المشاريع بشراء المواد، وكان خبراء اللوجستيات يعملون مع شركات الشحن وسلطات الموانئ وشركات التوزيع لتسليم مواد التسقيف لجميع المناطق المتأثرة، بغض النظر عن البعد وصعوبات الوصول. في دومينيكا، كفل التعاون مع "مهندسون بلا حدود" الجودة التقنية لكل خطوة من التدخل: من جمع البيانات باستخدام أداة تجسد الضرر في كل مبنى في الجزر، إلى تطوير مراكز المساعدة الفنية على مستوى المجتمع، والإشراف المباشر لكل مبنى تم إصلاحه. في باربودا، قام فريق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكون من خبراء في المساحة ومهندسين معماريين ومهندسين بدعم وكالة مراقبة التنمية (DCA)، وهي السلطة الوطنية المسؤولة عن تفتيش عمليات الإصلاح.

بالإضافة إلى ذلك، تم وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للدعوة والتوعية لتعزيز معايير الإسكان الوطنية ومراجعة المبادئ التوجيهية لتحقيق هذه المعايير، بما في ذلك إنتاج الملصقات والكتيبات والوثائق الإلكترونية. استفاد أكثر من 2000 شخص من التدريب وجلسات المعلومات المخصصة وتم تحميل جميع المواد لتطبيقها على أساليب البناء.



في أنغولا قد تم تدمير مملأ جماندو @

تقييم أضرار البناء هو أداة رائدة لجمع البيانات الشاملة السريعة من الأضرار الهيكلية التي تم استخدامها لأول مرة في بربودا ودومينيكا. قدمت هذه الأداة معلومات في الوقت الفعلي لعمليات اتخاذ القرار المستندة على الأدلة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء شراكات مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لتكوين الأسقف بشكل صحيح، والتي تعمل بطريقة مبتكرة للغاية لضمان استخدام الموارد لتحقيق أقصى تأثير. وبينما قدمت الصين المواد المناسبة والمساعدة التقنية ومراقبة الجودة، قدم الشركاء الآخرون العمل اللازم لأداء الإصلاحات المنزلية. كما ثبت أن التوازن بين المشتريات الدولية وتعزيز الاقتصادات الوطنية والأعمال التجارية المحلية أمر أساسي.

ترتبط إعادة البناء بشكل أفضل والمرونة ارتباطاً وثيقاً بالاستدامة والتأثير طويل المدى. تناولت المبادرة نقاط الضعف الجذرية التي أدت إلى حجم الكارثة وتنقيح قوانين البناء لفرض معايير الإسكان. وقد تم أيضاً مشاركة هذا التدخل مع بلدان أخرى في المنطقة بحيث يمكن استخدام الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في سياقات مماثلة.

هذه المبادرة قابلة للتكرار حيث سيتم تقاسم قوانين البناء والمبادئ التوجيهية المنقحة مع الدول الأخرى، والتي يمكن أن تتكيف مع الكوارث المماثلة.

بيانات الاتصال:

السيد أوغو بلانكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بربادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، ugo.blanco@undp.org
السيد بيتر مورلينج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين، peter.morling@undp.org

وكان التعاون الوثيق والشراكات مع السلطات الحكومية حاسماً في التنفيذ الناجح والمستدام للمشاركة. ساعدت الشراكة القوية مع السلطات الحكومية المركزية والمحلية على ضمان استدامة النتائج المحققة من حيث جمع البيانات وإدارتها، وتعبئة المجتمع، وبناء القدرة على التكيف، بما يتماشى مع مبادئ إعادة البناء بشكل أفضل. ينطوي تنفيذ المشروع على تفاعلات يومية مع الشركاء الوطنيين وأصحاب المصلحة، مما أدى إلى إنشاء شبكة من شركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الجزر المتأثرة ستكون قيمة للغاية للارتباطات المستقبلية في هذه البلدان. بالإضافة إلى ذلك، ينطوي تنفيذ المشروع على تنسيق وثيق مع المؤسسات المتخصصة من أجل تعزيز تأثير المشروع على القدرات الوطنية للبلدان المتلقي.

وفي دومينيكا، حفزت الشراكات بين الصين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين وبدء مبادرات أخرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل نشر 80 من العمال الكوبيين من أجل إعادة التأهيل.

عززت مبادرة التعاون بين بلدان الجنوب القدرات الوطنية، وجمعت البيانات الرئيسية لتخطيط الانتعاش، وقوانين البناء المنقحة، والمفتشين المدربين، والمقاولين، والمجتمع المتضرر، وسارعت في إصلاح مئات المنازل والمباني الحكومية الرئيسية. وتم بنجاح إصلاح أكثر من 700 منزل و 15 مبنى حكومي كبير، بما في ذلك المدارس، والكلية الحكومية، والعيادات الطبية، ومباني المستشفيات. العدد التقديري للمستفيدين المباشرين هو أكثر من 9 000. كما استفاد حوالي 30 000 شخص من النساء والرجال بشكل غير مباشر من التأثير الإيجابي للمشروع، استناداً إلى التحسينات في نوعية حياة المجتمعات التي نفذت فيها المشاريع وإنشاء فرص العمل المرتبطة بأنشطة الإصلاح. وتكمل مشاريع الدعم المجتمعية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنشطته عبر الوكالات إلى حد كبير المبادرة الممولة من المعونة الصينية. وعلاوة على ذلك، تلقى أكثر من 2 000 من العاملين في مجال البناء والأسر المتضررة تدريباً على تقنيات إعادة البناء بشكل أفضل وأهمية المباني المرنة.

اسم المشروع: مبادرة ترميم ما بعد الكوارث في أنتيغوا وباربودا ودومينيكا

الدول/ المناطق: أنتيغوا وباربودا، الصين، دومينيكا

تم الترشيح من قبل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.5، 3.8، 4.3، 11.5، 11.1، 13.1

مدعوم من: حكومة الصين

الكيانات المنفذة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات المعنية

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: أكتوبر 2017 - يونيو 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://www.cn.undp.org/global-cooperation>



استجابة ما بعد الكوارث في حالات الطوارئ في جنوب آسيا

تدعم مساعدات الإنعاش الفوري الأشخاص المتضررين من الكوارث لإعادة بناء المجتمعات واستعادة سبل كسب العيش

التحدي

في السنوات الأخيرة، شهدت جنوب آسيا أزمات متكررة طبيعية وبشرية. أدى هطول الأمطار الغزير المستمر في عام 2017 إلى واحدة من أسوأ الفيضانات التي شهدتها نيبال وبنغلاديش. تأثر أكثر من 8 ملايين شخص وفقد العديد من الأسر منازلهم وممتلكاتهم وسبل عيشهم. كما تأثرت المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية في باكستان، الواقعة على طول الحدود الباكستانية الأفغانية التي يسهل اختراقها، بالعمليات القتالية والعمليات العسكرية لأكثر من عقد من الزمان. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدفق اللاجئين الروهينجا من ميانمار قد شكل تحديات كثيرة في بنغلاديش. تتطلب هذه الأزمات جهود إغاثة عاجلة. ويتمثل التحدي في ضمان إتاحة مساعدة لإعادة التأهيل بسرعة للأشخاص المتضررين من الكوارث ولها تأثيرات طويلة المدى، ومساعدة الأفراد المتضررين على إعادة بناء مجتمعاتهم، واستعادة سبل عيشهم وتعزيز قدراتهم على تحقيق تنمية مستدامة وقادرة على الاستمرار في المستقبل.

نحو إيجاد حل

تقديراً للتحدي المذكور أعلاه وأهمية ضمان التعافي السريع والفعال، تعاونت حكومة الصين مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم مساعدة مالية بقيمة 12 مليون دولار إلى بنغلاديش ونيبال وباكستان من خلال صندوق المساعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كان الهدف الرئيسي هو توفير الدعم الفوري من خلال توزيع مواد الإغاثة لتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من الكوارث وضمان صحتهم ورفاهيتهم ومساعدتهم على إعادة بناء حياتهم. وقد كفل التعاون حصول الأسر المتأثرة على أماكن مأوى وحزم منزلية كريمة ومواد غير غذائية أساسية في المناطق المختارة. كما وفرت أئاثاً وإمدادات للمدارس المحلية وحالت دون تعرض النساء والفتيات لأخطار سلبية على الصحة والسلامة.

وفي بنغلاديش، ركزت خطة الاستجابة المشتركة على تلبية احتياجات 330 000 شخص في المقاطعات الست الأكثر تضرراً. عند اختيار المستفيدين تم إعطاء الأفضلية للأسر المعيشية التي تعولها نساء. شارك سكان المجتمع بنشاط في جلسات استطلاع الرأي في سلسلة من مناقشات المجموعة للتحقق من حالة الثروات / الفقر للمستفيدين الأساسيين وساعد المشروع على اختيار الأفراد الأكثر ضعفاً كمستفيد رئيسي للمشروع. قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوق الأمم المتحدة للسكان وست منظمات في تنفيذ المشروع.

في نيبال، تضررت منطقة تيراي الجنوبية بشدة بسبب الفيضان. استخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية تقديم عطاءات تنافسية لمنح رأس المال الصغير واختيار سبعة شركاء من المنظمات غير الحكومية، واحدة لكل مقاطعة. عمل الشركاء من المنظمات غير الحكومية بشكل وثيق مع لجان الاستجابة لحالات الكوارث (DDRC) في جميع المقاطعات للحصول على بيانات عن الأسر المتضررة من الفيضانات واختيار البلديات لتقديم الدعم. كما عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق الوثيق مع لجان مخاطر الكوارث في المقاطعات والحكومات المحلية. استخدم المشروع البيانات المتاحة من المصادر بما في ذلك، في المقام الأول، مراكز إعادة تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في المنطقة، ووكالات الصليب الأحمر والشرطة، بالإضافة إلى ممثلين مختارين من البلدية والقطاع. تم جمع كل تفاصيل الأسر المستفيد باستخدام التطبيقات القائمة على الهاتف المحمول وتم إنشاء ملفات تعريف شخصية لكل من الأسر. ونفذ البرنامج الإنمائي هذا المشروع في شراكة وثيقة مع مشروع الحكومة لإعادة التأهيل بعد الفيضانات التابع لحكومة نيبال / الهيئة الوطنية لإعادة الإعمار. وشارك رئيس مشروع إعادة التأهيل بعد الفيضانات بنشاط في تحديد معايير اختيار الأسر والتنسيق والتيسير مع الوكالات على مستوى المناطق. وعلى مستوى المقاطعات، اشترك البرنامج الإنمائي مع لجان الاستجابة لحالات الكوارث في المقاطعات والحكومات المحلية المنتخبة



@UNDP

والمجتمع المدني. دعمت مراكز إعادة تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في المناطق تحديد المجالات ذات الأولوية وإنشاء قاعدة بيانات للأسر المتضررة. كما سهلت مراكز إعادة تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في المنطقة التنسيق مع الحكومات المحلية وشركاء التنمية الآخرين لتجنب الازدواجية وضمان قدر أكبر من التآزر. وعلاوة على ذلك، اشترك البرنامج الإنمائي مع المجتمع المدني في العمليات الميدانية والتنسيق مع الحكومات المحلية.

في باكستان، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعاً للجنة الاستشارية يضم شعبة الشؤون الاقتصادية (الفيدرالية)، ووزارة التعليم، وحكومة بلوشستان، وسلطة إدارة الكوارث في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية للاتفاق على تكوين ومعايير حزم المساعدة وآليات التنسيق لتقديم المساعدة. تم اختيار المستفيدين باستخدام معايير الضعف التي أعطت الأولوية للأسر المعيشية التي ترأست أو تعاني من إعاقة أو تعاني من مرض مزمن أو تكون فقيرة. تم اختيار الأسر من خلال عملية تشاركية بقيادة هيئة إدارة الكوارث للمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية والتي شملت المجتمعات المحلية والوكالات الحكومية والعسكرية.

في البلدان الثلاثة، تلقى ما مجموعه 617 826 شخصاً مساعدات من الصين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات الوطنية لإعادة بناء حياتهم. في بنغلاديش، تلقت 13 910 أسرة استفادة من مجموعات المأوى والمنازل الطارئة التي تستهدف 69 550 مستفيد. تمت حماية واستعادة صحة وكرامة 13 750 امرأة وفتاة، وتلقى 125 عاملاً إناثاً وذكورا في مجال الصحة مجموعات استجابة صحية طارئة استهدفت 45 000 مستفيد. كما تم تقديم الدعم الطارئ للحالات الطارئة لمجتمع الروهينجا في بازار كوكس، وحصلت 118 000 من النساء واللاجئات على الرعاية الصحية والدعم الطبي.

في نيبال، حصلت 31 800 أسرة على طرود غير غذائية. واستفاد من المشروع ما مجموعه 248 776 شخصاً (48.33 في المائة من النساء). في باكستان، تلقت 7 000 أسرة أعيدت مؤخرًا من المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، التي نزحت بسبب أزمة المنطقة، مساعدات غذائية طارئة تكميلية وحزم أساسية لحالات الطوارئ المنزلية ومجموعات لترميم المأوى. تلقت ثلاثمائة وخمسة وسبعون مدرسة، يستفيد منها 18 750 طفل في بلوشستان، مساعدات طارئة على شكل أثاث مدرسي.

قدم المشروع في نيبال نظاماً مبتكراً للمراقبة التطبيقية لمراقبة تقدم المشروع في الوقت الفعلي. لقد أصبح هذا الابتكار ممكناً من خلال التعاون مع مايكروسوفت نيبال، حيث تم تزويد كل عائلة مستفيدة ببطاقات الاستجابة السريعة. تم تسجيل تفاصيل الأسر المستفيدة لإنشاء ملفات تعريفية وقمت بمزامنة المعلومات في قواعد البيانات المركزية. وقد أتاح ذلك فرصة لرصد التقدم في الوقت الفعلي وتحديد مكان الدعم المطلوب. كما شجعت المنظمات الشريكة في التنفيذ على تسريع وتيرة إنشاء وتوزيع حزم الإغاثة.

على مستوى السياسات، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشة عمل لمشاركة نتائج المشروعات وتزويد البلدان النامية بمنصة لتبادل المعرفة واكتساب الخبرات والتكنولوجيا من خبرة الصين في مجال التعافي من الكوارث. شارك في حلقة العمل المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب في إطار مبادرة الحزام والطريق، مائة وخمسون مشاركاً، بمن فيهم مسؤولون حكوميون من 10 بلدان، وخبراء عالميون في مجال التعافي من الكوارث، والبعثات الأجنبية والمنظمات الدولية في بيجين، ومسؤولون من المؤسسات الصينية: مساعدة الصين بين بلدان الجنوب لجهود التعافي من الكوارث.

إن أحد أهم مكونات المساعدة في الإصلاح هو حساسية الوقت لأن دعم الإصلاح يجب أن يتم تسليمه إلى السكان المحليين في أسرع وقت ممكن. وهذا يتطلب التخطيط والتنسيق والتنفيذ الاستباقي بمساعدة الحكومة الوطنية والحكومات المحلية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في المجال الإنساني. وبالتالي، فإن التنسيق في الوقت المناسب مع الجهات المعنية ذات الصلة أمر ضروري للتكرار.

بيانات الاتصال:

السيد عارف عبد الله خان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بنغلاديش، arif.abdullah@undp.org
السيد دارما سوارنكار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيبال، dharmaswarnakar@undp.org
السيد عادل منصور، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باكستان، aadil.mansoor@undp.org
السيدة ياتينغ تشاو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين، Yating.zhao@undp.org

اسم المشروع: مبادرة الاستجابة للطوارئ
الدول/ المناطق: بنغلاديش والصين ونيبال وباكستان
تم الترخيص من قبل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين
مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.5، 3.8، 3.9، 4.a، 5.6، 11.7، 11.7
مدعوم من: الصين
الكيانات المنفذة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات المعنية
حالة المشروع: مكتمل
فترة تنفيذ المشروع: نوفمبر 2017 - مارس 2018
دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://www.cn.undp.org/global-cooperation>



تعزيز إدارة مخاطر الكوارث في ملاوي

تتحد المجتمعات المحلية لبناء مرافق الإخلاء وهياكل إدارة مخاطر الفيضانات لتعزيز القدرة على التكيف المحلي ضد الكوارث الطبيعية

التحدي

ملاوي معرضة للكوارث المرتبطة بالمناخ، ولا سيما الجفاف والفيضانات، مما يؤدي إلى خسائر في الأرواح والممتلكات وسبل العيش. دمرت فيضانات عام 2015 البلاد وشعبها. وشرّد نحو 230 ألف شخص وتوفي 106 وفُقد 172 آخرون. تفاقم بسبب ضعف نظام الإنذار المبكر، عندما ضربت الكوارث، سعى الناس في كثير من الأحيان إلى ملاجئ الطوارئ في المباني العامة مثل المدارس والمساجد. ومع ذلك، فإن بعض مواقع المأوى غير آمنة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفشي الأمراض والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. زاد تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة في ملاوي وعدم وجود مواقع إخلاء آمنة محددة من الحاجة إلى تنفيذ خطط الحد من مخاطر الكوارث التي يمكن أن تعزز القدرة على التكيف المحلي.

نحو إيجاد حل

في عام 2016، دخلت الصين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة ملاوي في اتفاق لتنفيذ خطة منح صغيرة للحد من مخاطر الكوارث في ملاوي لتعزيز المرونة وتزويد السكان المحليين بملاذات آمنة في أوقات الكوارث. بعد عملية تنافسية، اختار المخطط خمس منظمات مجتمعية، ولجنة حماية مدنية واحدة لتنفيذ مشاريع صغيرة تركز على بناء هياكل الإخلاء وهياكل إدارة مخاطر الفيضانات (حماية بنوك النهر، الحواجز والسدود) في خمسة من أصل 15 منطقة من مناطق الملايو المعرضة للكوارث (أهداف التنمية المستدامة 1 و 9 و 11 و 13).

واعتمد المخطط نهجًا مجتمعيًا لدعم المشاريع التي تم تصميمها وتنفيذها وإدارتها من قبل المجتمعات المحلية. تعد بناء القدرات والمشاركة الكاملة من أعضاء المجتمع مكونات أساسية في هذا النهج، بما يضمن الملكية المحلية واستمرارية المشاريع على المدى الطويل.

تم توفير التدريب وحلقات العمل حول تطوير العروض وإدارة المشاريع والإدارة المالية والمشتريات والمراقبة والتقييم إلى 27 من أعضاء المجتمع من المنظمات المجتمعية الخمس ولجنة حماية مدنية كانت مسؤولة عن تطوير المقترحات وتحديد المواقع للتنفيذ وتنفيذ المشاريع بالفعل. ستساعد هذه المهارات الناعمة المجتمعات على التقدم للحصول على المنح وإدارتها في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، تطوعت المجتمعات المحلية في أنشطة البناء المختلفة واكتسبت مجموعة متنوعة من المهارات. على سبيل المثال، تعلم أعضاء المجتمع لبناء سلال التراب، وهي مهارة قابلة للتسويق للغاية في صناعة البناء.

قام التعاون الثلاثي ببناء أربعة مراكز للإخلاء، حماية السد وضاف الأنهار لنقطة الفيضان الساخنة التي تغطي مساحة تبلغ 570 متر، وسددين للتحكم في الفيضانات. يتسع كل مركز إخلاء من 200 إلى 300 شخص ويحتوي على غرف منفصلة للرجال والنساء. كما أن غرفة التخزين مجهزة بالكامل بالطعام ودلاء المياه وأدوات المطبخ والمواد التعليمية التي توفر معلومات عن الاستجابة للطوارئ والتعافي منها. علاوة على ذلك، تحتوي مراكز الإخلاء على مطابخ داخلية منفصلة تقع بالقرب من المبنى الرئيسي لضمان سهولة الوصول إليها. يتم تركيب الألواح الشمسية على الأسطح لتزويد جميع الغرف والمناطق الخارجية بالطاقة؛ هذا هو حل فعال ومتجدد لتلبية احتياجات الطاقة في المراكز أثناء الكوارث. **في المجموع، أفادت المشاريع بشكل مباشر أكثر من 23 000 شخص.**



© Xinhua

• وضعت جميع المنظمات المجتمعية خطط الاستدامة التي دمجت أنشطة تنظيم المشاريع لتعزيز استخدام المحلي لمراكز الإخلاء والمساعدة في الحفاظ على الهياكل. تم بناء العديد من المراكز في المناطق النائية التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. مكنت المراكز العديد من الجهات المعنية والوكالات المعنية من تقديم خدمات تطوير إضافية للمجتمعات المجاورة. وشارك الشركاء المهتمون في المناقشات المتعلقة باستخدام المواقع للتدخلات الإنمائية الأخرى لدعم المجتمعات المحلية. وخلال فترة التنفيذ، تم تحديد مخطط المنح الصغيرة كنموذج لتنفيذ الخطة الرئيسية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وتم تكرار المخطط في 19 منطقة معرضة للكوارث في ملاوي. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد التكرار على: (1) القدرة المؤسسية للمنظمات المجتمعية المحلية؛ (2) الدعم والإرشاد المتواصل المقدم من الإدارات الفنية الحكومية لضمان تحديد المشكلات ومعالجتها بسرعة؛ و (3) أفراد المجتمع الذين يطورون شعوراً بملكية المشاريع ويدعمون ويشتركون طواعية في جميع مراحل المشاريع.

بيانات الاتصال:

السيدة سوثيني نيرندا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملاوي، nyirenda@undp.org
السيدة ياتينغ تشاو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين، yating.zhao@undp.org

يمكن ابتكار المشروع في نهجه القائم على المجتمع وتصميمه متعدد الأوجه لمراكز الإخلاء التي يستفيد منها أفراد المجتمع من خلال العديد من القنوات. شمل إنشاء مراكز الإخلاء مقاولين محليين قاموا بحث أعضاء في المجتمعات المحلية. وزاد هذا من مهارات أفراد المجتمع، الذين حصلوا أيضاً على منافع مالية من المشروع حيث أعيد المال إلى المجتمع. على الرغم من أن الوظيفة الرئيسية لمراكز الإخلاء هي توفير المأوى للأفراد والأسر النازحة في حالة وقوع كارثة، إلا أن العديد من المرافق داخل المراكز ساعدت على تحسين الحياة اليومية للسكان المحليين. يمكن استخدام الطاقة الشمسية للطلاب الذين يدرسون في المساء وشحن الهواتف المحمولة، لأن العديد من المناطق لا تستطيع الوصول إلى الكهرباء. كما وفرت الآبار في مراكز الإخلاء المياه المحمولة للمجتمعات المجاورة التي تفتقر إلى المياه النظيفة.

يتم تحقيق التأثيرات والاستدامة طويلة الأمد للمشاريع من خلال ما يلي:

• ونظراً للطابع التقني للمشاريع، شارك مجلس المدينة ووزارة الإسكان وإدارة المباني وإدارة الموارد المائية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات أيضاً في توفير التوجيه الفني في تصميم وتنفيذ المشاريع. ووفرت مشاركة الإدارات الفنية الحكومية فرصاً لتعميم إدارة مخاطر الكوارث في سياسات وخطط وممارسات التنمية لهذه المؤسسات؛

اسم المشروع: تعاون الصين وملاوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إدارة مخاطر الكوارث

الدول / المناطق: الصين، ملاوي

تم الترشيح من قبل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.5، 9.a، 11.5، 11.7، 11.b، 11.c، 13.1

مدعوم من: الصين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الكيانات المنفذة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة ملاوي

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2016 - 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/dPkfiZ



برنامج تنمية الخيزران الهولندي والصيني وشرقي أفريقيا

دعم الحد من الفقر، والتنمية المستدامة، وإجراءات تغير المناخ والتجارة الدولية باستخدام تقنيات الخيزران

التحدي

في الوقت الحاضر، لا يزال قطاع الخيزران في شرق أفريقيا غير مستغل إلى حد كبير، على الرغم من أن المنطقة هي موطن أكبر غابات الخيزران الطبيعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي تمثل 3 إلى 4 في المائة من إجمالي التغطية المعروفة للخيزران في العالم. ونتيجة للمنتجات منخفضة القيمة ونقص القدرة على تلبية المعايير الدولية، فإن إثيوبيا وكينيا وأوغندا مستثناة إلى حد كبير من تجارة التصدير العالمية في منتجات الخيزران التي تبلغ قيمتها بالفعل ملياري دولار أمريكي.

الخيزران هو العشب الخشبي سريع النمو والمتجدد، بالإضافة إلى خصائص الخشب. يمكن استخدامه لإنشاء آلاف المنتجات، من الورق والتعبئة إلى الطعام والأرضيات. كما يمكن استخدامه لتخزين الكربون واستعادة الأراضي المتدهورة وإنشاء البناء المرتبط بالكوارث (الأبنية المرنة)، مما يجعلها جزءًا مهمًا من التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. كمثال على قطاع الخيزران المحلي البالغ 30 مليار دولار أمريكي، هناك إمكانية هائلة لأن يكون هذا المصنع جزءًا من السياسات الاقتصادية والبيئية للدول.

نحو إيجاد حل

يطبق هذا البرنامج الخبرات والدروس المستفادة من التحول الناجح إلى حد كبير لسوق الخيزران في آسيا وأوروبا إلى شرق أفريقيا، مما مكن إثيوبيا وكينيا وأوغندا من المشاركة الكاملة في اقتصاد الخيزران الجديد في القرن الحادي والعشرين والاستفادة منه. تتناول هذه المبادرة عددا من ضرورات التنمية المستدامة: التخفيف من حدة الفقر؛ الأمن الغذائي والإنتاج والاستهلاك المستدامين؛ والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. يتم تنفيذ المشروع من قبل الشبكة الدولية للخيزران والروطان (INBAR)، بدعم من الشركاء المحليين والصينيين والهولنديين.

يستخدم المشروع عدة أشكال للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عبر مجموعة واسعة من المنظمات لتحقيق أقصى تأثير. لا يحدث نقل التكنولوجيا والتعلم المتبادل من الصين وهولندا إلى شرق أفريقيا فحسب، بل أيضًا بين الدول المستفيدة في شرق إفريقيا.

مجموعة واسعة من الشركاء من الصين وهولندا تعمل جنبًا إلى جنب مع شركاء في إثيوبيا وكينيا وأوغندا. وتشمل هذه الوزارات والهيئات الحكومية والجامعات ومعاهد البحوث. وقد عمل هؤلاء الشركاء سوية لتجميع قوائم جرد موارد الخيزران، وإصدار ثلاث دراسات متعمقة للسوق فيما يتعلق بأسواق السلع الأساسية الأكثر أهمية في كل بلد مستفيد، وتبادل الممارسات والتقنيات المتعلقة بزراعة الخيزران وإدارته. في عام 2017 وحده، أعادوا حوالي 300 هكتار من الأراضي المتدهورة من الخيزران وساعدوا حوالي 200 أسرة على زراعة نباتات إضافية في مزارعهم ومنازلهم وكأسرة للمأوى. كما أنها تساعد في تطوير منهجية الكربون لأنواع الخيزران الأصلية، التي سيتم اختبارها باستخدام مشروع عرض الكربون.

التدريب ودعم السياسات هو أيضا عنصر هام من حيث تطوير قطاع الخيزران. قدمت وزارة التجارة الصينية "تدريب المدربين"، من خلال منظمات البحث والتدريب الصينية، إلى أكثر من 60 ممثلًا حول عدد كبير من الموضوعات. كان من بين المستفيدين المزارعين ورجال الأعمال و وزراء البلدان المستفيدة. في عام 2017، تم تدريب ما يقرب من 2 000 مشارك على



نشر الخيزران، والإدارة المستدامة، وإنشاء وتسويق المنتجات ذات القيمة المضافة. علاوة على ذلك، شارك مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى من الدول الثلاث المستفيدة في دورة تدريبية في الصين، مما وفر فرصة فريدة لصانعي السياسات ليشهدوا الإمكانية التحويلية لاقتصاد الخيزران في الموقع.

كما يشارك القطاع الخاص ووكالات المعايير وتساعد أيضاً على زيادة وعي المستهلك بمنتجات الخيزران وبناء المعايير في البلدان المستفيدة. تعمل شركة في هولندا مع الشركات والوكالات الوطنية في شرق أفريقيا لبناء القدرات وتطوير معايير لمنتجات الخيزران. عقد مؤتمر، مقره جامعة فاغينغين في هولندا، على زيادة الوعي الدولي حول استخدام الخيزران كمصدر لكل شيء بدءاً من الطعام والألياف وصولاً إلى السكن. وأخيراً، يعمل المشروع على رفع مستوى الوعي العام حول الخيزران بين المستهلكين في شرق إفريقيا من خلال ورش العمل والمناسبات ومعارض المنتجات، بالإضافة إلى بث إذاعي عبر خمس محطات إذاعية أوغندية وجولة دراجة الخيزران لخمسة مائة كيلومتر.

من المقرر أن ينتهي المشروع في عام 2019، لذلك لا يزال التأثير طويل المدى لهذا العمل غير معروف. ومع ذلك، من المتوقع أن تكون آثار سياسته مستدامة على المدى الطويل. وتقوم إثيوبيا وكينيا وأوغندا بالفعل بدمج تنمية قطاع الخيزران في سياساتها وبرامجها المتعلقة بالغابات وتغير المناخ ومستجمعات المياه والتنمية؛ وتستند هذه الخطوات الرائعة إلى الأمام مباشرة على الأبحاث والتدريب والمساعدة التي يقدمها المشروع. للمساعدة في تقديم الدعم بعد انتهاء المشروع، يساعد الشركاء الصينيون في إنشاء "مراكز عرض القيمة المضافة للخيزران"، والتي ستوضح إمكانية منتجات

الخيزران ذات القيمة المضافة. والأهم من ذلك، أن المشروع يساعد حكومتي الصين وإثيوبيا على إنشاء مركز لتنمية الخيزران في الصين وأفريقيا. ينبغي أن يوفر هذا المركز مصدراً قوياً لدعم البلدان الأفريقية التي ترغب في تطوير قطاعات الخيزران الخاصة بها.

هناك العديد من الفرص لتسخير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتشجيع التنمية المستدامة مع الخيزران على نطاق أوسع عبر الدول الأعضاء في الشبكة الدولية للخيزران والروطان وعددها 44 دولة ودول أخرى منتجة للخيزران. ويرجع ذلك جزئياً إلى الاعتراف المتزايد بفوائد الخيزران للتخفيف من حدة الفقر وحماية البيئة، فضلاً عن الطلب المتزايد على سلع الخيزران المتجددة منخفضة الكربون في العالم المتقدم. تسعى البلدان المستوردة والشركات الدولية بشكل متزايد لبناء سلاسل التوريد المستدامة في البلدان المنتجة من الخيزران. وهذا بدوره يتيح للبلدان المنتجة النامية فرصة للتعرف على الطرق العديدة التي تتم بها معالجة وتسويق الخيزران في الأسواق الدولية. لضمان قابلية التكرار، من المهم إقناع الحكومات بإمكانيات الخيزران والتي يمكن تحقيقها من خلال تقديم مشاريع وبرامج توضيحية وطنية.

بيانات الاتصال:

السيد جابارامان دوراي، مدير البرامج، الشبكة الدولية للخيزران والروطان،

jdurai@inbar.int

السيدة شارلوت كينغ، الاتصالات، الشبكة الدولية للخيزران والروطان،

cking@inbar.int

اسم المشروع: البرنامج الهولندي - الصيني - شرقي أفريقيا

الدول / المناطق: الصين وإثيوبيا وكينيا وهولندا وأوغندا

تم الترخيص من قبل: المنظمة الدولية للبابو والروطان (INBAR)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.1، 1.4، 7.1، 7.5، 12.2، 12.7، 13.1، 17.2، 17.3

مدعوم من: بتمويل من وزارة الشؤون الخارجية في هولندا وإدارة الغابات الحكومية في الصين

الكيانات المنفذة: الشبكة الدولية للخيزران والروطان

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2016 - 2019

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/rC6Xhh

الشراكة بين كولومبيا والجمهورية الدومينيكية حول زراعة الأرز القادرة على التكيف مع تغير المناخ

المصادقة على نظام تكثيف إنتاج الأرز (SRI) ونشره لدعم الربحية والقدرة على التكيف لمزارعي الأرز أصحاب الحيازات الصغيرة

التحدي

على الرغم من أن 26 دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تنتج الأرز، فإن الطلب يفوق بكثير العرض. وبالإضافة إلى مخاطر السوق، فإن سبل العيش وإنتاج مزارعي الأرز في المنطقة معرضون بشدة لتغير المناخ، لا سيما التغيرات في توافر المياه والأحداث المتطرفة وحدوث الآفات والأمراض. سوف يتطلب هذا المحصول المزيد من المياه في سياق الندرة ويمكن تخفيض العوائد بنسبة تصل إلى 10 في المائة لكل درجة (مئوية) من زيادة درجة الحرارة ليلاً. أثبت نظام تكثيف إنتاج الأرز (SRI) مزاياه الزراعية والبيئية والاقتصادية في أكثر من 55 دولة. ومع ذلك، نظام تكثيف إنتاج الأرز، والذي يسعى إلى زيادة الإنتاجية والدخل في حين الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية (التربة والمياه) وتعزيز قدرة نظم الإنتاج على تغير المناخ، لم يتم نشرها أو اعتمادها على نطاق واسع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويرجع ذلك جزئياً إلى حجم مناطق الإنتاج، والحواجز اللغوية، وندرة العمالة وارتفاع تكلفتها في المنطقة.

نحو إيجاد حل

لمواجهة هذا التحدي، يعمل شركاء المشروع¹ مع منتجي الحيازات الصغيرة في كولومبيا وجمهورية الدومينيكية لتطبيق منهجية إنتاج الأرز المرنة على السياقات المحلية، والتغلب على الحواجز والتشجيع على تبادل التجارب بين الخبراء الفنيين والمنتجين من هذه البلدان وغيرها.

كان الهدف من المشروع هو التحقق من ذلك كإبداع فعال للحد من ضعف منتجي الأرز أصحاب الحيازات الصغيرة في كولومبيا والجمهورية الدومينيكية للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن تغير المناخ. نظام تكثيف إنتاج الأرز هو استراتيجية إنتاجية زراعية وبيئية - ذكية تعتمد على أربعة مبادئ أساسية² تقوم بتعديل إدارة النباتات والتربة والمياه والمغذيات، وبالتالي تعزيز كفاءة استخدام الموارد وإنتاجية النظام مع الحد من التعرض للتغير المناخي. وهو نظام مرن وكثيف المعرفة ينفذ من خلال ممارسات تتم وضعها في سياق استجابة لاحتياجات كل منتج وأولوياته ومهاراته.

لا يتطلب نظام تكثيف إنتاج الأرز أو يعتمد على استخدام أصناف محسنة أو جديدة أو من الكيماويات الزراعية الاصطناعية للحصول على إنتاج أعلى. من خلال الحد من احتياجات المزارعين للبذور (عن طريق زراعة شتلة واحدة صغيرة لكل تلة في شبكة قطرها 25 × 25 سم تقريباً)، والمياه (من خلال الترتيب والتجفيف البديل) والمدخلات الأخرى، يوفر نظام تكثيف إنتاج الأرز عوائد أكبر من مواردها المتاحة من الأرض والعمل ورأس المال، وبالتالي زيادة الدخل مع الاستفادة من البيئة.

في بداية المشروع، زار الخبراء التقنيون والمنتجون من كولومبيا وكوستاريكا وبما نظرائهم في جمهورية الدومينيكية لتبادل الخبرات حول السياق المحلي وتطبيق مبادئ نظام تكثيف إنتاج الأرز. تبادلوا البيانات، وناقشوا التحديات، وطوروا البروتوكولات لتنفيذ ورصد الطرود المصدقة، وأنشأوا قنوات للتواصل والاتصال من أجل التبادل المنتظم للمعلومات. خلال المشروع، تم دمج المعلومات والخبرات من الرواد الذين يعملون في نظام تكثيف إنتاج الأرز في المنطقة وعقدوا ندوات عبر الإنترنت لتعزيز التبادل للنجاحات والتحديات. واستمر التبادل المستمر بشأن الميكنة - التعديلات والمحركات والنتائج.

¹ يشمل الشركاء على الصندوق الإقليمي للتكنولوجيا الزراعية (FONTAGRO)، مرفق البيئة العالمي (GEF)، معهد البلدان الأمريكية للتعاون في الزراعة (IICA)، المعهد الدومينيكي للبحوث الزراعية والغابات (IDIAF)، المجلس الدومينيكي للبحوث الزراعية والغابات (CONIAF)، والاتحاد الوطني الكولومبي لمنتجي الأرز (FEDEARROZ - FNA).

² نظام تكثيف إنتاج الأرز لديه أربعة مبادئ أساسية ومتداخلة: 1. نشأة النباتات المبكرة والصحية؛ 2. تقليل المنافسة بين النباتات؛ 3. بناء تربة خصبة غنية بالمادة العضوية والكائنات الحية في التربة؛ 4. إدارة المياه بعناية، وتجنب الفيضانات وإجهاد المياه وزيادة تهوية التربة.

وطنيا والاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع، وهو أمر ضروري نظراً للتغيرات القادمة في الحماية التي تنشأ بموجب اتفاقيات التجارة الحرة.

نظام تكثيف إنتاج الأرز هو ابتكار حقيقي يغير بشكل أساسي ممارسات الإدارة المستخدمة في إنتاج الأرز في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للاستفادة بشكل كامل من إمكانات كل نبات أرز. وبما أنه ليس مجموعة من الممارسات المحددة، يمكن للمزارعين اختبار وتنقيح عدد من الممارسات في نطاق قدراتهم واحتياجاتهم، مع إدراكهم أنه كلما اقتربوا من التقيد بالمبادئ الأربعة المترابطة، فهم يحصلون نتائج أفضل. ونظراً للتغيرات الهامة في الممارسات التقليدية والمناخ المتغير، يجب تقييم التكنولوجيا وتعديلها من خلال عملية تكرارية بين الباحثين والمبتكرين. كما سيتطلب قدرات وسياسات مؤسسية لتسهيل التوسع. يستطيع الموظفون الفنيون والمزارعون في مناطق الإنتاج والبلدان الأخرى تكرار تجارب المشروع للتحقق من صحة نظام تكثيف إنتاج الأرز ووضعه في سياقاته في مناطقهم الزراعية والإيكولوجية. إن الانفتاح على التغير، ومستوى الميادين، والسيطرة الكافية على أنظمة الري، وتوافر آليات توفير العمالة، والابتكار المستمر (على سبيل المثال، استخدام البذور المباشرة) سييسل عملية التكرار في سياقات أخرى لكل من المزارعين الصغار والكبار.

بيانات الاتصال:

السيدة كيلي ويتكوسكي، معهد البلدان الأمريكية للتعاون في الزراعة،
kelly.witkowski@iica.int

تبدأ تنمية القدرات عادة بشرح "مبادئ نظام تكثيف إنتاج الأرز" والفوائد المحتملة. وبلي ذلك تحليل للنظم المحلية الحالية لإنتاج الأرز خلال المناقشات والزيارات الميدانية، بينما يقوم الموظفون الفنيون ومنتجو الحيازات الصغيرة بشكل مشترك بتحديد الممارسات المحتملة لتطبيق نظام تكثيف إنتاج الأرز في المنطقة. يتم تشجيع المنتجين على الابتكار واختبار الممارسات المختلفة لاكتشاف أفضل الممارسات التي يمكن من خلالها الحصول على أنجح نتائج "لنظام تكثيف إنتاج الأرز" في سياقها الخاص. يلتزم المنتجون بمواصلة العمل مع نظام تكثيف إنتاج الأرز، حيث أن دورات الإنتاج الأولية قد برهنت بالفعل على زيادة المحصول بنسبة تصل إلى 25 في المائة، وانخفاض استهلاك المياه بنسبة تصل إلى 45 في المائة، وزيادة كفاءة استخدام البذور بنسبة تصل إلى 96 في المائة وانخفاض تكاليف الإنتاج بنسبة تصل إلى 10 في المائة. وشملت الفوائد الإضافية تقليل استخدام الكيماويات الزراعية وانخفاض السكن بسبب الرياح الشديدة. في كولومبيا وكولومبيا وجمهورية الدومينيكان، شهد المنتجون زيادة في صافي الفائدة بنسبة 43% و 68% في نظام تكثيف إنتاج الأرز على التوالي مقارنة بالإنتاج التقليدي.

لضمان استدامة المشروع، في كولومبيا، قام الصندوق الفيدرالي الوطني بتكثيف نظامه الخاص بتكثيف زراعة الأرز في برنامجه الواسع النطاق للتكنولوجيا (برنامج اختبار وتقييم الآلات الزراعية) الذي يسعى إلى زيادة الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية للقطاع لزيادة القدرة التنافسية والإنتاجية مع تقليل تكاليف الإنتاج. إمكانات نظام تكثيف إنتاج الأرز للمساهمة في أهداف مساهمة كولومبيا الوطنية المحددة (NDC) ويجري استكشاف أعمال التخفيف المناسبة وطنياً (NAMA) المركزة على الأرز. يعتقد الفنيون في جمهورية الدومينيكان أن نظام تكثيف إنتاج الأرز يمكن أن يساهم في تحقيق الأهداف المحددة في المساهمة المحددة

اسم المشروع: تتعاون كولومبيا والجمهورية الدومينيكية في التحقق من نظام تكثيف إنتاج الأرز لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ في الزراعة
الدول / المناطق: كولومبيا، الجمهورية الدومينيكية

تم الترشح من قبل: تحالف تقييم تسونامي / اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 2.1، 2.4، 12.2، 13.1

مدعوم من: الصندوق الإقليمي للتكنولوجيا الزراعية (FONTAGRO) ومرفق البيئة العالمية
الكيانات المنفذة: معهد البلدان الأمريكية للتعاون في الزراعة، المعهد الدومينيكي للبحوث الزراعية والغابات (IDIAF)، المجلس الدومينيكي للبحوث الزراعية والغابات (CONIAF)، الاتحاد الوطني الكولومبي لمنتجي الأرز (FEDEARROZ - FNA)

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2015 - 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://sri.ciifad.cornell.edu/tfxfjk> / goo.gl/tfxfjk



نقل تكنولوجيا النظام المصغر للطاقة الكهرومائية

تحسين سبل العيش من خلال توفير مصدر نظيف للكهرباء

التحدي

ماغازين هو مجتمع صغير يقع في الجزء الشرقي من شمال ضخ في هايتي، بالقرب من حدود جمهورية الدومينيكان. يتكون المجتمع من 120 عائلة تعيش في ظروف الفقر المدقع في بيئة متدهورة للغابة. ماغازين بعيدة جداً. الوصول إلى المجتمع محدود ولا يمكن الوصول إليه عن طريق وسائل النقل الآلية. ويفتقر السكان إلى الخدمات الأساسية الضرورية، مثل المياه المأمونة، والخدمات الصحية والتعليمية، والكهرباء. الإضاءة متوفرة عن طريق البنزين أو مصابيح الكيروسين وبعض السكان لم يروا الأضواء الكهربائية.

يعتمد الاقتصاد المحلي أساساً على الزراعة، التي تلبي الاحتياجات الأساسية للعائلات ولكنها تنتج القليل جداً من الفائض للبيع في السوق المحلية. تساهم الممارسات الزراعية غير الملائمة في التدهور المستمر والمستمر للأراضي، مما يؤدي إلى إزالة الغابات وفقدان الغطاء الشجري، فضلاً عن التربة غير الخصبة وغير المنتجة. إن نقص الكهرباء له تداعيات واسعة النطاق للمجتمع ويفرض عائقاً أمام تنميته. ومن حسن الحظ، تم دمج ماغازين في خطة Quisqueya Verde الوطنية، وهي خطة تطوير تركز على نشر المعرفة البيئية على الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة وعلى التنمية المستدامة.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة هذا التحدي، شرع برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية (GEF) في هايتي في إجراء تبادل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع جمهورية الدومينيكان للاستفادة من آخر الخبرات في إنشاء نظام كهرومائي مصغر بقيادة المجتمع المحلي. نجحت جمهورية الدومينيكان في تركيب أنظمة الطاقة الكهرومائية الصغيرة في 48 مجتمعاً، والتي وفرت الكهرباء لأكثر من 4 500 عائلة وأكثر من 20 ألف شخص، مع سعة مركبة تزيد عن 1.3 ميجاوات. تم دعم هذا المشروع من قبل برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي والمنظمة غير الحكومية جوايا أمبيني. كان الهدف من هذا التبادل هو تزويد مجتمع ماغازين بمصدر نظيف للكهرباء وزيادة فرص السكان من خلال تحسين سبل عيشهم.

بين عامي 2009 و 2010، قامت مجموعة من قادة المجتمع المحلي من ماغازين بزيارة محطة توليد الطاقة الكهرومائية الصغيرة في فوندو غراندي في جمهورية الدومينيكان. في العام التالي، أجرى خبير من جمهورية الدومينيكان دراسة جدوى في ماغازين وقدم مقترح مشروع لبرنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية هايتي للحصول على منحة. وبدعم من برنامج المنح الصغيرة، بدأ المشروع في عام 2012 بزيارة قامت بها مجموعة من أعضاء المجتمع من الشباب من ماغازين إلى المجتمعات المحلية الصغيرة للطاقة الكهرومائية في جمهورية الدومينيكان، حيث تعرفوا على إدارة محطة توليد الكهرباء مباشرة من السكان المحليين. وفي المقابل، زار خبراء من جمهورية الدومينيكان ماغازين لتدريب أفراد المجتمع على تجميع وتركيب النظام وأفضل الطرق لتدريب الفنيين الهايتيين للحفاظ عليه.

في 15 يونيو 2016، تم افتتاح محطة ماغازين للطاقة الكهرومائية. يوفر النظام 15 كيلو واط من الطاقة وتم إنشاؤه باستخدام نهر أرندة ميريندي لضمان الوصول إلى الكهرباء لـ 74 عائلة في مجتمع ماغازين. لتحقيق ذلك، عمل العديد من أفراد المجتمع بدون أجر لأكثر من عامين. قاموا ببناء خط مياه بطول 800 متر عن طريق وضع 192 أنبوباً من 6 بوصة لكل منها (168 نسبة قياسية من البولي فينيل كلوريد - 26 و 20 حديد) و 4 أنابيب حديدية من 8 بوصة في الخنادق. يتم إنتاج الكهرباء بواسطة توربين بيلتون بقوة 10 كيلو واط ومولد متزامن أفقي بقوة 15 كيلو واط. يتم حملها من خلال شبكة أساسية بطول إجمالي يصل إلى 1 600 متر، وتم استخدام محولين للإرسال - واحد 15 كيلو واط وواحد 25 كيلو واط.

بعد هذا المشروع الأول، بدأ التدخل في المرحلة الثانية في المآغازين لتحسين الإنتاجية المحلية وحماية مستجمعات المياه. وعلاوة على ذلك، طلبت مجتمعات هايتي الأخرى دعماً لدراسات جدوى جديدة.

بيانات الاتصال:

السيد جان بارنيل ديمانش، المنسق الوطني لبرنامج المنح الصغيرة التابع لبرنامج مرفق البيئة العالمية، هايتي، jean - parnell.dimanche@undp.org
السيد ألبرتو سانشيز، المنسق الوطني لبرنامج المنح الصغيرة التابع لبرنامج مرفق البيئة العالمية، الجمهورية الدومينيكية، albertosa@unops.org
السيدة ميشيلا إيزو، غوايا أمبيني، michela.izzo@gmail.com

تحصل كل عائلة على متوسط قدرة حوالي 150 واط، وهو ما يكفي لتلبية احتياجات الطاقة المحلية. كما توفر محطة توليد الكهرباء ما يكفي من الكهرباء لتشغيل أضواء الشوارع للمجتمع بأكمله.

يعتمد مشروع الطاقة الكهرومائية الصغيرة على المشاركة المباشرة للمستفيدين، الذين قدموا كل العمالة غير الماهرة وشاركوا في جميع الأنشطة المتعلقة ببناء النظام، بدعم من برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي و غوايا أمبيني. كما تضمن المشروع تدريباً حول تغير المناخ وحفظ الموارد الطبيعية وإدارة الأنظمة الكهرومائية الصغيرة والكهرباء الأساسية. ونتيجة لذلك، يساهم أعضاء المجتمع في تحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي. وبفضل القدرات الفنية والإدارية المحسنة، فإنهم يديرون مرفقهم الكهرومائي الصغير الجديد النظيف بدون مساعدة خارجية ويقلل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الخاصة بهم، مما يساهم في استدامة المشروع.



اسم المشروع: نقل تكنولوجيا النظام المصغر للطاقة الكهرومائية

الدول / المناطق: الجمهورية الدومينيكية، هايتي

تم الترخيص من قبل: برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية (نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 13.3

مدعوم من: برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية

الكيانات المنفذة: برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، هايتي وغوايا أمبيني (منظمة غير حكومية)

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2009 - 2016

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/UvqAjn



تنفيذ الممارسات والحلول الجيدة لحماية البيئة من خلال استعراض اللجنة الاقتصادية لأوروبا للأداء البيئي

تحفيز التعلم من الأقران على تطوير وتنفيذ السياسات البيئية لدعم خطة عام 2030 في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأعلى

التحدي

نادراً ما تكون الشواغل البيئية على رأس جدول أعمال الحكومات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مما يؤدي إلى ضعف المؤسسات البيئية الوطنية والسياسات البيئية غير الكافية. في بعض البلدان، تخضع السلطات البيئية الوطنية للوزارات القطاعية. وفي بلدان أخرى، يكون مستوى التسلسل الهرمي أدنى من مستوى الوزارات القطاعية. التقدم بطيء في دمج المتطلبات البيئية في السياسات القطاعية (على سبيل المثال، إدخال تدابير لتحسين كفاءة المياه والطاقة، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة أو تنظيف أسطول المركبات). ولا يتم تخصيص التمويل الكاف لتنفيذ السياسات والتدابير البيئية، مقارنة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب جميع القطاعات وأصحاب المصلحة.

نحو إيجاد حل

يقوم برنامج استعراض الأداء البيئي (EPR) بتشجيع الحوار وتبادل الممارسات الجيدة والتعلم بين الأقران بين حكومات البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأعلى في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن التحديات البيئية المستمرة والناشئة والحلول المقترحة لمعالجتها. يزود الحكومات بتوصيات هادفة لتحسين السياسات البيئية وتعزيز تكامل الاهتمامات البيئية في السياسات القطاعية. تستند التوصيات الخاصة ببلد واحد إلى الممارسات والحلول الجيدة التي يمكن تطبيقها وقابلة للنقل في الغالب إلى البلدان الأخرى المشاركة في البرنامج. منذ عام 2017، تم تنسيق التوصيات مع أهداف التنمية المستدامة ومقاصد أهداف التنمية المستدامة.

إن عملية استعراض الأداء البيئي محددة بشكل جيد، وتستند إلى العديد من سنوات الخبرة والدروس المستفادة. كما أنها موجهة نحو الطلب، وتضمن أن التوصيات تتلقى الاعتبار الواجب وتنفذ من قبل الحكومات. وهو يتضمن عنصراً قوياً ذو قيمة خاصة للتعلم من الأقران لتبادل المعارف والخبرات بين البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأعلى.

تقدم منهجية استعراض الأداء البيئي مراجعة مستقلة ومحيدة ونهج تشاركي. يتم إجراء الاستعراض من قبل فريق مكون من خبراء من دول أخرى غير الدولة التي تمت استعراضها، بمشاركة قوية من قبل الدولة التي قيد المراجعة. تشمل هذه المشاركة جميع أصحاب المصلحة (الحكومة المركزية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، والأعمال التجارية، والأوساط الأكاديمية) في مراحل مختلفة من العملية (توفير البيانات والمعلومات، والتعليق على مسودة التقرير، والمشاركة في مراجعات الخبراء والأقران).

يمثل استعراض الأداء البيئي آلية للنقل المنهجي للممارسات الجيدة، لا سيما بين البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأعلى في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. يأخذ هذا النقل مكانه من خلال التعلم من الأقران خلال مراحل متعددة في عملية إعداد استعراض الأداء البيئي. يشمل ذلك:

- **مراجعة المهمة:** يقوم فريق المراجعة، المكون من خبراء من مختلف البلدان والمنظمات الدولية، بتسهيل تبادل المعرفة والخبرة والممارسات الجيدة. على سبيل المثال، ضم فريق مراجعة لاستعراض الأداء البيئي الثالث لألبانيا خبراء من بيلاروسيا والجبيل الأسود. هذا التبادل بين الأقران يعزز المزيد من الاتصالات والتعاون؛

• **مراجعة الخبراء:** أثناء استعراض مشروع استعراض الأداء البيئي، يناقش ممثلون خبراء من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقرير استعراض الأداء البيئي مع وفد البلد الذي تمت مراجعته. فعلى سبيل المثال، في عام 2018، ضم فريق الخبراء بيلاروس وجورجيا والجبل الأسود وكازاخستان (بصفة مراقب). وعادة ما يتم إشراك أعضاء فريق الخبراء من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأعلى، حيث يواجهون مشكلات مماثلة للبلد الذي تمت مراجعته. خلال استعراض الخبراء، يشارك الخبراء ما يصلح وما لا يصلح في بلدانهم لتطوير حلول لتحسين الوضع في البلد الذي تمت مراجعته؛ و

• **استعراض الأقران:** تقدم الدورة الحكومية الدولية للجنة السياسات الاقتصادية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا البعد الدولي للتعلم من الأقران لاستعراض الأداء البيئي. اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقاسم الدول الأعضاء معرفتها وخبرتها الجماعية في المناقشات حول مشروع استعراض الأداء البيئي مع صانعي السياسات في الدول الأعضاء التي تم استعراضها. تستفيد البلاد من هذه الخبرة الدولية الشاملة في تنفيذ توصيات استعراض الأداء البيئي.

بالإضافة إلى ذلك، يتم نقل الممارسات الجيدة، لا سيما بين البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأعلى، في ورش العمل المخصصة. فعلى سبيل المثال، نظمت حلقات عمل للتعاون التقني على أساس موضوعي لبلدان آسيا الوسطى والقوقاز لتبادل الممارسات الجيدة في تنفيذ توصيات استعراض الأداء البيئي التي تركز على تخضير قطاعي الطاقة والنقل. مكنت ورش العمل هذه من تبادل عميق للممارسات والخبرات الجيدة بين الدول المشاركة.

تتطور أداة استعراض الأداء البيئي باستمرار من أجل الاستجابة للقضايا الناشئة والتحديات الإقليمية والعالمية الجديدة. منذ عام 2011، غطت معظم استعراضات الأداء البيئي موضوعات مثل الاقتصاد الأخضر وتغير المناخ، وتمت مواءمة الأداة مع أهداف التنمية المستدامة في عام 2017. يتم تعديل المنهجية بشكل منتظم، بناءً على الدروس المستفادة، وعمليات تأميم أهداف التنمية المستدامة والسياق الوطني في الدول الأعضاء، وردود فعل من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الرئيسيين.

على سبيل المثال، يقدم استعراض الأداء البيئي الثلاثة الذي أجري في عام 2017 (ألبانيا والبوسنة والهرسك ومنغوليا) تقييماً وتوصيات فيما يتعلق بعدد من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. كما تتناول القضايا النظامية، بما في ذلك وجود أطر السياسات والأطر المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واعتماد الأهداف والمؤشرات الوطنية، وفجوات البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، والملكية الوطنية ووسائل التنفيذ. توفر هذه التوصيات إرشادات للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في تصميم سياسات وتدابير ملموسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تم تصميم توصيات استعراض الأداء البيئي مع إطار زمني من خمس إلى سبع سنوات. لقد أظهرت أطر صناعة السياسات تحسناً بالفعل. على سبيل المثال، فإن استعراض الأداء البيئي لمنغوليا يتغذى الآن على مسارات تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دولياً في منغوليا، والتي ستوجه العمل في البلد عندما ينفذ خطة عام 2030.

وقد ساهم استعراض الأداء البيئي في ما يلي:

- تحسين السياسات والأطر القانونية وإدماج الاهتمامات البيئية في السياسات القطاعية؛
- تعزيز مؤسسات الإدارة البيئية؛
- زيادة الموارد المالية لحماية البيئة وتخضير الاقتصاد؛
- تحسين نظم الرصد والمعلومات البيئية؛
- تعزيز المشاركة العامة؛ و
- زيادة التعاون الدولي.

من الواضح أن مراجعات الأداء البيئي تساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة.

بيانات الاتصال:

السيدة يوليا ترومبيتكايا، برنامج استعراض الأداء البيئي،
iulia.trombitcaia@un.org

اسم المشروع: برنامج تقييم الأداء البيئي¹

الدول/ المناطق: شرق أوروبا، القوقاز، آسيا الوسطى: أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزستان، مولدوفا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان جنوب شرق أوروبا: ألبانيا، البوسنة والهرسك، مونتينيغرو، صربيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بلدان أخرى: منغوليا، المغرب

تم الترشيح من قبل: اللجنة الاقتصادية لأوروبا

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.1، 3.2، 3.3، 3.6، 3.9، 3.a، 5.a، 6.1، 6.2، 6.3، 6.4، 6.5، 6.b، 7.1، 7.2، 7.3، 7.a، 7.b، 7.c، 8.2، 8.3، 8.4، 8.8، 9.1، 9.2، 9.4، 9.5، 9.b، 11.2، 11.4، 11.5، 11.6، 11.b، 12.1، 12.4، 12.5، 12.6، 12.7، 12.8، 12.c، 13.1، 13.2، 13.3، 15.1، 15.2، 15.3، 15.4، 15.5، 15.6، 15.7، 15.8، 15.9، 15.a، 15.b، 15.c، 17.14

مدعوم من: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والبلدان المشاركة

الكيانات المنفذة: اللجنة الاقتصادية لأوروبا

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 1996 - 2019

دليل الموارد الموحد للممارسة: <https://www.uncece.org/env/epr.html>



الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتأهب لإعصار تسونامي والكوارث والعوامل المناخية

بناء القدرة على مواجهة الكوارث والمناهج المناخية في آسيا والمحيط الهادئ من خلال الإنذار المبكر متعدد البلدان

التحدي

واليوم، لا يزال الشخص الذي يعيش في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر عرضة للإصابة بالكوارث الطبيعية بخمسة أضعاف من الشخص الذي يعيش خارج المنطقة.¹ وقد شوهد هذا خلال كارثة تسونامي في المحيط الهندي عام 2004، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 225 000 شخص وخسائر اقتصادية واسعة النطاق عبر بلدان حافة المحيط. لم يكن لدى المحيط الهندي نظام إنذار مبكر للتسونامي متعدد البلدان قبل حدوث هذا الحدث المدمر. على الرغم من التقدم المحرز في بناء القدرة على مقاومة المخاطر الطبيعية، فإن المخاطر تتجاوز القدرة على الصمود في جميع أنحاء المنطقة. من النتائج الرئيسية من طبعة عام 2017 لتقرير الكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أنه من بين مليوني شخص فقدوا خلال نصف القرن الماضي؛ ويعزى الحصة الأكبر إلى عدم وجود إنذار مبكر يحدد الوقت والموقع قبل وقوع الكوارث. وفي مواجهة هذا التحدي المستمر، يلزم بذل جهود جماعية في الوقت المناسب للحفاظ على مكاسب التنمية.

نحو إيجاد حل

للمساعدة في تجنب المزيد من الخسائر في الأرواح، ساهمت تايلند بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي لإنشاء الصندوق الاستثماري متعدد المانحين للتأهب لإعصار تسونامي والكوارث والعوامل المناخية تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) في عام 2005. ومنذ ذلك الحين، ساهمت بلدان مانحة أخرى بمبلغ إجمالي قدره 15.5 مليون دولار أمريكي. ويعمل الصندوق الاستثماري كمثال على كيفية ظهور البلدان النامية، من خلال طريقة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كجهات مانحة ومقدمة للتعاون التقني. مع المساهمات اللاحقة من ألمانيا والهند واليابان والسويد وتركيا، أثبت الصندوق الاستثماري كيف يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب أن يكون حافزا للتعاون الثلاثي. وعن طريق تجميع الموارد من خلال منصة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تم زيادة التأثير على السكان الضعفاء على نحو فعال.

يقدم الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتأهب لإعصار تسونامي والكوارث والعوامل المناخية (الصندوق الاستثماري) الدعم المالي والتقني لمعالجة الاحتياجات والفجوات غير الملبأة في نظم الإنذار المبكر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد روجت لمبادرات تجريبية مبتكرة، ووسعت أنظمة الإنذار المبكر الناجحة وسهّلت التعاون متعدد الدول. في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، قام الصندوق الاستثماري بتوحيد العمليات الحكومية الدولية وتنفيذ أصحاب المصلحة المتعددين في العمليات من أجل الأخذ بنهج متعدد المخاطر ومتمركز حول البشر في نظم الإنذار المبكر التي تركز على الأخطار الساحلية.

ومنذ إنشائه في عام 2005، دعم الصندوق الاستثماري 26 مشروعاً بميزانية إجمالية تبلغ حوالي 15.5 مليون دولار أمريكي واستفاد منها مباشرة 19 بلداً. على المستوى الإقليمي، قدمت الدعم المالي المستمر الذي ساهم في إنشاء نظام الإنذار بالتخفيف من موجات تسونامي في المحيط الهندي (IOTWMS) بالإضافة إلى النظام الإقليمي المتكامل للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة لأفريقيا وآسيا (RIMES)، وهي مؤسسة حكومية دولية توفر منتجات وخدمات تحذير فعالة من حيث التكلفة، خاصة بالنسبة لأمواج تسونامي وأنظمة الطقس المتطرفة. وقد ساعد الصندوق الاستثماري، الذي يعمل بطريقة منسقة إقليمياً، على خفض التكلفة الإجمالية لإنشاء وصيانة نظم الإنذار المبكر بدرجة كبيرة، مقارنة

¹ تقرير الكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام 2017، www.unescap.org/publications/asia-pacific-disaster-report-2017-leave-no-one-behind.

مجموع التكاليف إذا احتفظت كل بلد بنظامها الخاص. وهي مفيدة بشكل خاص للبلدان التي تتعرض لخطر الكوارث بشكل كبير ولكنها تملك قدرة محلية محدودة في مراقبة المخاطر والإنذار المبكر. ولتحقيق هذه الغاية، كان الصندوق الاستثماري أكثر الوسائل فعالية للوصول إلى البيانات والأدوات والخبرات وتقاسمها لدعم القدرة على مواجهة الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ.

وفي الآونة الأخيرة، كان دور الصندوق الاستثماري في الاستجابة للكوارث بطيئة الأفق ملاحظاً بشكل خاص. هذه هي الظواهر التي تصلح للإنذار المبكر. ومع ذلك، فإنها لا تحفز في كثير من الأحيان اتخاذ إجراءات مبكرة بسبب عدم فهم الإجراءات المطلوب بموجب التحذير على مستوى الأرض والآليات المؤسسية للنظر في هذه المعلومات على أساس منظم. للمساعدة في التغلب على هذه التحديات، من خلال الصندوق الاستثماري، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الأنشطة الرامية إلى بناء القدرات من أجل التأهب للمناخ في البلدان شديدة الضعف مثل كمبوديا وميانمار وسري لانكا. ونتيجة لذلك، دعمت المنتديات الوطنية المعنية بالمناخ (أو "المنتديات الموسمية" كما تعرف شعبياً بسبب انعقادها في بداية موسم الرياح الموسمية) نشر معلومات التنبؤ الموسمي لفهم التأثيرات المحتملة. يجتمع المستخدمون الرئيسيون لمعلومات المخاطر لتحديد الدروس المستفادة من مواسم الرياح الموسمية السابقة، وتقييم الأدوات والخدمات المتاحة، وتبادل التوقعات للموسم القادم، وتطوير أنشطة الاستعداد المطلوبة.

ساعد الصندوق الاستثماري على تطوير وتعزيز الابتكار والعلوم والتكنولوجيا

في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ من أجل معالجة الثغرات والاحتياجات غير الملباة للإنذار المبكر من خلال تطبيق التكنولوجيات الحدودية والتقدم في وضع النماذج. نشر الجيل الثاني من منتجات الإنذار المبكر (أي التنبؤ المبني على التأثير والتحذير المبكر عن المخاطر للكوارث البطيئة) وكذلك الإسقاطات المناخية التي يتم تقليصها وتخصيصها بصورة منتظمة من خلال المنتديات الموسمية لاستخدامها من جانب أصحاب المصلحة المحليين والمتعددين، بما في ذلك الوزارات المختصة (على سبيل المثال الزراعة والصحة والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية. واليوم، تعقد منتديات التوقعات المناخية بشكل منتظم في 14 بلداً من آسيا والمحيط الهادئ، وقد أنشأت شبكات من الخبراء التقنيين من مختلف القطاعات، تغذي ثقافة الإدارة الاستباقية. ويجري الآن توسيع نطاق هذه التجارب الناجحة والمعرفة المكتسبة من خلال تنفيذ المنتديات الموسمية في المنطقة وإدخالها في بلدان مستهدفة إضافية مع توسيع نطاقها ليشمل المحيط الهادئ. منتدى الرياح الموسمية هو ممارسة جيدة يمكن تكرارها في المنطقة وخارجها.

يعد تسخير التعاون الإقليمي للوقاية من الكوارث ومرونة المباني أمراً حاسماً لتحقيق تطلعات خطة التنمية المستدامة لعام 2030. يتطور الصندوق الاستثماري لمواجهة هذه التحديات والبناء على الفرص التي تتيحها الالتزامات العالمية والإقليمية الجديدة.

بيانات الاتصال:

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ -
الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين لكارثة تسونامي والكوارث
والتأهب للمناخ، escap-idd@un.org

اسم المشروع: الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتأهب لإعصار تسونامي والكوارث والعوامل المناخية
الدول / المناطق: بنغلاديش، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، إندونيسيا، إيران، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، المالديف، ميانمار، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، ساموا، سري لانكا، تايلند، تيمور- ليشتي، فيتنام

تم الترشيح من قبل: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.5، 2.4، 11.5، 11.1، 13.1، 13.3

مدعوم من: بنغلاديش، ألمانيا، الهند، اليابان، نيبال، الفلبين، السويد، تايلاند، تركيا

الكيانات المنفذة: مركز التأهب للكوارث الآسيوية (ADPC)، المركز الآسيوي للحد من الكوارث (ADRC)، اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للإذاعة (ABU)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ / المنظمة العالمية للأرصاد الجوية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية - الأمم المتحدة للتربية، المنظمة العلمية والثقافية، لجنة أكسفورد لإغاثة المجاعة في بريطانيا العظمى، مؤسسة راكس التايوانية، النظام الإقليمي المتكامل للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية / اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ولجنة المحيط الهادئ المعنية بالأعاصير المدارية (PTC)، وآخرون.

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2005 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://www.unescap.org/disaster-preparedness-fund>



البرنامج الإقليمي لتسخير تطبيقات الفضاء للتنمية المستدامة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

توفير بيانات وصور من السواتل لدعم النهج القائمة على الأدلة من أجل صنع قرارات مستنيرة بشكل أفضل وفي الوقت المناسب

التحدي

لعبت تطبيقات تكنولوجيا الفضاء والبيانات الجغرافية المكانية دوراً متزايداً في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وقد وسعت منصات وشبكات التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لتطبيقات تكنولوجيا الفضاء وإدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمي من أجل التنمية المستدامة (RESAP) مجالاتها للتصدي لتحديات التنمية المستدامة العالمية بخلاف الحد من مخاطر الكوارث. على الرغم من الفوائد المتاحة للتطبيقات الفضائية، لا يزال العديد من البلدان النامية لا تملك القدرة الكافية للوصول إلى هذه التقنيات المبتكرة، أو البنية التحتية أو القدرة البشرية على استخدام هذه الأدوات وتطبيقها بفعالية، وهو ما يظل يشكل تحدياً.

نحو إيجاد حل

يمكن للتطبيقات الفضائية أن تقدم حلولاً بعيدة المدى لبعض القضايا الأكثر إلحاحاً التي تواجه الإنسانية، بدءاً من الأمن الغذائي إلى التنمية الاجتماعية وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث ومرونة المباني. وهي توفر بيانات وصور مستمدة من السواتل يمكن أن تدعم النهج القائمة على الأدلة من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وأكثر ملاءمة من حيث الأهمية لوضع أنظمة الإنذار المبكر للحد من مخاطر الكوارث وإنقاذ الأرواح أعقاب الكارثة. ومن المهم بنفس القدر تطبيق هذه المعلومات في التخطيط الإنمائي المتوسط الأجل ومراقبة وتقييم التدخلات الإنمائية بشكل أكثر دقة.

مع التقدم السريع في تكنولوجيا الفضاء وزيادة الوصول إلى المعلومات الفضائية التي توفر العديد من الفرص لمديري الكوارث بشأن استخدام تكنولوجيا الفضاء في إدارة الكوارث، قام برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمية للتنمية المستدامة ببذل جهود متضافرة لتعزيز الخدمات الجغرافية المكانية لدعم مخاطر الكوارث والتنمية الشاملة والمستدامة.

كجزء من نقل الممارسات والمعارف الجيدة عبر البلدان، تستجيب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) من خلال شبكتها الإقليمية للتطبيقات الفضائية من أجل التنمية المستدامة على الفور لطلبات الدعم من الدول الأعضاء المتأثرة بالكوارث من خلال تعبئة المنتجات والخدمات الساتلية. على سبيل المثال، في الفترة من 2017 إلى 2018، تم تقديم أكثر من 400 صورة ساتلية ومنتجات للجفاف والأعاصير والزلازل والفيضانات إلى البلدان المتضررة من الكوارث كخدمة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع مع بيانات مجانية والدعم من البلدان الأعضاء في برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمية من أجل التنمية المستدامة. تبلغ قيمة هذه البيانات والخدمات أكثر من مليون دولار أمريكي. الوصول إلى بيانات رصد الأرض للدول الأعضاء لا يعالج فقط الثغرات التقنية والتحديات في إمكانية الوصول، ولكن أيضاً حقوق النشر والقضايا العابرة للحدود فيما يتعلق بالمشاركة.

على وجه التحديد، تم إعطاء الأولوية لرصد الجفاف من الفراغ. ويعتقد أن تأثيرات تغير المناخ ستظهر بشكل خاص من خلال الأحداث الجوية الدورية، التي تعتبر خطوط الصدع المناخي، مثل الأمطار الموسمية والمرحلة الدافئة من تذبذب النينو الجنوبي / المرحلة الباردة من أحداث التذبذب الجنوبي النينو، مما يسبب الموجات الحارة الواسعة الانتشار والعواصف الرملية والترايبية والفيضانات والأعاصير والجفاف. تعد الآلية الإقليمية للتعاونية المشتركة التابعة للجنة



الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للرقابة على الجفاف والإنذار المبكر (الآلية الإقليمية للجفاف) بمثابة برنامج تنفيذي لبرنامج التطبيقات الفضائية الإقليمية من أجل التنمية المستدامة، وهي مثال جيد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. يجمع بين البلدان المتقدمة والبلدان الناشئة، مع خبرة متقدمة في استخدام التطبيقات الفضائية المبتكرة مع البلدان عالية المخاطر التي يمكن أن تستخدم المعلومات والأدوات ولكن تفتقر إلى المعرفة أو القدرة على القيام بذلك. وعادة ما تكون البلدان ذات المخاطر المرتفعة من البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. أنشأت الآلية مجموعة أدوات من المنتجات والمعلومات والخدمات لدعم البلدان النامية المعرضة للجفاف في تعزيز قدرتها على التكيف، والتي يمكن تكرارها وتكييفها مع السياقات القطرية المختلفة.

كأمثلة على مثل هذا النقل عبر البلاد للممارسات الجيدة، من خلال عقد الخدمات التقنية في الصين والهند وتايلند، قدمت الآلية الدعم التقني في كمبوديا وميانمار من خلال التدريب والتحقق من صحة وتركيب نظم مراقبة الجفاف. وقد أدى التشغيل الأخير لنظام مراقبة الجفاف في ميانمار بدعم تقني من الهند إلى تحسين قدرة الرصد السابقة بدرجة كبيرة. يوفر النظام معلومات الجفاف الزراعي من حيث انتشارها وشدتها واستمرارها باستخدام بيانات ذات درجة معتدلة، ومؤشرات متعددة لتقييم الجفاف وزيادة قواعد البيانات الأرضية.

وقد وفرت الآلية تكنولوجيا متطورة في شكل أدوات وخدمات لتعزيز إدارة مخاطر الجفاف ومرونة المياحي. ومن خلال المنصة القائمة والأدوات والتقنيات والبيانات الفضائية، يمكن للآلية تسهيل تكرار أفضل الممارسات للبلدان القائمة على الطلب من خلال تطوير أنظمة مصممة وبناء القدرات المؤسسية من خلال عقد الخدمة في الصين والهند وتايلند. يهدف هذا إلى ضمان أن الحكومات تستخدم باستمرار أنظمة الإدارة الفعالة لمخاطر الجفاف. ومع ذلك، فإن تكرار أفضل الممارسات هذه سيعتمد أيضاً على البيانات الأرضية في الموقع وعلى التزام الحكومة بتفعيل النظام لتحسين حياة المجتمعات

الضعيفة. ولتحقيق هذه الغاية، قدمت الآلية دعماً متواصلاً لبناء القدرات في الدول الأعضاء من خلال دورات تدريبية مواضيعية مختلفة، كما زودت متخذي السياسات بالمعلومات التي ستمكنهم من اتخاذ قرارات تستند إلى أدلة بشأن كيفية وموعد الاستعداد للجفاف. وعززت الآلية التنسيق والسياسات المؤسسية على المستوى القطري وأقامت شبكة دعم قوية للتعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وكآلية إقليمية فريدة، يجمع برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمية للتنمية المستدامة الموارد الإقليمية في شكل بيانات مستمدة من السواتل، ومنتجات المعرفة، وأدوات مخصصة، وشبكة للخدمات والتدريب في الوقت المناسب لمعالجة التنمية المستدامة بطريقة متعددة الأبعاد. إن مقدمي المعلومات / الخدمات والمستخدمين النهائيين مرتبطون بشكل جيد من خلال منصة التعاون الإقليمي لضمان استدامة البرنامج. في إطار آلية الجفاف الإقليمية، قدمت ثلاث نقاط خدمة إقليمية في الصين والهند وتايلند الدعم المستمر للبلدان المعرضة للجفاف في إقامة شراكات مؤسسية قوية بين الوزارات التنفيذية من خلال بناء القدرات والمعرفة وتبادل المعلومات. وقد ساعد ذلك على دمج الحد من مخاطر الجفاف في السياسات والتخطيط والتنفيذ، وبالتالي تعزيز القدرات المؤسسية. على سبيل المثال، أعطت ميانمار الأولوية لإدارة مخاطر الجفاف لتحسين القدرة على مواجهة الكوارث والمرونة في قطاع الزراعة من خلال دمج الحد من مخاطر الكوارث من أجل التنمية المرونة¹. كما أبرزت خطة العمل الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (NAP - DRR) للفترة 2014-2018 في كمبوديا الحاجة إلى تعزيز قدرات الإنذار المبكر بالجفاف مع التركيز على التكنولوجيات المحسنة وآليات النشر المجتمعية.

بيانات الاتصال:

السيد كيران وانغ، رئيس قسم تطبيقات الفضاء، اللجنة الدولية المعنية بشؤون التتبع وتقليل مخاطر الكوارث، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، wangk@un.org

اسم المشروع: البرنامج الإقليمي للتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ (RESAP)

الدول / المناطق: كمبوديا ومنغوليا وميانمار وسري لانكا

تم الترشح من قبل: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث (ESCAP - IDD)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 1.1، 1.5، 1.a، 1.b، 2.3، 2.4، 11.3، 11.5، 11.b، 13.1، 13.2، 13.3، 13.b، 15.1، 15.3، 15.9

مدعوم من: الصين، وفيجي، والهند، وإندونيسيا، واليابان، وماليزيا، ومنغوليا، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، وسري لانكا، وتايلند، وفانواتو، وما إلى ذلك (ما مجموعه 25 بلداً من بلدان برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمية من أجل التنمية المستدامة)

الكيانات المنفذة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، معهد الاستشعار عن بعد والأرض الرقمية (RADI) للأكاديمية الصينية للعلوم، المركز الوطني للاستشعار عن بعد (NRSC) التابع لمنظمة أبحاث الفضاء الهندية؛ وكالة المعلومات الجغرافية وتنمية التكنولوجيا الفضائية في تايلاند (GISTDA)

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2017 - 2019

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/2MERFN ; goo.gl/gn88CX



تقدم نيبال التكيف القائم على النظام الإيكولوجي بالتعاون مع الصين

تحسين قدرة المجتمعات على الصمود من خلال استعادة مستجمعات المياه وتحسين سبل المعيشة والأبحاث طويلة الأجل

التحدي

تعتبر نيبال دولة جبلية يعتمد فيها حوالي ثلاثة أرباع السكان بشكل مباشر على الأنشطة الزراعية. وبالتالي، فهي معرضة بشدة لآثار تغير المناخ الحالية والمتوقعة. تتأثر المجتمعات المحلية بالفعل بالأمطار التي لا يمكن التنبؤ بها وتناقص الموارد المائية. خسائر المحاصيل الناجمة عن الجفاف أو الفيضانات وفقدان التربة السطحية الناجمة عن تآكل التربة المتزايد والانهييارات الأرضية تشكل خطراً على الأمن الغذائي في المستقبل. تتفاقم أحداث الطقس المتطرفة، جنباً إلى جنب مع الأغطار الأخرى الناجمة عن المناخ مثل الفيضانات الجليدية لفيضان الأنهار الجليدية، والانهييارات الجليدية وحرائق الغابات، بسرعة من حيث التردد والكثافة، مما يجعل هذه المجتمعات أكثر عرضة لآثار تغير المناخ.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة هذا التحدي، شارك كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UN Environment) واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين (NDRC)، من خلال معهد العلوم الجغرافية وبحوث الموارد الطبيعية، الأكاديمية الصينية للعلوم (IGSNRR)، CAS)، تنفيذ مشروع بعنوان التكيف القائم على النظام الإيكولوجي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب (EbA South) بدعم من مرفق البيئة العالمية. يهدف المشروع إلى مساعدة المجتمعات المحلية على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ من خلال استخدام التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي (التكيف القائم على النظام الإيكولوجي (EbA) بناءً على تجارب من الصين والدول النامية الأخرى. يسعى المشروع إلى بناء القدرة على التكيف مع المناخ من خلال تعزيز القدرة المؤسسية وتعبئة المعرفة ونقل تكنولوجيات التكيف من خلال تدخلات برنامج التكيف القائم على النظام الإيكولوجي، والتي تشمل استعادة مستجمعات المياه على مستوى المجتمع المحلي (أي استعادة الأراضي المتدهورة والجرد، والحفاظ على المياه وإدارتها) وتحسين سبل المعيشة. وفي إطار مشروع التكيف القائم على النظام الإيكولوجي في الجنوب، يجري تنفيذ مشاريع تجريبية مماثلة بالتوازي في موريتانيا وسيشيل.

يبدأ تطوير تدخلات التكيف القائمة على النظام الإيكولوجي مع تقييم الممارسات المحلية وتحديد ما إذا كان من الممكن تحسين هذه الممارسات أو رفع مستوياتها قبل طرح نهج جديدة. حدد خبير محلي ممارسات قائمة من خلال زيارات ميدانية واسعة ومقابلات مع أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك مجموعات الغابات المجتمعية والمجموعات النسائية والمزارعين وموظفي المناطق. واستناداً إلى هذه النتائج، صمم الخبراء الصينيون والجنوبيون التدخلات الممكنة مع الخبير المحلي وقدموا المشورة بشأن تنفيذها ورصدها ضد مؤشرات وأهداف المشروع.

يتم تبادل المعرفة والتعلم العملي بشكل رئيسي من خلال التطوير المشترك وتنفيذ برنامج البحث طويل الأجل (LTRP) وتدخلات التكيف القائمة على النظام الإيكولوجي، مثل إنشاء مشاتل النباتات وتكاثر الشتلات ومزارع مختلطة من الخيزران والموز والسلم على ضفاف الأنهار المتدهورة من أجل مكافحة تآكل التربة ومزارع الهيل وتنويع المحاصيل لتحسين سبل المعيشة. قدم خبراء من الصين وجنوب أفريقيا تدريبات حول منهجيات جمع البيانات، بما في ذلك تطوير وإجراء مسوحات للأسر المعيشية لقياس التغيرات في جوانب الضعف والتغيرات في الوعي استجابة لتدخلات التكيف القائمة على النظام الإيكولوجية. علاوة على ذلك، يتم تبادل المعرفة بين الخبراء الصينيين ونيبال، وكذلك الخبراء من بلدان رائدة أخرى، من خلال ورش عمل بناء القدرات الإقليمية، وزيارة التبادل ومنصة المعرفة على شبكة الإنترنت.

يتضمن برنامج البحوث طويلة الأجل إنشاء موقع رصد دائم بالإضافة إلى إجراء بحوث بشأن الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل لتدخلات التكيف القائمة على النظام الإيكولوجية. ولإنشاء موقع الرصد، تمت دعوة الخبراء النيباليين لأول مرة

لفترة ما بعد المشروع. ووفقاً لمدير مهام المشروع ومدير المشروع والمستشار الفني الرئيسي، فإن طبيعة فرص الاستدامة تتباين وفقاً لكل موقع تكيف قائم على النظام الإيكولوجي وتضمنت التزامات بالاستثمار طويل الأجل، بما في ذلك من قبل الإدارات الحكومية والجامعات والمنظمات المجتمعية والخاصة المزارعين. وتشمل الحوافز للالتزامات رغبات لـ إدارة تغير المناخ للمجتمع؛ المطالبة بحقوق الأراضي الزراعية المهجورة؛ زيادة الدخل من الأخشاب والمنتجات الخشبية غير الخشبية؛ تحسين جماليات المناظر الطبيعية؛ تقليل تآكل التربة وترك تراث للأجيال القادمة.

إن التوثيق الجيد والمشاركة مع أصحاب المصلحة المحتملين أمر حاسم من أجل ضمان قابلية التكرار. في أبريل 2018، تم تقديم الخبرات والدروس المستفادة من هذا المشروع في ورشة عمل التبادل بين بلدان الجنوب: النظم الإيكولوجية من أجل التكيف مع تغير المناخ وتقاسم المعرفة المستدامة لكسب العيش. تمت مناقشة التدخلات التفصيلية للتكيف المرتكز على النظام الإيكولوجي والمراقبة والبحوث على المدى الطويل بالإضافة إلى التحديات المتبادلة مع ممثلين من كمبوديا والصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وتايلاند وفيتنام. وضع هذا الأساس لمشاريعهم المستقبلية.

بيانات الاتصال:

السيدة ديون تان، الشراكة الدولية لإدارة النظم الإيكولوجية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، diwen.tan@unep-iemp.org

لزيارة محطات شبكة أبحاث الأنظمة الإيكولوجية الصينية (CERN) في الصين لمعرفة كيف تم إنشاء مواقع الرصد المزودة بقطع الأراضي وتشغيلها والمساهمة فيها في الأنشطة البحثية. تم تحديد مشترك للاحتياجات الخاصة للبيانات والمعدات الخاصة بإدارة مستجمعات المياه من الجانب النيبالي بدعم من خبراء جنوب أفريقيا، والذي تم على أساسه تصميم موقع المراقبة بالشراكة. بعد ذلك حددت وزارة السكان والبيئة (التي تسمى الآن وزارة الغابات والبيئة)، إلى جانب خبراء صينيين، جامعة تريهوفان كشريك لقيادة برنامج البحث طويل الأجل. تم إنشاء الموقع الذي يحتوي على قطع للرصد ومحطة للأرصاد الجوية في عام 2016 وتكملها محطة هيدرولوجية في عام 2017. وتستخدم البيانات التي يتم جمعها على المستوى المحلي ويتم دمجها على المستوى الوطني من خلال وزارة الهيدرولوجيا والأرصاد الجوية. ستدير جامعة تريهوفان هذا الموقع بشكل مستقل مع حكومة نيبال بعد فترة المشروع. كما ساهم المشروع في عملية خطة التكيف الوطنية في نيبال.

يشجع المشروع مشاركة المرأة في تدخل التكيف القائم على النظام الإيكولوجي وقد نجح في هذا الصدد في مجالات الانتشار في المشاتل، والزراعة، وزراعة الغابات الزراعية وحصادها. وعلاوة على ذلك، يتم البحث عن مدخلات من الرجال والنساء عند تصميم تدخلات التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية والمسوحات الأسرية وتنفيذ أنشطة بناء القدرات مثل التدريب المجتمعي والمشروعات المدرسية.

يتم ضمان الاستدامة على المدى الطويل من خلال برنامج البحوث طويلة الأجل وتدخلات التكيف القائمة على النظام الإيكولوجي والتي استمرت

اسم المشروع: التكيف القائم على النظام الإيكولوجي من خلال التعاون بين بلدان الجنوب

الدول / المناطق: الصين ونيبال

تم الترخيص من قبل: تحالف تقييم تسونامي / اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 13.2، 13.b

مدعوم من: مرفق بيئة العالمي

الكيانات المنفذة: وزارة الغابات والبيئة (نيبال)، جامعة تريهوفان (نيبال)، اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (الصين)، شبكة بحوث النظم الإيكولوجية الصينية (الصين)، معهد بحوث العلوم الجغرافية والموارد الطبيعية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم (الصين)، معهد تشنغدو لمخاطر الجبال والبيئة (الصين)، حلول بيئة C4 (جنوب أفريقيا)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة - الشراكة الدولية لإدارة الأنظمة الإيكولوجية (IEMP - UNEP)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UN Environment) ومرفق البيئة العالمية (GEF)

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2013 - 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://ebasouth.org/pilot-country/nepal>

تشجيع زراعة الأعشاب البحرية كمشروع مستدام

تطوير زراعة الأعشاب البحرية كنموذج للتكيف مع آثار تغير المناخ، مع توفير فرص كسب الرزق

التحدي

وقد أسفرت التنمية الساحلية السريعة وغير المتحكم فيها عن زيادة ضياع الموائل في المنطقة الساحلية في بليز. تشير التقديرات إلى أن حوالي 75-80 في المائة من جميع الأراضي الساحلية في بليز قد تم شراؤها لتنمية السياحة والمناطق السكنية، مما يشكل تهديداً خطيراً لأشجار المانغروف والأراضي الرطبة الساحلية والنظم الإيكولوجية الساحلية الأخرى.

تأسست جمعية بلاسينسيا التعاونية المحدودة (PPCSL) في عام 1962، في محاولة لتدعيم الأنشطة والدخل المهني للصيادين المحليين. منذ التسعينات، بلاسينسيا، كانت بليز مجتمع صيد مزدهر؛ ومع ذلك، وبسبب ضعف التنظيم والإفراط في الصيد، وكذلك الضغوط البشرية على النظم الإيكولوجية البحرية، في التسعينات، انخفضت المخزونات السمكية وبحث "جمعية بلاسينسيا التعاونية المحدودة" عن طرق لتنويع مصادر رزقها.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة التحدي المذكور أعلاه، نظرت جمعية صيادي الأسماك في جمعية بلاسينسيا التعاونية المحدودة إلى زراعة الأعشاب البحرية كبديل إضافي لكسب العيش، مستوحاة من صيادين سانت لوسيا. توفر الأعشاب البحرية موطنًا طبيعيًا للعديد من الأنواع البحرية، كما توفر امتصاصاً زائداً للمغذيات كخدمة في النظام البيئي. تساعد زراعة الأعشاب البحرية على الحد من ضغط صيد الأسماك من خلال تزويد الصيادين بمصدر بديل للدخل وتعمل كنموذج للتكيف مع آثار تغير المناخ.

من أجل إطلاق هذه المبادرة، قدم مرفق البيئة العالمية - برنامج المنح الصغيرة (GEF SGP) الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة الأمم المتحدة منحة إلى الجمعية التعاونية لمنتجي بلاسينسيا لتجريب مشروع حول زراعة الأعشاب البحرية التجارية. دعمت المنح تطوير دراسة للسوق وخطة عمل لاحقة، وتبين أن المشروع كان ناجحاً، مع وجود سوق وصناعة مزدهرة تتبع حذوهما. قدمت جمعية التعاونية بلاسينسيا التعاونية المحدودة دورات تدريبية لتحسين قدرة المجتمع على تكنولوجيا المعلومات والمحاسبة واستخدام QuickBooks، بالإضافة إلى إدارة الأعمال. وعلاوة على ذلك، تم توفير الدعم لإنشاء 20 مزرعة أعشاب بحرية مزودة بالمعدات اللازمة لزراعة ومحصول وحصاد ومعالجة محصول الأعشاب البحرية للبيع محلياً وعالمياً. تم شراء قارب ومحرك لتنفيذ هذه الأنشطة.

تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين مصلحة مصايد الأسماك في بليز، وجمعية البيئة الجنوبية، وجمعية بلاسينسيا التعاونية المحدودة، لمنطقة تنمية خاصة مساحتها ميل مربع واحد داخل محمية غلادن سبيت وسيلد كايز البحرية، التي كانت مخصصة لتوسع زراعة الأعشاب البحرية. كما تم تطوير دليل زراعة الأعشاب البحرية ومناهج الأعشاب البحرية. وأدى ذلك إلى إقامة شراكة طويلة الأجل مع مستثمر خاص، هو شركة كورال كاي المحدودة، من أجل تكرار صناعة الأعشاب البحرية في منطقة بليز والارتقاء بها وتعميمها. تقوم شركة كورال كاي المحدودة حالياً ببناء مرفق معالجة مساحته 5000 قدم مربع بالقرب من قرية الاستقلال، منطقة ستان كريك لخلق منتجات ذات قيمة مضافة لاستخدامها وبيعها من قبل الجمعية التعاونية بلاسينسيا التعاونية المحدودة. يواصل الشركاء معاً تطوير منهجيات محسنة لزراعة الأعشاب البحرية وتدفقات إضافية للدخل، والتي يواصلون مشاركتها مع الأطراف المعنية.

ونظراً لنجاح هذه المبادرة، شاركت بليز هذه الممارسة الجيدة مع صيادي الأسماك الكولومبيين الذين تم إدخالهم إلى منهجيات زراعة وحصد الأعشاب البحرية في الجمعية التعاونية لمجتمع بلاسينسيا. خلال زيارة التبادل إلى بليز، علمت امرأتان وأربعة رجال من جمعية بروفيدنس القديمة وسانتا كاتالينا للصيد والزراعة في جزيرة بروفيدنس، كولومبيا كيفية

تصميم مزرعة للأعشاب البحرية، واختيار موقع مناسب، وبناء المراسي، وإنشاء المزرعة، واختيار أفضل بذور لمحاصيل زراعية عالية.

بعد التبادل الأولي في بليز، سافر عضو في جمعية التعاونية بلاسينسيا التعاونية المحدودة إلى كولومبيا لتوفير التدريب العملي الإضافي إلى جمعية بروفيدنس القديمة وسانتا كاتالينا للصيد والزراعة. وقد تم تكرار هذه المبادرة من قبل كل من مزارعي الأعشاب البحرية في تورنيبي وجمعية الصيادين سارتييا في بليز.

نتيجة للتبادل بين كولومبيا وبليز، وضع الصيادون الكولومبيون تدريباتهم المستقبلية ليستخدموها في بلدهم، حيث شاركوا في مشروع رائد - "مشروع تجريبي لزراعة الطحالب وتطوير منتجات تعتمد على مشتقاته"، مع كورالينا، اوتادو ومؤسسة الأسماك والمزرعة C. من خلال مزارع الأعشاب البحرية الراسخة، أنتجت منتجات ذات قيمة مضافة مثل شراب تم إطلاقه مؤخراً وشراباً عالياً يسمى لكمة الأعشاب البحرية. وهم الآن يشاركون في تشجيع زراعة الأعشاب البحرية كوسيلة حياة اقتصادية قابلة للبقاء. وكانت هذه الممارسة مشتركة أيضاً مع كوبا.

تبين تجربة التبادل بين بلدان الجنوب مدى قابلية زراعة الأعشاب البحرية القابلة للتكرار في جميع أنحاء المنطقة، من خلال نقل المعارف من نظير إلى نظير. يمنح نقل المعرفة هذا للمشاركين فهماً أفضل وخبرة عملية مع زراعة الأعشاب البحرية وممارسة مستدامة وصديقة للبيئة وقابلة للتكرار بشكل كبير. توفر التبادلات المباشرة للمشاركين فهماً أفضل لممارسات الزراعة والأعشاب البحرية، وفرصة الحصول بسرعة على إجابات للأسئلة، مما يجعلها أداة فعالة للغاية لنقل المعرفة القابلة للتطبيق.

بيانات الاتصال:

السيد ليونيل ريكيئا، المنسق الوطني لمرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج المنح الصغيرة، بليز، leonel.requena@undp.org

اسم المشروع: تشجيع زراعة الأعشاب البحرية كمسروع مستدام

الدول/ المناطق: بليز، كولومبيا، كوبا

تم الترشح من قبل: برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية (نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 14.2، 14.7

مدعوم من: برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية

الكيانات المنفذة: برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، الجمعية التعاونية لمجتمع بلاسينسيا

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2009-2017

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



بنن وبوركينا فاسو: كيفية تحسين إنتاج زبدة الشيا ومقاومة تدهور التربة

التنوع كطريقة لضمان استمرار إنتاجية الأرض وتوفير الفرص الاقتصادية للشباب

التحدي

النشاط الزراعي وإنتاج الخضروات هما النشاطان الاقتصاديان السائدان في بنن ويمثلان 38 في المائة من إجمالي الإنتاج المحلي السنوي. تم تنفيذ إنتاج الشيا بشكل كبير من قبل النساء والشباب. عملية الإنتاج شاقة وتتضمن عملاً ثقیلاً. يمثل جمع الحطب والأموال المنفقة على الوقود للمطاحن تكلفة بشرية ومالية كبيرة للمجتمعات المحلية ومنتجي الشيا. تساهم إزالة الغابات وفقدان الغطاء الحرجي في تدهور الأراضي، في حين يمثل الدخان الناتج عن حطب الوقود خطراً على الصحة ويساهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG). إن تحسين هذه العملية سيترك للمنتجين المزيد من الدخل ويمنح فوائد بيئية كبيرة.

نحو إيجاد حل

لتحسين إنتاج الشيا المحلي في بنن، لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالقضاء على التمييز العنصري (CERD) - جمهورية بنين طلبت الدعم من المنظمة الدولية غير الحكومية مساعدة الأشجار في بوركينا فاسو. من يناير إلى فبراير 2013، تم التبادل بين بلدان الجنوب بين بنن وبوركينا فاسو، حيث تعلم المزارعون في بنن المشاركين كيفية تقصير دورة الإنتاج من الشيا بشكل كبير، وهي أنواع تنمو بشكل بطيء للغاية تستغرق حوالي 25 إلى 30 عامًا للوصول إلى النضج الإنتاجي، من خلال عملية التطعيم.

بدعم فني من مهندس زراعي في منظمة مساعدة الأشجار، تعلم المزارعون في بنن كيفية استخدام التجديد الطبيعي المساعد لتحسين القدرة الإنتاجية لأشجارهم. من خلال إنشاء نظام لتدوير الفروع لضمان ثبات إنتاج الفاكهة، تمكنوا من زيادة إنتاج زبدة الشيا بمقدار 3 أطنان في عامين، بمعدل 1.5 طن في السنة.

كما تعلم المنتجون في بنن كيفية التحكم الطبيعي في النباتات الطفيلية، والتي تشكل عائقاً كبيراً لإنتاج الشيا. وأخيراً، في بوركينا فاسو، توصل المزارعون إلى فكرة الحصاد الصارم للتاييناثوس، وهو جنس من الهدال. علموا بنين كيفية تجفيف التاييناثوس وإضافته إلى الرماد لتصنيع الصابون. هذا زود بوكومبي مع مصدر دخل آخر.

نتيجة للتبادل، تم تقديم تقنيات محسنة لإنتاج الشيا للمجتمع الزراعي المحلي من قبل مركز البحوث والتطوير التربوي - بنن. على وجه التحديد، تعلم 12 قائداً زراعياً من عشر قرى في "نطا" كيفية زراعة شجرة الشيا وتقصير دورة الإنتاج. كما سعى المشروع إلى منح السكان الأفقر ومالكي الأراضي إمكانية الوصول إلى نشاط مدر للدخل من خلال الاستفادة من أشجار الشيا القصيرة النمو، فضلاً عن تزويد منظمة النساء المحليات، جمعية أم التلاميذ (AME)، بالمعلومات اللازمة للوصول إلى مصادر المعيشة المستدامة من خلال خلق زبدة الشيا من المكسرات. أصبحت سبع وستون امرأة من موردي الشيا، يبعن منتجاتهن إلى مركز إنتاج بوكوم. في كل عام، تنتج جمعية أم التلاميذ AME وتبيع 3 أطنان من زبدة الشيا في 20 قرية ريفية، مما ينتج عنه ربح سنوي حالي يبلغ حوالي مليون فرنك سويسري (1 772 دولار أمريكي). جزء من هذه الميزانية مخصص لتعليم الأيتام والأطفال الضعفاء في مجتمعاتهم.

كما زادت دورة إنتاج الشيا من خصوبة التربة المحلية وساهمت في الوقاية من تدهور الأراضي نتيجة للكتلة الحيوية الزائدة بواسطة أوراق الشجر، والتي تُعاد الآن إلى التربة. هذا التطبيق من أوراق الشجر يساعد على تغطية التربة ويحسن قدرة المياه على الاحتفاظ بها. تم إنشاء غابة شيا تبلغ مساحتها عشرة هكتارات في منطقة في بوكومبي التي كانت قد أزيلت من قبل.

يساهم المشروع في أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير بدائل مدرة للدخل لتخفيف وطأة الفقر المحلي وضمان النمو الاقتصادي المحلي. كما يساهم في الحد من أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة عن طريق توفير فرص وصول المرأة للعمل، فضلاً عن الإنتاج المسؤول المستند إلى الموارد الطبيعية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم المشروع في أهداف التنمية المستدامة من خلال إعادة تأهيل الأراضي التي تدهورت لحماية وحماية النظم البيئية الأرضية.

بيانات الاتصال:

السيد ماتيو هيناتو، المنسق الوطني لبرنامج المنح الصغيرة التابع لبرنامج البيئة العالمية (GEF)، بنين، Mathieu.houinato@undp.org

كما جذب المشروع انتباه جيل الشباب. استأجرت مركز البحوث والتطوير التربوي عدداً من المتدربين من مدرسة فنية زراعية قريبة، كانوا مهتمين بالتعلم عن إنتاج الشيا كنشاط مدر للدخل. من منظور اقتصادي، ساهمت أنشطة إنتاج الشيا أيضاً في زيادة أسعار الشيا.

خلال التنفيذ، ظهرت تحديات مثل مكان زرع أشجار الشيا لإنشاء منطقة إنتاج شيا. ساهم مجلس مدينة بوكومبي من خلال اقتراح شراكات استخدام الأراضي بين ملاك الأراضي والمستخدمين من أجل تجنب النزاعات المحتملة المتعلقة باستخدام الأراضي، وعن طريق طلب التفاوض على أسعار عادلة للإيجار، مع الأخذ بعين الاعتبار الربح المحتمل من مزرعة زبدة الشيا المنتجة. والدرس المستفاد من هذا المشروع هو عقد اجتماعات تفاوضية مع المجتمع المحلي لتحديد الأراضي المناسبة لإقامة أنشطة إنتاج الشيا، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة في الحصول على الأراضي واستخدامها.

اسم المشروع: كيفية تحسين إنتاج زبدة الشيا ومقاومة تدهور التربة

الدول/ المناطق: بنين، بوركينا فاسو

تم الترشح من قبل: برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية (نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 15.3

مدعوم من: برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية

الكيانات المنفذة: برنامج المنح الصغيرة لبرنامج مرفق البيئة العالمية نيجيريا، و الثقافة والتعليم والبحث من أجل التنمية في بنن

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2012-2013

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/re49gn



بناء القدرات على تنمية السياحة وحماية التنوع البيولوجي في غرب ووسط أفريقيا

وضع الحفاظ على الحياة البرية في صميم التنمية السياحية

التحدي

يعد الحفاظ على التنوع البيولوجي وحمايته في جميع أنحاء العالم قضية مهمة تم تحديدها باعتبارها الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة. توفر منطقة إفريقيا فرصاً رائعة لتجربة سياحة الحياة البرية. ومع ذلك، فإن فقدان التنوع البيولوجي من خلال سياسات الحفاظ الضعيفة و / أو الصيد غير المشروع سيكون له تأثير كبير على تنمية السياحة والاقتصاد الكلي للعديد من البلدان النامية والمتخلفة النمو في القارة.¹ تهدد التهديدات الرئيسية المعترف بها (مثل إدارة النفايات وتلوث المياه وسوء استخدام الأراضي) التنوع البيولوجي المحلي وبالتالي تؤثر على الإمكانات الاقتصادية للبلدان كوجهات سياحية.

نحو إيجاد حل

من خلال تنفيذ ورش بناء القدرات في بلدان غرب ووسط أفريقيا، تهدف مبادرة منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية / مجموعة قوانغدونغ تشيميلونغ المحدودة (تشيميلونغ) إلى معالجة التحديات البيئية المتعلقة بتنمية السياحة داخل المناطق.

يجب أن يكون أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية المعنية بالسياحة جزءاً من الحل؛ لذا ينبغي القيام بحملات توعية مناسبة وتدريب بشأن الإدارة البيئية وحماية التنوع البيولوجي.

في 19 مايو 2016، وقعت منظمة السياحة العالمية وشركة تشيميلونغ اتفاقية شراكة لإنشاء مبادرة منظمة السياحة العالمية / تشيميلونغ، حيث اتفقت الأطراف على العمل معاً من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال السياحة المستدامة مع التركيز بشكل خاص على الحفاظ على الحياة البرية.

كجزء من مبادرة منظمة السياحة العالمية / تشيميلونغ، تم تنظيم ورشة عمل لبناء القدرات. ويشمل برنامج تدريبي لمدة ثلاثة أيام يهدف إلى تعزيز الوعي والمهارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي وحماية أصحاب المصلحة في مجال السياحة المحلية. وتتمثل أهدافها المحددة في تحفيز السكان المحليين وموظفي السياحة للعمل كبطلين للحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية البيئة في المناطق وضمان استمرار توليد الدخل للسكان المحليين نتيجة للأنشطة السياحية على المدى الطويل.

تم تكرار هذه الورشة أربع مرات في دول غرب ووسط أفريقيا واستفادت منها ست وجهات في المنطقة: بنين والكونغو والغابون وغينيا والنيجر وزيمبابوي. كُلف أحد الخبراء في مجال التنمية المستدامة للسياحة وحماية التنوع البيولوجي بالقيام بدور القيادة والإشراف على جميع المدخلات التقنية والتدريبية المتعلقة بالنشاط.

وقد تم تصميم ورشة العمل الخاصة ببناء القدرات قبل كل شيء لتحليل التهديدات الرئيسية للتنوع البيولوجي والبيئة، وعلى وجه الخصوص، وخاصة تلك التي تسببها أنشطة السكان أو المؤسسات المحلية. وهكذا قدم الخبر التوجيه إلى السكان المحليين العاملين أو الذين يعملون لحسابهم الخاص في قطاع السياحة بشأن كيفية أن يصبحوا أبطال الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية البيئة في مجتمعاتهم المحلية، وتنوير موظفي السياحة حول كيفية المساهمة في الإدارة البيئية (الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية النادرة) وإدارة النفايات في شركاتهم. جمعت ورش العمل الأربع 120 مشاركا.

وعقب نجاح المشروع، نُظمت حلقة دراسية إقليمية في كينشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية لاستعراض النتائج التي حققها كل مجتمع بعد حلقة العمل والتحسينات اللازمة لزيادة تكرار المشروع في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. جمعت الفعالية المشاركين الدوليين والمحليين من ورش العمل الأربعة التي عقدت في عام 2017، إلى جانب مسؤولين رئيسيين من

¹ منظمة الأمم المتحدة العالمية للسياحة، 2014.

زيمبابوي لها مجموعه أكثر من 80 مشارك. ويجري تنفيذ مشروع آخر في إطار مبادرة منظمة السياحة العالمية / تشيميلونغ في زيمبابوي.

وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية، تم تحديد الفرص لإدراج النهج الموصى به لمزيد من الجهات والمناطق المحمية في المنطقة ودمج الموضوع في المناهج الدراسية لمؤسسات التدريب القائمة لبناء قدرة عدد أكبر من موظفي السياحة.

تشمل الإنجازات التي تحققت بعد ورشة العمل والمشاريع المستقبلية المخطط لها في البلدان الخمسة المستفيدة ما يلي:

النيجر

- الحصول على تمويل من الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID)؛
- تركيب 12 مصباح شوارع بالطاقة الشمسية؛
- تم تجديد برج مياه القرية وتركيب مضخة مياه أوتوماتيكية؛
- تم تجديد العديد من لوحات الإعلانات / المعلومات؛
- تصميم وجهتي نظر خرسانية دائمة وأمنة ومرتفعة؛ و،
- نفذت تنظيف الحديقة مرتين أسبوعياً من قبل القرويين المحليين.

بنين

- قدم اتحاد جمعيات القرى التدريب على التوعية البيئية لإدارة محميات الحيوانات (جمعيات القرية لإدارة محميات الحياة البرية) في خمس مدارس وفي المجتمعات المحلية؛ و
- قدمت جمعية القرية لإدارة محميات الحياة البرية جولة في حديقة بنين "W" لـ 121 طالباً وتلميذاً من مدرستين (ألفكوارا وكاندي).

غينيا

- تنظيم جلسة نقل المعرفة لمدة يومين لمجلس الوزراء في وزارة السياحة؛ و،
- تخطيط ووضع ميزانية لدورة تدريبية ستعقد في أواخر عام 2018 (100 شخص في المناطق الأربعة المختلفة).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

- نفذت الأفكار والمفاهيم التدريبية التي قدمتها ورشة العمل إلى المشروع الوطني للسياحة الزراعية: السماد، واستهلاك المياه، وإدارة النفايات، والسياحة الزراعية، والسياحة التشاركية، وما إلى ذلك؛ و،
- تنظيم جلسات التوعية البيئية.

وقد أتاحت هذه الندوة الإقليمية فرصة للجمع بين جميع السلطات الوطنية المعنية المشاركة في مبادرة منظمة السياحة العالمية / تشيميلونغ. وفي وقت لاحق، تمت صياغة إعلان كينشاسا لتشجيع الالتزام بحفظ التنوع البيولوجي وحماية البيئة في غرب ووسط أفريقيا. وقد قرأ وزراء السياحة في غابون والنيجر وبنن وغينيا وزيمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية البيان الرسمي وأظهروا اهتماماً شديداً بالوفاء بالالتزامات الواردة في القائمة.

توجد فرص متينة لتكرار الندوة في الجهات السياحية الأخرى التي تواجه تحديات في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية البيئة. سيكون هناك حاجة إلى بعض التمويل الأولي لتغطية تكاليف المدرب. يجب أن يظهر أصحاب المصلحة في السياحة المحلية التزاماً لتمكين الموظفين الرئيسيين من الحضور حتى يصبحوا أبطال المستقبل للحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية البيئة. إذا لزم الأمر، يجب تعديل دليل التدريب بشكل طفيف لمواجهة التحديات البيئية للوجهة (منظمة السياحة العالمية لديها بالفعل دليل للجهات الساحلية وواحد لمنتديات الألعاب). إذا كان من المقرر عقد المزيد من الحلقات الدراسية في بلد ما، سيكون من المفيد تنظيم حلقة دراسية حول "تدريب المدربين"، وذلك لتوفير مجموعة من المدربين لتقديم التدريب. إذا أمكن، سيكون من المفيد عقد الندوة في السياق الأوسع للمشروع الذي يعالج تنمية السياحة المستدامة و / أو حماية البيئة، بحيث يمكن تنفيذ الدروس المستفادة من الحلقة الدراسية مباشرة في إطار هذا المشروع الأكبر.

بيانات الاتصال:

السيد خامي مايكي، نائب مدير منظمة السياحة العالمية بإدارة أفريقيا،
jmayaki@unwto.org

السيد مارسيل ليزر، مدير مشروع منظمة السياحة العالمية للتعاون التقني والخدمات،
mleijzer@unwto.org

اسم المشروع: بناء القدرات على تنمية السياحة وحماية التنوع البيولوجي في غرب ووسط أفريقيا

الدول / المناطق: بنين، الكونغو، غابون، غينيا، النيجر

تم الترشح من قبل: منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية (UNWTO)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 8.4، 8.9، 12.1، 12.2، 12.5، 12.8، 12.12، 12.13، 15.1، 15.5، 15.6، 15.7، 15.8، 15.9، 15.15.a.

مدعوم من: منظمة السياحة العالمية ومجموعة قوانين تشيميلونغ

الكيانات المنفذة: منظمة السياحة العالمية والحكومات المضيفة

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: يونيو 2017 - أبريل 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/CLuDHa؛ goo.gl/s1B2Uo؛ goo.gl/qJ6BLj؛ goo.gl/1zz1f4؛ goo.gl/imfP4Q



برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية

دعم العمليات التي تقودها الدول لإنهاء إزالة الغابات

التحدي

وتمثل إزالة الغابات وتدهور الغابات نسبة 12 في المائة من انبعاثات الكربون، أي أكثر من قطاع النقل العالمي بأكمله وتأتي في المرتبة الثانية فقط لقطاع الطاقة. إن تدمير الغابات يهدد أيضاً ملايين الناس الذين يعتمدون عليهم في معيشتهم. كثير من هؤلاء الناس هم من بين أكثر الناس عرضة للخطر في العالم. أخيراً، تعتبر إزالة الغابات عاملاً رئيسياً وراء أزمة التنوع البيولوجي الحالية. بدون وقف إزالة الغابات، لا يمكن تحقيق الأهداف الواردة في اتفاقية باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة.

على الرغم من الجهود العديدة لمكافحة إزالة الغابات، إلا أنها مستمرة بمعدل ينذر بالخطر: فقد 13 مليون هكتار من الغابات كل عام بين عامي 2000 و 2010. على الرغم من وجود العديد من الدوافع المختلفة لإزالة الغابات، إلا أنهم جميعاً يشتركون في دوافع الربح: فمن الأكثر ربحية في الوقت الحالي تحويل الغابات إلى استخدامات أخرى، مثل الزراعة، بدلاً من تركها كنظام بيئي طبيعي.

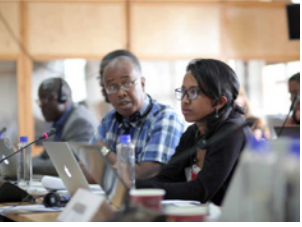
نحو إيجاد حل

لزيادة قيمة النظم الإيكولوجية للغابات والاعتراف بأهمية الحفاظ على الغابات في مكافحة تغير المناخ، تم وضع عملية تقنية شاملة تعرف باسم الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+) بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). ويهدف إلى وقف انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية. منذ إنشائه قبل عقد من الزمان، كان برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في طليعة عمل المناخ من خلال دعم الجهود التي تقودها البلدان لتنفيذ خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وقد لعبت دوراً تحويلياً في دعم 64 بلداً شريكاً في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إن الشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالإضافة إلى توفير المساعدة التقنية للاستجابة للاحتياجات القطرية، تسهل تحديد وإنتاج وتبادل المعرفة بين البلدان النامية للغابات.

لقد كانت مشاركة المعرفة في 64 دولة شريكة نشاطاً أساسياً للبرنامج. وبدافع الطلب القطري، نجحت في تيسير التبادلات بين بلدان الجنوب. في كل عام، يتم تيسير عشرات الفعاليات لتبادل المعرفة، من بينها ست تبادلات بين بلدان الجنوب في عام 2017، تتراوح بين اثنين إلى 11 دولة مشاركة.

اجتمع خبراء تقنيين من 11 بلداً من بلدان آسيا والمحيط الهادئ في نيبال في نيسان / أبريل 2017 لتبادل إقليمي بشأن مستويات مرجعية للغابات، مما أتاح للبلدان المشاركة في عملية التقييم التقني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فرصة الاستفادة من خبرة من أكملوها بالفعل. جمعت التبادلات أخرى للمعرفة بين آسيا والمحيط الهادئ في أكتوبر / تشرين الأول 2017 عشرة بلدان شريكة لمناقشة القضايا المتعلقة بتمويل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات. واستفاد الحدث أيضاً من المدخلات المقدمة من كوت ديفوار والإكوادور، مما وفر منصة لتبادل المعارف والخبرات في تخطيط الاستثمار في خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات وتعبئة الموارد المرتبطة بها.

وشهد تبادل المعرفة الإقليمي الأفريقي في سبتمبر 2017 مشاركة 22 من خبراء قطاع الغابات ومنظمات المجتمع المدني وممثلي السكان الأصليين من 11 دولة شريكة في المنطقة. ووفر هذا الحدث مساحة للحوار الفني المركز وتبادل الخبرات



© UN - REDD

إن الجمع بين الوجود القطري للبرنامج والوصول العالمي الراسخ يسمح بتوسيع نطاق المعرفة من التجارب المحلية إلى الدروس العالمية المستفادة وأفضل الممارسات. يدعم البرنامج البلدان عن طريق تنظيم وتجميع جمع المعرفة الفنية وتحويل المعارف المحلية ورفعها إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وقصص النجاح ذات الصلة العالمية الموجهة إلى مختلف الجماهير. وبهذه الطريقة، يعزز البرنامج أيضاً التأثير الفردي والجماعي للمعرفة المحلية ويضمن التعلم بين بلدان الجنوب والتلاقح بين الأفكار والنهج عبر البلدان.

بدعم من أنشطة تبادل المعرفة والتعلم من جانب البرنامج فيما بين بلدان الجنوب، أصبحت الإكوادور في 2017 الشريك الأول الذي أصبح مؤهلاً لتلقي المدفوعات القائمة على النتائج، وأطلقت المكسيك أول نظام عالمي لمعلومات الضمانات التشغيلية، طورت سري لانكا منهجية جرد الغابات الوطنية، ووضعت كوت ديفوار استراتيجيتها الوطنية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

بيانات الاتصال:

السيد فلوريان ايزيل، المنسق العالمي للإتصالات وإدارة المعرفة، برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية، florian.eisele@un.org

حول كيفية قيام البلدان بالتنقل في عملية الانتقال من خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية استعدادها للتنفيذ. وكما هو الحال مع جميع برامج تبادل المعرفة بين برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (RDD)، فقد اختارت البلدان نفسها الموضوع من خلال مسح لتقييم الاحتياجات.

في أمريكا اللاتينية، دعم برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات (RDD) مركز الامتياز الافتراضي لرصد الغابات لوضع خطة العمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن رصد الغابات، والتي تم الاتفاق عليها من قبل عشرة بلدان على أساس التقييم الشامل للفجوات في القدرات والمعرفة المطلوبة لتعزيز نظمها الوطنية لرصد الغابات. يأتي هذا بعد ولاية مجلس وزراء استراتيجية أمريكا الوسطى من أجل الاستدامة البيئية.

ساعد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز تبادل المعارف والدروس المستفادة بين البلدان. وقد أدت هذه التبادلات إلى شراكات تمت ترجمتها إلى مذكرات تفاهم ثنائية (MOUs). على سبيل المثال، دعم برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات الشراكة بين كوستاريكا وكوت ديفوار التي تهدف إلى تسهيل التبادل الفعال للتكنولوجيات وأفضل الممارسات. تم إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة من خلال مذكرة تفاهم في عام 2017 بين وزراء البيئة في البلدان المعنية. وتم إنشاء مشروع مدته ثلاث سنوات بهدف توفير إطار للتعاون من أجل توسيع نطاق أفضل الممارسات والخبرات، وفي نهاية المطاف تعزيز مراكز المعرفة في كوت ديفوار وكوستاريكا.

اسم المشروع: برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية
الدول/ المناطق: 64 من جميع المناطق الثلاث (أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
تم الترخيص من قبل: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (الأمم المتحدة للبيئة)
مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 13.2، 13.3، 13.4، 15.1، 15.2، 15.3، 15.5، 15.9، 15.15، 15.16
مدعوم من: منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الكيانات المنفذة: برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية
حالة المشروع: قيد التنفيذ
فترة تنفيذ المشروع: بدأ عام 2008؛ المرحلة الحالية 2018-2020
دليل الموارد الموحد للممارسة: www.un-redd.org

بناء القدرات المحلية في تطبيق علوم الطب الشرعي على تحقيقات حقوق الإنسان

نقل الخبرات في مجال الطب الشرعي للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها

التحدي

تحتاج البلدان في مختلف أنحاء العالم إلى التعاون عبر أساليب وتقنيات فروع العلوم المختلفة للتحقيق وتسجيل حالات العنف السياسي والعنقي و / أو الديني، خاصة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

ما يقدر بنحو 30 000 شخص اختفوا خلال الدكتاتورية العسكرية الأرجنتينية (1976 - 1983). عندما أعيدت الديمقراطية، أدركت البلد أنها تفتقر إلى نظام قانوني شرعي للتحقيق في القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ونظام لإجراء تحقيقات مستقلة. وعلاوة على ذلك، كانت علاقاته بأسر الضحايا ضعيفة. لذا كانت هناك حاجة إلى استراتيجية لتحديد مكان وجود "المختفين" لتمكين استخدام متعدد تخصصات العلوم الجنائية في التحقيقات القانونية.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة هذا التحدي، تم إنشاء فريق الأنثروبولوجيا الشرعي الأرجنتيني (EAAF)، وهو منظمة غير حكومية مسجلة قانوناً، لتوفير بديل جنائي لأسر ضحايا الاختفاء القسري في الفترة 1974-1983. منذ إنشائها في عام 1984، طبقت أساليب وتقنيات مختلف فروع العلم للتحقيق وتسجيل حالات العنف السياسي والعنقي و / أو الديني في أجزاء عديدة من العالم، ولا سيما فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. على مدى السنوات الـ 34 الماضية، عمل علم الأنثروبولوجيا الشرعي الأرجنتيني في إطار النظام القضائي لإخراج الرفات البشرية وتحليلها لتحديد وإعادتها إلى أحبائها، وتقديم الأدلة إلى المحاكم وإعادة بناء ماضيها الحديث.

على مدى السنوات العشر الماضية، حقق فريق الأنثروبولوجيا الجنائي الأرجنتيني أيضاً في حالات قتل الإناث وجرائم ضد المهاجرين. بالإضافة إلى ذلك، على مدار أكثر من 25 عاماً، في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، قام فريق الأنثروبولوجيا الجنائي الأرجنتيني بتدريب المدعين العامين والقضاة والمحامين وضباط الشرطة والفاحصين الطبيين وغيرهم من المتخصصين في الطب الشرعي والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم الذين يحققون في القضايا المتعلقة بالعنف والكوارث الطبيعية والجرائم ضد المهاجرين والقتل. بالإضافة إلى ذلك، منذ إنشائها، كان أحد أهداف فريق علماء الطب الشرعي الأرجنتيني هو نقل تجربة الأرجنتين إلى البلدان الأخرى التي مرت بعمليات مماثلة من العنف، لا سيما خارج أمريكا اللاتينية.

يتعاون فريق الأنثروبولوجيا الجنائي الأرجنتيني مع الصندوق الأرجنتيني للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (FO.AR) والمديرية العامة للتعاون الدولي (DGCIN) التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والعبادة في جمهورية الأرجنتين. يحدث هذا التعاون في إطار المساعدة الفنية التي تقدمها الأرجنتين إلى مختلف البلدان في العالم. الهدف من الصندوق الأرجنتيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هو بناء القدرات من خلال تبادل المعرفة والتقنيات وأفضل الممارسات وإنشاء الأدوات التي تمكن من تطوير عملية ديناميكية أكثر من خلال المساعدة الفنية المقدمة في سياق مشاريع التعاون الدولي.

يتلاءم بناء القدرات في الجنوب مع جدول أعمال 2030 ويساهم في أهداف التنمية المستدامة 16 والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. إن الخبرة المشتركة، التي ساعدت على تعزيز المؤسسات التي تلعب دوراً رئيسياً في عملية بناء السلام، تولد أفكاراً للقيام بأعمال مشتركة في أماكن أخرى في المنطقة أو العالم تنطوي على تطبيقات جديدة لأدوات الطب الشرعي الوراثية.

لذلك، يستطيع الخبراء الأفارقة تبادل المعرفة والخبرات، وجمع خبرات جديدة لتطبيقها في بلدانهم، وتحسين قدراتهم على التحقيق في المجالات ذات الصلة.

هذا النوع من المساعدة، وهو ما نتج عن 17 سنة من التعاون بين فريق الأنثروبولوجيا الشرعي الأرجنتيني و الصندوق الأرجنتيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وصلت إلى ما يقرب من 250 شخصاً في 25 دولة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا.

جانب آخر مثير للاهتمام من هذا النوع من التعاون هو أن العلاقات بين الأطراف لا تزال تتجاوز المساعدات المحددة، وبالتالي خلق مشاريع جديدة في المستقبل.

وُلد هذا المشروع اهتماماً على الصعيدين الإقليمي والمحلي، لأنه غالباً ما يكون أحد الخيارات القليلة لأولئك الذين يرغبون في تحسين قدرة نظم الطب الشرعي المحلية لتحسين الخدمات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وإقامة العدل.

بيانات الاتصال:

السيد لويس فوندربريدر، فريق الأنثروبولوجيا الطب الشرعي الأرجنتيني،
fonderbrider@yahoo.com

شكراً للتعاون الاستراتيجي بين الصندوق الأرجنتيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فريق الأنثروبولوجيا الجنائي الأرجنتيني والدولة والمجتمع المدني، استفادت البلدان التالية من نموذج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب: بوليفيا، كولومبيا، السلفادور، غواتيمالا، كينيا، باراغواي، بيرو، جنوب أفريقيا، تايلند وفيتنام.

على سبيل المثال، طلبت السلطات المحلية في فيتنام المساعدة لتحديد رفات الجنود الفيتناميين الذين لقوا حتفهم أثناء النزاع مع الولايات المتحدة في الستينات والسبعينات. بدعم من سفارة الأرجنتين في فيتنام وبالتنسيق مع الصندوق الأرجنتيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تم إجراء زيارة تشخيصية أولية. في ذلك الوقت، بالعمل مع السلطات المحلية، تم تحديد خطة محددة، مع الأهداف، والأنشطة، ومؤشرات التنفيذ، والنتائج والآثار المتوقعة، والتقييمات الدورية.

كما يمكن أن يكون للمساعدة والتعاون تأثير على المستوى الإقليمي، كما هو الحال في مدرسة العلوم الشرعية وحقوق الإنسان، التي أنشأها فريق الأنثروبولوجيا الجنائي الأرجنتيني في جنوب أفريقيا في عام 2012، بدعم من الصندوق الأرجنتيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ما يقرب من 15 متخصصاً في الطب الشرعي الأفريقي يتلقون تدريباً لمدة شهر واحد على تطبيق العلوم الجنائية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتبادل الخبرات، ومناقشة المشاكل المشتركة على المستوى الإقليمي. ونتيجة

اسم المشروع: بناء القدرات المحلية في تطبيق علوم الطب الشرعي على تحقيقات حقوق الإنسان
الدول/ المناطق: الأرجنتين، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السلفادور، غواتيمالا، كينيا، باراغواي، جنوب أفريقيا، تايلند، وفيتنام
تم الترخيص من قبل: المديرية العامة للتعاون الدولي - وزارة الشؤون الخارجية والعبادة - جمهورية الأرجنتين
مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 16.1، 17.1، 17.9

مدعوم من: الصندوق الأرجنتيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (FO.AR) - المديرية العامة للتعاون الدولي - وزارة الشؤون الخارجية والعبادة
الكيانات المنفذة: الفريق الأرجنتيني للطب الشرعي (EAAF) - جمهورية الأرجنتين؛ المدرسة الأفريقية للعمل الشرعي الإنساني؛ المدعي العام للدولة - معهد التحقيقات الجنائية - دولة بوليفيا
المتعددة القوميات؛ المعهد الوطني للطب الشرعي وعلم الطب الشرعي - جمهورية كولومبيا؛ خدمة الطب الشرعي - جمهورية كينيا معهد الطب الشرعي - جمهورية السلفادور؛ الإدارة العامة
للحقيقة والعدالة - جمهورية باراغواي؛ المعهد المركزي لعلم الطب الشرعي - مملكة تايلند؛ المعهد العسكري للطب الشرعي ومكتب المحبون الوطنيين من وزارة العمل والمعاقين والشؤون
الاجتماعية - جمهورية فيتنام الاشتراكية

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2001 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: www.eaaf.org

الوقت والتكلفة وعدد الزيارات: أداة قياس للابتكار لتحسين تقديم الخدمات العامة

تقييم الابتكار في الخدمة العامة من وجهة نظر المواطنين

التحدي

ولضمان تحسين وصول المواطنين إلى الخدمات العامة، تنفذ بنغلاديش مختلف الابتكارات. وهي تشمل تبسيط عملية تقديم الخدمات، وتحويل الخدمات اليدوية إلى الإنترنت وتقديم الخدمات إلى عتبة المواطن. وفي المرحلة الأولى للحكومة الإلكترونية، لم تكن بنغلاديش في الغالب قادرة على تبرير وقياس فعالية هذه الابتكارات التجريبية المبسطة والرقمية والمبتكرة. في المرحلة المبكرة، عند مناقشة الابتكار في الخدمة العامة، لم يكن الموظفون المدنيون وممارسو التنمية واضحين بشأن وضع مفهوم "ابتكار الخدمة العامة". لم يتمكنوا حتى من تحديد المؤشرات التي يجب تسجيلها وتعقبها لقياس الابتكار في الخدمة العامة. وهكذا واجهت بنغلاديش صعوبات في نشر أداة مناسبة تعمل على إزالة الغموض عن الابتكار ووضع المواطنين في قلب الجهود الرامية إلى تحسين تقديم الخدمات العامة.

نحو إيجاد حل

يعتبر قياس الوقت والتكلفة وعدد الزيارات (TCV) نظام تقييم فريد لبرنامج الوصول إلى المعلومات (a2i) لتقييم نظام الخدمة الحالي من خلال قياس الأثر من وجهة نظر المواطن. يساعد الوقت والتكلفة وعدد الزيارات في تعزيز الكفاءة عبر جميع الخدمات الحكومية، كما يستكشف كيفية تطوير خدمات أكثر ملاءمة للمستخدمين عبر الإنترنت تعتمد على الأدلة التجريبية.

المصطلح "TCV" هو اختصار لثلاث كلمات تشير إلى المؤشرات الثلاثة لتقديم الخدمات: الوقت والتكلفة و(عدد) الزيارات المطلوبة للمواطن العادي للوصول إلى الخدمات. والبحوث حول مؤشرات الوقت والتكلفة وعدد الزيارات تعتبر الوقت من حيث وقت السفر ووقت الانتظار ووقت معالجة الخدمة. وبالمثل، فهي تنظر في تكاليف مثل السفر، ومدة ممثل الحكومة، ورسوم الخدمة للمساعدة في الطلبات، وتكاليف الاتصالات مثل تكلفة الهاتف المحمول والإنترنت. يأخذ تحليل الزيارة في الاعتبار تكاليف الزيارات للتطبيقات أو المتابعة أو تحديث الحالة، والتسليم النهائي للخدمة.

كما تستكشف أبحاث الوقت والتكلفة وعدد الزيارات الوقت المقدر والمتوقع والتكلفة وعدد الوفورات في الزيارات لفترات زمنية معينة. يتم حساب الوقت المقدر والمتوقع والتكلفة وعدد تحليل الزيارات بناءً على متوسط التوفير وعدد المستفيدين الذين يتم خدمتهم أو الذين سيخدمهم التدخل خلال الفترة الزمنية المحددة، بالإضافة إلى الوقت والتكلفة وعدد تحليل الزيارات، رضى المستفيدين، والأسباب الكامنة وراء ذلك، وعوامل التغيير الرئيسية، والاستفادة من وقت الفائض والتكلفة والتحديات والدروس المستفادة واستدامة التدخل.

يتم إجراء أبحاث الوقت والتكلفة وعدد الزيارات في المقام الأول لفهم التغييرات الناتجة عن الانتقال إلى الخدمات عبر الإنترنت. ويركز على الوقت، والتكلفة وعدد الزيارات للابتكارات في قطاعات الزراعة والصحة والتعليم وغيرها من قطاعات الخدمات العامة، مما يساعد على الحد من الإحباط في الحصول على خدمات معينة. هذه أداة بسيطة لتوليد أدلة يسهل فهمها ووضوحها وشفافيتها.

وحتى الآن، أجرى برنامج الوصول إلى المعلومات 102 دراسة حول الوقت والتكلفة وعدد الزيارات بشأن خدمات الابتكار المبسطة والرقمية والعنصرية. وكشفت النتائج أن هذه الابتكارات 102 خفضت ما يقرب من 65 في المائة من الوقت اللازم، و 66 في المائة من التكلفة الكاملة المعنية و 38 في المائة من الزيارات اللازمة. يبرر البحث حول مؤشرات الوقت والتكلفة وعدد الزيارات فعالية هذه الابتكارات.

يمكن للبلدان النامية الأخرى استخدام الوقت والتكلفة وعدد الزيارات للأبحاث لتنفيذ الابتكار في خدماتها العامة. في ديسمبر 2017، شاركت بنغلاديش تجارب هذه الابتكارات في ورشة العمل الدولية لدول الجنوب التي نظمت في دكا، بنغلاديش. تم تقدير نموذج "الوقت والتكلفة وعدد الزيارات" من قبل الدول المشاركة.

بيانات الاتصال:

السيدة رومانا شارمين، خبيرة إدارة النتائج والمعرفة، برنامج الوصول إلى المعلومات (a2i)، بنغلاديش، rumana.sharmin@undp.org
السيد محمد شاهين الرحمن، كبير مساعدي رئيس قسم العلاقات الاقتصادية، وزارة المالية، بنغلاديش، mailshaheenur@gmail.com أو sas-un5@erd.gov.bd

ويظهر الوقت والتكلفة وعدد الزيارات إمكانيات هائلة لتوفير خدمات صديقة للمستهلك من خلال تقييم الخدمات العامة وكذلك رضا المستفيدين. لقد أصبح مؤشراً لقياس الخدمات الحكومية من منظور وطني. أصبحت الحكومة أكثر نشاطاً وحرصاً على تقديم خدمات مبتكرة للمواطنين من شأنها تقليل وقت المستهلكين وتكلفتهم وعدد الزيارات.

أصبح الوقت والتكلفة وعدد الزيارات أداة لإدارة النتائج لقياس البحث والمعرفة والابتكار. خفض الوقت، والتكلفة وعدد الزيارات أصبحت الآن مرادفاً للابتكار داخل حكومة بنغلاديش. إن تقليص وقت المواطنين وتكلفتهم وعدد زياراتهم للوصول إلى المعلومات والخدمات العامة يضع المواطنين في المركز ويقدم معلومات بسيطة لقياس وتوصيل الجهود لتحسين الخدمات العامة ونظم إيصالها. ويسمح الوقت الذي تستغرقه البحوث والتكلفة وعدد الزيارات للحكومات بالترويج لأنشطتها مما يشجع الحكومة على تقديم المزيد من الخدمات التي تركز على المواطنين. يساعد قياس الوقت والتكلفة وعدد الزيارات الحكومة على اتخاذ قرار بشأن زيادة هذا الابتكار وتحفيزه على تنفيذ المزيد من المشاريع عبر الإنترنت أو التنفيذ التلقائي.

اسم المشروع: الوقت والتكلفة والزيارة (TCV)

الدول / المناطق: بنغلاديش

تم الترشيح من قبل: حكومة بنغلاديش

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 16.6

مدعوم من: حكومة بنغلاديش وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الكيانات المنفذة: برنامج الوصول إلى المعلومات (a2i)، قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بنغلاديش

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: أبريل 2012 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/bKtbCF



المعهد الوطني لتنسيق استئصال وزرع الأعضاء

بناء وتعزيز أنظمة التبرع بالأعضاء وزرع الأعضاء

التحدي

تفتقر العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية إلى كل من أنظمة التبرع وزرع الأعضاء التي تم تركيبها بالكامل وسياسات العمل والتبرعات التي تغطي جميع الإجراءات. وقد يؤدي ذلك إلى تعريض مرضى العضو والمناحين للخطر، ويعزى هذا الوضع في المقام الأول إلى التكاليف المرتبطة بهذه الإجراءات ومستوى القدرات التقنية للبلد.

نحو إيجاد حل

يقوم المعهد الوطني الأرجنتيني لتنسيق عمليات استئصال وزرع الأعضاء (INCUCAI) بقيادة وتنظيم عمليات التبرع وأنشطة زرع الأعضاء والأنسجة والخلايا والإشراف عليها. كما يشجع وينظم وينسق عمليات شراء وزرع الأعضاء والأنسجة والخلايا على المستوى الوطني، مما يضمن الشفافية والإنصاف والجودة. يهدف المعهد إلى بناء نظام مدمج في البنية الصحية التي يمكن أن تستجيب للمتطلبات المتعددة لعمليات الزرع، مدعومة بثقة المجتمع وموقف إيجابي تجاه التبرع.

تتعامل الإجراءات التعاونية التي طورتها مؤسسة التميز هذه مع أهداف الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في مختلف الأعمار." وتسهّل هذه الإجراءات الوصول إلى خدمات صحية أساسية جيدة، مع تشجيع التحالفات بين مؤسسات المنطقة، وهو أيضاً الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

لأكثر من 25 سنة، صندوق الأرجنتين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (FO.AR)، تحت رعاية المديرية العامة للتعاون الدولي التابعة لوزارة الشؤون الدولية والعبادة، أنشأت وشاركت في إقامة شراكات إثمائية. ويدعم معهد تنسيق عمليات التجميع وزرع الأعضاء من أجل تبادل خبراته مع وكالات التبرع والزرع في بوليفيا وكوستاريكا وباراغواي وبيرو، التي كانت مهتمة بتطوير مشاريع التعاون الثنائي لتحسين نظمها الوطنية.

والغرض منه هو بناء القدرات من خلال تبادل المعارف والتكنولوجيات وأفضل الممارسات، وإنشاء أدوات تمكن عمليات التنمية الأكثر ديناميكية من خلال المساعدة التقنية المقدمة في سياق مشاريع التعاون الدولي.

من خلال تعيين المعهد الوطني الأرجنتيني لتنسيق عمليات استئصال وزرع الأعضاء كمنظمة صحة أميركية (PAHO) / المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية، أصبحت هذه المؤسسة مركزاً مرجعياً في المنطقة والثالث في العالم (الأخران في إيطاليا وإسبانيا). بدعم من الصندوق الأرجنتيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المعهد الوطني الأرجنتيني لتنسيق الاجتماعات وزراعة الأعضاء يتعاون مع دول المنطقة بما في ذلك:

• تعزيز تنفيذ نموذج الإدارة المؤسسية، الذي ينطوي على إعادة تنظيم للإدارة السريرية والإدارية لعمليات



© INCUCAI

التبرع والزرع؛

- توفير أدوات لتمكين السلطات الصحية في البلدان المشار إليها بهدف وضع الخطط القانونية والأخلاقية لتطوير عمليات التبرع وزرع الأعضاء بناءً على معايير منسقة؛
- تبادل الخبرات مع الأطر التنظيمية التي تضمن قائمة انتظار واحدة للزراعة الوطنية والتسجيل؛
- إجراء نقل القدرات مع المؤسسات لتحسين ممارسات الإدارة والاهتمام بالتبرع وزرع الأعضاء والأنسجة والخلايا، بما في ذلك التشخيص المبكر للموت في الدماغ والحفاظ على الجثث، وفي شراء الأنسجة العضلية الهيكلية والحفاظ عليها وتوزيعها؛ و،
- تقديم التدريب للعاملين الصحيين في الممارسات الإدارية والسريرية المحسنة من أجل تنفيذ مختبر فريد للتوافق النسيجي وإمداد المصل لدعم التبرع المؤسسي وشبكة الزرع.

مع الدعم من الصندوق الأرجنتيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تعاون المعهد الوطني الأرجنتيني لتنسيق عمليات استئصال وزرع الأعضاء لتقديم تدريب مهني لحوالي 300 شخص من النساء والرجال في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، **نتيجة للتعاون مع المعهد الوطني الأرجنتيني لتنسيق عمليات استئصال وزرع الأعضاء، تم إنشاء السجل الوطني للجهات المانحة للسمات المكونة للدم / الخلايا الجذعية (CPH) في بيرو.** وهي تحتفظ بقائمة المرشحين الراغبين في التبرع بالخلايا لاستخدامها في الزرع. في باراغواي، تم تطوير قائمة الانتظار ومعايير توزيع الأعضاء من خلال المشروع مع الصندوق الأرجنتيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

والتعاون الثلاثي.

المعهد الوطني الأرجنتيني لتنسيق الاجتثاث وزرع الأعضاء أحرزت تقدماً في إعداد المواد التدريبية، وهي متاحة على موقعها الإلكتروني. سيتم إتاحة دورة تدريبية على الإنترنت مجاناً، يجري تطويرها بالاشتراك مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية / منظمة الصحة العالمية، في الحرم الافتراضي التابع لمنظمة الصحة في باناميريكان: <https://www.campusvirtualsp.org/>.

وباختصار، فإن إجراءات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي يروج لها الصندوق الأرجنتيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يمكن أن تعزز روابط المعاملة بالمثل داخل المنطقة برمتها من حيث التبرع والزرع. وقد يسّر ذلك الحوار بين المؤسسات المعنية والتبادلات بشأن نماذج الإدارة الناجحة، ووضع هذه المسألة على جداول أعمال الوزارات (بما يتماشى مع مبادئ الأخلاقيات البيولوجية والجودة والشفافية على الدوام) وتيسير تحسين مؤشرات الزرع في بلدان المنطقة. وقد استخدمت الخبرة المقدمة لوضع اللوائح والسياسات في هذا المجال. وتقوم الشبكة الأيبيرية الأمريكية / شبكة التبرع وزراعة الأعضاء / (الشبكة الأيبيرية الأمريكية ومجلس التبرع وزرع الأعضاء)، مع إسبانيا كرئيس لها والأرجنتين كنائب للرئيس، بتطوير التوصيات التي تشكل أساساً لصياغة اللوائح في المنطقة. وتعتمد قابلية تطبيق هذه الممارسات الجيدة وتأثيرها بشكل كبير على الأولوية التي يعينها جدول أعمال البلد للتبرع والزرع.

بيانات الاتصال:

المعهد الوطني لتنسيق استئصال وزرع الأعضاء،
smadera@incuca.gov.ar

اسم المشروع: المعهد الوطني لتنسيق استئصال وزرع الأعضاء (INCUCAI)

الدول / المناطق: الأرجنتين، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، كوستاريكا، باراغواي، بيرو

تم الترشح من قبل: المديرية العامة للتعاون الدولي - وزارة الشؤون الخارجية والعبادة في جمهورية الأرجنتين

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.8، 17.9

مدعوم من: الصندوق الأرجنتيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (FO.AR.) - المديرية العامة للتعاون الدولي - وزارة الشؤون الخارجية والعبادة

الكيانات المنفذة: المعهد الوطني لتنسيق استئصال وزرع الأعضاء - وزارة الصحة - جمهورية الأرجنتين؛ وزارة الصحة - دولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ صندوق الضمان الاجتماعي الكوستاريكي -

كوستاريكا؛ المعهد الوطني للاستئصال وزرع الأعضاء - جمهورية باراغواي؛ وزارة الصحة - جمهورية بيرو

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2018 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/Y9KpwY



نظام تتبع أهداف التنمية المستدامة

أداة بنغلاديش عبر الإنترنت لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

التحدي

وبدون بيانات الجودة، يكاد يكون من المستحيل توفير المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب وتصميم السياسات ومراقبتها وتقييمها. لكي تقوم الحكومة بتخطيط ورصد تأثير سياساتها، يجب أن تكون قادرة على قياس البيانات ورؤية التقدم على أساس سنوي. يحتاج نطاق خطة عام 2030 إلى بيانات مصنفة عالية الجودة حسنة التوقيت ومفتوحة وقابلة الوصول والفهم وسهلة الاستخدام. ولكن حتى وقت قريب، لم يكن لدى بنغلاديش نظام تتبع عبر الإنترنت ومستودع بيانات لمراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تم الحفاظ على البيانات التي تنتجها مختلف الوكالات في صوامع مختلفة ولم تكن متكاملة. ونتيجة لذلك، شكل تجميع البيانات يدوياً واستخدامها في القرارات المتعلقة بالسياسات تحديات كبيرة. على هذه الخلفية، كانت هناك حاجة ماسة لأداة مراقبة لتتبع التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة. نظام تتبع أهداف التنمية المستدامة هو الحل لهذه الحاجة.

نحو إيجاد حل

نظام تتبع أهداف التنمية المستدامة هي أداة بسيطة ولكنها قوية تم تطويرها بواسطة برنامج الوصول إلى المعلومات (a2i) التابع لحكومة بنغلاديش من أجل تحديد الأهداف الشاملة وتتبع التقدم لكل هدف، مؤشراً بعد مؤشر. هو منصة القياس والتحليلات على الإنترنت التي تستفيد من ثورة البيانات الضخمة. يهدف نظام تتبع أهداف التنمية المستدامة إلى إنشاء مستودع بيانات لمراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا يجعل من الممكن تعزيز جمع البيانات في الوقت المناسب وتحسين تحليل الوضع ورصد الأداء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك الأهداف الإنمائية الوطنية الأخرى. بلغت تكلفة تطوير هذا النظام حوالي 62 000 دولار أمريكي. تم تخصيص مبلغ إضافي قدره 50 000 دولار أمريكي للمحافظة عليه للفترة 2018-2020. عندما تنتهي هذه الفترة، سيتم تمديد عقد الصيانة وفقاً لذلك. يتم الحفاظ على هذا النظام من خلال الوصول إلى المعلومات.

يجمع نظام تتبع أهداف التنمية المستدامة البيانات إلكترونياً من مصادر البيانات المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار المناطق الجغرافية المختلفة. تتم معالجة البيانات المجمعة في النظام لتصور حالة وتقدم أهداف التنمية المستدامة من خلال العديد من مخططات التمثيل وإعداد التقارير. وبالتالي، فإنه يدعم تتبع كل مقصد ومؤشر مقابل المعالم المحددة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة.

يسمح التصميم المبتكر للمتتبع بتخصيصها لأي لغة وأي بلد. بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة، يمكن أيضاً تتبع التقدم المحرز في خطة التنمية الأخرى المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فمن السهل تكرارها ويمكن توفير الوقت والموارد القيّمة للبلدان الأخرى لتطوير نظام التتبع الخاص بها، ولا سيما دول الجنوب. تجري حالياً مشاركة المعرفة في هذا المتتبع في 11 بلداً من بلدان الجنوب في إطار التعاون بين بلدان الجنوب: بوتان والإكوادور وفيجي وملايو والمالديف وباراغواي وبيرو والفلبين والصومال وتونس وأوغندا.

بيانات الاتصال:

محمد رضاء الكريم، مستشار - تنفيذ البيانات الحكومية المفتوحة، برنامج الوصول إلى المعلومات، قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بنغلاديش، rezaul.karim@a2i.gov.bd
السيد محمد شاهين الرحمن، كبير مساعدي رئيس قسم العلاقات الاقتصادية، وزارة المالية، بنغلاديش، mailshaheenur@gmail.com أو sas-un5@erd.gov.bd

يمكن تعديل نظام تتبع أهداف التنمية المستدامة وفقًا لكل سياق تطوير ومجموعة من التحديات التي تواجهه. إن دعم الشراكات، وتوافر البيانات والتحليلات النوعية، والمساءلة هي مواضيع أساسية للتنفيذ الناجح. لذلك، لديها القدرة على لعب دور حاسم في تسهيل صياغة سياسات أكثر استنارة وتوجيه تخصيص الموارد وكذلك صنع القرار في جميع أنحاء الجنوب العالمي.



اسم المشروع: نظام تتبع أهداف التنمية المستدامة في بنغلاديش
الدول / المناطق: بنغلاديش

تم الترشيح من قبل: حكومة بنغلاديش

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 17.18، 17.19

مدعوم من: حكومة بنغلاديش وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الكيانات المنفذة: برنامج الوصول إلى المعلومات (a2i)، قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بنغلاديش

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: المرحلة الأولى: 2016-2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: www.sdg.gov.bd



مركز الصين للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقاسم المعرفة الجنوبية من خلال تنمية القدرات وتقديم منح صغيرة

التحدي

تزايد القدرات الاقتصادية والتقنية للجنوب وظهور مجموعة متنامية من بلدان الجنوب، مثل البرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا ودول الخليج كما خلق أصحاب المصلحة المؤثرون في العلاقات الاقتصادية الدولية فرصاً هامة للتعاون في مجال التنمية بين بلدان الجنوب كتكملة للتعاون بين الشمال والجنوب.

كانت الصين، باعتبارها دولة نامية كبيرة تتمتع بقدر كبير من الخبرة في مجال التنمية، دوماً مؤيدة ومثابرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع ذلك، ورغم هذا الالتزام، يدرك أصحاب المصلحة في الحكومة الصينية أن الإمكانيات الكاملة لتقاسم المعارف والخبرات الصينية مع العالم، وتقديم حلول جنوبية للصين، لم تتحقق بعد. على سبيل المثال، لا تزال معظم أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب في الصين تتم على أساس ثنائي بقيادة الحكومة مع الحد الأدنى من مشاركة القطاع الخاص. ومثل العديد من المبادرات فيما بين بلدان الجنوب، فإن كفاءة تعبئة الأموال واستخدامها محدودة.

نحو إيجاد حل

أنشئ مركز الصين للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSDC)، مع أمانته في بكين، في عام 2008 لمعالجة بعض من هذه القيود. وهي شراكة بين المركز الصيني الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني (CICETE)، تحت رعاية وزارة التجارة الصينية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNOSSC). وتتمثل المهمة الشاملة لمركز التنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز التجارب والممارسات الناجحة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبناء القدرات الإجمالية في الجنوب العالمي. وهو يتألف من شبكة تضم حوالي 30 مركزاً للتميز في الصين.

تم تصميم مركز التنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب للقيام بما يلي:

- بناء شراكات قوية بين أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، لتعزيز إمكانيات موارد التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الصين.
- تسهيل تبادل المعلومات والخبرات داخل الصين وبين الصين وبلدان الجنوب الأخرى.
- إنشاء قائمة بخبراء التعاون بين بلدان الجنوب.
- توفير التعرض الدولي للشركات الصينية الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) من خلال المشاركة في أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- زيادة عدد المشروعات الثلاثية والشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).
- توفير التمويل التحفيزي على نطاق صغير لأنشطة التعاون الملموسة.

منذ تأسيسه، عزز مركز التنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب التبادل الاقتصادي والفني بين البلدان النامية من خلال التدريب وحلقات العمل وبرنامج المنح الصغيرة. وتنتج الأمانة أيضاً معلومات عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بما في ذلك تقرير التنمية الصيني عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يقدم بحثاً منتظماً عن التعاون الصيني القائم على التعاون بين بلدان الجنوب بشأن التجارة والاستثمار والمعونة الأجنبية؛ يحلل تأثير التعاون الصيني القائم على التعاون بين بلدان الجنوب؛ ويحدد التحديات الحقيقية والحلول المقترحة.



وحتى الآن، كان هناك 18 برنامجاً للمنح الصغيرة في إطار مركز التنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تغطي مجموعة متنوعة من المواضيع بما في ذلك الزراعة والغابات والطاقة والتبادل الثقافي والمعلومات. وقد أفادت هذه البرامج البلدان النامية، بما في ذلك كمبوديا وإثيوبيا وكينيا وليبيريا وميانمار وجنوب أفريقيا وسري لانكا والسودان وتنزانيا وفانواتو

وفيت نام، بعض الأمثلة على المنح الصغيرة تشمل:

- مشروع تدليلي صغير بين الصين وكينيا حول الأنظمة الكهروضوئية الشمسية وأنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية؛
- التعاون الدولي لتطبيقات ترويج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمدينة لصالح البلدان النامية؛
- تكنولوجيا الإسكان بأسعار معقولة للبلدان النامية؛
- حزمة نقل التكنولوجيا لتكليف مصنع صياغة مبيدات الآفات صديق للبيئة في السودان؛
- زيادة البحوث بشأن تطوير وتطبيق وفعالية نظم الجدار الموفرة للطاقة والمصممة خصيصاً لكمبوديا وفيتنام؛
- تعزيز مهارات دبلجة البث التلفزيوني في أفريقيا؛ و
- تطوير معالجة الخيزران ذات القيمة المضافة في فانواتو.

يولي مركز التنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية كبرى للتعاون العملي بين الدول النامية. من خلال تسهيل تبادل الخبرات وورش عمل تطوير القدرات التقنية، يقوم مركز التنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب ببناء قدرات الشركاء في البلدان الأخرى، الذين يمكنهم بعد ذلك تمرير هذه المعرفة إلى الأقران والزملاء. ولتعزيز الاستدامة، يتعين على جميع الشركاء الذين يتلقون منحاً صغيرة الحجم من مركز التنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يكونوا على الأقل مواظبين على التمويل بالدولار من الموارد الموازية.

مركز التنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب يخضع حالياً لتقييم لمدة 10 سنوات. وسيتم استخدام نتائج هذا التقييم في نطاق المرحلة التالية من المشروع، بما في ذلك كيفية ربط مركز التنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أفضل وجه بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومبادرة الحزام والطريق التي تدعمها الصين، والأطر الإنمائية الأخرى.

وبالنظر إلى النطاق المواضيعي الواسع لمركز التنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقد ساهم المشروع في عدد من أهداف التنمية المستدامة. ساهم مركز التنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل مباشر في الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة والصرف الصحي)، الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة)، الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (المدن والمجتمعات المستدامة)، الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (إجراء يتعلق بالمناخ) والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (الشراكات من أجل الأهداف).

بيانات الاتصال:

السيدة كاي يون، مسؤولة البرامج، مركز التنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، المركز الصيني الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني،
caiyun@cicete.org

اسم المشروع: مركز الصين للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدول/ المناطق: عالمي

تم الترخيص من قبل: المركز الصيني الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني (CICETE)، مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 6.7، 7.4، 8.2، 9.1، 11.1، 13.1، 17.6، 17.9

مدعوم من: مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الكيانات المنفذة: المركز الصيني الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2008-2018



تعزيز ودمج الشركات الصغيرة والمتوسطة من غواتيمالا وهندوراس من خلال منصة ANTAD.biz

تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غواتيمالا وهندوراس

التحدي

ويتمثل التحدي في دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) في غواتيمالا وهندوراس كموردين جدد للسلاسل التجارية وتعزيز قدرتها التنافسية في سلسلة توريد قطاع البيع بالتجزئة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تكرار النظام الأساسي الذي طورته الرابطة الوطنية للخدمة الذاتية والمتاجر متعددة الأقسام، إلى اتحاد تجار التجزئة، مع زيادة التزامهم بالإنتاج والاستهلاك المستدام. بالإضافة إلى ذلك، واجه المشروع التحدي المتمثل في إقناع صغار المنتجين بتبني ممارسات نظيفة، تتطلب في بعض الأحيان استثمارات أولية مهمة، ولكن على المدى الطويل يقابلها انخفاض تكاليف الطاقة وتحسين الاعتراف بالعلامات التجارية.

نحو إيجاد حل

ولمواجهة هذا التحدي، سعى مشروع منصة ANTAD.biz ومكوناتها البيئية، بدعم من الوكالة المكسيكية للتعاون الإنمائي الدولي (AMEXCID)، إلى المساهمة في تطوير موردين جدد للسلاسل التجارية. بالإضافة إلى ذلك، كان هدفها هو زيادة القدرة التنافسية في سلسلة التوريد لقطاع تجارة التجزئة من خلال تحويل المنصة التي طورته الرابطة الوطنية للخدمة الذاتية والمتاجر متعددة الأقسام إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في غواتيمالا وهندوراس. وكان المشروع متوافقاً تماماً مع سياسات التنمية وأهداف الوزارات والغرف والشركات الصغيرة والمتوسطة للشركاء المتعلقين. شمل مشروع المنصة تحليل ذاتي بيئي مقسم إلى ثلاثة مكونات موضوعية: إطار قانوني لحماية البيئة؛ الممارسات لعمليات أكثر كفاءة؛ وتنظيم الممارسات البيئية والشهادات.

كان أحد التحديات الملحة التي واجهتها المبادرة هو تنسيق عدد كبير نسبياً من أصحاب المصلحة في ثلاثة بلدان شريكة مع المستفيدين، بتيسير من ألمانيا والمكسيك. وتمثل تحد آخر في الفترة الزمنية المحدودة التي حددتها الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في كل مكتب قطري (غواتيمالا وهندوراس والمكسيك) لتنفيذ أنشطة الإدارة المالية بسبب سياساتها الداخلية ومعاييرها وإجراءاتها الإدارية. ومع ذلك، يلتزم جميع الشركاء بالمشاركة في التعلم المشترك وتعزيز الحوكمة الأفقية من خلال عقد اجتماعات وورش عمل نصف شهرية. بالإضافة إلى ذلك، كان العنصر الهام لنجاح المشروع هو الدور القيادي للقطاع الخاص، ولا سيما الرابطة الوطنية للخدمة الذاتية والمتاجر متعددة الأقسام، خلال مرحلتَي التفاوض والتنفيذ.

وقدم المشروع حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة في غواتيمالا وهندوراس للعمل بطريقة سليمة بيئياً وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة. **مكنّت منصة ANTAD.biz من زيادة القدرة التنافسية لموردي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غواتيمالا وهندوراس من خلال دمج أفضل الممارسات في الاستدامة البيئية.** وبالمثل، شجعت المنصة نقل المعرفة، وبناء القدرات بين غرف التجارة، وإقامة روابط تجارية مع المشترين من السلاسل التجارية في المكسيك. ونتيجة لذلك، تم تسجيل 508 شركة في المنصة؛ من هؤلاء، شارك 367 في التحليل البيئي. وقدم التدريب إلى 40 شركة في هندوراس، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بشأن الممارسات التجارية والاستدامة من أجل تعزيزها في قطاع البيع بالتجزئة.

وأفاد موردو غواتيمالا وهندوراس بوجود 180 صلة تجارية محتملة. تتم مراقبة هؤلاء الموردين لمعرفة عددهم سوف يحققون فرص عمل ملموسة من هذه الروابط. وشارك ما مجموعه 17 شركة من كلا البلدين كعارضين في معرض الرابطة الوطنية للخدمة الذاتية والمتاجر متعددة الأقسام و الطعام في عام 2017 و 2018.



وتلقت المبادرة دعماً قوياً من القطاع الخاص لأنه يتماشى مع مصالحها التجارية ومُودجها، وهو أمر ضروري لتكرار المشروع في مجالات أخرى وضمان استدامته.

بيانات الاتصال:

السيد ماريو موراليس كابريرا، نائب المدير العام للتعاون الاقتصادي،
الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AMEXCID)،
mmoralesc@sre.gob.mx

نتيجة للنتائج الإيجابية، تمت الموافقة على المرحلة الثانية من المشروع لعام 2018. مرحلة التنفيذ جارية بالفعل وسوف تختتم في منتصف عام 2019. الهدف من المرحلة الثانية هو تعزيز منصة ANTAD.biz ومكوناتها البيئية في غواتيمالا وهندوراس من خلال توسيع وتنويع الشركات في المناطق والقطاعات، وكذلك تنفيذ استراتيجيات الاستدامة المالية. علاوة على ذلك، سيتحول المكون البيئي من منظور بيئي حصري إلى مكون استدامة الشامل، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلاوة على ذلك، ستسعى المرحلة الثانية أيضاً إلى تطوير القدرات المحلية عن طريق تدريب المشترين والموردين في مواضيع مثل التجارة المستدامة وتكامل الموردين في سلسلة التوريد لقطاع التجزئة.

اسم المشروع: تعزيز وتكامل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الموردين من خلال منصة ANTAD.biz

الدول/ المناطق: ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك

تم الترشيح من قبل: المكسيك

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 12.5، 12.6، 12.8، 17.3، 17.11

مدعوم من: الوكالة المكسيكية للتعاون الإنمائي الدولي (AMEXCID) وألمانيا: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية و COPLAN

الكيانات المنفذة: مجلس تنسيق الأعمال (CCE)، الرابطة المكسيكية للخدمة الذاتية والمتاجر (ANTAD)، غرفة صناعة غواتيمالا (CIG)، مجلس هندوراس للمشاريع الخاصة (COHEP)، غرفة التجارة والصناعة في تيغوسيغالبا (CCIT) وغرفة التجارة والصناعة في كورتيس (CCIC)

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2015-2017

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/vXQvuR



الدبلوماسية الصحية في سياق تكامل أمريكا الجنوبية

دورة افتراضية تهدف إلى تعزيز القدرات في مجال دبلوماسية الصحة داخل وزارات الصحة

التحدي

يهدف مصطلح "دبلوماسية الصحة العالمية" إلى تصوير المفاوضات متعددة المستويات والمتعددة الأطراف التي تشكل وتدير بيئة السياسة العالمية من أجل الصحة.¹ وفي هذا الصدد، يعمل المسؤولون الذين يعملون في مجال العلاقات الدولية في وزارات الصحة كدبلوماسيين، ويمثلون بلدانهم في منتديات متعددة الأطراف في المجال الصحي. على الرغم من خبرتهم العملية، فإن الكثير منهم يفتقرون إلى المعرفة النظرية حول دبلوماسية الصحة والحوكمة الصحية. وكان من المقرر أن تساهم الدورة في تعزيز قدراتها في مجال الدبلوماسية الصحية ودعم تطوير المشاريع الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي في أمريكا الجنوبية.

نحو إيجاد حل

معهد أمريكا الجنوبية للحكومات في الصحة (ISAGS) هو منظمة عامة حكومية دولية مرتبطة بمجلس الصحة التابع لاتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR). كمرکز للدراسات رفيعة المستوى ومناقشة السياسة العامة، تساهم إجراءاتها في تطوير الحكم والقيادة في مجال الصحة في بلدان أمريكا الجنوبية.

لتحقيق أهدافه، يحدد معهد أمريكا الجنوبية للحكومات في الصحة الاحتياجات، ويطور البرامج ويدعم تدريب الموارد البشرية والقيادة الاستراتيجية في المجال الصحي، بالتنسيق مع المنظمات الوطنية والدولية.

ومن أجل معالجة التحدي المذكور أعلاه، قام معهد أمريكا الجنوبية للحكومة الصحية بتطوير الدورة الافتراضية، الدبلوماسية الصحية في سياق تكامل أمريكا الجنوبية، بالاشتراك مع مركز العلاقات الدولية في مؤسسة أوسفالدو كروز (/ CRIS FIOCRUZ) للبرازيل وجامعة أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (FLACSO الأرجنتين) في الأرجنتين. تم اقتراح هذه الدورة في إطار خطة التشغيل السنوية للمعهد الأمريكي الجنوبي لحكومة الولايات المتحدة لعام 2017، استجابة لطلب من شبكة مكاتب الصحة الدولية لاتحاد دول أمريكا الجنوبية (REDSSUR ORIS).

كانت أهداف الدورة المساهمة في تعزيز قدرات الفرق الفنية لمكاتب العلاقات الدولية في وزارات الصحة لاتحاد الدول الأعضاء في دول أمريكا الجنوبية، وللتعبير عن أهمية هذه المكاتب كأداة للعلاقات الدولية في مجال الصحة. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الدورة في التحقق من صحة معهد أمريكا الجنوبية الحكومي في مجال الصحة كمسهل للدبلوماسية الصحية في المنطقة. بالإضافة إلى بناء القدرات التقنية، ساعدت الدورة في تعزيز بناء هوية أمريكا الجنوبية بناء على رؤية للحق العالمي في الصحة.

تشمل منهجية الدورة ما يلي: 21 مقطع فيديو مسجل، يتم إصداره كل أسبوع؛ جلسات حية في نهاية كل وحدة (مجموعات باللغة الإسبانية وباللغة الإنجليزية)؛ منتدى افتراضي إنتاج مقالتيْن فرديتين؛ ومشروع المجموعة النهائي، الذي ينبغي أن يكون مشروع تعاون مجددة تشمل ما لا يقل عن أربعة بلدان ومعهد أمريكا الجنوبية للحكومة في مجال الصحة. استخدم المعهد الأمريكي للحكومات في أمريكا الجنوبية منصة مودل، تم تكييفها وفقاً لاحتياجات هذه الدورة. كان اختيار المشاركين وفقاً لتقدير كل مكتب العلاقات الدولية في 12 وزارة الصحة في أمريكا الجنوبية. لذلك، أرسل كل وزير معهد أمريكا الجنوبية للصحة في الحكومة قائمة بموظفيه الخمسة الذين سيشاركون في الدورة؛ وبناء على ذلك، تراوح المشاركون بين مساعدين تقنيين إلى المديرين ونواب الوزراء.

¹ كيكوش، سبرشيميت ويوس، 2007.

و Organismo Andino de Salud - Convenio Hipólito Unanue)
(ORAS - CONHU) ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية (PAHO) بتقييم
جدوى تنفيذ أحد المشاريع التي تقترح إنشاء مرصد إقليمي للهجرة والصحة.

هذه المبادرة قابلة للتكرار، حيث أن جميع مقاطع الفيديو المسجلة متاحة
للمجموعات المهتمة من خلال الموقع الإلكتروني لمعهد أمريكا الجنوبية
التابع للحكومة. يعمل معهد أمريكا الجنوبية للحكومات في الصحة على
إصدار مختصر من الدورة التعليمية التي سيتم بثها عبر الإنترنت.

بيانات الاتصال:

السيدة كارينا فانسي، المديرية التنفيذية بمعهد أمريكا الجنوبية
للحكومة في مجال الصحة، isags@isags - unasur.org،
carinavance@isags - unasur.org

تعد هذه الدورة مثلاً على العمل من أجل تحقيق الهدف 17 من أهداف
التنمية المستدامة (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل
التنمية المستدامة)، والهدف 16-17 (تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية
المستدامة)، تكملها شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين تعمل على
حشد وتقاسم المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية لدعم تحقيق
أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

وقد شارك في الدورة 60 شخصاً من وزارات الصحة والخارجية في 12 دولة.

قدم المشاركون 10 مشاريع نهائية، بما في ذلك مقترحات للتعاون التقني
بين البلدان في مختلف المجالات الصحية، والهجرة، وشراء الأدوية، ومراقبة
الإنفلونزا، ووضع العلامات الغذائية، والإدماج الاجتماعي، والعرق، واستخدام
الأدوية على نحو رشيد، والصحة على طول الحدود، تعزيز الصحة والوصول إلى
الأدوية عالية الثمن. وتقوم بعض البلدان، إلى جانب معهد أمريكا الجنوبية
للصحة في الحكومة ومنظمة الصحة الإنديزية اتفاق هيبوليتو أونانيو

اسم المشروع: الدورة الافتراضية حول الدبلوماسية الصحية في سياق تكامل أمريكا الجنوبية

الدول / المناطق: الأرجنتين، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، شيلي، كولومبيا، إكوادور، غيانا، باراغواي، بيرو، سورينام، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية

تم الترشح من قبل: ISAGS UNASUR

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 17.16

مدعوم من: معهد أمريكا الجنوبية للحكومات في الصحة - اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومركز العلاقات الدولية في الصحة في مؤسسة أوزوالدو كروز (CRIS / FIOCUZ) للبرازيل وجامعة أمريكا
اللاتينية للعلوم الاجتماعية في الأرجنتين (FLACSO Argentina)

الكيانات المنفذة: معهد أمريكا الجنوبية للحكومات في الصحة - اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومركز العلاقات الدولية في صحة مؤسسة أوزوالدو كروز (CRIS / FIOCUZ)، وجامعة أمريكا اللاتينية
للعلوم الاجتماعية في الأرجنتين (FLACSO Argentina)

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: أغسطس - ديسمبر 2017

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://isags - unasur.org/en/courses>



برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى (SPECA): التعاون دون الإقليمي لتحقيق خطة التنمية المستدامة

لعام 2030

بناء التعاون دون الإقليمي بين البلدان غير الساحلية في آسيا الوسطى للاستجابة لتحديات التنمية المستدامة

التحدي

أعلنت دول برنامج الأمم المتحدة الخاص من أجل اقتصادات بلدان آسيا الوسطى التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك تواجه المنطقة تحديات خطيرة في مجال التنمية المستدامة. وينصب التركيز الحصري لاقتصادات البلدان وصادراتها على عدد محدود من السلع (لا سيما الهيدروكربونات) على مشاكل خطيرة للتنمية المستدامة، وخلق وظائف لائقة وحماية بيئية. على مر السنين، أثبت برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى ميزته النسبية كمركز شبه إقليمي لمواجهة التحديات الحالية للتنمية المستدامة، مثل تحسين الاتصال، الإدارة عبر الحدود للموارد الطبيعية وإدارة الحدود لتسهيل التجارة وتعميم الابتكار في الاستراتيجيات ووثائق السياسات. أنشأتها البلدان المشاركة من أجل معالجة القضايا الحاسمة للتعاون الإقليمي، مع الاعتماد على الصكوك القانونية الدولية والقواعد والمعايير والتوصيات التي تقدمها اللجنتان الإقليميتان.

نحو إيجاد حل

أطلقت الأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى في عام 1998 بمبادرة من البلدان لتعزيز التعاون دون الإقليمي في آسيا الوسطى وإدماجه في الاقتصاد العالمي. وتجمع أنشطة البرنامج بين المساعدة التقنية وبناء القدرات من خلال مناقشات سياساتية رفيعة المستوى ومتعددة القطاعات ومناقشات بين الوزارات والحوار المنتظم بين أوساط السياسة والأعمال والمباحث. وتعتبر البلدان المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص من أجل اقتصادات بلدان آسيا الوسطى البرنامج ذا أهمية بالغة وأداة فريدة تجمعهما معاً لتحديد الحلول المشتركة. في عام 2018، وصفت حكومة كازاخستان برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى بأنه "الكيان الوحيد الذي يشمل فقط دول آسيا الوسطى ... توفير إمكانيات قوية لدول آسيا الوسطى لحل المشاكل".

في عام 2015، بعد اعتماد خطة عام 2030، قرر برنامج الأمم المتحدة الخاص من أجل اقتصادات دول آسيا الوسطى أن يصبح البرنامج منصة للتعاون دون الإقليمي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. في عام 2016، حددت الأفرقة العاملة الستة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى تدخلاتها وأولوياتها واحتياجاتها من البلدان المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص من أجل اقتصادات بلدان آسيا الوسطى فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، والتي وجدت ما يلي:

- يساهم الفريق العامل المعني بالمياه والطاقة والبيئة في الأهداف 6 و 7 و 12 من أهداف التنمية المستدامة؛
- يساهم الفريق العامل المعني بالنقل المستدام في أهداف التنمية المستدامة 3 و 9 و 11؛
- يساهم الفريق العامل المعني بالتجارة في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة؛
- يساهم فريق العمل المعني بالتنمية القائمة على المعرفة في أهداف التنمية المستدامة 8 و 9 و 13؛
- يساهم الفريق العامل المعني بنوع الجنس والاقتصاد في الهدف 5 و 8 من أهداف التنمية المستدامة؛ و
- يساهم الفريق العامل المعني بالإحصاءات في دعم مراقبة أهداف التنمية المستدامة في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

إن نتائج برنامج الأمم المتحدة الخاص لمجموعات عمل اقتصادات آسيا الوسطى تبين نجاح برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى كمنصة شبه إقليمي لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

طور الفريق العامل المعني بالتجارة مجموعة من المبادئ من أجل التجارة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وعرضها على حكومات برنامج الأمم المتحدة الخاص من أجل اقتصادات بلدان آسيا الوسطى لإدراجها في خطط التنمية المستدامة الوطنية الخاصة بها. تقيم استعداد أذربيجان وكازاخستان لتنفيذ اتفاقيات تيسير التجارة بمنظمة المرحاض العالمية، اللتين استخدمتا في كلا البلدين في مفاوضاتهما في المنظمة العالمية للمراحيض (أهداف التنمية المستدامة 17.10)، وإدراج كازاخستان وقرغيزستان في قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العالمية بشأن التدابير غير التعريفية (TRAINS)، أصبحت أفضل الممارسات. أتاح فريق الأمم المتحدة الخاص التابع لمجموعة العمل المعنية بالاقتصادات في آسيا الوسطى والمعني بالتنمية القائمة على المعرفة تبادل أفضل الممارسات واستعراض النظراء للتوصيات المتعلقة بالسياسات المقدمة إلى السلطات الوطنية في البلدان التي تجري استعراضات لأداء الابتكار¹. بناء على التقدم القوي حتى الآن، تقرر في برنامج الأمم المتحدة الخاص لمنتدى الاقتصادات الخاصة لمنطقة آسيا الوسطى لعام 2017 ومجلس الإدارة (دوشانبي، 5 - 6 كانون الأول / ديسمبر 2017) وضع استراتيجية إقليمية بشأن الابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وساعد الفريق العامل المعني بالمياه والطاقة والبيئة، الذي يركز على وضع أطر قانونية ومؤسسية وطنية لسلامة السدود في قرغيزستان وطاجيكستان، على إنشاء نظام جديد لرصد السلامة في سد أورتوتوكوي في قرغيزستان. على المستوى شبه الإقليمي، تم إنتاج نموذج للتنظيم الوطني لإنشاء السجل العقاري للمنشآت المائية.

بفضل التعاون الناجح العابر للحدود في حوضي نهر تشو وتالاس، تشارك كازاخستان وقرغيزستان في مياه نهري تشو وتالاس للري وتوليد الطاقة المائية. وتقع مرافق تنظيم هذه الأنهار (السدود وخزانات المياه والقنوات) في مجرى النهر في قرغيزستان، في حين تعتمد كازاخستان على تشغيلها وصيانتها بشكل سليم. تهدف لجنة تشو - تالاس للمياه (CTWC) إلى

تحقيق التقاسم العادل واستخدام موارد المياه في حوضي نهر تشو وتالاس استجابة لتغير المناخ الذي يؤثر على الموارد المائية في المنطقة. طور البلدان تحليلاً تشخيصياً عبر الحدود (TDA) وبرنامج عمل استراتيجي (SAP)، وافقت عليه كلتا الحكومتين وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في إطار مشروع مرفق البيئة العالمية، تمكن التعاون العابر للحدود والإدارة المتكاملة للموارد المائية في حوضي نهر تشو وتالاس (2015 - 2018). استفادت أنشطة لجنة تشو - تالاس للمياه في كل آسيا الوسطى من خلال تمكين التعاون الثنائي الناجح بشأن الموارد المائية العابرة للحدود. وباعتبارها ابتكاراً على نطاق المنطقة، فإن النهج التعاوني مع بلدين من بلدان آسيا الوسطى اللتين تمارسان الملكية المحلية الكاملة للتحليل التشخيصي المستقل وبرنامج العمل الاستراتيجي قد حصل على التزام من أعلى المستويات. - المجلس الحكومي الدولي لكازاخستان وقرغيزستان، برئاسة رئيسي وزراء البلدين. وأدى التنفيذ الناجح لبرنامج العمل الاستراتيجي في حوضي نهر تشو وتالاس إلى الاهتمام بتكرار ذلك داخل وخارج برنامج الأمم المتحدة الخاص من أجل اقتصادات منطقة آسيا الوسطى.

يمكن تكرار تجربة برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى في مناطق وأحواض الأنهار الأخرى، حيث تعترف البلدان المجاورة أو المشاطئة بفوائد التعاون العابر للحدود والحاجة المشتركة إلى وضع قواعد لإدارة المياه مع بناء الإرادة السياسية في نفس الوقت لبرنامج مشترك وأداة قانونية لإدارة الموارد المائية معاً.

بيانات الاتصال:

السيد ماريو أبوستولوف، مستشار إقليمي، تجارة،

mario.apostolov@un.org

السيد باتير حاجيف، مسؤول الشؤون الاقتصادية، البيئة،

batyr.hajiyev@unece.org

السيد كريستوفر أتي، مسؤول الشؤون الاقتصادية، التعاون الاقتصادي

والتكامل، christopher.athey@unece.org

اسم المشروع: برنامج الأمم المتحدة الخاص من أجل اقتصادات آسيا الوسطى (SPECA): التعاون دون الإقليمي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الدول / المناطق: أفغانستان وأذربيجان وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان

تم الترشح من قبل: اللجنة الاقتصادية لأوروبا

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 3.6، 3.9، 6.5، 7.1، 7.2، 7.3، 7a، 7b، 8.2، 8.3، 9.1، 9.4، 9.5، 9b، 9c، 11.2، 12.2، 12.3، 12a، 13.1، 13.2، 13.3، 17.1، 17.11، 17.18، 17.19

مدعوم من: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

الكيانات المنفذة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 1998 - 2019

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/GFC8fa؛ goo.gl/tNbWq7



شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة - ARTNet

شبكة مفتوحة لبناء القدرات في التجارة القائمة على الأدلة والاستثمار والسياسات ذات الصلة

التحدي

لطالما تم الاعتراف بالتجارة الدولية كمحرك فعال للنمو والتنمية وساهمت في انتشار مئات الملايين من الفقر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال العقد الماضي. ومع ذلك، لم يستفد الجميع بمساواة، وتواجه البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ تحديات في استغلال إمكانات التجارة والاستثمار الدوليين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وللتغلب على هذه التحديات، يعد البحث التطبيقي عن التجارة والاستثمار أمراً أساسياً، على سبيل المثال لتحديد القطاعات ذات الأولوية، وصياغة استراتيجيات الترقية، وتقييم المبادرات السابقة واقتراح سياسات مناسبة لإدراجها في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية. ومع ذلك، فإن القدرة البحثية لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة في البلدان النامية محدودة، ويظل التواصل بين الباحثين والمحليين وصانعي السياسات ضعيفاً وغير فعال. وينتج عن كلاهما عدم تكامل سياسات التجارة والاستثمار في استراتيجيات التنمية الوطنية، مما يؤدي إلى التجارة والاستثمار لتقديم مساهمة دون المستوى الأمثل للتنمية المستدامة.

نحو إيجاد حل

قامت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) في عام 2005 بإنشاء شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة (ARTNet) بهدف زيادة جودة وكفاءة البحوث ذات الصلة في المنطقة في مجالات التجارة والاستثمار والتكامل والتنمية. وقد هدفت إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال تسخير القدرات البحثية المتاحة بفعالية أكبر وتطوير قدرات إضافية لبناء التجارة والاستثمار كوسيلة أساسية لتنفيذ الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. تعمل شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ تحت ثلاث ركائز: (1) إنتاج بحوث مدفوعة بالطلب ومنبثقة عن الوطن بشأن قضايا السياسات المتعلقة بالتجارة؛ (2) بناء القدرات البحثية للمؤسسات في أقل البلدان نمواً؛ (3) نشر المعارف والمعلومات لأصحاب المصلحة الرئيسيين وتيسير التفاعل فيما بينهم. توفر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الأمانة ومنصة على الإنترنت للشبكة.

ساهمت شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ منذ إنشائه في تسهيل إقامة الشراكات بين البلدان النامية من حيث السعي إلى تحقيق أهداف مشتركة لتنمية القدرات ووضع حلول وتحليلات قابلة للتوسع في البلدان النامية حيث تشتد الحاجة إليها وأيضاً لتمكين تنسيق سياسات التجارة والاستثمار لتعزيز القدرة التنافسية الإقليمية. تتخذ شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ نهجاً مبتكراً لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. من خلال جمع القدرات البحثية داخل المنطقة وخارجها، تحتضن شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ مشاريع أبحاث سياسات مشتركة بطريقة فعالة ومؤثرة. على سبيل المثال، قدم مشروع حديث، وهو دعم التنمية الاقتصادية العادلة في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، مسؤولين وباحثين من هذه الدول معاً لإجراء أبحاث تعاونية. وستسهم النتائج في إدارة استخدام وتقييم أثر التدابير غير التعريفية، وكذلك التأثير الجغرافي، في سياق الاستجابة الفعالة والموجهة نحو التنمية في مجالات السياسة التجارية. من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية العادلة في رابطة دول جنوب شرق آسيا، ساعدت شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ على بناء مؤسسات قوية، وتضييق فجوات التنمية، والمساهمة بشكل أكبر في النمو المستدام في المنطقة.

تبدأ شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ برنامجهما البحثي القائم على عملية تشاركية. تستعرض شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ الأمانة أعضائها بشأن المواضيع ذات الصلة، بما في ذلك تحديد أولويات قضايا البحث وأساليب الاتصال. وتتعقد الاجتماعات التشاورية المواضيعية لأصحاب المصلحة المتعددين بصورة دورية لتزويد المؤسسات

البحثية وصانعي السياسات بفرصة لتبادل المعلومات والبيانات والأفكار ومراجعة وتنقيح نتائج البحوث وبحث التوصيات. تم استخدام نتائج الاجتماعات التشاورية في أربع مراحل من برنامج البحث. خلال المرحلة الأولى، ركز بحث شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ على تيسير التجارة بما يتجاوز المفاوضات، بما في ذلك التقييم الجمركي وتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة (WTO). وركزت المرحلة الثانية على تماسك السياسات وتحرير التجارة متعددة الأطراف والتكامل الإقليمي. وركزت المرحلة الثالثة على دوافع التنافسية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في البلدان النامية. في المرحلة الرابعة، كانت أولوية البحث هي دعم التنمية الاقتصادية العادلة. من خلال التعلم المتقاطع والتلاقح للأفكار، حافظت شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ على مركزية في الدعوة السياسية في آسيا والمحيط الهادئ.

تندرج المساعدة التقنية وبناء القدرات في صميم عمل شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ، مما يضمن استيعاب واستدامة أبحاث سياسة الجودة على المدى الطويل. وحتى الآن، نظمت أكثر من 110 حلقات عمل ودورات تدريبية للباحثين وصانعي السياسات، لا سيما من البلدان الأقل نمواً. منذ عام 2014، تعاونت شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ مع أعضائها المؤسسين، بما في ذلك مركز الهند لدراسات منظمة التجارة العالمية، لتدريب كبار صانعي السياسات والباحثين في مياثمار. التدريب المدمج في القدرات الداخلية لصياغة سياسة التجارة في سياق التزامات منظمة التجارة العالمية. وبالمثل، وبالتعاون مع المعهد الدولي للتجارة والتنمية في تايلاند (ITD)، قامت شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ بتصميم وتنفيذ سلسلة من جلسات بناء القدرات بشأن المفاوضات التجارية للمسؤولين من البلدان منخفضة الدخل في المنطقة. وعززت حلقات العمل مهارات وتقنيات التفاوض التجاري لموظفي الحكومة، وأنشأت شبكة من المفوضين التجاريين لتبادل الآراء والخبرات.

إن الأبحاث والتدريب على شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ خاضعة للطلب وتتطلع إلى الأمام. وتؤدي مشاريع شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ إلى صياغة استراتيجيات إقليمية تعزز

القدرة التنافسية للبلدان النامية، بما في ذلك التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي والبنية التحتية والخدمات (ذات صلة بمقاصد تحت أهداف التنمية المستدامة 3 و 5 و 8 و 9 و 10 و 17). على سبيل المثال، في عام 2017، نظمت شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع المعهد الدولي للتجارة والتنمية ووزارة التجارة في تايلاند، الدورة التدريبية والتجارة الإلكترونية وجدول أعمال التجارة الرقمية الناشئة للمسؤولين من الدول الأقل نمواً. ساهم التدريب في تطوير الكفاءات على مستوى المؤسسة في مجال بحوث وتصميم سياسات التجارة الإلكترونية، بما في ذلك كيفية تشجيع التجارة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والشركات الناشئة.

تمتد شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ على التجارة خارج المنطقة. توصيل أكثر من 1 500 باحث وواضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى أكثر من 70 عضواً مؤسساً في 23 بلداً، تعزز شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التبادل الفكري وتلهم التضامن الدولي في الجهود الرامية إلى معالجة العقبات التي تحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن خلال تزويد أمانتها بالشبكة كجزء من برنامج عملها التجاري والاستثماري، ساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على ضمان استدامة تأثير المشروع. تستند الاستدامة إلى توافر منصة عبر الإنترنت (artnet.unescap.org) توفر الوصول المجاني إلى المنتجات والموارد المعرفية وتعزز التبادل التفاعلي بين الأعضاء وغير الأعضاء. بفضل عملها الفعال، تم تضمين شبكة البحث والتدريب في آسيا والمحيط الهادئ في تقارير مؤشر العالمية تذهب للمؤسسات البحثية لعامي 2016 و 2017، الذي نشر بواسطة المراكز البحثية وبرنامج المجتمعات المدنية التابع لجامعة بنسلفانيا.

بيانات الاتصال:

السيدة ميا ميكيتش، مديرة شعبة التجارة والاستثمار والابتكار،
mikic@un.org

اسم المشروع: شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة (ARTNet)

الدول / المناطق: آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

تم الترشيح من قبل: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: معظم المقاصد في إطار الأهداف 3 و 5 و 8 و 9 و 10 و 17

مدعوم من: قسم التجارة والاستثمار والابتكار (TIID) التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

الكيانات المنفذة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، المعهد الدولي للتجارة والتنمية من خلال الأمانة الآسيوية للبحوث والتدريب في مجال التجارة

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2005 - حتى الآن

دليل الموارد الموحد للممارسة: artnet.unescap.org//



تعداد السكان والمساكن في ميانمار

التعاون بين بلدان الجنوب: نحو هدف مشترك هو الحصول على بيانات عالية الجودة من أجل التنمية

التحدي

أدى نقص البيانات السكانية الشاملة على المستويين الوطني ودون الوطني على مدار أكثر من ثلاثة عقود إلى عرقلة صياغة البرامج في ميانمار وتنفيذها ورصدها وتقييمها والقدرة على تتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية مثل الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

وهذا لم يخلق فجوة في البيانات الإحصائية فحسب، بل أثر بشكل كبير على قدرة الحكومة على تنفيذ نشاط ضخم لجمع البيانات. ومعظم الموظفين الفنيين المشاركين في تعداد عام 1983 لم يعودوا يعملون مع الحكومة. وبالتالي، فإن تنفيذ تعداد السكان والمساكن لعام 2014 في ميانمار قد واجه تحديات في جميع الجوانب: التخطيط، والخدمات اللوجستية، والمالية، والدعاية / الوعي والتقنية (تصميم الاستبيان، والتدريب، ومعالجة البيانات، والتحليل، ونشر البيانات). اضطرت ميانمار للحصول على مساعدة فنية من خبراء التعداد في المنطقة لضمان نجاح تعدادها وتلبية المعايير الدولية.

نحو إيجاد حل

وفي حين أجرت عدة بلدان تعداد سكاني ثلاث مرات على الأقل خلال ثلاثة عقود، وبعضها ست مرات، بما في ذلك مسح منتصف العقد / التعددي، أجرت ميانمار تعداد واحداً فقط خلال هذه الفترة بسبب الصراعات الداخلية. بدون بيانات، لا يمكن أن تنجح جهود التنمية في البلاد. عدم ترك أي أحد خلف الركب، مع التركيز على تلبية احتياجات مجموعات محددة ضمن السكان، بما في ذلك الأكثر ضعفاً، وهو المبدأ الشامل لخطة عام 2030، لن يكون قابلاً للتطبيق بدون بيانات موثوقة تستند إليها الخطط والبرامج والمقاصد والالتزامات التي تم وضعها في أهداف التنمية المستدامة.

كجزء من الجهود الشاملة لضمان تلبية تعداد ميانمار لعام 2014 للمعايير الدولية المتعلقة بجودة البيانات، اعتمدت طريقة التعاون بين بلدان الجنوب للاستفادة من الخبرات الدولية وزيادة متطلبات المهارات التقنية للتعداد. التعاون بين بلدان الجنوب، بتيسير من المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، مكن التبادل التقني بين إدارة السكان (DoP) والمكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة.

من خلال هذه الطريقة، تم وضع العديد من ترتيبات المساعدة الفنية، بما في ذلك: (1) بناء القدرات بشأن منهجية التدريب ووضع مبادئ توجيهية تدريبية، مع أدلة المحاسب والمشرف من قبل الاستشاريين الدوليين من الهند وأستراليا؛ (2) الجولات الدراسية التي يقوم بها موظفو إدارة السكان إلى الهند وتايلند؛ (3) فرص لإدارة السكان لإجراء استعراضات داخلية لتجارب التعداد من كمبوديا وجمهورية كوريا الديمقراطية؛ (4) التدريب الإقليمي على نظام التعداد والمسح الذي استضافته ميانمار بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، مع مشاركين من إدارة السكان وأربعة بلدان في المنطقة؛ (5) تقاسم خبرات تعداد ميانمار في التخطيط، والنهج الفنية والإدارية لتعداد السكان في مصر وهايتي وباكستان؛ (6) إنشاء المجلس الاستشاري الدولي لتعداد ميانمار، والذي ضم خبراء من أستراليا والصين والهند واليابان وجمهورية كوريا وسنغافورة وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية (مجموعة متنوعة من المسؤولين من مكاتب الإحصاء، أساتذة الجامعات والمستشارين المستقلين)، والذي كان مكاناً لتقديم المساعدة ومنتدى لمناقشة حول الجوانب الفنية والسياسية والإدارية وجميع الجوانب الأخرى للتعداد.

ويضمن النهج الابتكاري المتبع لإجراء التدريب تدريباً جيداً لنحو 128 000 من عمال التعداد. كان موظفو دائرة السكان على دراية جيدة بكيفية إدارة التدريب المكون من أربع طبقات بشكل صحيح لضمان التسليم الموحد في 413 بلدة و

74 منطقة و 15 ولاية / إقليم في البلاد. تم تطوير دليل تدريبي للمدربين، مما ساهم في التدريب الفعال، وهو مكون حيوي لضمان نجاح عمليات التعداد. تم تكرار هذا النهج التدريبي من قبل وزارة السكان عندما تم نشر بيانات التعداد في حوالي 400 بلدة في البلاد. وتمكن المشاركون من تقييم أهمية بيانات التعداد في التخطيط ووضع البرامج ومراقبة المشاريع، لا سيما على المستوى شبه الوطني.

قام فريق الدراسة الإقليمي في تايلاند بتسيير 10 من موظفي دائرة السكان إلى المسجل العام ومفوض التعداد في الهند، وقام ستة موظفين في مكتب الإحصاء الوطني بتايلاند بتمكين ممارسات التوعية الجيدة من هذه البلدان. كلاهما له تاريخ طويل من عمليات التعداد الناجحة. وقد ساعد التعلم من تجاربهم في عملية إدارة تخطيط السكان، بما في ذلك التخفيف من المخاطر في جميع جوانب عمليات التعداد - ليس فقط الجانب التقني، ولكن أيضاً الجوانب السياسية واللوجستية والإدارية والإدارة العامة. يوجد حالياً أربعة من موظفي دائرة السكان في إجازة دراسية للحصول على درجة الماجستير في الديموغرافيا في تايلاند (جامعة ماهيدول) كجزء من خطة الخلافة والاستدامة التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وقد استضافت ميامار التدريب الإقليمي لتعداد السكان وتجهيز المسح في تشرين الثاني / نوفمبر 2014. وشمل الحضور 21 مشاركا من إدارة السكان، ومكتب الإحصاءات في لاوس، والمكتب الوطني للإحصاء في ملديف، ومكتب الإحصاءات الوطني لبوتان، والإدارة العامة في تيمور - ليشتي. وكان هذا بمثابة منصة جيدة لتبادل المعلومات بين بلدان الجنوب التي أجرت مؤخراً

تعداداً للسكان. وبوصفها المكان المخصص لهذا التعلم وتنمية القدرات، ساهمت ميامار في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة.

وجرى أيضاً تبادل تجارب تعداد ميامار مع موظفين من المعهد الوطني الكمبودي للإحصاء والمكتب المركزي للإحصاء بجمهورية كوريا الديمقراطية عندما زاروا دائرة الإعلام. ولاحظوا الممارسات الجيدة في ميامار، لا سيما في معالجة البيانات حيث اعتمدت ميامار تكنولوجيا المسح من أجل التقاط البيانات.

سيعد التعداد السكاني القادم في ميامار في عام 2024. ستطبق دائرة السكان بكل تأكيد التعلم المكتسب من المعرفة والدروس والمهارات - من خلال التعاون بين بلدان الجنوب، والتي ساهمت بشكل كبير في النجاح العام لتعداد عام 2014. وسيستمر هذا النهج، الذي أثبت فعاليته، في التعداد القادم، وتحديداً في مجالات جمع البيانات من خلال استخدام أحدث ما توصلت إليه إدارة البيانات والمقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب (CAPI) التي نفذتها بلدان أخرى في الجنوب. ومن خلال التعاون المستمر بين بلدان الجنوب، تسعى ميامار إلى أن تكون على نفس المستوى مع البلدان الأخرى في المنطقة في عملية التعداد.

بيانات الاتصال:

السيد دانييل مسوندا، أخصائي برامج، تنسيق التعداد، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ميامار، msonda@unfpa.org

اسم المشروع: تعداد السكان والمسكن في ميامار 2014

الدول / المناطق: أستراليا، كمبوديا، جمهورية كوريا الديمقراطية، الهند، ميامار، تايلاند

تم الترخيص من قبل: صندوق الأمم المتحدة للسكان

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 17.18، 17.19

مدعوم من: صندوق الأمم المتحدة للسكان

الكيانات المنفذة: قسم السكان، وزارة العمل والهجرة والسكان، ميامار

حالة المشروع: مكتمل

فترة تنفيذ المشروع: 2013-2017

دليل الموارد الموحد للممارسة: www.myanmar.unfpa.org



تطوير قدرات التقييم الوطنية في نيجيريا

بناء نظم الرصد والتقييم التي تقودها البلدان لتحقيق نتائج التنمية المستدامة

التحدي

تدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى عمليات متابعة ومراجعة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشدد على أن هذه الآليات يجب أن تستند إلى تقييمات وبيانات عالية الجودة. وبالتالي، تعد قدرات التقييم الوطنية القوية شرطاً أساسياً لتحقيق نتائج التنمية المستدامة.

وفي ضوء هذه الخلفية، أجرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تحليلاً مختنقاً في عام 2014 لدعم وضع خطة عمل مع وزارة الميزانية والتخطيط الوطني النيجيري (MBNP). سياسة التقييم الوطنية (NEP)، واحدة من العقبات الرئيسية التي تم تحديدها كانت عدم وجود ثقافة الإدارة القائمة على النتائج داخل وزارة الموازنة والتخطيط الوطني، على وجه التحديد، وداخل الحكومة، بشكل عام. ونتيجة لذلك، لم تتمكن الحكومة من الدعوة بفعالية لتطوير سياسة التقييم الوطنية. وعلاوة على ذلك، لم يكن لدى نيجيريا منظمات طوعية موحدة للتقييمات المهنية (VOPES) التي يمكن أن تدعو إلى وظيفة التقييم الوطنية ومواصلة تطويرها.

نحو إيجاد حل

تعهدت اليونيسيف بعدد من الاستراتيجيات لتعزيز قدرات التقييم الوطنية في نيجيريا. وتمثلت إحدى الاستراتيجيات الرئيسية في رفع مستوى وظيفة التقييم داخل الحكومة من خلال دعم إنشاء رابطة تقييم وطنية تدعو إلى تعزيز الطلب على التقييم واستخدامه في عمليات اتخاذ القرار. وبالتوازي مع ذلك، دعمت اليونيسيف وضع واعتماد سياسة التقييم الوطنية.

ولتحقيق هذا الهدف، شاركت حكومة نيجيريا، بدعم من اليونيسيف، في المؤتمر الدولي الرابع المعني بقدرات التقييم الوطني (المؤتمر الوطني للمجلس الانتخابي) في أكتوبر 2015. قدم المؤتمر إلى الحكومة النيجيرية، وعلى وجه التحديد، مدير الرصد والتقييم داخل وزارة الميزانية والتخطيط الوطني، مع منصة لتبادل الخبرات حول بناء قدرات التقييم والمشاركة مع خبراء التقييم والمنظمات التطوعية الوطنية الأخرى لإجراء تقييمات مهنية؛ وتبادل الأفكار حول كيفية تعزيز الدول الأخرى لقدرات التقييم. كما ربط المسؤولون الحكوميون مع نظرائهم العاملين في ولايات وتحديات مماثلة من حيث تعزيز وظيفة التقييم الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، شاركت الحكومة في التبادلات والشبكات الثنائية التي قدمت فهماً أفضل لقيمة سياسة التقييم الوطنية وأهمية الدعوة إليها في نيجيريا. وفي الوقت نفسه، أعاد هذا التبادل التأكيد على ضرورة قيام الحكومة النيجيرية بدعم تطوير منظمات وطنية طوعية للتقييم المهني من شأنها أن تعزز وظيفة التقييم الوطنية الشاملة وتدعم تطوير وبدء تنفيذ خطة العمل الوطنية. وكانت النتيجة الرئيسية للمؤتمر الوطني للمجلس الانتخابي هي إعلان بانكوك بشأن المبادئ المتعلقة بقدرة التقييم الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، التي أبلغت استراتيجية نيجيريا لوضع سياسة تقييم وطنية.

وعقب المشاركة في المؤتمر الوطني للمجلس الانتخابي، عُقد مؤتمر بشأن التقييم والحكم الجيد في أبوجا في تشرين الثاني / نوفمبر 2015. وقد ساعد هذا الحدث الوزارة على إبراز صورة جدول أعمال التقييم داخل الحكومة على أعلى مستوى وخلق رؤية تقييم جماعية لنيجيريا. وبلغت ذروتها في إعلان أبوجا المهم بشأن التقييم (2015)، التي تسلم بأهمية نظم الرصد والتقييم التي تقودها البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في نيجيريا.

الوطنية. من الآن فصاعدًا، في 2018-2019، وافقت وزارة الموازنة والتخطيط الوطني واليونسف والاتحاد الأوروبي أيضًا على مواصلة التعاون في إجراء مشاورات وطنية وشبه وطنية لإعلام العملية التشريعية لكل من سياسة التقييم الوطنية وسياسة المراقبة الوطنية.

ولذلك، فإن نيجيريا هي أول بلد أفريقي يميز بين الأدوار المختلفة والمتكاملة لدورين منفصلين ويعترف بهما مع سياستين وطنيتين بشأن الرصد والتقييم. تقترب سياسة الرصد الوطنية من الرصد كوظيفة إدارية رئيسية، بينما تقترب سياسة التقييم الوطني من التقييم كوظيفة أساسية للمساءلة والتعلم.

علاوة على ذلك، خلال المؤتمر الوطني للمجلس الانتخابي، **أبدت 27 البلدان الأفريقية اهتمامًا بوضع سياسة تقييم وطنية**، لكن القليل منهم طورت مثل هذه السياسة. وبالنظر إلى هذا الاهتمام، وحقيقة أن العديد من البلدان الأفريقية تواجه تحديات مماثلة في بناء بيئة مواتية للتقييم، يمكن تكرار تجربة نيجيريا واستراتيجيتها لبناء قدرات التقييم الوطنية لتناسب مع العديد من السياقات الوطنية.

بيانات الاتصال:

السيد دينيس جوبين، كبير أخصائيي التقييم، مكتب التقييم، مقر اليونسف،
djobin@unicef.org

كما ساعد إعلان أبوجا على إنشاء جمعية تقييم وطنية موحدة نابضة بالحياة في نيجيريا. وفي ذلك الوقت، اتفق قادة التقييم النيجيريون على التوحد في اتحاد للجمعيات يعرف باسم الرابطة النيجيرية للمقيمين (NAE)، التي ستعمل كمنظمات تطوعية وطنية للتقييم المهني في نيجيريا. تهدف الرابطة النيجيرية للمقيمين إلى زيادة تطوير وتعزيز مجتمع من المقيمين والممارسين الذين سيدعمون إضفاء الطابع المؤسسي على التقييم في نيجيريا. تواصل اليونسف ووزارة الميزانية والتخطيط الوطني دعم رابطة المقيمين النيجيريين في تنظيم مؤتمرات سنوية أو نصف سنوية لرفع أهمية التقييم كوظيفة إدارية عامة مهمة. ومن أبرزها مؤتمر 2017 الذي قاد المكتب الوطني للإحصاء (NBS)، ووزارة الميزانية والتخطيط الوطني، ومكتب المستشار الخاص للرئيس بشأن أهداف التنمية المستدامة، واليونسف للتوقيع على إعلان يشدد على الحاجة إلى إطار مساءلة وطني يزيد من توضيح المساءلة على مهام الرصد والتقييم التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعقب هذا المؤتمر، التزمت الحكومة باعتماد إطار للرصد والتقييم، حيث سيتم تطوير سياستين متميزتين لكن متكاملتين: سياسة الرصد الوطنية (NMP)، المخطط لها لعام 2018، وسياسة تقييم وطنية، تم تطويرها في عام 2017 ومستعدة للاستئناس. تدعم اليونسف حاليًا صياغة هذه السياسات ووضعها في صورتها النهائية. وفي سياق مشاركة الوفد النيجيري في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2017، طلب البرلمان النيجيري أيضاً من وزير الدولة في وزارة الميزانية والتخطيط الوطني التعجيل باعتماد سياسة التقييم

اسم المشروع: تنمية قدرات التقييم الوطنية

الدول/ المناطق: نيجيريا

تم الترخيص من قبل: اليونسف

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 17.19

مدعوم من: اليونسف

الكيانات المنفذة: وزارة الموازنة والتخطيط الوطني

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2015 - 2018

دليل الموارد الموحد للممارسة: غير متاح



المشروع الإقليمي المشترك حول الشراكة من أجل اقتصاد أخضر

نحو التحول الاجتماعي والاقتصادي والبيئي

التحدي

وقد صاحب نموذج النمو في القرن الماضي تدهور بيئي كبير وتزايد عدم المساواة الاجتماعية. ومن ثم فإن أحد أكبر التحديات في عصرنا لبناء اقتصادات تعمل على تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية مع الحد من المخاطر البيئية والندرة البيئية إلى حد كبير. وإدراكا لهذه الحقيقة، فإن المزيد من البلدان ترغب في الشروع في مسارات نمو أكثر خضوعا وأكثر شمولاً من خلال إعادة صياغة سياساتها وممارساتها الاقتصادية حول الاستدامة وتقوية الأسس الإيكولوجية لاقتصاداتها. ويتجلى الوحدة والحماس من الدول الأعضاء في اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس. وقد أدت جداول الأعمال العالمية هذه إلى زيادة الطلب القطري على المساعدة التقنية وبناء القدرات للخطة وتنفيذ الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل.

نحو إيجاد حل

تم إطلاق الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر (PAGE) في عام 2013 استجابة لدعوة ريو 20+ لدعم البلدان الراغبة في الدخول في مسارات نمو أكثر خضرة وشمولا. بالجمع بين خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة - برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، منظمة العمل الدولية (ILO)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) - وتمثل الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر آلية لتنسيق عمل الأمم المتحدة بشأن الاقتصاد الأخضر، وتقديم الدعم المتكامل والشامل، مع ضمان التماسك وتجنب الازدواجية.

وبينما تضع الصين نفسها كقوة اقتصادية ناشئة، فإنها تحول تركيزها التنموي نحو الاستدامة. للتصدي بشكل أفضل للتحديات المختلفة المرتبطة بالانتقال، أعربت حكومة الصين عن اهتمامها والتزامها بالعمل مع الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر، بدءاً من مستوى المقاطعة في جيانغسو.

بالتعاون مع الشراكة من أجل العمل بشأن دعم الاقتصاد الأخضر، تهدف مقاطعة جيانغسو في الصين إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الممارسات الجيدة على مستوى السياسة والأعمال والمستويات شبه الإقليمية للتكرار والنهوض في الأقاليم والبلدان الأخرى. تعتبر مقاطعة جيانغسو متقدمة نسبياً في دمج العناصر الأساسية للاقتصاد الأخضر في خطط وسياسات التنمية. وبالتالي، فإن تحديد هذه الممارسات الجيدة وتقاسمها على المستوى الوطني يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التغييرات في المحافظات الأخرى.
- تحديد وتحليل التحديات الكبرى التي تواجه تنفيذ سياسة الاقتصاد الأخضر. بالرغم من وضع بعض سياسات الاقتصاد الأخضر، ما زالت المقاطعة تواجه تحديات في تحويل اقتصادها. من خلال إشراك أصحاب المصلحة المحليين، تدعم الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر حكومة المقاطعة لتحديد التحديات من أجل تقديم حلول مستهدفة في المراحل المقبلة.

في المرحلة الأولى، تدعم الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر مقاطعة جيانغسو من خلال:

- تحديد نجاحات الاقتصاد الأخضر في المقاطعة والممارسات الجيدة، بالشراكة مع منصة المعرفة للنمو الأخضر (GGKP)؛
- إنتاج تقرير تقييم استراتيجيات وسياسات وخطط الاقتصاد الأخضر الكبرى، بما في ذلك تلك المدرجة في الخطة الخمسية الثالثة عشرة للصين (2016 - 2020)، وتوفير قاعدة بيانات للنجاحات والممارسات الجيدة.

تشارك الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المحليين في أنشطة بناء القدرات للتمويل الأخضر والوظائف الخضراء والصناعات الخضراء والشمولية في الاقتصاد الأخضر. وهو أمر مبتكر لأن هذه



© www.un-page.org

• في بربادوس، تشارك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في العديد من المقترحات التي ظهرت من دراسة تحديد نطاق الاقتصاد الأخضر في بربادوس (GESS)، والتي تتمثل في تحديد فرص تخضير رئيسية.

تمكنت الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر من تسهيل روح التعاون من أجل التنمية الخضراء عبر كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المبادرات الخضراء الأخرى مثل المبادرة العالمية للنمو الأخضر (GGGI)، ومشروع التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD) مبادرة الفقر والبيئة (PEI).

تسعى الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره آلية لتعزيز الاقتصاد الأخضر الشامل من خلال تبادل المعرفة بشأن الاقتصاد الأخضر الشامل، بما في ذلك التبادلات والزيارات إلى الشراكة من أجل العمل بشأن البلدان الشريكة في الاقتصاد الأخضر. على مدى السنوات الماضية، تم إنشاء العديد من الأدوات الجديدة بما في ذلك إطار سياسة الاقتصاد الأخضر والنموذج المتكامل للاقتصاد الأخضر، مما يتيح عمليات التعلم المتبادل ودعم الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق خطة عام 2030. وقد سمح عدد من الفعاليات العالمية رفيعة المستوى بما في ذلك تعزيز أهداف التنمية المستدامة في جنيف، والابتكارات في مجال السياسات تجاه الاقتصاد الأخضر في مؤتمر الأطراف 23، بالشراكة من أجل العمل بشأن البلدان المستفيدة من الاقتصاد الأخضر لتبادل المعارف والخبرات. تضم الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر حالياً 13 دولة شريكة تعمل على مستويات مختلفة من التحول في الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك تطوير السياسات على المستوى الوطني والقطاعي، وبناء القدرات وزيادة الوعي.

بيانات الاتصال:

السيدة كلوديا لينك هيب، مسؤولة التنمية الصناعية، إدارة البيئة،
C.Linke@unido.org

هي المرة الأولى التي يجتمع فيها خمسة شركاء من الأمم المتحدة لتنسيق خبراتهم ومواردهم على المستوى الوطني. سمحت الجهود المشتركة للشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر بتقديم أكثر من مجموع مساهمات منظماتها الفردية. على مدى السنوات الأربع الماضية، وضعت الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر اتجاهات سياسية واضحة وأهداف للتنمية الخضراء يمكن أن توجه القرارات المتعلقة بالسياسات والاستثمار. في العديد من المجالات، أدت أنشطة المشروع إلى تغييرات فعلية في السياسة، وهي معلمة مهمة للتأثير طويل الأجل.

• في منغوليا، من خلال الخطة الوطنية لسياسة التنمية الخضراء (NGDP)، تم توحيد مسارات العمل المواضيعية المختلفة التي أطلقتها الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر في وثيقة حكومية. على وجه الخصوص، أيدت الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر تعديلاً لقانون المشتريات العامة، والذي من المتوقع تقديمه إلى البرلمان خلال الربع الثالث من عام 2018. دعمت شراكة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المعنية بالاقتصاد الأخضر في البلد إجراء دراسة عن إدارة النفايات للمركبات التي انتهى عمرها الافتراضي، والتي من المتوقع أن تقدم المشورة في مجال السياسات التي ستدمج في الاستراتيجيات الوطنية، وخطة عمل لإدارة النفايات للمركبات المنتهية الصلاحية.

• في بوركينا فاسو، بعد إجراء تقييم أجرته مجموعة البحوث والتحليل التطبيقي من أجل التنمية (GRAAD) في عام 2015، طُلب من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المساعدة في تحديث وتعديل وثيقة السياسة الصناعية للبلد وتنظيم المعلومات واجتماع الوعي بعد اعتماده. وقد اتبع العمل المتعلق بتخضير السياسة الصناعية العملية الواردة في دليل الممارس للسياسة الاستراتيجية الخضراء الاستراتيجية من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية / الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر في عام 2016، باستخدام الخبرات المحلية للمجموعة للبحوث والتحليل التطبيقي لأغراض التنمية. وعلاوة على ذلك، طُلب من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقديم توصيات بشأن التدابير القصيرة والطويلة الأجل لتمكين الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من خلال الصناعة، مما سيسهم في استدامة سياسة التخضير.

اسم المشروع: الشراكة من أجل الاقتصاد الأخضر (PAGE)

الدول / المناطق: بربادوس والبرازيل وبوركينا فاسو والصين وغانا وغيانا وجمهورية قيرغيزستان وموريشيوس ومنغوليا وبيرو والسنغال وجنوب أفريقيا وأوروغواي

تم الترشيح من قبل: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 8.4، 8.5، 8.6، 8.13، 17.14، 17.15

مدعوم من: فنلندا، الترويج، جمهورية كوريا، السويد، سويسرا، الاتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة متعدد الشركاء

الكيانات المنفذة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2013-2020

دليل الموارد الموحد للممارسة: www.u-page.org؛ goo.gl/jDhAhw



صندوق الشراكة بين الهند والأمم المتحدة لتحقيق التنمية

نموذج شراكة فريد من نوعه بين الحكومة يركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

التحدي

وبروح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يركز الصندوق على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، التي تمثل 12 في المائة من سكان العالم. فهذه البلدان تتمتع بموارد طبيعية ومواطنين موهوبين يعملون بجد ومجتمعات نابضة بالحياة. ومع ذلك، تؤثر التحديات الهيكلية على إمكانات تنميتها. يتطلب هذا الوضع استثماراً وتعاوناً مبتكراً وتعاونياً في مجالات مرونة المناخ والتأهب للكوارث الطبيعية، والطاقة المتجددة، والتجارة والنقل، والاتصالات، وقطاعات التصدير. تتطلب هذه الاقتصادات أيضاً جهداً متضافراً ومحدوداً وفعالاً من حيث التكلفة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لتحقيق تأثير مضاعف وتحسين معيشة الملايين في هذه البلدان.

نحو إيجاد حل

صندوق الشراكة بين الهند والأمم المتحدة لتحقيق التنمية هو مرفق مخصص داخل صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. تدعمها وتديرها حكومة الهند وتديرها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNOSSC) وتنفذ بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

ويدعم الصندوق مشاريع محددة تسهم في تنفيذ هدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة في واحد أو أكثر من بلدان الجنوب العالمي، متفق عليه مع حكومة جمهورية الهند، وفقاً لسياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لترتيبات صندوق الأمانة الفرعية مع مانحين محددين وشركاء في التنمية. يتم تحديد تخصيص الموارد من هذا المرفق المخصص لمشاريع محددة بواسطة صندوق الشراكة بين الهند والأمم المتحدة لتحقيق التنمية.

تهدف الهند إلى زيادة تعزيز التعاون المستمر مع جميع البلدان النامية. يدعم صندوق تنمية الموارد البشرية في الهند حكومة جمهورية الهند في جهودها للوصول بشكل أكثر فعالية، حتى إلى البلدان التي لا توجد بها بعثة دبلوماسية دائمة، ويساعد في تعزيز التعاون مع هذه الدول.

وتؤيد ترتيبات التنفيذ تنمية القدرات المحلية، بما في ذلك الخبرات والخبراء والمؤسسات والشبكات. تحقيقاً لهذه الغاية، يتم تنفيذ المشاريع من خلال: (1) التنفيذ الوطني، وفقاً لأنظمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والاستفادة من الرقابة من جانب منظومة الأمم المتحدة؛ (2) التنفيذ المباشر، من قبل وكالة الأمم المتحدة؛ (3) كيانات القطاع العام من الهند. و (4) الأطراف المسؤولة من المجتمع المدني، التي تمثل متطلبات تقييم القدرات المعمول بها.

ويدعم هذا الصندوق حالياً 22 مشروع تنمية مستدامة تحركها بلدان جنوبية ومدفوعة بالطلب في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، مع التركيز على الحد من الفقر والجوع؛ وتحسين الصحة والتعليم والعمالة؛ وتوسيع الوصول إلى المياه النظيفة والطاقة؛ وتعزيز سبل العيش والمرونة. سيتم ضمان استدامة المشروع من قبل حكومات جميع الدول الشريكة التي يدعمها هذا الصندوق حالياً.

فعلى سبيل المثال، يوفر المشروع في البلدان السبعة في جزر المحيط الهادئ معدات لقياس الأحوال الجوية، والتدريب لبناء القدرة على الرصد والإنذار، ودعم تنسيق جمع البيانات بين البلدان الجزرية في المحيط الهادئ. والهدف من ذلك هو تعزيز القدرات التقنية لخدمات الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا الوطنية، بمساعدة من دوائر الأرصاد الجوية في البلدان ومكتب المحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فيجي.

في ليبيريا، يدعم المشروع إنشاء مركز للموارد التعليمية في ريفرسس يضم ست قاعات للقراءة ومكتبة لتحسين كفاءة القراءة لدى 300 طالب. ويعزز المهارات التعليمية والكمبيوترية لـ 50 معلمًا ومهارات الكمبيوتر التي تضم 50 طالبًا. ويوفر التدريب على مهارات كسب الرزق الاقتصادي لـ 150 أماً ويزيد الوعي حول العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بين 150 مراهقة من خلال التشقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. الشركاء المنفذون هم هي اليونيسيف في ليبيريا ومشروع المشاركة التعليمية للأطفال. يتم تشجيع سكان ريفرسس للمشاركة أخذ الملكية في المشروع واستدامته.

تقوم وكالة أوروغواي للتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوروغواي بتنفيذ مشروع لإنشاء نظم متابعة رقمية للحوار حول السياسات والبرامج العامة. وهي تطور برمجيات وبوابة إلكترونية للرصد المباشر والتبادل بين الحكومات المحلية والمواطنين بشأن السياسات قيد المناقشة والفوائد المتاحة ضمن نطاق البرامج العامة.

بالإضافة إلى ما سبق، تم مؤخراً إطلاق نافذة الكومنولث في إطار صندوق الشراكة بين الهند والأمم المتحدة لتحقيق التنمية. وهو يدعم مشاريع في البلدان النامية تنتمي إلى كومنولث الأمم (تتألف من 53 دولة)، وهي جمعية طوعية للدول المستقلة ذات السيادة والمتساوية. اتفقت الحكومات الأعضاء على السعي لتحقيق أهداف مشتركة مثل التنمية والديمقراطية والسلام.

على سبيل المثال، في غرينادا، يجري تنفيذ ثلاثة مشاريع بالاشتراك مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وإدارة الشؤون العامة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووزارة التنمية الاجتماعية واليونيسيف من أجل: (1) تحسين إدارة النفايات المتولدة في مرافق الرعاية الصحية عن طريق شراء وتثبيت محرقة نفايات طبية جديدة وتعزيز ممارسات التخلص من

النفايات البيولوجية؛ (2) تحسين جودة تقديم الخدمات ومهارات الموظفين العموميين من خلال توفير فرص التدريب والتطوير المهني؛ (3) توسيع نطاق الرعاية النهارية الجيدة للأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

ويعمل المشروع في توفالو على توسيع نطاق الوصول إلى الطاقة في جزيرة فونواتا، وهي جزيرة خارجية في توفالو، عن طريق إدخال معدات الطاقة الشمسية. وبالتعاون مع وزارة المرافق العامة والبنية التحتية ومكتب برنامج المحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فيجي، سيقم هذا المشروع أيضا نشاطا تجاريا في هذه الجزيرة وسيتم تدريب المستفيدين على تشغيل وصيانة أنظمة الطاقة النظيفة المتجددة.

وبالتعاون مع مكتب الإحصاءات الوطني بفانواتو ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المحيط الهادئ في فيجي، يتيح المشروع في فانواتو جمع بيانات مكثفة من مكتب الإحصاءات الوطني بفانواتو. وهو يقدم استقصاءً شاملاً طال انتظاره، يقوم بتحديث الأرقام المتعلقة بإيرادات الأسرة ونفقاتها، والمؤشرات التي ستقدم معلومات عن التقدم المحرز في جميع أهداف التنمية المستدامة.

وهذا التزام رائع من جانب حكومة الهند في هذا الوقت: الاستثمار في تعددية الأطراف ونظام الأمم المتحدة. ولديها رؤية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وترى دوراً للحكومة الهندية في تحقيق أهداف وغايات جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030.

بيانات الاتصال:

السيد ماهيش كومار، السكرتير الأول، البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة، mareshindiaun@gmail.com
السيدة سوميتا بانيرجي، مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، sumeeta.banerji@unoss.org

اسم المشروع: صندوق الشراكة بين الهند والأمم المتحدة لتحقيق التنمية

الدول / المناطق: أنغيوا وبربودا، بنن، بليز، بوركينا فاسو، تشاد، جزر كوك، دومينيكا، إكوادور، غرينادا، ليبيريا، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساو تومي وبرينسيبي، جزر سليمان، تونغا، توفالو، أوروغواي، فانواتو

تم الترشح من قبل: مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 17.6 و 17.9 وجميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

مدعوم من: مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وحكومة الهند

الكيانات المنفذة: الحكومات المشاركة، مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، منظمة الصحة العالمية

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2017 - 2032

دليل الموارد الموحد للممارسة: goo.gl/NmJQP



المفكرين العالميين بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب: التحالف العالمي لشبكة المؤسسات الفكرية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

ربط المراكز البحثية من الجنوب والشمال لدفع البحوث الحدودية حول التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

التحدي

وتدعو خطة عام 2030 إلى إقامة شراكة عالمية جديدة وشاملة، يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (التعاون بين بلدان الجنوب ولجنة الحقيقة والمصالحة) جزءاً لا يتجزأ منها. يركز الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة على الحاجة إلى تعزيز تبادل المعرفة من خلال تحسين التنسيق بين الآليات القائمة.

إن إمكانات التعاون بين بلدان الجنوب ولجنة الحقيقة والمصالحة في المساهمة في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر لم يتم الاستفادة منها بالكامل. تشكل فجوات المعرفة وعدم التساوي في الوصول إلى الحلول والموارد عقبات رئيسية تعرقل التقدم. لم تواكب إتاحة المعلومات وجودة البحوث على نطاق وتأثير التعاون بين بلدان الجنوب ولجنة الحقيقة والمصالحة الطلب المتزايد بين الشركاء الجنوبيين للتعلم من الأقران لزيادة تحسين النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم اتساق السياسات، إلى جانب الافتقار إلى فهم بيئات التعاون القانونية والسياساتية ذات الصلة، يمكن أن يخلق "حدوداً سميكة" بين البلدان ويعرقل توسع التعاون بين بلدان الجنوب ولجنة الحقيقة والمصالحة. وستكون معالجة فجوات المعرفة هذه بالغة الأهمية في سياق توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية المستدامة.

نحو إيجاد حل

تعتبر مراكز الفكر العالمية، وخاصة من الجنوب العالمي، هي الأقدر على مواجهة هذه التحديات. يمكن لمؤسسات الفكر والرأي، بصفتها مؤسسات أبحاث السياسات العامة والتحليل والارتباط، أن تلعب دوراً حيوياً في الساحات السياسية والسياساتية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، وتساعد الحكومات على فهم الخيارات المستنيرة واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن قضايا تتعلق بالشواغل المحلية والدولية. وبالتالي، يمكنهم أن يناصروا بشكل استراتيجي القيادة الفكرية في التعاون بين بلدان الجنوب ولجنة الحقيقة والمصالحة لمساعدة الحكومات في اتخاذ قرارات مستنيرة حول استخدام التعاون بين بلدان الجنوب ولجنة الحقيقة والمصالحة في المنتديات الوطنية والإقليمية والعالمية.

ومع ذلك، فإن نطاق وتعقد التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتطلب معرفة وتحليلاً متعدد التخصصات، يمكن أن يكونا صعبين للغاية على أي مؤسسة فكرية واحدة أو شبكة واحدة من مؤسسات الفكر والرأي الأساسية. هناك حاجة إلى منصة لتجميع المعرفة والخبرات لشبكات متعددة من مراكز الفكر لكي يتمكنوا من العمل معاً لمعالجة الفجوات المعرفية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ولمواجهة هذا التحدي، في عام 2017، دعم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNOSSC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إنشاء المفكرين العالميين بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لشبكات البحوث الفكرية للتعاون بين بلدان الجنوب. تجمع هذه المبادرة ستة شبكات من مراكز البحث، تضم ما يزيد عن 200 مركز تفكير من جميع المناطق. تتيح هذه المبادرة للمؤسسات البحثية التواصل بشكل أفضل مع بعضها البعض لمواجهة التحديات متعددة التخصصات بشكل جماعي ولإيجاد قنوات يمكن من خلالها الإعلام والتأثير على أجندة التنمية العالمية من خلال تطوير البحوث والمعرفة.

تقوم المبادرة بإجراء أبحاث حول المجالات التالية:

- مفاهيم واتجاهات التعاون بين بلدان الجنوب وأطر التقييم وتقييمات الأثر؛
- تنسيق السياسات والبيئة القانونية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- التعاون بين بلدان الجنوب في التحول الهيكلي الاقتصادي؛
- التعاون بين بلدان الجنوب في العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛
- التجارة بين بلدان الجنوب والاستثمار والتمويل؛
- التعاون بين بلدان الجنوب يحقق نتائج لأهداف التنمية المستدامة؛
- التعاون بين بلدان الجنوب في البنية التحتية الأساسية والتوصيلية؛
- إدارة مخاطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السياقات الهشة وإدارة مخاطر الكوارث؛
- الآليات الإقليمية / شبه الإقليمية ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجوار؛
- مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب (بما في ذلك الشباب والنساء والقطاع الخاص والمجتمع المدني).

تقدم المبادرة تمويلًا أوليًا لأعضاء شبكة مراكز الأبحاث لإجراء الأبحاث المتعلقة بالمجالات المذكورة أعلاه. في عام 2018، تم تقديم عشر منح بحثية. وستدعم نتائج البحوث في تقرير الأمم المتحدة المقبل عن التعاون بين بلدان الجنوب المستقل عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والعمليات التحضيرية مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب (خطة عمل بونينس آيرس +40). جزء أساسي من المبادرة كان تطوير وإطلاق منصة على الإنترنت لتسهيل النقاش وتبادل الأفكار البحثية والأفكار بين أعضاء شبكات الفكر. ركزت المناقشات الأخيرة على الإنترنت على السياسة والبيئة القانونية لتسهيل التجارة والاستثمار بين دول الجنوب على المستوى الإقليمي والعالمي. بالإضافة إلى ذلك، يعمل النظام الأساسي كمساحة لأعضاء شبكة مراكز الأبحاث لمشاركة والوصول إلى منتجات المعرفة ذات الصلة لتحفيز النقاش والمزيد من البحث.

وتستضيف المبادرة بانتظام ورش عمل وندوات وجها لوجه لتحفيز المناقشات بين الباحثين ومتخذي السياسات وممارسي التنمية والقطاع الخاص. في عامي 2017 و 2018، ركزت الأحداث على السياسة والبيئة القانونية للاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب في آسيا والمحيط الهادئ (التي عُقدت في بانكوك) والبيئة السياسية والقانونية للاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في أوروبا ورابطة الدول المستقلة (المنعقدة في براغ). تحدد أوراق تحديد النطاق التي تم نشرها كنتيجة لهذه الاجتماعات المجالات الرئيسية التي ستغذي أبحاثًا شاملة حول الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب.

ولضمان استمرارية الائتلاف العالمي، يساهم المشروع في تنمية القدرات داخل شبكات ومؤسسات مراكز البحوث التي تقودها بلدان الجنوب، حتى يتمكن من تقديم خدمات بحثية واستشارية حديثة وذات صلة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى البلدان النامية. وبالتالي، من المتوقع أن يساعد تقديم الدعم لمدة خمس سنوات على توسيع قاعدة العملاء لخدمة الاستشارات للشبكات، وتعزيز قدرة الشبكات، وإتاحة الموارد لدعم التحالف العالمي الذي يعمل بكفاءة ذاتية مع استمرار الأعضاء في التعبئة المشتركة والمساهمة في الموارد.

من خلال هذا المنبر، يعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق هدف التنمية المستدامة 17.16، الذي يدعو إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، تكملها شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتعبئة وتبادل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية.

بيانات الاتصال:

السيدة شمس بني هاني، أخصائية بحث وأبحاث، مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، Shams.Banihani@unoss.org
السيد مايكل ستewart، محلل المعرفة والبرامج، مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، Michael.Stewart@unoss.org

اسم المشروع: المفكرين العالميين بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب: التحالف العالمي لشبكة المؤسسات الفكرية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
الدول / المناطق: عالمي

تم الترخيص من قبل: مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNOSSC)

مقصد (مقاصد): هدف التنمية المستدامة: 17.11، 17.13، 17.4، 17.5، 17.16، 17.8 ومقاصد أهداف التنمية المستدامة الأخرى

مدعوم من: مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الكيانات المنفذة: مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكات مراكز البحوث

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2017-2021

دليل الموارد الموحد للممارسة: www.ssc-globalthinkers.org



تعزيز مشاركة الصين في تطوير الخدمة التطوعية الدولية

التطوع كقوة دافعة لدعم أهداف التنمية المستدامة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

التحدي

وتتوسع برامج التطوع في جنوب العالم الآن إلى تدويل جهودها، لكنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى الشبكات الدولية والشركاء الأجانب، وهي لا تندمج بشكل جيد في النظام الإيكولوجي الإنمائي الدولي. كما أن الكثير منها لا يندمج بشكل جيد في برامج التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً في بلدها، مع شراكات محتملة مع الآليات الرسمية، والاستراتيجيات الوطنية وأصحاب المصلحة في التنمية (بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الثالث) محدودة بسبب انعدام الثقة والخبرة. ومن التحديات الأخرى الافتقار إلى القدرة على تقييم الاحتياجات الإنمائية في البلدان الأخرى ورصد المشاريع الخارجية وتقييمها بفعالية. كما تفتقر البرامج إلى الخبرة في التأكد من أن مشاريعها في الخارج لها ملكية محلية، وتبقى قائمة على الاحتياجات وتبني علاقة طويلة الأمد مع المجتمع الملتقي.

ويتعلق تحدٍ أساسي آخر بفجوات المعرفة التي تشكل عقبة أمام إنشاء قاعدة معارف أساسية للتطوع بين بلدان الجنوب. وتعمق هذه الفجوات المعرفية جهود الدعوة، وتعرقل تطوير برامج أكثر فاعلية وتقلل من إمكانات تنمية القدرات من خلال تبادل أفضل الممارسات والتجارب فيما بين البلدان النامية.

نحو إيجاد حل

لمواجهة التحدي المذكور أعلاه، أطلق متطوعو الأمم المتحدة (UNV)، بدعم من اتحاد خدمة المتطوعين في بيجين (BVF)، مشروعاً يهدف إلى تعزيز المشاركة وقدرات أصحاب المصلحة الجنوبيين في تعبئة ونشر وإدارة المتطوعين في إطار مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعم أهداف التنمية المستدامة. يهدف المشروع إلى استكشاف فرص بناء شراكات جديدة من خلال إنشاء قنوات لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات للمتطوعين من جنوب العالم ودعم مشاركتهم الفعالة ومساهماتهم في التنمية المستدامة.

ويركز المشروع أيضاً على توفير الفرص أمام الشباب الصيني وغيره من شباب الجنوب للتطوع على المستوى الدولي، ومشاركة الخبرات الدولية وتطوير قدرات المنظمات المتطوعين (VIOs)، وتسهيل تبادل المعرفة عبر البلاد والتعاون المشترك مع دعم قوي للبحوث المشتركة. تجري أنشطة المشروع بشكل رئيسي في البلدان النامية في مبادرة الحزام والطريق (BRI)، وهو مشروع التنمية الدولية الرئيسي في الصين.

بعض المناهج / المخرجات المبتكرة تشمل:

إنشاء منصة عالمية جديدة لتعلم الأقران، وتبادل أفضل الممارسات وتحديد التحديات والفرص للتطوع الدولي من خلال شراكات جديدة ومبتكرة. من خلال هذا المشروع، أنشأ اتحاد خدمة المتطوعين في بكين اتصالات دولية مع 83 من المنظمات المتطوعة من 52 دولة ومنطقة، واستضاف 20 زيارة قصيرة مع 420 مندوباً من المنظمات المتطوعية في جميع أنحاء العالم في حين أرسل 33 خبيراً لزيارة الشركاء المحتملين أو حضور الأحداث الدولية لتبادل المعرفة. مثل تبادل المعرفة بين بلدان الجنوب في تايلاند - العمل التطوعي للشباب من أجل أهداف التنمية المستدامة. تم التوقيع على اقتراح مفهوم واحد للرؤية والعمل في سبتمبر 2017 من قبل اتحاد خدمة المتطوعين في بكين مع رابطة قيادات شباب الآسيان من أجل الترويج المشترك للخدمة التطوعية الدولية مع مبادرة الحزام والطريق.

مؤتمر التبادل الدولي للخدمة التطوعية (IVSEC) في عهد الحزام والطريق (مؤتمر التبادل الدولي للخدمة التطوعية لعام 2017): استضاف المؤتمر الدولي لتبادل الخدمات للمتطوعين بنجاح في الفترة من 12 إلى 14 كانون الأول / ديسمبر

UNV ©

BVF ©

© Beijing Emergency Volunteer Corps

والمجتمع المدني جهوداً مشتركة في نشر المتطوعين الدوليين واستكشاف التعاون الابتكاري للمساعدة الخارجية. تم تصميم دليل المتطوعين وتوجيه المشروع لدعم نشر المتطوعين.

ولأول مرة، وفي إطار هذه الشراكة، قام اتحاد خدمة المتطوعين في بيجين أيضاً بنشر متطوعي الأمم المتحدة الشباب من البر الصيني الرئيسي للعمل داخل منظومة الأمم المتحدة في مياغمار وتايلند. في إطار مبادرة الحزام والطريق، بدأت العديد من الكيانات الحكومية الصينية في التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. على سبيل المثال، التزاما بمبادئ خطة عام 2030 وإطار التعاون الاستراتيجي، أنشأت الصين صندوق المساعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الصينية المحلية لدعم أنشطتها الدولية في مجال المساعدات ومشاركة المواطنين في مشاريع التنمية. استثمر الصندوق ما يصل إلى 3.5 مليار دولار. وأدرج متطوعو الأمم المتحدة واتحاد خدمة المتطوعين في بيجين في قائمة المنظمات المرشحة للتقدم بطلب لمشاريع لتطوير وتعزيز العمل التطوعي على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، قدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة، بالتعاون مع وزارة التعليم والشباب والرياضة في كمبوديا، مقترحاً لمواصلة دعمه البرنامجي لتعزيز توظيف الشباب من خلال العمل التطوعي.

ولضمان الاستفادة على المدى الطويل، ينفذ متطوعو الأمم المتحدة تدخله مع الوزارة والشركاء الكمبوديين الآخرين (المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وما إلى ذلك) في إطار برنامج وطني للأمم المتحدة بشأن تشغيل الشباب، والتي تتماشى مع الأولويات الوطنية.

بيانات الاتصال:

السيد لي لي، نائب الأمين العام، اتحاد خدمة المتطوعين في بكين، beijingvf@126.com
السيد مانون بيرنييه، مدير المحفظة الإقليمية، اتحاد خدمة المتطوعين في بكين، manon.bernier@unv.org
السيد رافائيل مارتينيز غيل، أخصائي تنمية الشراكات ونقطة الاتصال المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، متطوعو الأمم المتحدة، rafael.martinez@unv.org

2017 بمشاركة 126 منظمة دولية ومتطوعين في جميع أنحاء منطقة مبادرة الحزام والطريق. وقد تبادل المؤتمر الخبرات من الجنوب حول التطوع والتعاون بين دول الجنوب، والتطوع في المناطق الحضرية، وإدارة ونشر المتطوعين الشباب، ومراقبة وتقييم البرنامج التطوعي، ودور التطوع في الشركات في إطار مبادرة الحزام والطريق. تحالف خدمة المتطوعين مبادرة الحزام والطريق (BRVSA) تم إطلاقه مع ممثلين دوليين خلال مؤتمر تبادل الخدمات الدولية للمتطوعين بهدف رئيسي هو تسهيل تبادل الخبرات والشراكات التطوعية الجديدة بين بلدان الجنوب.

قام اتحاد خدمة المتطوعين في بكين والمنظمات التطوعية الصينية بزيادة قدرتها على نشر المتطوعين بفعالية من خلال التدريب والبحث. عقد المعسكر التدريبي للمتطوعين الدوليين الصينيين والمواهب التطوعية الدولية لدعم الاستعداد التطوعي للانتشار الدولي. تم اختيار ما مجموعه 60 مشاركاً. شملت جلسات المعسكر 25 محاضرة (الوضع الداخلي والدولي والسياسة، العادات الثقافية الوطنية في الحزام والطريق والعمل التطوعي، ومفاهيم ومهارات الخدمة التطوعية، والتكيف الطارئ والنفسي)، وست رحلات ميدانية للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية، وخمسة أنشطة لبناء فرق العمل، تعزز على نطاق واسع الاستعداد والقدرة الفنية لأولئك المهتمين بالتطوع الدولي. عقدت الندوة البحثية حول التطوع الصيني لأهداف التنمية المستدامة في 9 يونيو 2017. شارك حوالي 100 مشارك من الحكومات، المنظمات المتطوعة، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في أبحاثهم حول الخدمة التطوعية. سيتم إطلاق تقرير بنظرة عامة حول العمل التطوعي الصيني وتطويره في الخارج بالإضافة إلى البحث في معايير الإدارة للمتطوعين الدوليين الصينيين.

تم إنشاء فرص جديدة لشباب بكين للتطوع على المستوى الدولي كنموذج للتعاون بين "التعاون بين الأفراد" بين بلدان الجنوب، والذي يمكن أن يكون بمثابة نموذج لعمليات النشر المستقبلية من منظمات متطوعة صينية وجنوبية أخرى. ساعد المشروع في تطوير فرص جديدة لتطوعي بكين. يتعاون اتحاد خدمة المتطوعين في بكين مع المؤسسة الصينية للتخفيف من الفقر (CFPA) في برنامج المتطوعين الأجانب في الصين لإرسال 10 ممثلين صينيين إلى نيبال ومياغمار لمدة 6 - 12 شهراً لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية. هذه هي المرة الأولى التي تبذل فيها الحكومة الصينية

اسم المشروع: تعزيز مشاركة الصين في تطوير الخدمة التطوعية الدولية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرة الحزام والطريق
الدول/ المناطق: الصين، أكثر من 50 دولة

تم الترخيص من قبل: برنامج متطوعو الأمم المتحدة (UNV)

مقصد (مقاصد) هدف التنمية المستدامة: 17.6، 17.9، 17.16، 17.17

مدعوم من: برنامج متطوعي الأمم المتحدة

الكيانات المنفذة: الاتحاد المتطوع لخدمة بكين

حالة المشروع: قيد التنفيذ

فترة تنفيذ المشروع: 2016-2019

دليل الموارد الموحد للممارسة: <http://www.bv2008.cn/cate/en/>

المرفق: قائمة أهداف التنمية المستدامة والمقاصد¹



¹ <https://sustainabledevelopment.un.org/?menu=1300>

القضاء على الجوع وتحقيق الأمن
الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز
الزراعة المستدامة



القضاء على الفقر بجميع أشكاله في
كل مكان



مقاصد الهدف

- 2.1 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، من فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030
- 2.2 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025
- 2.3 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030
- 2.4 ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسين تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030
- 2.5 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام 2020
- 2.a زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز، في البنية التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً
- 2.b منع القيود المفروضة على التجارة وتحسين التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية
- 2.c اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها

مقاصد الهدف

- 1.1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم
- 1.2 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030
- 1.3 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030
- 1.4 ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030
- 1.5 بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030
- 1.a كفاءة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده
- 1.b وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر



مقاصد الهدف

- 4.1 ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030
- 4.2 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030
- 4.3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030
- 4.4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030
- 4.5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030
- 4.6 ضمان أن تلمّ نسبة كبيرة جميع الشباب من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030
- 4.7 ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030
- 4.a بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع
- 4.b الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للاتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020
- 4.c الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030

مقاصد الهدف

- 3.1 خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي بحلول عام 2030
- 3.2 وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1 000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 1 000 مولود حي
- 3.3 وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030
- 3.4 تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقلية بحلول عام 2030
- 3.5 تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك
- 3.6 خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020
- 3.7 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030
- 3.8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة
- 3.9 الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030
- 3.a تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء
- 3.b دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية
- 3.c زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة
- 3.d تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية



مقاصد الهدف

- 6.1 تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030
- 6.2 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030
- 6.3 تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030
- 6.4 زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030
- 6.5 تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030
- 6.6 حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020
- 6.a تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوثاتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030
- 6.b دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

مقاصد الهدف

- 5.1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان
- 5.2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال
- 5.3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)
- 5.4 الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني
- 5.5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
- 5.6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما
- 5.a القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقيًا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية
- 5.b تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة
- 5.c اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

تعزيز النمو الاقتصادي المستدام
والشامل والعمالة الكاملة والمنتجة
والعمل اللائق للجميع



ضمان حصول الجميع بتكلفة
ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة
الموثوقة والمستدامة



مقاصد الهدف

- 8.1 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا
- 8.2 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة
- 8.3 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ومموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية
- 8.4 تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة
- 8.5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030
- 8.6 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020
- 8.7 اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025
- 8.8 حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وأمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة
- 8.9 وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030
- 8.10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها
- 8.a زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا
- 8.b وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020

مقاصد الهدف

- 7.1 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030
- 7.2 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030
- 7.3 مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030
- 7.a تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030
- 7.b توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030



مقاصد الهدف

- 10.1 التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030
- 10.2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030
- 10.3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد
- 10.4 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً
- 10.5 تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات
- 10.6 ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصادقية والمساءلة والشفافية للمؤسسات
- 10.7 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة
- 10.a تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية
- 10.b تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية
- 10.c خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030

مقاصد الهدف

- 9.1 إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة
- 9.2 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً
- 9.3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق
- 9.4 تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها
- 9.5 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار وزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير
- 9.a تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المتقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية
- 9.b دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفاءة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنوع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى
- 9.c تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020



مقاصد الهدف

- 12.1 تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها
- 12.2 تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030
- 12.3 تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030
- 12.4 تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020
- 12.5 الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030
- 12.6 تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها
- 12.7 تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية
- 12.8 ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030
- 12.a دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة
- 12.b وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية
- 12.c ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقاً للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة

مقاصد الهدف

- 11.1 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030
- 11.2 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة وبسهولة الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030
- 11.3 تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030
- 11.4 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي
- 11.5 التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة والمتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030
- 11.6 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030
- 11.7 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030
- 11.a دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية
- 11.b العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030
- 11.c دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية



مقاصد الهدف

- 14.1 منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025
- 14.2 إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020
- 14.3 تقليل تدهور المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات
- 14.4 تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصد السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020
- 14.5 حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020
- 14.6 حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020
- 14.7 زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030
- 14.a زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا
- 14.b توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق
- 14.c تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"

مقاصد الهدف

- 13.1 تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار
- 13.2 إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني
- 13.3 تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به
- 13.a تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن
- 13.c تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة
- * وإذ نعتزف بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هو المنتدى الدولي الحكومي الرئيسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ.

تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة
لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير
إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع
وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة
للمساءلة وشاملة للجميع على جميع
المستويات



حماية النظم الإيكولوجية البرية
ومكافحة التصحر ووقف تدهور
الأراضي وفقدان التنوع



مقاصد الهدف

- 16.1 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان
- 16.2 إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم
- 16.3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة
- 16.4 الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030
- 16.5 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
- 16.6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات
- 16.7 ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات
- 16.8 توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية
- 16.9 توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030
- 16.10 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية
- 16.a تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعيًا لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة
- 16.b تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة

مقاصد الهدف

- 15.1 ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020
- 15.2 تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020
- 15.3 مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030
- 15.4 ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030
- 15.5 اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها
- 15.6 تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دولياً
- 15.7 اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء
- 15.8 اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020
- 15.9 إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام 2020
- 15.a حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها وزيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها مستداماً
- 15.b حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات
- 15.c تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة



مقاصد الهدف

الشؤون المالية

17.1 تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات

17.2 قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 و 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويشجّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص 0.20 في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً

17.3 حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية

17.4 مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة

17.5 اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها

التكنولوجيا

17.6 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا

17.7 تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه

17.8 تفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بناء القدرات

17.9 تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

التجارة

17.10 تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة

17.11 زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرة، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020

17.12 تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافة وبسيطة، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق

المسائل العامة

اتساق السياسات والمؤسسات

17.13 تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها

17.14 تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة

17.15 احترام الحيز السياسي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

17.16 تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية

17.17 تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد

البيانات والرصد والمساءلة

17.18 تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسكن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020

17.19 الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام



مكتب الأمم المتحدة
للتعاون فيما بين بلدان الجنوب